30/٣٠
حزيران/يونيو ٢٠٠٨

نشرة الهجرة القسرية

نازحو بورما

إضافة إلى قسم المقالات العامة
والمساهمات الدورية من كل من:

مركز دراسات اللاجئين، ومفوضية اللاجئين، وبروكينغز بيرن،
ومبادرة ريز ومجلس اللاجئين النرويجي ومركز رصد النزوح الداخلي

مركز دراسات اللاجئين

تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد

نشرة الهجرة القسرية

نهدف عبر "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدىً لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد ثلاث مرات في السنة باللغات العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية. وقد تأسست النشرة عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

محرر النسخة العربية

مصعب حياتلي

هيئة التحرير

ماريون كولردي وموريس هيرسون

تنسيق النشرة

هايدي المجريسي

مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Department of International Development
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK
بريد إلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk
هاتف/فاكس: ٧٠٠ ٢٨٠ ١٨٦٥ ٤٤ +
سكايب: fmreview

حقوق الطبع والتنازل عن الحقوق:

لا تعكس الآراء الواردة في النشرة بالضرورة آراء محرري المجلة أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين. ويمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة أو عنوان المقالة المعنية إذا أمكن. كما نرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

الموقع:

www.hijra.org.uk

التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk

طباعة:

Image Production
www.imageproduction.co.uk
ISSN 1460-9819

صورة الغلاف الرئيسي:

قرويون يهربون بعد أن علموا بقرب قدوم جنود الجيش البوربي إلى قريتهم والتي نشكر منظمة حرس بورما الحرة على توفيرها وتوفر المنظمة وسائل إعلامية مجانية حول بورما بهدف مساعدة الشعب البورمي

كلمة أسرة التحرير

تعمل أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية على تشجيع المنظمات والأفراد على تبادل خبراتهم وتجاربهم في كل ما يتعلق بقضايا النزوح والتهجير بحيث يستفيد منها كل العاملين والمعنيين بهذه القضية في جميع أنحاء العالم. لكن لا يمكننا بالطبع تجاهل سؤال هام يطرح نفسه هنا، ألا وهو: كيف يمكن للمنظمات والأشخاص عرض تجاربهم وخبراتهم ونشاطاتهم وأمثلة عن الممارسات الحميدة بدون أن يتسبب ذلك في أي أذى أو أضرار لطاقم أو شركاء هذه المنظمات وهؤلاء الأشخاص أو حتى المستفيدين من خدماتهم؟

وليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها نشرة الهجرة القسرية مثل هذه القضية. لكننا واجهنا صعوبات أكبر، واضررنا إلى اتخاذ اجراءات حيطة أكثر صرامة في هذا العدد بسبب القسم الخاص بقضية اللاجئين والنازحين في بورما، وهو أمر لن يثير بالطبع استغراب القارئ الكريم. كما نود الإشادة بشجاعة وجرأة كل من ساهم في هذا العدد، خصوصاً من يعملون ويعيشون في المنطقة ونتقدم لهم بجزيل الشكر لهذه الجهود القيمة. كما نشكر كل من يساعدنا على توزيع نسخ هذا العدد في جميع أنحاء العالم عموما وفي المنطقة المعنية بشكل خاص.

كما نود التقدم بالشكر للسيدة إنغا بريز المحررة الضيفة لقسم بورما في هذا العدد والتي ساهمت وبشكل بارز في القضايا المذكورة أعلاه لخبرتها وتجربتها في هذا المجال. كما نود التقدم بالشكر لكل الهيئات والمنظمات التي وفرت لنا الدعم المالي اللازم لإصدار هذا العدد، ونخص بالذكر: دان تشيرتش إيد، وزارة التنمية الدولية الكندية، لجنة الإنقاذ الدولية، وزارة التنمية الدولية البريطانية ومؤسسة زوا لرعاية اللاجئين.

لقد أصدرنا طبعة خاصة من هذا العدد باللغة البورمية إضافة إلى اللغات المعتادة: العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية. إذا كنتم ترغبون باستلام أعداد إضافية من النشرة لتوزيعها بأي من اللغات المذكورة الرجاء الاتصال بأسرة التحرير على البريد الإلكتروني، ويمكنكم الاطلاع على النسخة العربية من هذه النشرة على الإنترنت على موقع: www.hijra.org.uk/burma.htm والنسخة الإنجليزية: www.fmreview.org/burma.htm. كما نشجعكم على إرسال هذه الروابط لكل من يهتم بقضايا النزوح والتهجير وبالقضايا المتعلقة بما يحدث في بورما ومع جزيل الشكر. كما يمكن الاطلاع على نسخ العدد هذا، وكل الأعداد السابقة وبكل باللغات التي تصدر بها النشرة على الموقع: www.hijra.org.uk.

كما علمنا من بعض قرائنا أن نسخ العدد السابق من النشرة (رقم ٢٩) والمتعلق بإصلاح العمليات الإنسانية لم تصلهم. ونود الاعتذار من هؤلاء القراء على ذلك ونروجوا منهم الاتصال بنا حتى نعمل على إرسال نسخة لهم في اسرع وقت ممكن، كما يمكنهم بالطبع الاطلاع على هذا العدد وكل الأعداد السابقة على موقعنا كما ذكرنا.

الأعداد القادمة:

العدد ٣١ وموضوعه الرئيس 'تغير المناخ والنزوح البيئي' ومن المقرر إصداره في شهر سبتمبر/أيلول القادم، للاطلاع على التفاصيل: www.hijra.org.uk/climatechange.htm.

العدد ٣٢ وموضوعه الرئيس 'عديمو الجنسية' ومن المقرر إصداره في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، ويمكن الاطلاع على الدعوة لتقديم المقالات على الموقع: www.hijra.org.uk/statelessness.htm، والموقع النهائي لتقديم المقالات هو ٦ أكتوبر ٢٠٠٨.

العدد ٣٣ وموضوعه الرئيس 'الأزمات الطويلة الأمد' ومن المقرر إصداره في شهر مايو/أيار ٢٠٠٩، وسيتم قريبا تحضير الدعوة لتقديم المقالات وسيتم نشره على صفحة: www.hijra.org.uk/next.htm.

وكما هي العادة في كل أعداد نشرتنا نخصص في كل عدد إضافة إلى قسم الموضوع الرئيس قسماً مخصصاً لمقالات تركز على قضايا أخرى تتعلق بالنزوح والتهجير ونحن نرحب بأية مقالات بهذا الخصوص خصوصاً تلك التي تعكس وجهة نظر أو خبرة وتجربة الأفراد والمجتمعات المتأثرة بشكل مباشر بقضايا النزوح. الرجاء عدم التردد باقتراح مواضيع المقالات التي ترغبون بكتابتها أو تقديمها.

إذا كان القارئ الكريم يرغب باستلام إشعارات إلكترونية منتظمة في كل ما يتعلق بنشرتنا وإصداراتنا فالرجاء إعلامنا بذلك على العنوان الموضحة في هذه الصفحة.

مع أطيب تحيات أسرة التحرير

مصعب حياتلي

وكالة التنمية النمساوية
مشروع بروكينغز- بيرن لدراسة النزوح الداخلي
خدمات الإغاثة الكاثوليكية
دان تشيرش إيد
مجلس اللاجئين الدانماركي
وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية
وزارة التنمية الدولية البريطانية
شركة دي إتش إل
مركز فاينستاين الدولي، جامعة تافتس
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
المنظمة الدولية للهجرة (العراق)
لجنة الإنقاذ الدولية
منظمة الإغاثة الإسلامية
وزارة الشؤون الخارجية النرويجية
مجلس اللاجئين النرويجي
شركة آر إيه الدولية
مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (RAISE)
حكومة قطر
مؤسسة قطر الخيرية
مؤسسة الرحمة الخيرية الإسلامية
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
الوزارة السويسرية الفيدرالية للشؤون الخارجية
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، قسم الحماية والدعم
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، قسم دعم عملية الإصلاحات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (السودان)، وحدة الإدارة الرشيدة وسيادة القانون
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب الإنعاش ومنع الأزمات
صندوق الأمم المتحدة للسكان
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
اليونيسيف
اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال
منظمة الرؤية العالمية (أستراليا)
منظمة الرؤية العالمية
برنامج الأغذية العالمي
مؤسسة زوا لرعاية اللاجئين
الهيئة الإسبانية للتعاون الدولي

Foreign Affairs and International Trade Canada | Affaires étrangères et Commerce international Canada

مركز دراسات اللاجئين

المحتويات

نـازحـو بـورمـا

كلمة أسرة التحرير ٢

مقدمة: النزوح القسري في بورما ٤

إنغا بريز

بورما والحاجة الماسة للتغيير ٦

دوغلاس ألكساندر

الحماية ومسؤولية المجتمع الدولي ٧

كافيتا شوكلا

الألغام الأرضية: سبب للهرب ومانع للعودة ٩

بِشوا موزر- بوانغسوان

الترحيل القسري في عاصمة بورما السابقة ١٠

دونالد م. سيكنز

هجمات على أساليب وسبل الحياة ١٠

ديفيد يوبانك

دولة إرهاب ونساء عرضة للخطر ١٢

منظمة نساء كارين

اقتطاع ساحة العمليات الإنسانية ١٣

جان- فرانسوا دوريو و سيفانكا دانابالا

تعريف 'الهجرة القسرية' في بورما ١٦

آشلي ساوث

أندرو بوسون

المساعدات الإنسانية لنازحي بورما والقضايا المتولدة ١٧

أشلي ساوث

دعم استراتيجيات المقاومة للنازحين داخلياً ١٨

بو شان ك. بان وستيفن هال

الاستجابات لحالات الطوارئ المزمنة في شرق بورما ٢٠

اتحاد الحدود البورمية التايلاندية

أولويات الصحة الإنجابية في بورما ٢٢

جون بيركو

بعض من الوطن في المنفى ٢٣

ساندرا دَدلي

التكنولوجيا والكارينيون المتواجدون في المناطق الحدودية ٢٤

ريتشل شاربلس

تجاهل مشاركة اللاجئين ٢٥

ماري تيريز بـِنر، آري مونسوشاروين، إغبيرت سوندورب وجوي تاونسيند

الإدارة الأهلية للمخيمات ٢٦

سالي طومبسون

حكم العدالة وسيادة القانون ٢٨

جول هاردينغ وشين سكانلون وشون ليز وكارسون بيكر وآي لي ليم

منسيون في تايلاند: توثيق الحاجة للحماية ٣١

مارغريت غرين و كارين ياكوبسون وساندي باين

ملتمسو اللجوء البورميون في تايلاند:لا مكان بعد للجوء إليه ٣٣

تشن تشن لي و إزلا غلايستر

بنغلاديش والروهنغيون وأوضاع اللاجئين ٣٤

بيا بريتز بيري

بدون ملاذ: اللاجئون الشينيون في الهند وماليزيا ٣٦

إيمي ألكساندر

الهجرة والإتجار بالبشر وضرورة تطبيق حقوق الإنسان ٣٨

نيكولاس وين ميينت

مهاجرو القوارب الجدد في آسيا ٤٠

كريس ليوا

شعب ميانمار المنسي ٤١

ناي ناي كياو

صعوبة البقاء: أثر إعادة التوطين الجماعي ٤٢

سوزان بانكي وهيزل لانغ

أصوات كارين ومسألة إعادة التوطين ٤٥

منظمة نساء كارين بالتعاون مع سارة فولر وإيلين بيتاواي

النزوح الطويل الأمد وأثره على الأوضاع التعليمية ٤٧

مارك فان در ستوفي و سو-آن أوه

إلى شفيلد مع الحب ٤٩

مقالات عامة

باتريشا هاينز و ين مون تو

اللاجئون الفلسطينيون في السياق الراهن: نظرة الأونروا ٥٣

كارين أبو زيد

تحسين استجابة كينيا للنزوح الداخلي ٥٥

ألكس أوتينو

العنف الجنساني في الصراع الكيني ٥٦

جين سوم

البرازيل: عشر سنوات من حماية اللاجئين ٥٧

ماريا بياتريز و كارلا كريستينا ماركيز

إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر في اليابان ٥٨

ناوكو هاشيموتو

الفحوصات الطبية وإجراءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي ٦٠

إيريك فلوبيرغس و إيفيرت بلومين

تعليم ما بعد المرحلة الثانوية للاجئين في أفغانستان:

ضرورة حيوية لإعادة الإعمار ٦٢

كلاس مورلانغ و كارولينا شتولته

قياس مدى تمتع النازحين بحقوق الإنسان في كولومبيا ٦٤

ياكوب روتينغ و ماركو روميرو

الدين والإغاثة والتنمية: تجربة سريلانكا ٦٦

غاي هوفي وأمجد سليم

طبقة دُنيا جديدة في المملكة المتحدة ٦٨

ديميلزا جونز

مساهمات دورية

ساحة العمل الإنساني في الدول الهشة ٦٩

سايمون أديسون

إتاحة الفرصة لمشاركة النازحين داخلياً ٧٠

دونالد شتاينبرغ

إشراك النازحين داخلياً في عملية السلام في دارفور ٧١

ديفيد لانز

العلاقة بين النزوح والسلام ٧٣

خالد كوسر

أهمية الاستجابة العاجلة لقضايا الصحة الإنجابية ٧٤

ديانا بارنيز- براون

أذربيجان: النازحون داخلياً في ظل اقتصاد مزدهر ٧٦

بيتر كوستوهريز

تجارب النازحين في جورجيا ٧٧

آن- صوفي لوا

الاندماج المحلي: إحياء حل تناسيناه ٧٨

ألكساندرا فيلدِن وجيف كريسب

مـهـرجـون فـي دمـشـق ٨٠

سيبيلا وليكيز

مقدمة: النزوح القسري في بورما

إنغا بريز

حظيت بورما مع اندلاع 'الثورة الزعفرانية' في سبتمبر ٢٠٠٧ باهتمام المجتمع الدولي واحتلت ولو لفترة قصيرة عناوين الأخبار الرئيسية مع متابعة المشاهدين والقراء لردود فعل النظام الحاكم وانتظارهم لبزوغ بعض ملامح التقدم نحو إرساء الديمقراطية واستعادة الحقوق. بيد أن هذا الاهتمام تضائل وتلاشى مع عدم إقدام أي من الطرفين على أي تحركات ملموسة مهمة (وعدم حدوث أي اندلاعات جوهرية لأعمال العنف أو الاحتجاجات). ويهدف هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية للمساهمة في إعادة أزمة النزوح القسري للشعب البورمي إلى بؤرة الاهتمام العالمي.

وكانت احتجاجات سبتمبر، والتي قادها الرهبان البوذيون، قد انطلقت شرارتها إثر الزيادة في أسعار النفط والتي كانت لها أثرها الخطير على السكان الذين يعيشون بالفعل في ظل ظروف فقر مدقعة. وبعدها بأيام قليلة، وضعت الحكومة نهاية عنيفة لما أطلقت عليه 'زعزعة الاستقرار'. وقد شجبت الحكومات من جميع أنحاء العالم الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة البورمية لإنهاء الأزمة، كما أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة مبعوثه الدولي الخاص إبراهيم الغامباري للتباحث مع الحكام البورميين. وفي نفس الوقت، لجأت كل من الصين وروسيا لاستخدام حقهما في النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإغلاق باب المناقشات الخاصة بالمسائل التي اعتبرتها البلدان مسائل داخلية تخص الشأن البورمي وحده، ولا تمثل 'تهديداً للأمن الدولي'- ومن ثم تقع خارج النطاق التفويضي لمجلس الأمن.

وتوضح معظم التقارير التي تتناول القضية البورمية أن الصراع قد بدأ في عام ١٩٨٨ عندما قامت اللجنة السياسية البورمية بالاستجابة بوحشية للمظاهرات التي خرجت في أنحاء البلاد. ولكن هل كان ذلك التوقيت هو توقيت بدء الصراع فعلاً؟ ماذا عن فترة تولي الجيش للسلطة في عام ١٩٦٢؟ أو قبل ذلك، بعد الاستقلال عن بريطانيا في عام ١٩٤٨، عندما مُنحت بعض الأقليات العرقية الحكم الذاتي في الوقت الذي تم فيه تجاهل محنة آخرين – الذين قاموا بعد ذلك، وهو أمر كان حري بنا أن نتوقعه، بحمل السلاح لمحاربة هذا الظلم؟ إن قولنا بأن بداية الصراع كانت في عام ١٩٨٨ لهو قول ينطوي على تجاهل للمطالبات بالحكم الذاتي (الاجتماعي) التي تقدمت بها الجماعات العرقية قبل هذا الصراع بعقود. إن الشيء المؤكد هو أن أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً قد ازدادت بشكل كبير بحلول نهاية عقد الثمانينات، وذلك في أعقاب مظاهرات عام ١٩٨٨ وخسارة الأقليات العرقية لأراضيها وتفاقم الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد.

واليوم نجد أن النزوح قد اتسع نطاقه. ففي يونيو ٢٠٠٧، أصـدرت لجنة الصليب الأحمر الدولية إدانة عامة نادرة لإجـراءات الحكومة العسكرية البورمية، وقالت في بيان الإدانة أن هذه الإجـراءات قد "أدت إلى خلق مناخ من الخوف بين السكان كما دفعت بـالآلاف من الشعب للانضمام للنازحين داخلياً، أو الهرب إلى الخارج.[1]" وكان ما يقرب من نصف مليون شخص قد نزحوا داخلياً على مدار العقد الأخير على الحدود الشرقية وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، عبر الملايين من البورميين إلى البلدان المجاورة. وهناك في تايلاند ما يُقدر بـ ٢ مليون بورمي يستميتون للحصول على لقمة عيشهم. فإذا كانوا يهربون من النزاعات المسلحة أو من الاضطهاد السياسي، فبوسعهم تلقي الحماية والمساعدة في مخيمات اللاجئين. أما هؤلاء الذين هربوا بعد نوفمبر ٢٠٠٥ فهم غير مؤهلين للحماية وذلك بسبب تعليق عمليات تسجيل اللاجئين. وهؤلاء لا يملكون خياراً سوى البقاء خارج المخيمات، حيث يتم اعتبارهم مهاجرين غير شرعيين، ومن ثم يكونون عرضة للاعتقال والترحيل.

ثمة أسباب مقنعة من وراء هذا الفصل الحازم الذي تمارسه تايلاند بين وضعية اللاجئين ووضعية المهاجرين. والمقيمون داخل المخيمات لا يحصلون على الحماية والمساعدة فحسب، ولكنهم يتمتعون كذلك بمزايا برامج إعادة التوطين – وهو عامل جذب معترف به. وقد كانت تايلاند هي التي تتحمل عبء تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة على امتداد عقود ومن ثم صارت تفضل إبقاء سيطرتها الحازمة على قدرتها على الاستجابة وفقاً لمصالحها الخاصة. وإلى هذا يعود سبب عدم قيام تايلاند بتوقيع اتفاقية جينيف إلى الآن وكذلك إطلاقها على اللاجئين صفة 'أشخاص نازحين مؤقتاً للهرب من القتال'، وذلك للتأكيد على أن إقامتهم في تايلاند سوف تنتهي بمجرد أن تصبح الأوضاع في بورما سانحة للعودة.

ونجهل حالياً الرقم الدقيق لأعـداد اللاجئين البورميين في البلدان الأخرى المتاخمة لبورما، إلا أن هذا لا يعني أن تتخلى بنغلاديش والهند والصين وماليزيا عن واجبها في الاستجابة لهذا التدفق الهائل للمواطنين البورميين إلى أراضيها والتعامل معه كما يقتضي الواجب. ونظراً لأن تايلاند تتلقى معظم أعداد اللاجئين وتعد مقراً للمعارضة البورمية المسموعة، فإن الكثير من مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية يركز على الموقف التايلاندي وكارين العرقية. ولا ينبغي أن نرتأي في ذلك تقليلاً من محنة اللاجئين البورميين في البلدان الأخرى أو النازحين داخلياً في المناطق الأخرى داخل بورما. فكل ما هنالك هو أننا نفتقد المعلومات عنهم – وهي فجوة تحتاج منا التطرق إليها.

وفي سياق توفير الحلول المستديمة لحل مشكلة اللاجئين، فإن الحديث الآن يدور بشأن إعادة توطين هـؤلاء. وكشكل مـن أشـكـال تشارك المسؤولية، كانت العديد من البلدان الغربية قد وافقت على قبول مجموعات من اللاجئين البورميين. وقد نشأت عن ذلك انتقالات واسعة النطاق من المخيمات التايلاندية إلى البلدان الغربية، بالإضافة إلى بعض الحالات الإضافية من بنجلاديش والهند. وتشرح لنا العديد من المقالات المتضمنة في هذا العدد كيف أن قضية إعادة التوطين، في سياق ضمانها لحماية اللاجئين المعنيين، تطرح بضعة تساؤلات مهمة خاصة بالإدارة المجتمعية للمخيمات كما تسبب أشكالاً من التوتر داخل تجمعات اللاجئين، ولا نجد في ساحة الآراء المطروحة أية أفكار تتناول حلولاً مستديمة أخرى، مثل إعادة اللاجئين لأوطانهم أو دمجهم في مجتمعاتهم المحلية التي حلوا ضيوفاً عليها. وحتى إذا كانت إعادة التوطين مستحيلة حالياً، فإن على الوكالات على الأقل أن تبحث احتمالات حدوث تغيرات غير متوقعة في بورما يمكن أن تؤدي لانتقالات سكانية هائلة، وهذا أمر يستدعي التخطيط المبكر له تحسباً لحدوثه. وعلى جانب آخر، ينبغي أن نولي قدراً أكبر من التفكير والاهتمام بحل بديل آخر وهو الدمج محلياً. وعلى الرغم من أن معظم البلدان المستضيفة للاجئين تعارض هذا الخيار، إلا أن أبحاثي الخاصة تؤكد أن الكثير من البورميين يحققون نجاحاً في الاندماج في مواجهة كافة العوائق، كما يمثلون في الوقت ذاته أصولاً اقتصادية قيّمة لبلدانهم المستضيفة. وثمة حاجة لعقد مناقشة مفتوحة لتناول كافة الحلول المستدامة وأشكال التطوير الفورية الواجب القيام بها في المخيمات 'المغلقة' وذلك سعياً لإيجاد حل لصالح اللاجئين البورميين والبلدان المستضيفة لهم.

ونظراً لأن السكان البورميين قد نزحوا إلى شتات متفرقة من المنطقة الإقليمية، فإن هذه الأزمة الإنسانية تتطلب حلولاً ذات طابع إقليمي كذلك. ويمكن في هذا السياق حث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء لجنة استشارية بمشاركة جميع البلدان المستقبلة للاجئين بهدف المناقشة والتنسيق لوضع نهج مشترك يجري التعامل به إزاء اللاجئين البورميين – حتى لو استحال في الوقت الحاضر وضع خطة عمل شاملة نتيجة لأفعال اللجنة السياسية البورمية. ولكن يظل هذا، على حد تعبير لويشر وميلنر، مجرد جزء من الحل: "إن أي استجابة إنسانية لاحتياجات اللاجئين في المنطقة لا ينبغي لها أن تكون بديلاً يُستغنى به عن المشاركة في مشكلة حل الأوضـاع في أوطانهم والتي تجبر المزيد من اللاجئين على الرحيل والهرب". وعليه فإذا رغبنا في أن تنتهي مشكلة النزوح واسع النطاق في يوم من الأيـام، فإن على المبعوث الخاص للأمم المتحدة أن يبذل جهوده لدفع الحوار بين الأطراف المعنية بالمشكلة في بورما.

ونود أن نعبر عن شكرنا للأعداد الغفيرة من الأكاديميين ووكـالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان التي خاطبتنا بشأن هذه القضية – وإلى اللاجئين والنازحين داخلياً أنفسهم الذين كتبوا لنا من داخل مناطق النزاع ومخيمات اللاجئين للتأكد من سماعنا لوجهات نظرهم[2].

إنغا بريز (inge.brees@ugent.be) هي دكتورة زميلة بمجموعة أبحاث النزاعات التابعة لجامعة غينت في بلجيكا: (www.conflictresearchgroup.be). وتجري إنغا بريز حالياً أبحاثها حول معيشة كل من اللاجئين القاطنين في المخيمات وغيرهم ممن نجحوا في إعادة توطين أنفسهم في تايلاند.

١ 'أوضاع اللجوء المتفاقمة في تايلاند: نحو التوصل لحلول'. محاضرة ألقيت أمام نادي المراسلين الأجانب لتايلاند، ١ فبراير ٢٠٠٦.

٢ لم يتم إيراد أسماء المساهمين في التقرير من اللاجئين وذلك بهدف حمايتهم لذا فقد نُسبت هذه المقالات، وبناء على طلبهم، إلى التنظيم الذي يتبنى التعبير عن أصواتهم.

بورما أم ميانمار

إن استخدام الاسـم (بورما) بـدلاً من الاسـم الرسمي (ميانمار) هو اختيار يـنـطـوي عـلـى قـدر مـن الحساسية السياسية، حيث تـرفـض جماعات المعارضة والعديد من البلدان الغربية الاعتراف بالتغيير في الاسم الذي قامت به اللجنة السياسية للبلاد. ولا يزال معظم الشعب البورمي يستعمل الاسم القديم في أحاديثه الخاصة، ويشكل هذا سبب استخدامنا لاسم 'بورما' هنا. وقد أتيحت أمام المساهمين في نشرة الهجرة القسرية حرية اختيار الاسـم الذي يناسبهم. ويُستخدم مصطلح 'البورميين' (Burmese) للإشارة إلى أي شخص تعد بورما هي مسقط رأسه، بينما يُستخدم المصطلح 'البورمانيين' (Burmans) للإشارة إلى السكان المنتمين لمجموعة الغالبية العرقية.

بورما والحاجة الماسة للتغيير

دوغلاس ألكساندر

تركزت أنظار العالم في سبتمبر الماضي على 'الثورة الزعفرانية' في بورما وعلى الإجراءات الوحشية التي اتخذها النظام العسكري الحاكم للبلاد في قمعها. وقد أدى إلى اندلاع هذه الاحتجاجات والمظاهرات تنامي هوة الفقر الآخذة في الاتساع في البلاد وتولد الإحباط لدى الشعب بسبب سنوات من الاضطهاد السياسي والإخفاقات الاقتصادية.

وبوسع اللاجئين الذين فروا من بورما أن يشهدوا على مدى وحشية النظام الحاكم. وقد قمت في يناير بزيارة مخيم ماي لا للاجئين في تايلاند، وهو يبعد بمسافة خمسة أميال فقط من بورما، وسمعت القصص التي قصها العشرات من ضحايا اللجنة السياسية للبلاد. وعندما أنشيء المخيم في البداية في عام ١٩٨٤، كان يؤوي ١١٠٠ لاجئاً؛ أما اليوم فهو يؤوي أكثر من ٤٠ ألف لاجئ. ويواصل عدد اللاجئين نموه، وذلك على الرغم من الجهود التي بُذلت لإعادة توطين ٧٠٠٠ نسمة من قاطني مخيم ماي لا إلى بلدان أخرى في العام الماضي. أما الذين بقوا فكان البعض منهم في المخيم منذ البداية؛ بينما جازف آخرون بحياتهم في عبور الأراضي الحدودية التي تعبأ بالألغام بشكل كبير خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة.

مدرسة للاجئين في تايلاند

وقد قص عليّ الكثيرون كيف أنه لا مكان ولا مجتمع يمكنهم العودة إليه لأن الجيش كان قد ألحق الدمار بقراهم تماماً. وقال لي أب لثلاثة أبناء أنه وجد نفسه مضطراً للفرار من بورما لأن قوات الجيش حاولت إجباره على العمل مجاناً في حمل المعدات. لذا فقد كان الخيار الوحيد المتاح أمامه هو إما أن يرضخ لمطالبهم أو أن يدفع إتاوة للجيش. ونظراً لأنه لا يملك مالاً، فقد حاول الاختباء. ولكن مع تواصل غارات التي يشنها العسكريون على منازل السكان الذين لا يدفعون إتاواتهم، والتي كانت تحدث أحياناً ثلاثة أو أربعة مرات في الليلة الواحدة، لم يجد بداً من أن يجمع أسرته ويهرب بهم إلى تايلاند. ومن المحزن أن نفس القصة عن إجبار المواطنين على العمل بالسخرة سمعتها بتفاصيل مختلفة أثناء زيارتي.

ووجدت فيما وجدت امرأة كانت قد نظمت مجموعة مسلحة من الأمهات لحماية قراهن من السخرة. وقامت المرأة، وهي سيدة أرملة، بأخذ بناتها الثلاثة لتعبر بهن الحدود وذلك عندما بدأ العسكريون في استهدافهن. وكانت كل أسرة تحمل قصة مختلفة عن أموال الحماية التي يتم انتزاعها منهم من قبل العسكر أو من قبل الميليشيات العرقية في بعض الأحيان. وتحدثوا عن القرى التي كان يتم تدميرها وجرائم الاغتصاب المنظمة والفقر المزمن وغياب العمل وانعدام الرعاية الصحية أو التعليم. ورغم تكدسهم في المخيمات وحصص الطعام التي يتوجب عليهم عدم تجاوزها، إلا أنهم راضون بأن لدى أطفالهم على الأقل مدارس يذهبون إليها في مخيم اللاجئين، وكان مجلس المخيمات قد أتاح للسكان هناك درجة من الديمقراطية التي كانوا محرومين منها في بورما. وفي كل مخيم من المخيمات التي زرتها، بما فيها تلك المخيمات في دارفور، كانت الغالبية الهائلة من الناس ترغب في العودة إلى ديارها. أما في ماي لا، وجدت أقل من نصف اللاجئين الذين تحدثت إليهم يخبرونني بأنهم يرغبون في العودة إلى الديار. وحتى أولئك الذين كانوا يحدوهم الأمل في العودة قالوا بأنه لا فائدة تُرجى من تلك العودة ما لم يتم إرساء الديمقراطية هناك أولاً.

وليس ذلك بمدعاة للدهشة إذا علمنا أن الملايين من السكان داخل بورما يحيون حياة قاسية بالفعل. فرغم أنه يتاخمها بعض أقوى الدول اقتصاداً في العالم، إلا أننا نجد أن ثلث سكان بورما يعيشون على أقل من ٣٠ سنتاً في اليوم. كما أن ١٠ ٪ من هؤلاء السكان لا يملكون ما يسدون به رمقهم، وما يقرب من نصف عدد الأطفال في البلاد والذين يبلغ تعدادهم ٢٠ مليون طفل لا يستكملون التعليم الابتدائي، و ٧٠ ٪ من السكان معرضون لخطر الإصابة بالملاريا. وفي أكتوبر، قمت بإعلان مضاعفة المعونات المقدمة من المملكة المتحدة إلى بورما، وذلك من ٩ مليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١٨ مليون جنيه إسترليني بحلول عام ٢٠١٠. وسوف نقوم بذلك من خلال التوسيع من نطاق جهودنا والتي قد أثبتت بالفعل فعاليتها. ويشمل هذا التوسع تقديم الرعاية للاجئين على الحدود البورمية والسكان النازحين داخلياً داخل البلاد وزيادة أعداد الأطفال القادرين على استكمال مرحلة التعليم الابتدائي والمساعدة في مكافحة أمراض الملاريا والسل والإيدز القاتلة وتحسين فرص كسب الدخل للعائلات الريفية الفقيرة وتقوية منظمات المجتمع المدني. وسوف نواصل العمل من خلال وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية بحيث لا يتم تمرير أي من معوناتنا من خلال الحكومة البورمية المركزية.

إن غياب بورما من العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام منذ أكتوبر لا يعني تحسن الأوضاع هناك. ففي لحظة كتابة هذا المقال في فبراير، كانت أون سان سو تشي تحت رهن الإقامة الجبرية، وفي نفس الوقت تعاني المعارضة من حرمانها من أي دور تضطلع فيه في صياغة الدستور الجديد لبورما كما أن نشطائها يتعرضون للاعتقال المستمر، هذا إلى جانب أن النظام الحاكم هناك كان قد وصف احتجاجات سبتمبر بأنها 'تافهة'. إن وضع جدول زمني للاستفتاء الشعبي وما يليه من انتخابات لا يعني شيئاً طالما يتم تكميم أفواه المعارضة.

إن الأمل معقود الآن على أن يسفر الحوار مع إبراهيم غامباري، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، عن حدوث تقدم حقيقي ملموس. كما أن على المجتمع الدولي، شاملاً الصين والهند ومجموعة دول الآسيان، أن تدعم جهود الأمم المتحدة كأمر لا يحتمل التأخير. فمع تشبث الحرس القديم للنظام البورمي بالسلطة، ينبغي أن نأمل بأن تدرك العناصر الأصغر سناً داخل النظام البورمي بأن حكمها لن يخمد الحاجة أو المطلب للتغير.

دوغلاس ألكساندر هو وزير التنمية الدولية في المملكة المتحدة (www.dfid.gov.uk).

الحماية ومسؤولية المجتمع الدولي

كـافيـتا شـوكـلا

أصبح من الضروري على المجتمع الدولي من منطلق مبدأ مسؤولية الحماية الرد على الحكومة البورمية مع تزايد انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان مدنييها.

تشهد بورما اليوم إحدى أسوأ أزمات الهجرة القسرية في العالم، فقد تسببت أكثر من خمسة عقود من الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان إلى انتشار نطاق الهجرة القسرية، بعدد لا يقل عن مليون شخص داخلياً وأكثر من مليون لاجئ إلى البلدان المجاورة في بنجلاديش والصين والهند وماليزيا وتايلاند. وتعد الحكومة البورمية، والبعيدة كل البعد عن محاولة مد يد المساعدة والحماية لمن فروا من منازلهم، أكبر مرتكب لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. ويظل سكان الأقلية العرقية في بورما، خاصة ما لا يقل عن نصف مليون شخص نازحين في الجزء الشرقي من البلاد، معرضين لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تفلح هذه الانتهاكات الجسيمة إلا في جذب القليل من الانتباه من العالم الخارجي، وذلك بالرغم مما نلمسه من قوة دافعة باتت تتولد مؤخراً في شعور المجتمع الدولي بالمسؤولية الجماعية عن حماية المدنيين.

وفي مناطق الأقليات العرقية التي يتواصل فيها انبثاق جيوب المقاومة، خاصة على امتداد الحدود الشرقية، كانت القوات الحكومية مسؤولة عن انتشار أشكال الاضطهاد والتعذيب والإعدام دون محاكمات والسخرة القسرية للأطفال والاغتصاب وهدم أماكن العبادة والعمالة القسرية. كذلك فقد قامت القوات الحكومية كذلك بتنفيذ عمليات نزوح قسري للمدنيين في برنامج لمكافحة التمرد يعرف بـ 'عمليات القطع الأربعة'، والتي تهدف لقطع موارد الغذاء والتمويل والمتطوعين والمعلومات لجماعات المقاومة.

ولا تأتي عمليات الاستهداف والاضطهاد والقسر على النزوح المتعمدة للمدنيين من الأقليات العرقية من قبل الجيش البورمي بشكل منفصل أو متفرقة بل تأتي كممارسات واسعة النطاق وكجزء لا يتجزأ من إستراتيجية الحكومة البورمية لإبقاء زمام سيطرتها ومن ثم فهي بمثابة جرائم ضد الإنسانية. وعلى نطاق أقل، تُرتكب أيضاً انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الجيوش العرقية التي تحارب القوات الحكومية. فقد ترك مئات الآلاف من السكان بلا خيار سوى الفرار من مسقط رأسهم بحثاً عن الأمان. وحتى في المناطق التي انتهى بها النزاع المسلح، لا تزال تتواصل فيها انتهاكات حقوق الإنسان ومسببة بذلك استمرار النزوح.

وتقوم المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي[1] - وهي الإطار الدولي للحماية والمساعدة للنازحين داخلياً - على مبدأ السيادة كمبدأ يستتبع عدداً من المسؤوليات. وهي تؤكد على واجب ومسؤولية السلطات الوطنية الأساسية في توفير المساعدة والحماية للنازحين داخلياً ضمن سلطاتها. كما تمنح النازحين حق طلب واستلام الحماية والمساعدة من السلطات الوطنية. وتؤكد المبادئ أيضاً على حق

أنطوان ليماسون/المفوضية الأوروبية - إكو

قرويون يفرون من هجمات الجيش، اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧

المنظمات الإنسانية الدولية في توفير الخدمات التي من شأنها دعم ومساندة النازحين داخلياً، وتؤكد على ضرورة ألا تقوم أي حكومة بالرفض التعسفي لهذه المساعدات، خاصة عندما تكون هي نفسها عاجزة أو غير راغبة في توفير المساعدة الضرورية.

وفي حالة بورما، وحيث تتحمل السلطات الوطنية مسؤولية نزوح مواطنيها، تنطوي قضية النازحين داخلياً على قدر كبير من الحساسية السياسية حيث ترفض الحكومة الاعـتراف بوجود النازحين داخلياً وليست لديها أي برامج لتحديدهم أو لمساعدتهم. وتستطيع وكـالات المعونة الدولية توفير قدر من الحماية بمجرد وجودها فحسب في المناطق التي تحتاج لحماية، ففي ولاية (راكين) بغرب بورما على سبيل المثال، وحيث يتواجد عدد من وكالات المعونة الدولية، نجد انخفاضاً في معدل الانتهاكات. ورغم ذلك، يتم حرمان الوكالات الإنسانية الدولية من الوصول إلى النازحين داخلياً وغيرهم من السكان الضعفاء في مناطق الصراع والمناطق الحدودية من شمال بورما. وكانت لجنة الصليب الأحمر الدولية هي اللجنة الوحيدة المتمتعة بالقدرة على الدخول المستقل لهذه المناطق بيد أنه نظراً لأن التغيرات السياسية قد حدت بالحكومة البورمية – والتي تعرف حالياً باسم مجلس الدولة للسلام والتنمية (SPDC)[٢]- لأن تميل لطابع أكثر انعزالية في عام ٢٠٠٤، أصبحت لجنة الصليب الأحمر هي الأخرى تواجه العديد من القيود الجديدة على عملياتها. ويأتي القدر الضئيل من المساعدات الذي يصل لهذه المنطقة من المنظمات الأهلية في تايلاند والتي تقوم برحلات عبر الحدود للوصول إلى السكان النازحين. وينتهك هذا النوع من المساعدات مبدأ سيادة الدولة بيد أنه ما يزال السبيل الأوحد للوصول لهؤلاء السكان.

إن قلة قليلة فقط من بلدان العالم التي أجبرت مجموعات من مواطنيها على النزوح على نطاق كهذا هي التي اجتذبت مثل هذه الاستجابة المحدودة من الدول الأعضاء والوكالات العاملة ضمن منظومة الأمم المتحدة. حيث يظل الكثير من أعضاء المجتمع الدولي على جهلهم بنطاق الأعمال الوحشية المرتكبة في بورما. وقد ركزت جميع الجهود الدولية لحل الأزمات الخاصة بالسياسة وحقوق الإنسان في البلاد على الصراع بين النظام العسكري والقوى المؤيدة للديمقراطية. بينما ظل الصراع بين الحكومة المركزية التي يغلب عليها الأفـراد المنتمون لعرق البورمان والمدنيين من غير البورمان – وهو الـصراع الذي أدى لإشعال معظم عمليات النزوح في بورما- خارج دائرة الضوء.

ورغم خيبة أمل معظم المجتمع الدولي إزاء الحكومة البورمية، إلا أن الدول القوية المجاورة لبورما بالإضافة إلى الشركاء التجاريين الممثلين في الصين والهند لا تزال على دعمها لمجلس الدولة للسلام والتنمية. كذلك تتفادى رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وهي المنتدى الإقليمي الذي تعد بورما عضواً فيه، تحميل الحكومة المسؤولية عن اعتداءاتها وتميل بقوة لدعم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

مسؤولية الحماية

لقد بدأ المجتمع الدولي إثر عمليات الإبادة الجماعية في رواندا بالإضطلاع بمسؤوليات أكبر في بعض المواقف التي تخفق فيها الحكومات المهيمنة في واجباتها الخاصة بتوفير الأمن والمعيشة المستتبة لشعوبها. فعلى مر عقود، وطبقاً للمادة ٢,٧ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تؤكد على مبدأ عـدم التدخل في الشؤون التي تقع ضمن دائرة الاختصاص الداخلي لأي دولـة، كان المجتمع الـدولي يبدى امتناعاً عن حتى التحدث عن الأوضاع التي يعاني فيها السكان من انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان في مناخ يعطي الفرصة لمرتكب الجريمة من الإفلات بفعلته. ورغم ذلك، فقد شهدت الأعوام الأخيرة خروجاً من مفهوم السيادة كمبدأ مطلق نحو مفهوم السيادة كمسؤولية لحماية المدنيين ومنع الانتهاكات الجسيمة والفظائع التي تطال أعداداً غفيرة من البشر.

وطبقاً لمبدأ مسؤولية الحماية، تضطلع الدول المتمتعة بالسيادة على أراضيها بمسؤولية رئيسية في حماية مواطنيها وشعبها من أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وعمليات التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وفقط عندما تبدي هذه الحكومات عدم رغبتها أو عجزها عن الاضطلاع بهذه المسؤولية تنتقل المسؤولية إلى المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً لحلها. وتتسم الإجـراءات التي تتطلبها مسؤولية الحماية بطابعها الوقائي الساحق والذي يتضمن بناء قدرات الدولة وعلاج أشكال الظلم وضمان سيادة القانون. فإذا ما أخفقت جهود الوقاية، عندها يستدعي مبدأ مسؤولية الحماية إتباع أي إجـراءات سـواء كانت اقتصادية أو سياسية أو دبلوماسية أو قانونية أو أمنية، أو، وكخيار أخير، عسكرية كما تقتضي الضرورة لمنع ارتكاب أي فظائع جماعية[٣].

وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، وافقت حكومات العالم على مبدأ مسؤولية الحماية واتخاذ إجـراءات جماعية على نحو حاسم ويراعي عامل التوقيت، وذلك من خلال مجلس الأمن على أساس الانتهاء من كل قضية على حدة ثم الانتقال إلى ما بعدها وذلك في حالة إذا ما أخفقت السلطات الوطنية في حماية مواطنيها من الجرائم الوحشية. وكان رؤساء الـ ١٩٢ دولة التي وقعت على البيان الختامي للقمة العالمية[٤] قد أقـروا كذلك بالمبادئ التوجيهية كإطار دولي مهم لحماية النازحين داخلياً واتخذوا على عاتقهم اتخاذ إجراءات فعالة لزيادة حمايتهم.

ومن خلال قـراره رقم ١٦٧٤ في أبريل ٢٠٠٦، أقر مجلس الأمن بأن أعمال الاستهداف المتعمدة للمدنيين وغيرهم من الأشخاص الجديرين بالحماية وإصدار الحكومة البورمية لتكليفات بارتكاب انتهاكات بصفة منظمة وأثيمة على نطاق واسع لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في ظل صراع مسلح كل ذلك قد يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد نوه مجلس الأمن أنه سوف يكون مستعداً لأن يأخذ في اعتباره، ومتى دعت الحاجة، اتخاذ الخطوات اللازمة.

تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية

بالرغم من تواجد مبدأ مسؤولية الحماية إلا أنه لم تتح الفرصة بعد لترجمته إلى فعل ملموس، كما لا يتوافر إجماع كاف بعد على الكيفية التي ينبغي بها تطبيق هذا المبدأ. كذلك تظل هناك الانقسامات الخطيرة داخل مجلس الأمن بين الأمم الغربية التي ترتأى في الفظاعات الجماعية تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وبين دول مثل الصين وروسيا والتي وافقت على البيان الختامي ودعمت القرار ١٦٧٤ بيد أنها لا تزال تدافع عن مبدأ السيادة علي حساب مبدأ مسؤولية الحماية.

وبشكل مشابه لما يحدث في دارفور، بتنا نلمس بشكل متزايد تطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية في الإجراءات المتخذة. وكان قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ هو أول قرار يستشهد بمبدأ مسؤولية الحماية ويسعى لتطبيقه على وضع من الأوضاع المحددة، بينما أكد القرار ١٧٦٩ على أهمية حماية المدنيين والعمال الإنسانيين. وقد دافعت العديد من حكومات دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية بقوة عن مبدأ مسؤولية الحماية في حالة دارفور. بيد أن الانقسامات الناشئة في مجلس الأمن قد أعاقت اتخاذ أي تحركات جماعية قوية بشأن دارفور[٥].

لم يُعتبر الوضع في بورما، من وجهة نظر سلطات وصلاحيات مجلس الأمـن، متدهوراً حتى سبتمبر ٢٠٠٦ عندما تم التصويت على هذا التصنيف في أجندته الرسمية. وقد أتى هذا التصويت بعد سنوات من رفض الحكومة البورمية الالتزام بقرارات الجمعية العامة ومفوضية حقوق الإنسان والتي دعت للتسوية الوطنية وإرساء الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠٠٤، رفضت الحكومة دخول المبعوث الخاص للسكرتير العام إلى بورما، كما حُـرم المقرر الخاص المعني ببورما من الدخول للبلاد منذ عام ٢٠٠٣. ومن ثم ساد الشعور بأن جميع الوسائل التي كان يتسنى اتخاذها خارج مظلة مجلس الأمن قد تم استنفاذها.

لم تدم حالة التفاؤل التي أعقبت وصـول القضية البورمية إلى أجندة مجلس الأمن إلا لفترة قصيرة، حيث استعملت الدول الأعضاء روسيا والصين حق النقض على أول قانون يصدر بخصوص الشأن البورمي في

يناير والذي دعا فيما دعا إلى إيقاف الحكومة لجميع هجماتها على الأقليات العرقية وتمكين المنظمات الإنسانية من العمل بدون معوقات في البلاد. وقد كان هذا أول نقض يصدر من قبل أطراف متعددة في مجلس الأمن منذ عام ١٩٨٩. وفي تصريحاتها، دفعت الصين وروسيا بالقول بأن الموقف في بورما لم ينطو على تهديد للأمن والسلام في المنطقة، وأن مجلس الأمن ليس بالمكان الملائم لمناقشة الشؤون الداخلية لأي بلد من البلدان. ورغم إقرار الصين وروسيا بأن بورما تواجه موقفاً خطيراً فيما يتعلق بالوضع الإنساني والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، إلا أنها أكدت على أن مجلس حقوق الإنسان، والذي لم تكن له أي سلطات ملزمة، هو أفضل قناة للتحرك في بورما. ولم تبد الدول المعترضة أي إشارة إلى وجود مسؤولية جماعية في حماية سكان بورما.

في سبتمبر ٢٠٠٧، هزت بورما أكبر مظاهرة تأييد للديمقراطية على مدار عقدين من الزمان وجعلت الإجراءات المشددة التي اتخذتها الحكومة رداً على هذه المظاهرة من البلاد بؤرة لتجدد الاهتمام الدولي بها. ففي أعقاب عدد من الضغوط الدبلوماسية المكثفة، سمح مجلس الدولة للسلام والتنمية للمستشار الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة والمقرر الخاص بدخول البلاد في أواخر عام ٢٠٠٧. وبعد كثير من المناوشات، قام مجلس الأمن بتمرير بيان أصدرته رئاسة المجلس تستهجن فيه العنف المرتكب ضد المظاهرات السلمية ويدعو لحوار أصيل مع جميع الأطراف المعنية والجماعات العرقية لتحقيق تسوية وطنية شاملة. ولم يأت أي ذكر لحماية مدنيي الأقلية العرقية الذين عانوا على مدى عقدين من العنف والنزوح القسري والذين قد تستمر أحوالهم من معاناة للمخاطر والمحن الجسيمة.

ورغم أنه من الظاهر أن الحكومة قد حدت من الإجراءات الصارمة التي كانت قد اتخذتها ضد ناشطي الديمقراطية في بورما إلا أن القوات الحكومية لا تزال مستمرة في استهدافها للمدنين في مناطق الأقليات العرقية البورمية كجزء من تكتيكاتها لمكافحة التمرد وهي ترتكب في سبيل ذلك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ودون أن تنال عقاباً على ذلك. وثمة مخاوف من أنه مع تلاشي ذكرى 'الثورة الزعفرانية' وقيام الحكومة البورمية ببعض إيماءات رمزية لإظهار قبولها بحوار سياسي أن يضع مجلس الأمن القضية البورمية مرة أخرى في موضع متدني على قائمة أولوياته ويُترك التعامل مع المشكلة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى. إن الأمر يستدعي أن يبدأ مجلس الأمن بالنظر إلى القضية البورمية على ضوء سيناريو مبدأ مسؤولية الحماية.

وإذا كان في الإمكان تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في مجلس الأمن في حالة دارفور، فإن كل الأسباب المتوافرة تحتم جميعها تطبيق نفس المبدأ فيما يتعلق ببورما. وقد تجعل الانقسامات الدولية التقدم في هذا الاتجاه صعباً بيد أنه إذا واصل أعضاء مجلس الأمن تجاهلهم لالتزام المجتمع الدولي بضمان حماية المدنيين من الجرائم الوحشية المرتكبة في بورما، فإنهم سوف يخلفون سابقة في غاية السوء فيما يتعلق بإحدى المسؤوليات التي سبق وأن اتفقت جميع الحكومات عليها من ناحية المبدأ.

كافيتا شوكلا (kshuklaus@yahoo.com) هي باحثة في أوضاع اللاجئين والنازحين داخلياً البورميين.

١ www.brookings.edu/projects/idp/gp_page.aspx
٢ والذي كان يعرف مسبقاً بمجلس قانون الدولة واسترداد النظام SLORC.
٣ جاريث إيفانز، 'حدود سيادة الدول: مسؤولية الحماية في القرن الحادي والعشرين'، محاضرة في ذكرى نيلام تيروشيلفام، المركز الدولي للدراسات العرقية، كولومبو، ٢٩ يوليو ٢٠٠٧.
٤ http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/487/60/PDF/N0548760.pdf?OpenElement
٥ روبيرتا كوهين، 'الضروريات الإنسانية الملحة تعيد تشكيل مفهوم السيادة'، صحيفة نورثويستيرن للشئون الدولية، شتاء عام ٢٠٠٨، ص٦.

الألغام الأرضية: سبب للهرب ومانع للعودة

يشوا موزر- بوانغسوان

كانت بورما/ميانمار قد عانت عقدين من الزمان من حرب الألغام التي أطلقها كلٌ من مجلس الدولة للسلام والتنمية والمتمردون المنتمون للأقليات العرقية. ولا توجد في الوقت الحاضر أي برامج إنسانية داخل البلاد من أجل إزالة هذه الألغام.

ولا يدهشنا أن نعلم أن تلك الولايات في بورما/ميانمار هي الأكثر تلوثاً بالألغام الأرضية هي ذاتها الولايات التي يتواجد فيها أعلى نسبة من النازحين داخلياً واللاجئين الخارجين منها. إن الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها كلٌ من القوات الحكومية والجماعات العرقية المسلحة لا تصيب وتقتل المحاربين من الأعداء فحسب، بل تصيب وتقتل قواتهم ومدنييهم وحيواناتهم أيضاً.

ولا تتوافر لدينا أي خرائط توضح المناطق المزروعة بالألغام، وتوضع الألغام غالباً بالقرب من مناطق تجمع المدنيين وأنشطتهم؛ حيث تظهر الكثير من الإصابات الناجمة عن تفجيرات الألغام الأرضية ضمن نطاق يقل عن نصف الكيلومتر من وسط القرى. ورغم إدعاء المقاتلين مراراً بأنهم كانوا يصدرون'تحذيرات شفوية' للمدنيين القاطنين بجوار المناطق التي يزرعون ألغامهم فيها، فلا نجد من بين من نجوا من المدنيين من هذه الألغام والتقاهم المسؤولون عن الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية قد قال بأنه سمع بأي من هذه التحذيرات.

إن الأمر يتطلب بذل الكثير من الجهد قبل أي عودة للنازحين داخلياً أو اللاجئين من أجل وضع خرائط بالمناطق الملغمة ووضع علامات عليها وتوعية العائدين بها والرقابة على حركات العودة. إن الواقع يخبرنا بالطبع أن الآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف، من النازحين داخلياً سوف يعودون إلى ديارهم إذا ما اطمأنوا إلى أن العودة أصبحت آمنة وذلك لتأمين أراضيهم وإعادة بناء حياتهم من جديد. وليس بوسع أي منظمة أن تمنعهم من ذلك.

ينبغي على المنظمات الإنسانية أن تشجع على إصدار قرار بتعليق أي استغلال جديد للأراضي وتصر على أن يتم وضع علامات على جميع المناطق المزروعة بالألغام أولاً، وبأسلوب مماثل ولا لبس فيه، من قبل جميع الأطراف التي اشتركت في القتال، كما ينبغي أن يتم تدريب المدنيين الذين على علم بالمناطق الملغمة من البلاد على القيام بذلك الآن، وسوف يكون لهذا الإجراء أثره في الوقاية من الألغام ورفع الوعي بها، كما سيسهم في خفض عدد الإصابات التي ستحدث لا محالة إلى أقل مستوى ممكن.

يشوا موزر-بوانغسوان (yeshua@icbl.org) هو باحث ومحرر لصالح مجموعة مرصد الألغام الأرضية التابعة للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (www.icbl.org/lm).

الترحيل القسري في عاصمة بورما السابقة

دونالد م. سيكنز

عانى سكان يانغون تجربة إعادة توطين قسرية واسعة ومروعة تحت الحكم العسكري للبلاد.

خلال الفترة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠، جعلت الحكومة المؤقتة للجنرال (ني وين) القواتَ المسلحة لبورما- وذلك بدلاً من النواب المنتخبين- مسؤولة عن حكم يانغون، وقد كانت يانغون أكبر مدن البلاد وعاصمتها قبل أن يقوم مجلس الدولة للسلام والتنمية (SPDC) بنقل مقر الحكم إلى نايبيداو في عام ٢٠٠٥. وقد أنشأت الحكومة ثلاث مناطق إدارية جديدة بالقرب من يانغون، وتم إليها إعادة توطين ما يقرب من ١٦٧ ألف نسمة، أي سدس تعداد سكان المدينة البالغ مليون نسمة، رغماً عنهم[١]. وقد زعمت الحكومة بأن عملية إعادة التوطين كانت ضرورية نظراً لأن الأعداد التي بلغت عشرات الآلاف من السكان الفارين من أحداث التمرد في القرى والتي استوطنت في بقاع من المدينة دون وجه حق كانت تشكل خطراً على الصحة العامة وعلى القانون والنظام. ونتيجة لمشاعر الحنق البالغ التي اعترتهم نتيجة خسارتهم لمنازلهم السابقة، أبدى سكان المناطق الجديدة مقاومة قوية إزاء نظام (ني وين) خلال ما أطلق عليه صيف الديمقراطية في عام ١٩٨٨.

ورداً على المظاهرات التي اندلعت في صيف عام ١٩٨٨، قام مجلس قانون الدولة واستعادة النظام (SLORC)، والذي أعيدت تسميته لاحقاً بمجلس الدولة للسلام والتنمية SPDC في عام ١٩٩٧) بالاستيلاء على الحكم. وفي خلال عام واحد، قام المجلس بإنشاء عشر مدن جديدة نائية بتعداد يصل إلى ما يقرب من نصف مليون نسمة، أغلبهم تمت إعادة توطينهم قسرياً. وكان الكثيرون منهم من مستوطني الأراضي السابقين، بينما كان منهم آخرون أصحاب أملاك كبيرة وتمت معاقبتهم من قبل مجلس قانون الدولة واستعادة النظام بسبب دعمهم النشط لمظاهرات عام ١٩٨٨، وعليه فلم يخسر هؤلاء منازلهم القديمة فحسب وإنما أجبروا كذلك على سداد الأموال لشراء قطع من الأراضي ومواد البناء لبناء منازل جديدة في المناطق النائية، والتي كانت تفتقد بصفة عامة لعدد من المرافق الحيوية المتمثلة في الكهرباء والمياه وغيرها من المرافق. وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن تتضاءل فرص العمل في هذه المدن النائية وبما أجبر السكان المرحلين على تحمل مشاق الانتقال اليومي الطويل والمكلف إلى وسط مدينة يانغون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي[٢].

واليوم يعيش هؤلاء السكان المرحلين مكدسين في منازل بسيطة مصنوعة من خشب البامبو وقش الغِماء، لتصبح أوضاعهم المعيشية أكثر فقراً من فقراء يانغون. كما تعرضوا لضربة موجعة سببتها الزيادة في أسعار الوقود في أغسطس ٢٠٠٧ والتي أشعلت مظاهرات مناهضة للحكومة في الشهر التالي، مع ما صاحب هذه الزيادة من ارتفاع فلكي في أسعار الغذاء وأجور الركوب في وسائل النقل العامة. ويزعم مجلس الدولة للسلام والتنمية، بخطته المسماة 'الأكواخ إلى الشقق'، أنه قام بإيواء الكثير من مستوطني الأراضي في منازل جديدة متعددة الطوابق مكان منازلهم السابقة أو بجوارها. ورغم ذلك، فإن مسلسل الترحيل القسري في يانغون و ماندالاي وغيرها من المدن في وسط بورما لا يزال مستمراً؛ حيث لا يُسمح لضحايا الحرائق، على سبيل المثال، بإعادة بناء أحيائهم القديمة، كما يتم إخلاء مناطقهم السكنية لإفساح الطريق أمام إقامة الطرق والشقق ومراكز التسوق الجديدة. وهو مناخ تظل فيه حقوق ملكية المواطنين العاديين، بغض النظر عن أصولهم العرقية، غير معترف بها.

دونالد سيكنز (kenchan@ii-okinawa.ne.jp) هو أستاذ دراسات جنوب شرق آسيا بكلية الدراسات الدولية بجامعة ميو، ناغو، أوكيناوا، اليابان.

١ مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء (COHRE)، بورما: النزوح والتجريد من الممتلكات، الهجرة القسرية وحقوق ملكية الأراضي. نوفمبر ٢٠٠٧، الصفحات ٩٥-٩٨.
٢ 'لقاءات في القرى المتطرفة'، نشرة (داون نيوز)، المجلد ٢، عدد ١٢ (يوليو ١٩٩٠)، الصفحات ٣-٩.

هجمات على أساليب وسبل الحياة

ديفيد يوبانك

إن جل ما يجري في مناطق الصراع في شرق بورما يصعب التقاطه بالصور أو بالفيديو أو بالتقارير. فما يجري عبارة عن عملية خنق بطيئة وماكرة للشعب وليس محاولات مكشوفة لتحطيمهم.

لقد قام حكام بورما بتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق: المناطق البيضاء- وهي تلك المناطق الواقعة تحت سيطرتهم الكاملة؛ والمناطق البنية – وهي المناطق التي يسعى هؤلاء الحكام لكسبها؛ والمناطق السوداء – وهي المناطق التي لا يملكون أي سيطرة عليها. وتوصف المناطق السوداء كمناطق بها 'حرية إطلاق النار' حيث يستطيع فيها الجيش البورمي قتل أيما شخص يعترض سبيله. والمنطقة التي يتناولها هذا المقال هي المنطقة السوداء.

فعلى سبيل المثال، ففي ولايتي كارين وكارياني في شرق بورما، يطلق الجيش البورمي بصفة منتظمة عمليات مسح، والتي تتضمن ما يصل إلى أربعة كتائب، في القرى والمناطق التي تنشط فيها المقاومة وحيث يُشتبه باختباء النازحين داخلياً فيها. ويقوم الجيش غالباً بضرب القرى بقذائف الهاون والمدافع الرشاشة في البداية ثم يقوم بدخول القرية للتحرش بالمدنيين ونهب المنازل وارتكاب أعمال الضرب والاغتصاب والتعذيب بلا تمييز، ويقوم أفراد الجيش أحياناً بحرق المنازل أو بحرق قرى بأكملها. ثم توضع بعد ذلك الألغام الأرضية في القرية وعلى الطرق التي يستخدمها القرويون للدخول والخروج من القرية. فإذا ما وقعت أعينهم على أحد القرويين، فإنهم يطلقون عليه النار فور رؤيته.

وأثناء هذه الاجتياحات، يحاول مقاتلو المقاومة حماية السكان. وقد تستمر المناوشات لدقائق قليلة فقط بيد أنها تتيح للناس الوقت اللازم للفرار إلى الغابة مع بعض متعلقاتهم قبل وصول الجنود. وعند تعرضهم للهجوم، يهرب القرويون إلى الغابة وإلى أماكن الاختباء المعدة إذا أمكن. وهم يفرون بما يمكنهم حمله فقط – مثل أطفالهم الرضع وبعض الأواني وبطانية أو اثنتين للأسرة بأكملها، وبعض الملاءات البلاستيكية ومؤن عدة أيام

من الأرز. وبمجرد عودة الجنود إلى معسكراتهم، يحاول القرويون العودة إلى حقولهم وقراهم أو إلى منطقة قريبة منها. وخلال الهجوم الحالي، والذي بدأ في فبراير ٢٠٠٦، كانت هناك العديد من وحدات الجيش البورمي تقوم بعمليات هجوم على عدد من الجبهات المختلفة. وقد علق على هذا أحد قادة المقاومة بقوله، "في الأشهر القليلة الماضية، كثّف الجيش البورمي من هجماته بشدة حتى أن العديد من مناطق الاختباء تم اكتساحها. وتشرذم الكثير من الناس في الغابة. بيد أن الحال أفضل قليلاً الآن مع انشغال الجيش البورمي ببناء معسكراته الجديدة، ولكنهم سيأتون مجدداً عند الانتهاء منها. وتأتي هذه الهجمات بآثارها الوخيمة علينا جميعاً ولا نعلم كيف يمكننا التصدي لها، ولكن يجب أن نحاول وألا نترك منازلنا".

حراس بورما الحرة

قوات الجيش البورمي ترغم قرويين على حمل معداتها، يونيو/ حزيران ٢٠٠٧

كذلك يتم إرغام القرويين على إزالة الألغام والعمل كدروع بشرية حول البلدوزرات لمساعدة الجيش على تطوير شبكات الطرق. وتشيع العمالة القسرية، مع إجبار العديد من القرويين على العمل كعتالين ويكونون عرضة أثناء ذلك للمعاملة القاسية بل والإعدام وهو أمر ليس بالنادر.

وبعض من يتم التهجم على قراهم يعودون لنفس مواقعهم ليعيدوا بناء منازلهم. بينما يظل آخرون على فرارهم ويذهبون للاختباء أو يحاولون الفرار من البلاد بأكملها. والبعض منهم يُنشيء مخيمات في المناطق النائية والتي يحتالون على العيش فيها. وعلى سبيل المثال، فقرية ماو تو دير في شمال غرب ولاية كارين تم حرقها من قبل الجيش البورمي في عام ٢٠٠٤، ومن ثم اضطر القرويون للاختباء في الغابة منذ ذلك الحين، حيث قاموا ببناء ملاجئ خشنة مخبأة في الأشجار بالقرب من الممرات في البقع غير الآهلة بالسكان والتي تم إبقاءها عمداً صغيرة وصعبة البلوغ. وهم ينعمون بقدر من الأمان بسبب صعوبة الوصول لأماكنهم ومساعدة قوى المقاومة المحلية (والتي تقوم معظمها بتوفير الإنذار المبكر على تنقلات الجنود) بيد أن إنتاجهم من الغذاء قد قل وليس معهم إلا أقل القليل من النقود لشراء الملابس والأغطية وأواني الطهي وأدوات الزراعة. كذلك فقد عانت صحتهم بشكل كبير بسبب قلة ما يقتاتون عليه من طعام وتعرضهم للأمراض وعدم كفاية موارد المياه المتاحة. ولا توجد أي عيادات بالجوار، كما أن دوريات الجيش البورمي تجعل دخول الفرق الطبية صعباً. وقد قامت كل من حراس بورما الحرة و مجموعة حقوق الإنسان بكارين[١] و فريق مجموعة المساندة من العاملين الصحيين[٢] بتوثيق هذه العلاقة المباشرة بين اضطهادات الجيش البورمي وسوء صحة السكان[٣]. ومن خلال جهود جماعات المقاومة وحدها- والتي تقوم بتوفير المعلومات والاتصالات والنقل والدعم اللوجستي والأمني- يتسنى لجهود الإغاثة الإنسانية بلوغ المعرضين للهجوم.

ساو نو نو، رجل كاريني من النازحين داخلياً حالياً:

تجمعنا معاً من عشرة قرى محيطة من أجل اجتماع للصلاة عندما ظهرت فجأة قوات الجيش البورمي وألقت القبض على البعض منا، وقام الجنود بربطنا وضربنا وركلنا، كما قاموا بتعريضنا للصدمات الكهربائية. وقد قتل صديقي ساو غوي بسبب ذلك، بينما نجحت أنا في الفرار. وقد اتهمنا الجيش البورمي بأننا كنا منتمين للمقاومة ولكننا لسنا كذلك. نحن مزارعون. ولا يمكننا البقاء هنا ولذلك فسوف نذهب لإحدى مخيمات اللاجئين.

أحد الرعاة الكارينيين:

لماذا يأتي الجنود البورميون ليحرقوا قرانا؟ نحن لا نذهب لحرق قراهم. لماذا يريدون المجيء إلينا ومضايقتنا؟ إننا لا نريد شيئاً سوى أن تكون لنا حقولنا التي نعمل فيها ونعيش في سلام. إن حياتنا في الجبال هي حياة في غاية القسوة بالفعل. لماذا يريدون أن يجعلونها أكثر قسوة؟

خلال الهجوم الحالي، لقي ما يزيد على ٣٧٠ قرويا مصرعهم بنيران القوات البورمية في المناطق الشمالية الثلاث من ولاية كارين ونزح ما يزيد عن ٣٠ ألف شخص، والكثير منهم الآن مختبئون. وقد تم بناء أكثر من ٦٠ معسكرا جديدا للجيش البورمي وثلاث طرق جديدة. وتبدو الهجمات البطيئة والمستمرة في الوقت ذاته وبناء المعسكرات والطرق الجديدة مسوقة بخطة هدفها السيطرة واصطياد أو قتل أي كارينيين في هذه المناطق. ويعد هذا أكبر هجوم يُرتكب ضد الشعب الكاريني منذ عام ١٩٩٧. وقد جاء نطاق النزوح والدمار كبيراً وكل وفاة صارت خسارة لا يمكن تعويضها.

لقد أصبح من الصعب البقاء في الوطن بسبب تذبذب إنتاج الغذاء وحرق المنازل والأوامر الصادرة للجيش البورمي بإطلاق النار على كل من تقع عليه عين جنوده. فمن بين أكثر من ٣٠ ألف نازح، كان ما يقرب من ٧٠٠٠ شخص قد تركوا منازلهم باتجاه الحدود التايلاندية. ويحتاج الناس هنا إلى الغذاء والأدوية والمأوى والمساعدة لبناء منازلهم ومدارسهم وحياتهم. كما يحتاجون للحماية والحرية للعودة لمنازلهم.

ديفيد يوبانك (eubank@pobox.com; info@freeburmarangers.org) هو مدير منظمة حراس بورما الحرة، والتي توفر مساعدات الطوارئ وتوثيق الأوضاع الإنسانية في مناطق الصراع في بورما (www.freeburmarangers.org).

١ www.khrg.org
٢ www.geocities.com/maesothtml/bphwt
٣ انظر المقالة بقلم هيذر راي "النزوح الداخلي في شرق بورما"، العدد ٢٨ من نشرة الهجرة القسرية http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ28/45-47.pdf وتقرير فريق مجموعة المساندة من العاملين الصحيين لعام ٢٠٠٦ حول "حالة الطوارئ المزمنة: الصحة وحقوق الإنسان في شرق بورما" على الرابط www.geocities.com/maesothtml/bphwt

دولة إرهاب ونساء عرضة للخطر

منظمة نساء كارين

يوثق اثنان من التقارير التي بحثتها وحررتها منظمة نساء كارين — وهما تقريري 'الصمت المدمر' في عام ٢٠٠٤ و 'دولة الإرهاب' في عام ٢٠٠٧[١]- نطاقا واسعاً من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها النساء والفتيات الكارينيات.

وقد ارتكبت هذه الانتهاكات في ولاية كارين كجزء من حملة الإرهاب المنظم التي يقوم بها مجلس الدولة للسلام والتنمية. وتركز التقارير بصفة خاصة على الانتهاكات التي تعانيها النساء والفتيات وتعتمد على ٤٠٠٠ حالة موثقة عن انتهاكات لحقوق الإنسان - خاصة تلك الانتهاكات الخاصة بالاغتصاب والانتهاكات الجنسية والسخرة. ويأتي الإجبار على العمل بالسخرة غالباً مُقترناً بعدد من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى مثل الاغتصاب والضرب والتشويه والتعذيب والقتل والحرمان من الحق في الغذاء والماء والمأوى والإنصاف القانوني. وتغطي الحالات الموثقة فترة ٢٥ عاماً منذ عام ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٦، بيد أن انتهاكات حقوق الإنسان تتواصل إلى اليوم.

الاغتصاب

كان ولا يزال يتم استخدم الاغتصاب كوسيلة للتعذيب غرضها إدخال الرعب على التجمعات المدنية وإهانتها. فالعديد من جرائم الاغتصاب يرتكبها كبار الضباط العسكريين أو تتم بالتواطؤ معهم، ويوقن المغتصبون تماماً أن معظم التجمعات المدنية سيتملكها الخوف على نحو يمنعها من الشكوى أو الاعتقاد بأن الشكوى لن يتم أخذها على محمل الجد. ونتيجة لذلك، فإن اغتصاب النساء والفتيات على امتداد ولاية كارين وفي غيرها من الولايات والذي يرتكبه جنود وضباط مجلس الدولة للسلام والتنمية سوف يتواصل دون أن ينال المجرم عقابه.

وفي إحدى آخر الحوادث تعرضت امرأة في الخامسة والعشرين من عمرها للاغتصاب من قبل عصبة من الجنود، حيث "أتى ثلاثة من جنود مجلس الدولة للسلام والتنمية إلى القرية، وطلبوا من عمدة القرية أن يعطيهم إحدى النساء الكارين، وهددوه بأنه إذا لم يرسل في طلبها فإنهم سيقتلون العمدة. وقد أخذ الجنود المرأة إلى أقرب دغل وقام اثنان منهم باغتصابها."

وتصف اثنتان من الشابات محنتيهما على يد أحد الجنود، والذي مرت فعلته بدون عقاب. "أمرنا الجندي بالذهاب معه ولم نعرف حتى إلى أين نحن ذاهبتان، وقال لنا "لا تبكيا وإلا قتلتكما". ثم سرنا إلى أحد الوديان وقال بأن علينا أن نقف في أحد الأماكن. ثم أمرنا بخلع ملابسنا. وفي البداية لم نجرؤ على ذلك، ولكنه صرخ في وجهينا وخلعنا ملابسنا. ثم استلقى واضعاً مسدسه إلى جواره. ثم اغتصبني في البداية. وجعل صديقتي تستلقي بجواره. وبعد أن اغتصبني، قام باغتصاب صديقتي. وبعد قليل قام باغتصابنا مرة أخرى."

وفي منطقة أخرى، اغتصب أربعة من الجنود إحدى الشابات في منزلها. وبعد اغتصابها، قاموا بقتلها بإطلاق النار على موضع عفتها. ولم يتم اتخاذ أي إجراء ضد هؤلاء الجنود. وتشمل الحالات المسجلة للاغتصاب حالات اغتصاب لأطفال واغتصاب لراهبات بوذيات.

ويجابه عُمد القرى تحت الخطر المستمر للتعرض للتعذيب إذا لم يلبوا أوامر مجلس الدولة للسلام والتنمية. والآن، وفي غياب الرجال، غالبا ما تحل محلهم النساء الأكبر سناً، وهن يواجهن بالطبع خطراً إضافياً يتمثل في التعرض للاغتصاب أو الإجبار على ممارسة الجنس مع جنود مجلس الدولة للسلام والتنمية كثمن لتأمين الحماية لأنفسهن ولعائلاتهن ولمجتمعاتهن.

وتبلغ النساء والفتيات من أرجاء ولاية كارين عن تعرضهن للتجنيد القسري للمساعدة في بناء الطرق والكباري وإزالة الألغام الأرضية وحمل الإمدادات العسكرية. وهن يتعرضن لخطر خاص نظراً لأن الرجال والأولاد يفرون من القرى ويختبئون في الغابة لتجنب الاعتقال أو التعذيب أو القتل. وتشمل النسوة اللائي يتم تجنيدهن قسرياً النساء العجائز والضعيفات والحوامل بل والمرضعات وكذلك فتيات المدارس اللائي لم يتجاوز عمرهن الحادية عشرة. كذلك فإن العديد من النساء اللائي يتم أخذهن كحمّالات للأشياء والمتاع يتعرضن للاغتصاب أيضاً.

"أجبروني على العمل كحمّالة معهم لمدة شهر. وكان علينا كل يوم أن نحمل الأشياء إلى الجبل ثم ننزل مرة أخرى، وقد كنت أتصبب عرقاً ولم أستطع التنفس لأنني طاعنة في السن ولكن الجنود كانوا ينخسونني ببنادقهم لأنني بطيئة الحركة. وقد شعرت وكأن قلبي يتفصد."

التوصيات

تطلب منظمة نساء كارين مساعدة المجتمع الدولي في تنفيذ التوصيات التالية:

إلى مجلس الدولة للسلام والتنمية:

- على مجلس الدولة للسلام والتنمية وقف جميع أشكال العنف الجنسي وجميع الأشكال الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات، وخاصة في المناطق العرقية من بورما.
- قيام الحكومة الملكية التايلاندية بضمان حصول الناجيات من الاغتصاب والعنف الجنسي والفارات إلى تايلاند على أنظمة الدعم الصحية والنفسية الكافية.
- أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الملاذ الآمن وتوفير الخدمات الملائمة وفي الوقت الملائم في كلٍ من بلدي اللجوء الأول وعند إعادة التوطين للنساء والفتيات الناجيات من الاغتصاب والعنف الجنسي، وضمان توفير الحماية الملائمة والدعم للنساء والفتيات اللاجئات العرضة للخطر ويشمل هذا الدعم دراسة حالاتهن وتوفير المساكن الملائمة وإعادة توطينهن، إذا أمكن، بموجب برنامج نساء معرضات للخطر التابع لـمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتود منظمة نساء كارين أن تتوجه بالشكر إلى جميع النساء اللائي ساهمن وشاركن بشهاداتهن واقتطعن من وقتهن وجهدهن لتوفير المعلومات للتقرير الذي اقتطفت منه مادة هذا المقال. ونخص بالشكر السيدات ليندا بارتولومي و إيلين بيتاواي و كولين بارتولومي من مركز أبحاث اللاجئين التابع لجامعة نيوساوث ويلز.

تعد منظمة نساء كارين (www.karenwomen.org)، والتي تأسست في عام ١٩٤٩ بعضوية أكثر من ٣٠ ألف امرأة، إحدى المنظمات الأهلية للنساء الكارينيات اللائي يعملن في التنمية والإغاثة في مخيمات اللاجئين على الحدود التايلاندية ومع النازحين داخلياً والنساء داخل بورما. كذلك تعمل منظمة نساء كارين على تشجيع الوعي بحقوق المرأة وتعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرارات المجتمعية والعمليات السياسية.

١ www.karenwomen.org

اقتطاع ساحة العمليات الإنسانية

جان- فرانسـوا دوريو و سـيفانكـا دانابالا

تبذل الوكالات العاملة داخل ميانمار لمساعدة الأشخاص النازحين قسرياً أعمالها في مناخ يئن تحت وطأة القيود والمعوقات العملياتية المفروضة عليها. ورغم ما يظهر من بصيص للأمل بين الفينة والأخرى، إلا أن اقتطاع وتأمين ساحة عمل كافية تباشر فيها المنظمات العمل الإنساني عملها بغية تلبية الاحتياجات الملحة ما يزال أمراً عسير المنال.

في يوم الأمم المتحدة، والذي وافق الرابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٧، في يانغون، وفي أعقاب الأحداث التي وضعت البلاد لحين من الوقت على صدارة الصفحات الأولى من وسائل الإعـلام العالمية، ألقى المنسق الإنساني/المقيم للأمم المتحدة في ميانمار بياناً نيابة عن الفريق القطري للأمم المتحدة (UNCT)[1]. والذي تضمن الفقرة التالية:

"إن المظاهرات السلمية التي أعقبت الارتفاع المفاجئ في أسعار الوقود في ١٥ أغسطس ... قد بينت بجلاء الكفاح اليومي الذي يبذله شعب بورما لتلبية الاحتياجات الأساسية والحاجة الملحة للتعامل مع الوضع الإنساني المتدهور في البلاد. وهي نفس الرسائل التي كان يحاول الفريق القُطري للأمم المتحدة باستماتة ولوقت طويل لفت انتباه الحكومة البورمية لها."

وقد جاء هذا التصريح وفي ظل الأجواء المشحونة التي كانت سائدة في هذا الوقت ليدق ناقوس الخطر في الدوائر الحكومية، خاصة في وزارات الشؤون الخارجية والتخطيط، والتي كانت مهمتها إحكام لجامها على وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في البلاد. فسرعان ما نشرت وزارة الشؤون الخارجية مذكرة احتجاج بالإضافة إلى مذكرة أخرى تضم تفنيداً مفصلاً لمزاعم الفريق القُطري للأمم المتحدة حول "الوضع الإنساني المتدهور" التي جاءت في تصريح المنسق. وعـلاوة على ذلـك، اتهمت الـوزارة المنسق الإنساني/المقيم "بتجاوز صلاحياته من خلال إصدار هذا التصريح" وذكرت في نهاية مذكرتها أن "حكومة إتحاد ميانمار لا ترغب في مواصلة (المنسق) لخدمته في ميانمار، خاصة في هذا التوقيت والذي يعد فيه التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة في غاية الأهمية".

وتأتي ردة الفعل الحادة تلك، للأسف، لتعكس الحجم الخطير للقيود المفروضة على العمليات الإنسانية، كنتيجة لاثنين من العقائد المترسخة في أيدلوجية النظام العسكري: الأولى أن وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية الدولية يتم استغلالها من قبل "بعض القوى العظمي ضد الدولة المستضيفة"[2] والثانية أنه لا يوجد أي صراع مسلح في أي مكان في ميانمار ومن ثم فلا يوجد نزوح داخلي يستدعى قلق المجتمع الدولي.

معارف ودخلاء

وكما لو أن هذه التحديات وحدها لم تكن بكافية، واجهت المنظمات الإنسانية العاملة داخل ميانمار انتقادات كذلك من قِبل الوكالات وجماعات المعارضة البورمية الناشطة من تايلاند (ومـن قبل مؤيدي

علاج طبي للنازحين داخليا في بورما الشرقية

الجماعات المعارضة في الغرب). ومن الجدير الاعتراف بدور الأطراف الإنسانية التي تتخذ من تايلاند مقراً لها، بما فيها تلك التي توفر جهود الإغاثة الأساسية لتجمعات النازحين على امتداد الحدود في جنوب شرق ميانمار، الحيوي في الدفاع الحقوقي عن ضحايا انتهاكات وقسوة العسكريين في ميانمار. فبفضل المجازفات التي تقدم عليها عبر الحدود، وبشهادة اللاجئين أنفسهم، تم توثيق ظاهرة النزوح الداخلي في جنوب شرق البلاد ووضعها بالأرقام أمام العالم. ومما يؤسف له أن هذه القوة الحقوقية كان يتم استغلالها، في بعض الأحيان، لإضعاف الثقة بجهود تلك الوكالات التي كانت تسعى، من داخل ميانمار، لتحقيق أهدافها بواسطة وسائل أخرى وفي ظل مجموعة مختلفة من العقبات.

ورغم ذلك، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، شهدت هذه الصورة الكئيبة بصيصاً من الأمل عندما تم تعيين (كان ني وان) كرئيس وزراء والذي شكل نقطة تحول مهمة. فضمن جهوده للسعي إلى 'تهدئة' المناطق الحدودية والتعبير عن حسن النية إزاء المجتمع الدولي، قام رئيس الوزراء بفتح عدد من المناطق في شرق وجنوب شرق البلاد أمام المنظمات الدولية لتوفير المساعدات الإنسانية والتنموية بها. وعليه، وفي عام ٢٠٠٤، حصلت الأمم المتحدة على الضوء الأخضر للمساعدة في إعادة النازحين داخلياً إلى المناطق التي يحتمل أن تتم إعادة اللاجئين إليها. وقد حرصت السلطات على عدم استخدام مصطلح 'النازحين داخلياً' مفضلة عليها صفة "هؤلاء العائدين إلى منازلهم داخل ميانمار".

تدهور الأوضاع

كان العهد الذي اتسم بالتفاؤل والتوسع نسبياً قد بلغ نهايته المفاجئة في أواخر عام ٢٠٠٤ ومطلع عام ٢٠٠٥. فمع إقصاء (كان ني وان) وسجنه في أكتوبر ٢٠٠٤، بدأ النظام الحاكم يعود بإصرار وعمد إلى استخدام وسائله القديمة، حيث قام بسد القنوات القليلة التي استطاع المجتمع الدولي من خلالها أن يصبح أكثر قرباً من إنجاح حوار إنساني مع السلطات ومن التجمعات المتضررة أنفسها.

وعليه، وبنهاية مايو ٢٠٠٥، قام وزير الداخلية الجديد بإعادة تقييم علاقات وزارته مع المنظمات الإنسانية. فلم يُعد يسمح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقيام ببعثات بعيدة إلى الجنوب الشرقي. كما تم إعلام لجنة الصليب الأحمر الدولية بأن أنشطتها في المناطق الحدودية سوف تتعرض لرقابة مكثفة، حيث أنها بدت 'غير شرعية' (أي تقوم على الاتفاقيات الشفهية فقط). وصار شعار العهد الجديد هو الشك والاشتباه.

وكان النظراء الحكوميون، بما في ذلك وزارة الصحة والتي كانت الأكثر تفهماً لجهود المنظمات، قد آثروا من جانبهم سياسة الاحتراس. أما وزير التنمية الاقتصادية والتخطيط القومي فقد انتهز الفرصة لكي يعيد تأكيد سلطاته وإمساكه بزمام السيطرة على الأمور أمام الوكالات الدولية من خلال سلسلة من الإجراءات أدت إلى إصدار ما يعرف بـ (الإرشادات الخاصة بالتعاون) والمثيرة للجدل في فبراير ٢٠٠٦. ورداً على ذلك، رفع الفريق القطري للأمم المتحدة إلى الوزير وغيره من النظراء مجموعة من (المبادئ التوجيهية لتوفير المساعدة الإنسانية) والذي يصف فيها الفريق أهداف وأسلوب عمل الأمم المتحدة في ميانمار بأنها ذات طابع إنساني في المقام الأول.

وقد تزامن هذا المناخ العملياتي متزايد التعقيد، للأسف، مع زيادة واضحة للاحتياجات الإنسانية في أجزاء من جنوب شرق ميانمار. كذلك فقد شكل إقصاء (كان ني وان) انتكاسة خطيرة لعملية السلام الهشة والتي يزيد من تدهورها استعداد متمردي الكارين والقوات العسكرية على كلا الجانبين للاشتباك معاً في مواجهات مرة أخرى. وجاءت شرارة المواجهة في الأشهر الأخيرة من ٢٠٠٥ في المناطق الجبلية من قطاع باجو الشرقي وهو ما استتبع هجوماً للجيش اتخذ أبعاداً لم يُشهد مثلها لسنوات عديدة وهو ما أدي لنزوح آلاف المدنيين.

وبالطبع، لم يكن بوسع الأمم المتحدة ولا لجنة الصليب الأحمر الدولية الدخول إلى هذه المناطق المضطربة. وفي يوليو ٢٠٠٦، قام رئيس الوزراء برفض التماس قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي المساعد لشؤون اللاجئين من أجل دخول بعثة مشتركة بين الوكالات للمنطقة من أجل تقييم الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن "الإجراءات التي فرضها المتمردون وقوات مكافحة التمرد". وخلال نفس الفترة، انطلقت الحكومة في حملة استثنائية من العلاقات العامة من أجل إقناع المجتمع الدولي، من خلال ممثليها في يانجون، بأن الموقف كان تحت السيطرة، ولكي تتصدى لما سمته بالحملة الدعائية التي يقوم بها اتحاد كارين الوطني. وفي سياق نفس هذه الجهود، ألقت الحكومة باللائمة على المتمردين في أي معاناة تعانيها التجمعات المدنية. كما اتهمت اتحاد كارين الوطني بإجبار سكان القرى على النزوح من قراهم إلى المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد (شاملة مخيمات اللاجئين في تايلاند) – والتي كانت على الأقل اعترافاً بأن النزوح القسري كان حقيقة واقعية.

وبالتوغل جنوباً، نجد الجزء الأخير من عام ٢٠٠٥ وبداية عام ٢٠٠٦ قد شهدا بعض أشكال التقدم المؤقتة – والانتكاسات كذلك- على صعيد العمليات الإنسانية. وقد ثبت عجز لجنة الصليب الأحمر الدولية عن العمل وفقاً للمعايير التي اختطتها لنفسها في تقديم المساعدات، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦ كانت البعثات الميدانية التي كانت ترسلها اللجنة ترتبط ببرنامجها في عمليات إعادة التأهيل الترقيعية، والتي كان المستفيدون منها أفراد من العسكريين والمدنيين في ميانمار. وقد نجحت وكالات الأمم المتحدة في استكمال مشروعاتها الصغيرة لعام ٢٠٠٥، بل واستطاعت في بعض الحالات تعزيز حضورها، ولكن من خلال فريقها المحلي فقط.

وفي النهاية، وفي أبريل ٢٠٠٦، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتأمين أساس قانوني جديد لبرنامج في الجنوب الشرقي من البلاد وذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة تقدم المناطق الحدودية والأعراق القومية (والتي اختصارها البورمي هو ناتالا). وطبقاً لشروط هذه المذكرة، والتي تم تجديدها لمدة عامين في منتصف عم ٢٠٠٧، فإن المجموعات المستهدفة لهذا البرنامج في جنوب شرق البلاد هي "المجتمعات المتأثرة بالانتقالات السكانية" وينبغي أن يُمنح العاملون في الوكالات صلاحية الدخول إلى مناطق المشروع، وبما يخضع فقط لاعتبارات أمن العاملين. كذلك فقد فتحت منظمة اليونيسيف مقراً فرعياً لها في عاصمة ولاية (مون)؛ بيد أنها قد عجزت حتى الآن في إرسال مبعوثين للتواجد هناك بصفة دائمة.

وتعد وزارة تقدم المناطق الحدودية والأعراق القومية أحد الأطراف الجديدة نسبياً، ويظل دورها متواضعاً في جنوب شرق ميانمار. وهناك، وكما في مناطق أخرى من البلاد، ترتبط وزارة الصحة بأكبر عدد من الشراكات العملياتية مع الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية الدولية. ونتيجة لذلك، نجد أن القطاع الصحي للمساعدات الإنسانية هو الأكثر تطوراً في جنوب شرق البلاد – رغم أنه أبعد ما يكون عن القدرة على تعويض شح الخدمات العامة.

التنسيق

منذ أواخر عام ٢٠٠٤، تم وضع عدد من آليات التنسيق المرنة التي تستهدف تجميع جميع العاملين بمجال المعونات الإنسانية في الشمال الشرقي، خاصة من أجل تبادل المعلومات والبدء في عملية 'وضع مخطط' بالأطراف والأنشطة السارية. وقد تمت الاستفادة من هذه المعلومات في تغذية عمليات الفريق العامل المعني بالتحركات السكانية (PMWG)، والذي تأسس داخل الفريق القطري للأمم المتحدة في نهاية ٢٠٠٤. وقد أصدر الفريق العامل تكليفاً بإجراء دراسة كبرى عن النزوح الداخلي والهجرة داخل البلاد، والتي وضعت مخططاً طالت الحاجة إليه للتحركات السكانية وقدمت عدداً من التوصيات الملموسة إلى الفريق القطري للأمم المتحدة[٣]. وقد وفر التقرير الدافع للتشاور بشكل أكبر مع المنظمات الأهلية وتقييم أيها يحتل أفضل موقع وتتمتع بتجهيزات كافية للوصول إلى المجتمعات المعزولة.

كان إرساء وظيفة منسق الشؤون الإنسانية داخل إطار الأمم المتحدة في ميانمار قد حث على إنشاء اللجنة الدائمة بين الوكالات[٤]. وهو ما سمح بدوره بإدراج المنظمات غير الحكومية كصوت له أهميته في صوغ الاستراتيجيات الإنسانية. ورغم أنه ليس بوسع جميع المنظمات غير

الحكومية و المنظمات الأهلية المشاركة المفتوحة في هذه العمليات، إلا أنه قد تم ضمان سماع أصواتها من خلال عدد من الوسائل المبتكرة لضمان التشاور الآمن.

كذلك فقد أتاح تقرير الفريق العامل، والـذي تزامن مع تقرير اتحاد الحدود البورمية التايلاندية لعام ٢٠٠٥ عن النازحين داخلياً[٣]، الفرصة لأول عملية تبادل منظمة للآراء، في بانكوك، بين الفريق القطري للأمم المتحدة في ميانمار وبين الأطراف المضلعة بالعمل الحدودي في تايلاند. وقد تواصل هذا التبادل للمعلومات والرؤى وصار أكثر انتظاماً وعمقاً مع مضي الوقت. وبحلول عام ٢٠٠٧، تم تنظيم اجتماعات 'التلاقي' تلك، وهو الاسم الذي اشتهرت به، على أساس من الموضوعات التي يتناولها كل اجتماع – حيث تم بحث قضايا الصحة والتعليم والمعيشة والحماية كل على حده. ويبعث على الاطمئنان أن نرى أن تكامل الجهود بين 'المعارف' و 'الدخلاء' أصبح هو الأسلوب المتبع لا المنافسة. ورغم ذلك تظل سياسة الاشتباه قائمة، وكما يؤكد ذلك حقيقة أن عدداً قليلاً للغاية فقط، وحتى الآن، من المنظمات غير الحكومية القائمة في ميانمار قد رحبت بفرصة التفاعل مع الوكالات في تايلاند.

ولا يزال على الأمم المتحدة بشكل خاص أن تجدّ في البحث عن الوسائل التي من شأنها جلب النازحين داخلياً وغيرهم من التجمعات السكانية الضعيفة في جنوب شرق البلاد إلى خارج أحد أشد أشكال 'التغافل' ضرراً، ألا وهو إنكار المحنة التي يعيشونها- إن لم يمكن إنكار وجودهم من أساسه- في الخطاب الرسمي للجنة العسكرية.

إن ردة الفعل الغاضبة إزاء خطاب يوم الأمـم المتحدة لأكتوبر ٢٠٠٧ تنطوي على تناقض ساخر؛ فبينما يؤكد النظام على الحاجة للتعاون الأكبر بين ميانمار ومنظومة معونات الأمم المتحدة، نجد النظام وقد أغلق بوحشية الباب أمام المحاولات الساعية لإقامة حوار على المستوى الإنساني، والـذي سعى إليه المنسق الإنساني/المقيم المطرود حالياً بحماسة خلال فترة توليه المنصب. لأن تكره الأنظمة العسكرية أن ينبهها أحد إلى واجباتها في التصريحات العامة ليس بالشيء الجديد؛ بيد أن هذا لا يعني أن المبادئ الإنسانية لا يمكن الاستعانة بها، حتى في ميانمار، بأساليب وطرق مبتكرة. إن إرساء مساحة ملائمة للعمل الإنساني سيظل الهدف الرئيسي للأمم المتحدة وشركاءها في ميانمار.

مواقع إعادة التوطين وأماكن الاختباء ومناطق وقف إطلاق النار في بورما الشرقية ٢٠٠٧

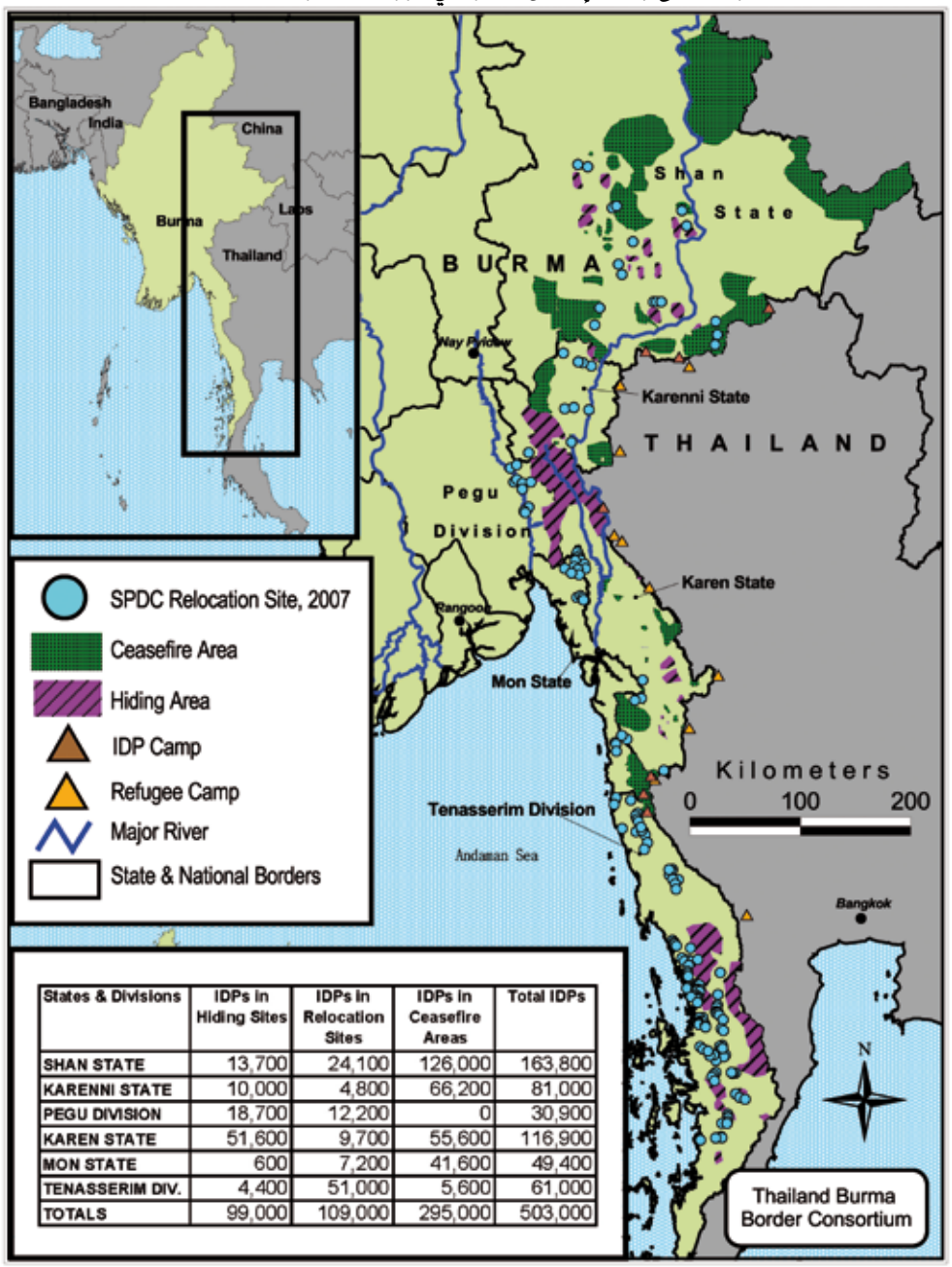

States & Divisions	IDPs in Hiding Sites	IDPs in Relocation Sites	IDPs in Ceasefire Areas	Total IDPs
SHAN STATE	13,700	24,100	126,000	163,800
KARENNI STATE	10,000	4,800	66,200	81,000
PEGU DIVISION	18,700	12,200	0	30,900
KAREN STATE	51,600	9,700	55,600	116,900
MON STATE	600	7,200	41,600	49,400
TENASSERIM DIV.	4,400	51,000	5,600	61,000
TOTALS	99,000	109,000	295,000	503,000

شغل جان-فرانسوا دوريو (jean-francois. durieux@qeh.ox.ac.uk) منصب ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ميانمار منذ مايو ٢٠٠٥ وحتى سبتمبر ٢٠٠٧. وهو الآن محاضر في القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد. أما سيفانكا دانابالا (dhanapal@unhcr.org) فهي كبيرة مسؤولي الحلول المستدامة الإقليميين لمفوضية شؤون اللاجئين في كابول بأفغانستان.

حُررت هذه المقالة من قبل مؤلفيها بصفتهم الشخصية ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١ يتألف الفريق القطري للأمم المتحدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي و منظمة الصحة العالمية.

٢ وزارة الشؤون الخارجية، رد على تصريح الفريق القطري للأمم المتحدة في ميانمار، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧.

٣ أشلى ساوث 'بورما: الطبيعة المتغيرة لأزمات النزوح'، ورقة عمل رقم ٣٩ لصالح مركز دراسات اللاجئين، فبراير ٢٠٠٧:
www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/WP39%20Burma%20AS.pdf

٤ حيثما وجد أي منسق للشؤون الإنسانية، يطالب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بضرورة وجود لجنة للتنسيق بين الوكالات تكون على شاكلة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (www.humanitarianinfo.org/iasc)، والتي تشتمل، وبالإضافة إلى أفراد الفريق القُطري للأمم المتحدة، على هيئة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الكبرى.

٥ 'النزوح الداخلي والحماية في شرق بورما'، ٢٠٠٥:
www.tbbc.org/idps/report-2005-idpenglish.pdf

تعريف 'الهجرة القسرية' في بورما

يعود سبب فرار معظم البورميين من منازلهم ومواطنهم لأسباب عدة. وتحدد الأسباب الجوهرية التي تدفعهم للرحيل 'التصنيف' الذي ينتمون إليه: أي هل هم 'أشخاص نازحون داخلياً' أم 'مهاجرون اقتصاديون'. وثمة بعض المناقشات الجارية حول ما إذا كان الأشخاص الذين يغادرون منازلهم بسبب استنفاذ خيارات المعيشة هم من النازحين داخلياً طبقاً لـ (المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي١) أم لا. ويطرح كل من آشلي ساوث و أندرو بوسوم رؤيتهما حول هذا الموضوع فيما يلي.

وعلى غرار ذلك يمكن أن تمتد مظلة النقاش للبورميين المبعدين في المنفى. فنطرح السؤال عما إذا كان البورميون من هم خارج معسكرات اللاجئين 'مهاجرين اقتصاديين' أم 'لاجئين أعادوا توطين أنفسهم'؟ ويلقى مقال 'منسيون في تايلاند' (الصفحات ٣١-٣٣) مزيداً من الضوء على هذه القضية.

نحو تصنيف نموذجي للهجرة القسرية في بورما

آشلي ساوث

يمكن للمرء أن يُعرّف بشكل عام ثلاثة أنواع من الهجرة القسرية، وذلك تبعاً لأسباب التحركات السكانية:

النوع الأول: النزوح الناجم عن النزاعات المسلحة: ويعد هذا النوع إما إحدى التبعات المباشرة لعمليات القتال ومكافحة التمرد، أو نتيجة لأن النزاعات المسلحة قد أدت بشكل مباشر إلى الإضرار بالأمن البشري والغذائي للسكان، ويرتبط هذا النوع بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ويمكن أن نجد هذا النوع منتشراً في كافة أرجاء ولاية كارين، وفي شرق قطاع تيناسريم وفي ولاية مون الجنوبية وشرق ولاية كاريني وجنوب ولاية شان وأجزاء من ولاية شين وقطاع ساغاينغ.

النوع الثاني: النزوح الناجم عن الاحتلال العسكري وعمليات التنمية: ويعود هذا النوع من النزوح بصفة عامة نتيجة لـ أ) مصادرة الأراضي – وذلك في أعقاب إحدى النزاعات المسلحة – من قبل الجيش البورمي أو غيره من الجماعات المسلحة، شاملة عمليات انتزاع الموارد الطبيعية وبناء البنية التحتية، و ب) فرض الضرائب الجائرة والعمالة القسرية وغيرها من الممارسات الانتهاكية. وتتأثر جميع البلدان والقطاعات الحدودية بالتوسعات العسكرية و/أو النزوح الناجم عن 'التنمية'، هذا إلى جانب عدد من المناطق الحضرية (إما في سياق التنمية السياحية أو 'التجديد الحضري').

وكلا النوعين السابقين من النزوح ينجمان نتيجة للنزاعات المسلحة. ويأتي النوع الأول كنتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة؛ بينما يأتي النوع الثاني كنتيجة للنزاعات المستترة أو نتيجة للتهديد الذي يشكله اللجوء للقوة. وعلى ضوء هذا، فكلا النوعين يشكلان هجرة قسرية ويسببان النزوح الداخلي (وفقا للتعريف الوارد في المبادئ التوجيهية).

النوع الثالث: النزوح الناجم عن ضعف الأوضاع المعيشية: ويعد هذا الشكل الرئيسي للهجرة الداخلية والخارجية داخل وخارج بورما. وتتمثل أسبابها في السياسات والممارسات الحكومية غير الملائمة ومحدودية الأراضي الخصبة المنتجة والافتقار إلى الأسواق – وجميعها أسباب تؤدي لعدم الأمن الغذائي والافتقار للخدمات التعليمية والصحية. والذين تدفعهم الظروف لأن يندرجوا ضمن هذه الفئة يشكلون شريحة ضعيفة من المهاجرين الاقتصاديين.

آشلي ساوث (lerdoh@yahoo.co.uk) هو كاتب مستقل ومستشار للقضايا الإنسانية والسياسية في بورما وجنوب شرق آسيا. ولمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقريره 'بورما: الطبيعة المتغيرة لأزمات النزوح'، ورقة عمل رقم ٣٩ الصادرة من مركز دراسات اللاجئين، فبراير ٢٠٠٧، وفيما يلي موقع التقرير على شبكة الانترنت: www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/WP39%20Burma%20AS.pdf

دور الإجراءات القسرية في النزوح الداخلي في بورما

أندرو بوسون

قد تعود أسباب الهجرة القسرية في بورما لسبب أوحد مثل حدوث كارثة من الكوارث الطبيعية أو هجوم عسكري على إحدى المناطق أو نتيجة لإصدار أمر إخلاء/إعادة توطين من السلطات العسكرية أو المدنية لأغراض إما عسكرية أو تجارية أو متعلقة بالبنية التحتية. وتؤثر هذه الأحداث في المعتاد على قرى أو تجمعات سكنية بأكملها أو قطاعات ضخمة من المدن، وعادة ما تحدث بشكل مفاجئ نسبياً.

ولكن غالبا ما تتسبب في النزوح سلسلة من الأحداث تشمل الإجراءات القسرية التي تفرضها السلطات مثل العمالة القسرية ومصادرة الأراضي واغتصاب الممتلكات والممارسات الزراعية القسرية. وهذه الإجراءات، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، يكون لها أثرها التراكمي مع مرور الوقت وتؤدي لتآكل قاعدة العائلات من موارد المعيشة ومن ثم تأتي على دخلها حتى ينهار اقتصاد العائلة بالكامل ويصبح بعدها الرحيل هو أفضل الخيارات أو الخيار الوحيد. وتؤثر هذه الأحداث في البداية على العائلات الأكثر فقراً، بالرغم من أن المجتمع بأكمله قد يضطر للهجرة تدريجياً على مدار عدة سنوات. وهذا النمط من 'النزوح التدريجي'، والذي يميل فيه السكان للمغادرة كأفراد أو كعائلات، يمكن العثور عليه في مناطق النزاعات الدائرة وفي مناطق وقف إطلاق النار وكذلك في باقي بورما. وتعمل هذه الإجراءات القسرية عملها في أوضاع انتشار الفقر وارتفاع التضخم وهبوط الدخول الفعلية وتتأثر بهذه الأوضاع وتؤدي إلى تفاقمها.

وبتعبير آخر، يغادر الناس منازلهم نتيجة لتضافر مجموعة العوامل القسرية والاقتصادية المتشابكة. وينبغي على المرء أن يبحث كامل المجريات التي تؤدي إلى النزوح بدلاً من التركيز في البحث عن سبب أوحد مباشر. وحيثما نجد إجراءات قسرية، وهو ما يمثل الوضع العام هناك في بورما/ميانمار، نجد أن التحركات السكانية الناجمة تنطبق عليها تماماً (المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي)، حتى ولو كان من الممكن عزو الوضع الذي ضغط زناد هذه التحركات الانتقالية - وهو غالباً ما يكون عدم الأمن الغذائي- إلى المسببات الاقتصادية.

أندرو بوسون هو باحث مستقل، وهو مؤلف تقرير 'الهجرة القسرية/النزوح الداخلي في بورما مع نظرة خاصة إلى المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة'، وقد حُرر هذا التقرير في مايو ٢٠٠٧ لمركز رصد النزوح الداخلي، ويتوفر على الإنترنت على الموقع: http://www.ibiblio.org/obl/docs4/IDMC-Burma_report_mai07.pdf

١ http://www.brookings.edu/projects/idp/gp_page.aspx

المساعدات الإنسانية لنازحي بورما والقضايا المتولدة

أشلي ساوث

من الضروري الوصول إلى فهم وتنسيق أكبر بين المجموعات العاملة داخل بورما وتلك العاملة بين الحدود.

كانت غالبية المساعدات والمرافعات الحقوقية- ومعظم الأبحاث- المتعلقة بالهجرة القسرية في بورما قد ركزت على الأوضاع في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة على امتداد الحدود التايلاندية. ونظراً لأن الوكالات الدولية لا تتمتع بحرية النفاذ المباشر إلى الأجزاء المتأثرة بالنزاعات من شرق بورما، فإنها تقدم معوناتها ومساعداتها بمشاركة الوكالات المحلية.

يعد إرسال المساعدات للأشخاص النازحين داخل بورما، والتي يتم إرسالها من تايلاند أو غيرها من البلدان المجاورة، أمراً غير قانونيً من واقع تعريفها نفسه، نظراً لأنها تتحدى سيادة الحكومة البورمية (والتي تعدها معظم الأطراف عبر الحدودية في الواقع حكومة غير شرعية). ويتم تنفيذ بعض الأنشطة عبر الحدودية من بنغلاديش والهند (وتشمل توفير كميات محدودة للغاية من معونات الإغاثة وأشكال التوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان) وكذلك من الصين (شاملة بعض المعونات الطبية المتواضعة الجودة). وتعمل معظم الجماعات الحدودية المتخذة من تايلاند مقراً لها في مناطق ولاية (كارين) ولكنها تعمل كذلك في ولايات (مون) و (كاريني)؛ وتؤدي القيود التي تحد من استقرار الأمن وقدرة العمل المحلية في ولاية (شان) إلى تقليل حجم عمليات الإغاثة في هذه الولاية.

وتوفر البرامج عبر الحدودية معونات يجوز وصفها بأنها مجردة من التحيز لصالح طرف من الأطراف – وذلك بقدر ما تتوزع وفقاً للحاجة- ولكنها في الواقع أبعد ما تكون عن الحيادية.

وترتبط شبكات المعونات عبر الحدودية ارتباطاً وثيقاً بجماعات المعارضة المسلحة، والتي تعتمد عليها في توفير الترتيبات الأمنية واللوجستية. بل إن معظم العاملين في المنظمات عبر الحدودية ينتمون في الواقع كأعضاء (أو منتسبين) في منظمات التمرد. وتشارك أعداد من المنظمات غير الحكومية المحلية و المنظمات الأهلية في أعمال توثيق الأوضاع الانتهاكية لحقوق الإنسان والدفاعات القانونية، وكذلك بناء القدرات بالاشتراك مع عدد من مجموعات المعارضة.

ومع فقد جماعات التمرد العرقية في بورما لزمام سيطرتها على 'المناطق المحررة' الباقية في بواكير/ منتصف التسعينات، لم يعد بإمكان المدنيين الذين نزحوا نتيجة للنزاعات المسلحة الاستقرار خلف خطوط الجبهة في مناطق النزاع، وزادت أعداد النازحين داخلياً بشكل كبير. وبمساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة التي كانت تقدم دعمها للاجئين في تايلاند على امتداد عقود، جرى إنشاء برامج مساعدة النازحين داخلياً في ولايتي (كارين) و (مون). وبحلول أبريل ٢٠٠٢، ارتفعت ميزانية المعونات السنوية عبر الحدودية إلى مليون دولار، وتتولى توزيعها جماعات (كارين) المحلية وكذلك، ولكن بدرجة أقل، جماعات ولايتي (كاريني) و (شان).

كان الهدف من المعونات الإنسانية قصيرة الأمد هو أن تأتي مكملة لآليات التكيف وتشارك الغذاء (الأرز) التي يتبعها القرويون المغلوبون على أمرهم، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم لإعادة إعمار مجتمعاتهم بمجرد انقضاء أزماتهم القريبة. وفي عام ٢٠٠٥، بدأت العديد من الجماعات عبر الحدودية في تنفيذ مجموعة من المبادرات التنموية المجتمعية، كان الدافع إليها قيام الحكومة الأمريكية بصب تمويلات جديدة كثيرة للعمليات الإنسانية الجارية عبر الحدود في عام ٢٠٠٦. كما قامت العديد من هذه المنظمات كذلك بتنفيذ بعض البرامج الصحية والتعليمية الشاملة أحياناً بالشراكة مع المجتمعات المحلية[١].

العمل داخل بورما

لا تزال المشروعات التنموية ومشروعات الإغاثة الدولية في بورما تحقق انتشارها بشكل طفيف للغاية. وتتخذ المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من يانجون مقراً لها نهجاً تراكمياً طويل الأمد في توسيع نطاق الوصول بمساعداتها للأجزاء المتأثرة بالنزاعات المسلحة من البلاد وتدشين البرامج في المناطق المجاورة لعواصم الولايات ثم الانتقال تدريجياً إلى المناطق الأكثر بُعداً وتطرفاً، وإن يكن في غير المناطق الأخطر تأثراً بالنزاعات المسلحة، حيث وجب تحاشي تلك الأخيرة. بيد أنه على مدار الأشهر القليلة الماضية، قامت الحكومة العسكرية في بورما بوضع مزيد من القيود والعراقيل أمام أنشطة معظم الوكالات الإنسانية في البلاد.

ولا يقوم إلا عدد محدود للغاية من المنظمات الدولية العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في بورما تقوم بتنفيذ البرامج التي تستهدف بشكل خاص النازحين داخلياً. ويُعزى ذلك الاستهداف الحصري في جانب منه إلى حساسية القضية؛ ومن جانب آخر، فإنه يعكس قلة الإدراك لطبيعة ومدى خطورة أزمات النزوح في بورما.

وبدءاً من أواخر التسعينات، بدأت المنظمات الدولية في بورما في إدراك الثمار والعوائد التي يمكن أن تجنيها من خلال العمل والتنسيق المشترك مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية من أجل الوصول بالمساعدات إلى المناطق المتطرفة جغرافياً من البلاد والأكثر تأثراً. وخلال هذه الفترة، بزغت إلى الساحة العديد من جماعات المجتمع المدني داخل وبين المجتمعات ذات الأصول العرقية داخل بورما، ويرجع جانب من الفضل في ذلك إلى سلسلة من اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين الحكومة وبين معظم الجماعات المسلحة. وتشمل شبكات المجتمع المدني تلك جماعات دينية واتحادات قروية تقليدية بالإضافة إلى منظمات أخرى ذات طابع أكثر رسمية.

ومثل هؤلاء الأطراف المحليون يملكون القدرة على الوصول إلى المناطق التي ضربتها النزاعات والتي تقع خارج قدرة المنظمات الدولية على الوصول إليها. وتتخذ أنشطتهم الخاصة بالإغاثة والتنمية طابع المبادرات التي تستهدف توفير المساعدة الذاتية للسكان، والتي تقوم على تنفيذها شبكات العائلات الكبيرة والعشائر العرقية، هذا إلى جانب البرامج الأكثر منهجية التي تتولى تنفيذها المنظمات الأهلية و المنظمات غير الحكومية المحلية. وتتألف معونات الإغاثة عادة من الغذاء والتوريدات الطبية (شاملة فرق الاتصال الخارجي المنقولة) والأنشطة التنموية لإعادة تأهيل المجتمعات. كما أخذت ثلاث شبكات كنسية منفصلة عاملة مع النازحين داخلياً على عاتقها تشكيل الإمكانيات المتطورة لتقييم الاحتياجات ولرصد وتقييم آثار المساعدات.

كما يتولى كذلك قادة المجتمعات المحليين – والقادرين على التحدث والتفاوض مع من يملكون زمام السلطة هناك (مثل جيش بورما وقادة جماعات وقف إطلاق

النار)- الاضطلاع بعدد من واجبات الحماية المهمة لتحسين الظروف المعيشية للتجمعات السكانية الضعيفة. وقد تتضمن جهودهم للتدخل إقناع وحث السلطات على عدم ترحيل المدنيين أو طلب العمالة القسرية من إحدى القرى وكذلك السماح بوصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية الدولية أو المحلية.

كذلك قد تقوم الأطراف المنتمية للمجتمع المدني بتمرير المعلومات الخاصة بالأوضاع المنطوية على انتهاكات لحقوق الإنسان إلى المسؤولين في يانجون أو تايلاند. وتسهم 'شبكات الحماية والدفاع القانوني' غير الرسمية في تقليل حدوث انتهاكات حقوق الإنسان، فقد يحجم قادة الجيش، على سبيل المثال، عن استخدام العمالة القسرية في المناطق التي قد يتم تسريب انتهاكاتهم فيها إلى جماعات الدفاع الحقوقية في تايلاند.

خاتمة

ينبغي تشجيع الوكالات العاملة خارج بورما، خاصة جماعات المعارضة المنفية وشبكات تحالفات الضغط والدعم المتعاونة معهم، على تحقيق فهم أفضل لأعمال الحماية والمساعدة المهمة التي تقوم بها – رغم العراقيل التي تضعها الحكومة أمامهم- أطراف المجتمع المدني المحلية في بورما. إن المنظمات العاملة من داخل بورما ليس بمقدورها أن تتحمل عواقب التحلي بالجرأة في أدوارها الدفاعية على خلاف ما تتمتع به المنظمات الخارجية في تايلاند وغيرها من قدرة على هذا. ورغم ذلك، فإن وجود العاملين بالوكالات المحلية والدولية في المناطق المتأثرة بالنزاعات يمكن أن يسهم في خلق 'ساحة إنسانية' يمكن فيه المشاركة في أعمال الدفاع الحقوقية بعيداً عن الأعين المتربصة بها مع السلطات القومية والمحلية.

أشلي ساوث (lerdoh@yahoo.co.uk) هو كاتب مستقل ومستشار للشؤون والقضايا الإنسانية والسياسية في بورما وجنوب شرق آسيا.

١ يبلغ الحجم الإجمالي للمعونات المقدمة من قبل المنظمات الدولية في بورما ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار (أي أقل من ٥ دولارات لكل نسمة)، بينما تبلغ ميزانية الوكالات الدولية على الحدود التايلاندية ما يقرب من ٥٠ مليون دولار - لتعداد سكاني من اللاجئين قوامه ١٥٠ ألف نسمة- ويُقتطع من هذا المبلغ ما قيمته ٧ ملايين دولار ليتم إنفاقها في المناطق عبر الحدودية

دعم استراتيجيات المقاومة للنازحين داخلياً

بو شان ك. بان وستيفن هال

لقد أبدى القرويون النازحون في ولاية كارين وغيرها من المناطق القروية في بورما، سواء في الخباء أو تحت نير الحكم العسكري، شجاعة وابتكاراً في الرد على أعمال الإساءة العسكرية ومقاومتها، ورغم حاجتهم الماسة لمزيد من المساعدة إلى أن عليهم هم تحديدا اتجاه أي تدخلات من هذا القبيل.

تتمثل إحدى أشكال الخلط الشائعة في تفسير أوضاع الصراع والنزوح في شرق بورما في تلك النظرة الضيقة التي تصور الصراع هناك على أنه مجرد حرب أهلية بين جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية (SPCD) وبين جماعات المعارضة المسلحة من أمثال جيش التحرير الوطني لكارين (KNLA)، مع تصوير المدنيين على أنهم ضحايا عرضيين وتصوير النزوح كأحد الآثار الجانبية الناجمة عن الصراع المسلح الدائر هناك. هذا بينما تكشف لنا المشاهدة الدقيقة للموقف عن قرب، وبالاستماع لما يقوله المدنيون أنفسهم، أن الوضع ليس كذلك. والحقيقة هي أن جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية إنما كان يقوم بتركيز حملاته العسكرية بشكل كبير على المجتمعات المدنية، بل ويتفادى الاحتكاك في العديد من الحالات بدوريات جيش التحرير الوطني لكارين.

وتعتمد الوحدات العسكرية لمجلس الدولة للسلام والتنمية في كارين في عملياتها اليومية على العمالة والأموال والغذاء وغيرها من الموارد المنتزعة قسراً من أيدي المجتمعات المدنية المحلية من خلال عدة أشكال متنوعة من العمالة الإجبارية واغتصاب الممتلكات. وفي المناطق غير الخاضعة للسيطرة العسكرية، خاصة المناطق ذات الطبيعة الجبلية من شمال كارين، كان جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية يواجه صعوبة في الحصول على هذه المتطلبات ومن ثم سعى لنقل المجتمعات الريفية المتفرقة قسراً إلى مواقع صغيرة يتسنى للجيش استغلال أفرادها فيها بسهولة. وقد أثرت هذه الاستراتيجية على معيشة القرويين من خلال منعهم من العمل أو مزاولة أنشطتهم التجارية ومن خلال إجبارهم على تسليم أموالهم ومواردهم للعسكريين وكذلك الاقتطاع من وقتهم المخصص لكسب قوتهم في تلبية حاجة الجيش للعمالة. وقد تراكمت هذه الحالات المترابطة من سوء المعاملة على مر الزمن لتؤدي في النهاية إلى تفاقم أوضاع الفقر وزيادة سوء التغذية وجعل الأزمة الإنسانية في المنطقة أكثر سوءاً.

ووعياً منهم بمدى قسوة الظروف المعيشية في ظل السيطرة العسكرية، لجأ الكثير من القرويين بدلا من ذلك إلى تفضيل خيار اللجوء والاختباء، وعبر تفضيل الفرار من طلبات وقيود الجيش، لا يعلن القرويون بذلك عن حقهم في التحرر من هذه الممارسات فحسب، وإنما يضعفون أيضاً من عمليات وحدات الجيش المحلية ومن ثم يحبطون تفشي رقعة الاستغلال العسكري في أنحاء كارين. وفي المقابل، فإن مجلس الدولة للسلام والتنمية قد اعتبر هؤلاء القرويين المختبئين أعداء للدولة، وقاموا باستهدافهم بحملاتهم العسكرية على هذا الأساس، مع إطلاق النار عليهم عند رؤيتهم وحرق منازلهم وحقولهم ومخازن غلالهم.

النازحون داخلياً كأطراف سياسية

يستطيع معظم القرويين النازحين في كارين، من ناحية المبدأ، الذهاب للعيش تحت تحكم مجلس الدولة للسلام والتنمية. بيد أن تفضيل الكثير من المدنيين لاستمرار نزوحهم إلى مواقع الاختباء لهو مؤشر على تطلعات القرويين للعيش أحراراً من الحكم العسكري الاستبدادي ونجاحهم في مقاومة جهود جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية في فرض سيطرته. إذن فالهرب إلى الغابة لم يكن مبعثه الخوف أو انعدام الحول والقوة وإنما هو وسيلتهم الشجاعة لمقاومة حكم جيش المجلس. أما غير القادرين على الهرب فلهم أساليبهم المختلفة الأخرى في المقاومة، ومنها اللجوء إلى أعمال التخريب الخفية اليومية وعدم طاعة الأوامر من أجل تقليل الطلبات والقيود التي يفرضها الجيش عليهم أو تجنبها كلياً.

وإضافة إلى عملية الهروب نفسها، قام القرويون المختبئون بتطوير استراتيجيات أخرى للمقاومة. فعلى سبيل المثال، نجد أن البورميين الباقين في قراهم والذين يتوقعون الاضطرار في يوم من الأيام إلى الهرب يلجئون إلى إخفاء مخازن الأرز في مواقع سرية في الغابة كما يبنون ملاجئ خفية يمكنهم الفرار إليها في حال وصلت قوات المجلس فجأة إلى قراهم. ومن خلال استعانتهم بعدد من أنظمة التحذير المتقدمة لنقل وتبادل الرسائل بين التجمعات المختلف، يستطيع القرويون العلم بوصول القوات الوشيك لقراهم ومن ثم يجمعون أمتعتهم وينطلقون صوب الغابة قبل وصول الجنود إليهم. وعند وصولهم إلى مواقع الاختباء الآمنة نسبياً، سرعان ما تقوم المجتمعات النازحة بإعادة إنشاء المدارس لتعليم أطفالهم وإرساء بعض الإجراءات التنظيمية لتجمعاتهم

على الرغم من أشكال التمزق التي لا محالة تستتبع أي حياة بهذا الشكل. ويتشارك القرويون الأرز مع الآخرين ممن عجزوا عن أن يجلبوا معهم احتياطات كافية من الأرز عند فرارهم. فإذا توقعوا البقاء لفترة أطول في أحد مواقع الاختباء، يقوم القرويون غالباً بزراعة بعض المواقع الصغيرة بجوار التلال بالأرز أو يقومون بزراعة نبات حب الهال وجوز التنبول وغيرها من المحاصيل التي تعتبر لصغرها وقدرتها النسبية على التحمل سلعاً تجارية عملية لمجتمعات النازحين.

وهكذا، وعن طريق الاستفادة بمعلوماتهم التقليدية عن بيئتهم، استطاع القرويون ابتكار علاجات طبيعية لمجموعة كبيرة من المشكلات وذلك من المكونات المتوفرة لهم محلياً. ومع فرض مجلس الدولة للسلام والتنمية لقيود كبيرة على حرية السفر والتجارة، يسمح إنشاء 'أسواق الغابة' المؤقتة والمتمتعة بالتمويه الكافي للقرويين النازحين بالتخفي لإجراء التبادلات التجارية مع الواقعين تحت السيطرة العسكرية. كذلك يسعى القرويون النازحون بنشاط لطلب مساعدة جماعات المساعدات المحلية عبر الحدودية في تقديم الغذاء والمساعدات الطبية والتعليمية. ويقوم المدنيون الذين نذروا أنفسهم لمراقبة ورصد التحركات العسكرية في قراهم المهجورة بإعلام الآخرين بما إذا كانت هناك دوريات نشطة للجيش وموعد قدومها، وبما يسمح لهم بإمكانية العودة لإعادة تملك منازلهم وأراضيهم أو على الأقل لجلب الأشياء التي تركوها ورائهم قبل المغادرة.

وفي سياق محاولات مجلس الدولة للسلام والتنمية للسيطرة على السكان المدنيين واستغلالهم والجهود المستميتة من جانب القرويين من جهة أخرى لمقاومة هذه السيطرة، يصبح السعي لتوفير لقمة العيش والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من البرامج الاجتماعية خارج نطاق السيطرة العسكرية أمراً سياسياً بدرجة كبيرة. وبهذا المعنى، فإن تقديم المعونة لمجتمعات النازحين يصبح بالمثل عملاً سياسياً. وفي المناطق التي تدعم فيها برامج المعونة النازحين داخلياً للعيش بسلام في مناطق اختباءهم، نجد أن هذه البرامج إنما تتحدى بشكل مباشر محاولات النظام الحاكم للسيطرة على المدنيين ومن ثم ينظر جيش المجلس لهذه المساعدات بعداء. إن إقرار حق النازحين في مقاومة الممارسات العسكرية هو أحد الجوانب الضرورية عند التصدي لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. ومن شأن أشكال التدخل الخارجية التي تسعى لإعادة مجتمعات النازحين أو إعادة توطينهم أو إعادة دمجهم في القرى التي يسيطر عليها الجيش ومواقع إعادة التوطين وتوفير المساعدات من خلال القنوات التي يسيطر عليها الجيش – كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تقوية جيش المجلس وإضعاف القرويين. وعلى النقيض من ذلك، فإن المساعدات التي يتم تسليمها مباشرة إلى المجتمعات المدنية خارج القنوات التي يسيطر عليها الجيش يقوى من موقف القرويين بالنسبة إلى الجيش.

© مجموعة حقوق الإنسان في كارين

قرويون نازحون يفرون من الجيش البورمي في مقاطعة تووونغو

وكالة القرية

رغم أن الوعي الدولي بالأوضاع المأساوية في المناطق القروية من بورما وما تتضمنه من قضايا تهم منظمات حقوق الإنسان قد زاد في الأعوام الأخيرة، إلا أنه كان يقع في فخ تصوير هؤلاء القرويين باعتبارهم مجرد 'ضحايا' لا حول لهم ولا قوة ويفتقدون المعلومات والوسائل التي يتسنى لهم بها تلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا في حين أن آلاف اللقاءات التي أجريت مع المحليين والتي أجرتها مجموعة حقوق الإنسان بكارين (KHRG[1]) تظهر لنا بجلاء أن القرويين في الأجزاء القروية من بورما لديهم آرائهم القوية حول الاحتياجات المطلوب توفيرها لتحسين أوضاعهم والكيفية التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف عملياً. واستجابة لما كان القرويون يخبروننا إياه، قامت مجموعة حقوق الإنسان بكارين بطرح مشروعها المعنون 'وكالة القرية' في عام ٢٠٠٥. ويتألف هذا المشروع من قسمين: القسم الأول يشمل توثيق – إلى جانب الممارسات العدوانية التي يواجهونها – قصص القرويين عن الجهود الذي يبذلوها لمقاومة هذه الممارسات، بينما يشمل القسم الثاني مساعدة القرويين على وضع وتقوية استراتيجياتهم في المقاومة.

وفي ورش عمل مشروعنا هذا، وبمساعدة الباحثين الميدانيين التابعين لمجموعة حقوق الإنسان بكارين، يناقش القرويون أسلوب فهمهم لحقوق الإنسان والأحداث المحلية، كما يتم تعريفهم بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وبحث علاقة هذه المبادئ بأوضاعهم. كما يتم حثهم على التعرف على ومناقشة ما يقومون به فعلياً للاستجابة للممارسات المنطوية على انتهاك حقوق الإنسان ومقاومتها، وختاماً مناقشة الوسائل التي يتسنى لهم بها تقوية وتوسيع وتنفيذ الاستراتيجيات المحلية في المقاومة. أما الهدف نفسه فلم يكن 'تعليم' حقوق الإنسان للقرويين وإنما حضهم على التفكير على نحو أكثر وعياً وإدراكاً في حقوق الإنسان، ومساعدتهم في التعرف على وسائل المطالبة بحقوقهم وكذلك تحفيز المناقشة حول السبل التي يتسنى لهم من خلالها تقوية استراتيجياتهم. وينعقد الأمل الآن على أن تقوم هذه الورش بإطلاق العمليات الميدانية التي من شأنها تشجيع القرويين على مناقشة وتشارك أساليب المقاومة بينهم بصفة دورية، ومحاولة تجربة الأساليب الجديدة وانتقاء أنسبها لهم.

وكلما استطاع القرويون تقوية استراتيجياتهم الخاصة في المطالبة بحقوقهم، كلما زادت النظرة إليهم باعتبارهم أطراف مشاركة في العمليات والقرارات المؤثرة عليهم. وفي المقابل، فإن الأطراف المحلية والدولية سوف تتشجع على العمل نحو الوسائل التي من شأنها تقوية الاستراتيجيات التي ابتكرها القرويون بأنفسهم، وذلك بدلاً من فرض الاستراتيجيات عليهم.

بو شان ك. فان (poeshan@khrg.org) هو المدير الميداني لمجموعة حقوق الإنسان في كارين (KGRG www.khrg.org) وأحد النازحين داخلياً السابقين من شرق بورما. أما ستيفن هال (stephen@khrg.org) فهو أحد الباحثين العاملين ضمن مجموعة حقوق الإنسان بكارين. ونود التعبير عن شكرنا لعضوة فريق المجموعة جينيفر هيغ لما قدمته من مساعدة.

لكي يصل إلى بريدكم الإلكتروني آخر مستجداتنا من التقارير الصادرة عن المجموعة، رجاء زيارة موقعنا على www.khrg.org

١ www.khrg.org

الاستجابات لأوضاع الطوارئ المزمنة في شرق بورما

اتحاد الحدود البورمية التايلاندية

تعمل الوكالات الإنسانية والمنظمات الأهلية معاً لمساعدة المجتمعات النائية في المناطق الأكثر تأثراً بالصراعات من شرق بورما.

بدأت الاستجابات الإنسانية للوضع الطارئ المتواصل في بورما على يد الوكالات المتواجدة في بورما إضافة إلى الوكالات المتواجدة في البلدان المجاورة والتي تعمل بشكل خفي على امتداد الحدود الوطنية. وقد أضفت الحكومة البورمية طابعاً رسمياً على قيودها المفروضة على البرامج والسفريات التي يقوم بها الفريق الدولي في المناطق النائية من خلال صوغها في شكل مجموعة من الإرشادات للوكالات الإنسانية في عام ٢٠٠٦. وقد قيدت هذه اللوائح بصفة خاصة عمل الوكالات التي تضع أولوية لضمان التواجد عبر فريق ميداني كإستراتيجية للحماية.

ومن المفارقات الساخرة أن انكماش ساحة العمل الإنساني قد يفتح باب الفرص أمام الوكالات العاملة داخل بورما لتعزيز استراتيجيات التواؤم من خلال التركيز بشكل أكبر على تنمية قدرات الفرق الوطنية العاملة وتعزيز الشراكات مع المنظمات الأهلية. وكما أن العمليات الحدودية كانت تتولى تنفيذها بصفة أساسية المنظمات الأهلية لما يزيد عن عقد من الزمان، فإن الاستجابات الإنسانية داخل المناطق المتأثرة بالصراعات من الوكالات الكائنة داخل البلاد صارت هي الأخرى أكثر اعتماداً على الإمكانيات المحلية. بل أن المجتمع الدولي حالياً يعتمد على الدراسات والمسوحات التي تجريها المنظمات الأهلية لقياس مستوى الضعف في المناطق المتأثرة.

وفي ظل هذا الوضع، يكمن التحدي في الكيفية التي يتسنى بها للمنظمات زيادة مساحة العمليات الإنسانية في مناطق الصراعات الدائرة من بورما الشرقية. وبالنسبة للوكالات والحكومات التي تسعى للحوار مع اللجنة العسكرية في البلاد، فإن هذا يتطلب مداً لنطاق الوصول الجغرافي وتخفيفاً للقيود المفروضة على عمليات المتابعة والرصد، بالإضافة إلى ما يتطلبه من حوار على مستوى السياسات حول حماية المدنيين من أشكال العنف والانتهاكات المنظمة. وحتى يتسنى تأمين هذه التنازلات، تظل الوسيلة الوحيدة للوصول للمجتمعات الأكثر ضعفاً في شرق بورما هي من خلال الحدود.

المساعدات عبر الحدود

تستطيع الوكالات الكائنة داخل البلاد الوصول للمناطق الأكثر استقراراً، بما في ذلك المجتمعات النازحة داخلياً في مناطق الترحيل الواقعة تحت سيطرة الحكومة ومناطق وقف إطلاق النار العرقية، بيد أن نطاق ومدى هذه المساعدات يظل محدوداً. ولا تقتصر فائدة هذه المساعدات عبر الحدودية على هذه المناطق فقط، حيث تعد هذه المساعدات كذلك الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المجتمعات المختبئة من دوريات جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية في المناطق الأقل استقراراً في البلاد. وفي عام ٢٠٠٧، كان قد تم إنفاق ما يقرب من ٧ ملايين دولار في المبادرات عبر الحدودية الداعمة للمعيشة والرعاية الصحية والتعليم وحقوق الإنسان والحماية البيئية ووسائل الإعلام المستقلة وإعادة تأهيل المجتمعات.

ويعد أكبر القطاعات حصولا على المساعدات عبر الحدودية هو القطاع المعيشي، حيث تشمل هذه المساعدات كلاً من المعونات الغذائية لمخيمات النازحين داخلياً الملاصقة للحدود والتحويلات النقدية للمجتمعات الكائنة في العمق من بورما. وتشمل مزايا التحويلات النقدية سهولة الحركة والسرعة والأمان والسماح للمستفيدين أنفسهم وليس وكالات المعونة بتحديد قائمة احتياجاتهم، وكذلك دعم بناء السلام من خلال تعزيز الأسواق النائية والتي ترتبط ببعضها بروابط اقتصادية واجتماعية على امتداد خطوط النزاع السياسي.

القطاعان الرئيسيان الآخران هما البرامج الصحية والتعليمية. وكما أن الوكالات الإنسانية الكائنة داخل بورما تقوم بتوفير الدعم الفني لوزارات مجلس الدولة للسلام والتنمية المعنية، يتم بالتوازي مع ذلك تنفيذ المساعدات عبر الحدودية من خلال أقسام الصحة والتعليم الرسمية لدى القوميات العرقية وتنمية قدرات تلك الأقسام. وتتكامل هذه المساعدات من خلال المناهج غير الرسمية للصحة والتعليم مثل دعم الرعاية بالولادة وجهود التعليم في الأديرة وبرامج تنمية الطفولة المبكرة.

ويتم تخصيص كميات أصغر من المساعدات من أجل حماية المدنيين العالقين في مناطق النزاع وتعزيز فعاليات المجتمع المدني. وكما قام 'المدنيون-الصحفيون' من الإعلام المستقل بنشر الأخبار الحرة أثناء الثورة الزعفرانية في عام ٢٠٠٧، قاومت المنظمات الأهلية العرقية محاولات قمع الحقوق المدنية والسياسية الأساسية داخل بورما من خلال العمل عبر الحدود لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبالرغم من الصراع الدائر، أمكن في بعض التجمعات تحقيق التكامل مع أنشطة إغاثة الطوارئ من خلال تنمية رأس المال الاجتماعي وإعادة تأهيل الأصول الطبيعية أو المادية أو الاجتماعية.

وبالأخذ في الاعتبار افتقاد النظام العسكري للشرعية السياسية، فحتى وكالات الأمم المتحدة في بورما قد شككت في جدوى انتهاج سياسة الحياد كمبدأ من المبادئ الإرشادية[1]. ويعد استخدام الحرس المسلحين لتأمين الوصول للمناطق المتضررة من أجل تسليم بعض المساعدات عبر الحدودية أحد جوانب النقاش الدائر حول هذا الشأن. وقد أقر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن ثمة ظروف استثنائية تتطلب ضرورة وجود حرس مرافقين ومسلحين للمبعوثين الإنسانيين[2]. ويجسد السياق في المناطق المتضررة بالصراع في شرق بورما هذه الظروف الاستثنائية ويعطي التبرير الكافي للاستعانة بالحرس المسلحين. وخلال الأعوام القليلة الماضية، أدت ظروف مشابهة بالمنظمات غير الحكومية إلى الاستعانة بالحرس المسلحين لتقديم المعونات الإنسانية إلى شمال العراق والصومال والشيشان وشمال كينيا.

التحديات الإستراتيجية

كانت برامج المعونات عبر الحدودية إلى شرق بورما قد نجحت في تحقيق ضمان ألا تسهم المعونات بشكل غير مقصود في تمديد أجل العنف والانتهاكات من خلال ثلاث وسائل أساسية. أولاً، تقوم البرامج الأكبر حجماً على الاتفاقيات الرسمية التي يتم فيها توضيح المبادئ الإنسانية الأساسية ومسؤوليات كل طرف من الأطراف. وتقر هذه الاتفاقيات بأن حزب المعارضة العرقية المعني يضطلع بتأمين الوصول للمناطق المتضررة، بينما تقع القرارات الخاصة بتوزيع المعونات ضمن الاختصاص الحصري للوكالة الإنسانية المحلية. كذلك فإن الوكالات في حاجة لمضاعفة جهودها من أجل تعزيز ونشر الوعي بين الأطراف غير الرسمية المسلحة بالتزاماتها بموجب القانون

نازحون داخليون في الخباء في بورما الشرقية، ٢٠٠٧

الإنساني الدولي. ثانياً، تعمل تقييمات المخاطر السابقة لتوزيع المعونات وكذا تقييمات آثار الصراع بعد هذا التوزيع على رصد وجود أي تداعيات سلبية من عدمه على القرى نتيجة لأعمال أي من الجماعات المسلحة. ثالثا، كان يتم إجراء المسوحات الميدانية المستقلة مع كلٍّ من المنتفعين بالبرامج وغير المنتفعين من أجل الحصول على صورة أوضح لأثر المعونات عبر الحدودية. وكانت هذه المسوحات تحدد الآثار القوية والإيجابية في مساعي تخفيف الصراع ودفع الإمكانيات المحلية وإرساء الروابط التي يتسنى من خلالها تحقيق السلام.

ومن بين التحديات المؤسسية دفع عملية تشارك المعلومات والتنسيق بين الوكالات الإنسانية الكائنة عند كلا 'الجانبين' من الصراع، أي الوكالات العاملة داخل القطر البورمي وتلك العاملة عند حدوده. ورغم وجود أقل قدر من التداخل بين الخدمات القائمة، فإن هذا يرجع إلى القيود المفروضة على الوصول للأماكن المتضررة والتمويل عنه إلى التنسيق الفعال. وقد زاد مستوى الثقة والحوار بين الوكالات الإنسانية عبر الحدود الوطنية بشكل كبير على مدار الأعوام القليلة الماضية. ورغم ذلك، فإن هذه الجهود في حاجة لأن تقوى لكي يتسنى لها تخطي العقبات الدائرة مثل الصعوبات اللوجستية (والتي من بينها القيود المفروضة على التأشيرات والرقابة) والمجازفات السياسية (التي ترتبط بـ 'الواشين بأسرار الحكومة' أو 'المتعاطفين مع الثوار') إضافة إلى الأعباء الخاصة بالميزانية (والناجمة عن 'التنافس' على التمويل).

وبالنسبة للجهات المانحة، تتمثل إحدى التحديات الإستراتيجية في كيفية التوفيق بين الاحتياجات التمويلية لبرامج تخفيف الفقر على مستوى القطر وبين الاحتياجات التمويلية للاستجابات الطارئة لمناطق الصراع المزمن في شمال بورما. إن هناك حاجة ماسة لتحقيق التوازن أمام مساعدة هذا الكم الهائل من السكان الذي ضربتهم الفاقة نتيجة عقود من سوء الحكم مع الالتزام الإنساني بإعطاء أولوية خاصة لتقديم الموارد إلى الفئات الأكثر ضعفاً أولاً. وإذا انتظرنا أي حلول سياسية، فلن يكون من الصائب من جانبنا أن نقصر عمل الوكالات الحدودية على تقديم استجابات الإغاثة الطارئة. بل ينبغي علينا بدلاً من ذلك التحسب لأي احتمالات مستقبلية لأي نقلة مستقبلية تتطلبها الأوضاع من الإغاثة إلى المساعدة التنموية ثم إلى إرساء المعيشة المستدامة من خلال العمل على استمرارية قدرات الاستجابة لكل من 'طرفي' الصراع.

وفي هـذه الأثناء، ومع اعتماد المجتمع الـدولي على المنظمات الأهلية العرقية في الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً ومساعدتها في شمال بورما، يكون من الأهمية بمكان قيام الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة بالاعتراف وبدعم هذه القدرات المحلية في تقديم المعونات عبر الحدودية. ولا يقل أهمية عن ذلك تكثيف الضغط الدبلوماسي من أجل توسيع مساحة الحركة والعمل أمام المنظمات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالصراع.

تولى تحرير هذا المقال فريق أبحاث النزوح (tbbcbkk@tbbc.org) التابع لاتحاد الحدود البورمية التايلاندية (www.tbbc.org). ويتألف اتحاد الحدود البورمية التايلاندية من ١١ منظمة غير حكومية دولية تقوم بتوفير الغذاء والمأوى والمعونات غير الغذائية إلى اللاجئين والنازحين من بورما. كذلك يشارك الإتحاد في الأبحاث التي تتناول الأسباب الرئيسية من وراء حدوث تدفقات النزوح واللجوء.

١ الفريق القطري للأمم المتحدة، ٢٢ أبريل ٢٠٠٥، 'الإطار الاستراتيجي للوكالات الأممية في ميانمار، يانغون: www.unicef.org/about/execboard/files/Myanmar_UNDAF.pdf

٢ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ١٤ سبتمبر ٢٠٠١، 'استخدام الحراس العسكريين أو المسلحين مع المبعوثين الإنسانيين: بحث للمناقشة وإرشادات غير مُلزمة، www.who.int/hac/network/interagency/GuidelinesonArmedEscorts_Sept2001.pdf

أولويات الصحة الإنجابية في بورما

جـون بيركـو

لا يدعو للدهشة ومع اقتصار حجم الإنفاق على الصحة لكل نسمة في بورما على أقل من نصف دولار في العام[1] أن يكون الوضع الصحي في بورما أسوأ من غيره في أي مكان آخر في المنطقة وينطبق ذلك بصفة خاصة على الصحة الإنجابية.

تتطلب خدمات الصحة الإنجابية في بورما وبشكل ملحّ وعاجل تحسينات وتطويرات مباشرة. ورغم أن النسبة المقدرة للوفيات النفاسية والتي يبلغ معدلها ٣٦٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف عملية ولادة[2] تقل عن مثيلتها في عدد من البلدان الأخرى في المنطقة إلا أن الدلائل تشير إلى أن هذا العدد لا يعبر بشكل دقيق عن حجم الوفيات النفاسية في البلاد. كذلك يقل استخدام النساء لوسائل منع الحمل بشكل يتفاوت مع النزعات الإقليمية العامة المتعلقة؛ فالنساء في المناطق الأكثر تأثراً بالصراعات يكن أقل لجوءاً لاستخدام وسائل منع الحمل العصرية عن اللائي يعشن في منطقة السهول الوسطى. وفي ولاية آراكان وحيث نجد كثرة من السكان النازحين قسرياً من منازلهم أو العائدين من مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، تتسم نسبة انتشار وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات بانخفاضها بشكل واضح.

ورغم تصرحيات حكومة بورما بالتزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بموعدها النهائي المقرر في عام ٢٠١٥ وأن خفض الوفيات النفاسية بنسبة ٧٥ ٪ (وهو الهدف الإنمائي للألفية رقم ٥) هو أحد أولويات التحرك المزمع تنفيذها في عام ٢٠٠٨ إلا أن غالبية خدمات الصحة الإنجابية في بورما يتم توفيرها من قبل الجهات الخاصة ومن ثم لا يستطيع الحصول عليها سوى القادرون على دفع تكلفتها. كما أن المناطق الريفية تعاني من محدودية الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية بها، هذا إلى جانب شح هذه الخدمات بشكل خاص في المناطق الممتدة على طول الحدود.

ورغم سياسة الحكومة المعلنة في التركيز على الهدف الإنمائي للألفية رقم ٥، فإن إحدى أكبر العقبات التي تعترض استخدام وسائل منع الحمل هي موقف الحكومة المؤيد لزيادة معدلات المواليد. ففي إحدى خطبه الأخيرة، أشار رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية بوضوح إلى رغبة حكومته في زيادة عدد السكان، مشيراً إلى "تعداد سكاني متوقع يصل إلى ١٠٠ مليون نسمة" (وهو ما يقدر بضعف التعداد السكاني المقدر حالياً). ومن ثم فليس بمدعاة للدهشة ألا نجد انتشاراً لاستخدام وسائل منع الحمل في المراكز الصحية الحكومية وأن نرى القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لهذه الوسائل. وهذه مسألة لها تداعياتها على النساء اللائي يعشن في الولايات التي ضربتها الصراعات والمناطق الحدودية والتي تكاد تخلو من العيادات الخاصة وحيث قلة قليلة فقط من الوكالات الدولية هي القادرة على العمل. كذلك فإن هناك قيوداً كبيرة مفروضة على استخدام الوسائل الدائمة لتنظيم الأسرة.

وبدون وسيلة للاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة، تميل النساء لأن ينجبن أطفالهن وهن صغيرات السن، وبشكل متتابع جداً وكثير جداً ومتأخر جداً – وهي العوامل الأربعة الرئيسية التي تزيد من خطر وفيات الأطفال ووفاة الأمهات أثناء الولادة. كذلك يؤدي غياب تنظيم الأسرة إلى أشكال الحمل غير المنظمة، والتي قد ينجم عنها حالات إجهاض غير آمنة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل عدد من الوكالات الدولية والوطنية، يأتي انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أعلى مستوياته في المنطقة.

خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على الحدود

يتولى تلبية احتياجات الصحة الإنجابية عدد من الوكالات العاملة على الحدود التايلاندية البورمية، وذلك بالرغم من أن هذه التلبية تأتي مقتصرة غالباً على اللاجئين القاطنين في المخيمات. وقد شهدت خدمات الصحة الإنجابية في المخيمات أشكالاً من التحسن المهمة منذ أواخر عقد التسعينات، حيث أصبحت مثلاً خدمات طوارئ التوليد تتوافر في معظم المواقع على مدار الساعة وعلى مدار أيام الأسبوع. ورغم ذلك، فإن استخدام وسائل منع الحمل لا يزال محدوداً. وقد تم الإبلاغ عن عدد كبير من حالات الإجهاض غير الآمنة مع ما يرتبط بها من مستويات مرتفعة من الإصابة بالعدوى والوفيات.

ثمة حاجة خاصة للتعليم والتوعية بالصحة الجنسية والإنجابية. فالكثير من اللاجئين يكون لديهم معرفة محدودة بالوسائل الأساسية لمنع الحمل والكيفية التي يتسنى لهم من خلالها حماية أنفسهم من أشكال العدوى المنتقلة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية. والنساء الصغيرات هن من أكثر الفئات تعرضاً للخطر، حيث يقعن تحت خطر إجبارهن على العمل في واحدة من مواخير الدعارة المتواجدة في غرب تايلاند.

إن تلبية الاحتياجات الخاصة بالصحة الإنجابية لدى كلٍ من تجمعات النازحين داخلياً في بورما واللاجئين في تايلاند وبنغلاديش هو أبعد ما يكون عن التحقق. فثمة حاجة إلى:

- دعم تنمية قدرات الموارد البشرية بالإضافة إلى توفير التجهيزات والمعدات.
- وضع أو تحديث السياسات والإرشادات ذات الصلة.
- تشجيع الحكومة البورمية – وذلك على الرغم من موقفها المشجع لزيادة المواليد – على الاعتراف بأهمية تنظيم الأسرة في خفض الوفيات النفاسية.

الاستجابة السياسية

تعد الحكومة البريطانية من أكبر الحكومات المانحة للمساعدات إلى بورما، حيث تمارس وزارة التنمية الدولية (DFID) التابعة لها نشاطاتها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وذلك بدلاً من تمويل حكومة بورما بشكل مباشر من أجل ضمان عدم استغلال هذه الأموال في غير هدفها الأصلي من أجل دعم النظام القمعي غير الشرعي.

وفي عام ٢٠٠٧، قامت لجنة التنمية الدولية[3] التابعة للبرلمان البريطاني بالتحقيق في مساعدات إدارة التنمية الدولية للنازحين داخلياً واللاجئين من البورميين على امتداد الحدود التايلاندية البورمية ونشرت توصياتها في هذا الشأن في أكتوبر ٢٠٠٧ [4]. ويسلط التقرير الضوء على المجالات الرئيسية التي تظهر فيها حاجة خاصة للدعم، شاملة المجالات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية. وكان كلٌ من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وصندوق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ميانمار (FHAM)[5] قد عبرا عن الحاجة للعمل من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بيد أنهما قد اعترفا بالتحدي المتمثل في تحقيق التغطية المطلوبة على المستوى القومي لتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً عند العمل من خلال المنظمات غير الحكومية.

إن إقرار الجهات المانحة بالحاجة لدعم المنظمات الأهمية والمنظمات غير الحكومية داخل بورما ينهض كمؤشر على حدوث بعض تحول في السياسات. وكما هو الحال مع النازحين داخلياً في أنحاء أخرى من العالم،

يكون غير القاطنين في المخيمات والذين لا يتمتعون بالاعتراف بهم كنازحين هم الأكثر استبعاداً من الحصول على الخدمات.

إن لجنة التنمية الدولية توصي بمضاعفة حجم الإعانات المقدمة إلى بورما إلى نحو أربعة أضعاف حجمها الحالي. ويكمن التحدي الحقيقي أمام الجهات المانحة في إيجاد شركاء التنمية الأكفاء الذين بمقدورهم توفير خدمات جيدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية داخل البلاد إلى جانب المنظمات غير الحكومية العاملة على امتداد الحدود التايلاندية البورمية.

جون بيركو (BERCOWJ@parliament.uk) هو عضو البرلمان البريطاني ورئيس المجموعة البرلمانية الديمقراطية الجامعة لكافة الأطراف في بورما، كما أنه أحد أعضاء لجنة التنمية الدولية البريطانية.

١ www.burmacampaign.org.uk/total_report.html#8
٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ٢٠٠٧.
٣ www.parliament.uk/parliamentary_committees/international_development.cfm
٤ www.publications.parliament.uk/pa/cm200607/cmselect/cmintdev/1070/107002.htm
٥ http://myanmar.unfpa.org/projects.htm

بعض من الوطن في المنفى

ساندرا دَدلي

تلعب الممتلكات المادية وعمليات استخدامها وتحويرها دوراً هاما وأساسياً في جهود سعي المهاجرون قسرياً للعيش حياة طبيعة في المنفى ولخلق شعور بالوطن في ثناياه بحيث لا يكونون مجرد ضحايا خانعين لظروفهم وأوضاعهم.

يعد الكارينيون ثاني أكبر الفئات السكانية التي ما تزال تعيش في المخيمات في تايلاند، حيث وصل تعدادهم في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ما يقرب من ٢٣ ألف نسمة، أي ما يقدر بـ ١٣ ٪ من إجمالي التعداد الإجمالي للاجئين البورميين[١]. والأوضاع الإنسانية في ولاية كاريني هي أوضاع مأساوية بكل المقاييس، حتى بالمقارنة مع المستويات المعيشية المنخفضة أصلاً في بورما.

يسيطر على قيادة اللاجئين الكارينية الحزب الكاريني الوطني التقدمي (KNPP)، والذي ظل وفياً لتعهداته بمواصلة المقاومة المسلحة للنظام الحاكم في بورما. كذلك فإن ثمة جماعات مسلحة أخرى متنوعة تتنافس مع بعضها من أجل السيطرة على الإقليم والموارد والشعب داخل ولاية كارين. وطبيعي والأوضاع هكذا أن تذوب جميع الفلسفات الأيدلوجية المغرقة في مثاليتها في ظل ظروف يصبح فيه الصراع وتبعاته على المدنيين أسلوب حياة يقود في النهاية إلى الأشكال المتعددة للنزوح. وفي الأعوام الأربعة فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ على سبيل المثال، قُدر بأن أكثر من ١٥ ٪ من التعداد السكاني لولاية كارين قد نزحوا بسبب الأنشطة العسكرية الجارية[٢].

كان الهيكل الأساسي لعمليات تقديم المساعدات إلى اللاجئين الكارينيين قد تغير بشكل ضئيل نسبياً خلال الـ ١٢ عاماً الماضية، وذلك رغم تزايد تعداد لاجئي المخيمات وعمليات دمج المخيمات والقيود المادية والتشريعية الأكبر المفروضة على جميع لاجئي الحدود منذ عام ١٩٩٨. كذلك فإن الأثر المتزايد لبرنامج إعادة التوطين الكبير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورغم ما يمثله هذا البرنامج من جهد مشكور لإصلاح أوضاع اللاجئين التي طالت فأمعنت في الطول، قد أدى إلى تفاقم القلق والتوتر داخل المخيم. والطبيعي والحال هكذا أن نرى حياة اللاجئين الكارينين وهي تزداد رهقاً اليوم تلو الآخر – ونتيجة لذلك باتت جميع الوكالات تسعى، وبدرجات متفاوتة، لمعالجة التزايد الكبير في كل من المشاكل الخاصة بالصحة النفسية المكدودة للاجئين ومشاكلهم الاجتماعية والقانونية.

الممتلكات المادية والمنفى

يؤدي النزوح إلى إضفاء تعقيد وتغيير على علاقة البشر بالأشياء والأماكن بل وبعلاقة البشر ببعضهم البعض. ولكي يتسنى لهم العيش 'بشكل طبيعي' بقدر الإمكان في أماكنهم الجديدة، يسعى اللاجئون الكارينيون لإسباغ الألفة على المكان بحيث تكون مماثلة للأماكن القديمة بقدر الإمكان. وفي مسعاهم لذلك، فإنهم يحاولون ربط نقطتين في المكان معاً (وهما مخيم اللاجئين 'هنا' والمكان 'هناك' قبل منفاهم) ونقطتين في الزمان (وهما وضع النزوح 'الآن' ووضع ما قبل الهجرة 'سابقاً'). وتتم إعادة تجديد هذه الارتباطات بصفة مستمرة من خلال الممارسات الطقوسية والملابس والطعام وعدد هائل من الأنشطة اليومية. وهذا السعي في جوهره إنما هو محاولة لخلق إحساس، وإن يكن غير ملائم، بـ 'الوطن'- في مكان يتسنى لهم فيه الإحساس بالاطمئنان الداخلي ويستشعرون فيه ماهيتهم وكينونتهم على النحو الذي يتصورونه. ورغم أنه لا توجد أي فائدة تُرجى من قيام وكالات الإغاثة والأنثروبولوجيين على حد سواء بإضفاء طابع مثالي على العالم الذي خلّفه اللاجئون وراءهم، إلا أن اللاجئين أنفسهم يفعلون ذلك، حيث يعينهم ذلك على الخروج بمعنى من تجربتهم وتجعلهم أكثر قدرة على تحمل حاضرهم الذي يعيشون فيه.

إن التجربة الثقافية للنزوح تنعكس في الأسلوب الذي تتشكل من خلاله ردود أفعال اللاجئين إزاء العالم المادي الذين يشكلون جزءاً منه، فكيف تتشكل على سبيل المثال تلك الرابطة الخفية التي يمكن أن تشكل وشائج صلة بين الحياة في المخيمات وبين الجماليات الثقافية التي تحكم الأسلوب 'الصحيح' أو 'الأفضل' للعيش والإحساس بالمحيط الملموس؟ على أي نحو تؤثر الذكريات والخياليات المجترة عن الوطن الذي خلفوه ورائهم على الأساليب التي يسعى اللاجئون من خلالها لخلق إحساس بهذا الوطن داخل المخيمات؟ ما هي تلك الأشياء المادية وجوانب البيئة الملموسة (إن وجدت) ذات الخصوصية التي تعد مهمة في عملية خلق الإحساس بالوطن تلك ولماذا؟ ترى كيف تتجسد تجربتهم كلاجئين في سمات ومعالم الوسط المادي المحيط؟

ثمة ثلاث عناصر على الأقل في التفاعل الإنساني مع العالم المادي الملموس اكتسبت أهمية خاصة في النزوح القسري للكارينيين. أولاً، تكتسب الفرص التي تسنح لهم لتكرار الأفعال الملموسة المألوفة لهم من الماضي، مثل بناء المنازل وغيرها من العمليات الإبداعية الممكنة في المخيم أهمية خاصة – ليس لأنها تخفف من وطأة الملل والقلق الناجمين عن النزوح إلى جانب توفيرها للأشياء المادية المطلوبة لذلك فحسب، وإنما كذلك لأنها تبعث في نفوسهم بالطمأنينة نتيجة ألفتها وتجعلهم قادرين على إعادة ترتيب عنصر الزمن في تجربتهم، وتتيح لهم ما يلهيهم عن مأساتهم وتواسيهم بالإحساس بأنهم يفعلون أفضل ما يمكنهم فعله. كذلك فإنها تسمح بمواصلة تطوير وممارسة مهاراتهم القيمة. وعلاوة على ذلك، فإن عنصر إعادة الطمأنة الذي يجلبه استغلال المعلومات الثقافية المتوارية فيما دون الوعي للاستفادة من مهارات المرء الجسدية في أشياء ذات أهمية، ورغم أن هذه التجربة ليست حكراً على اللاجئين، له أهميته الخاصة في الهجرة القسرية كوسيلة من وسائل إبقاء رابط الاستمرارية مع الماضي قبل الهجرة وفي نفس الوقت التواؤم مع الوضع الجديد الذي خسر فيه المرء بعضاً من إيقاع حياته. وبالعودة إلى اللاجئين الكارينيين، يأتي هذا الانشغال الجديد سواء في تصنيع أشياء مثل المنسوجات والسلال أو التعليم أو الطهي، كعنصر أساسي في آليات التواؤم مع أوضاع النزوح.

لاجئات كارينيات في موقع رقم ١ في مخيم بان ماي ناي سو في تايلاند

ثانياً، تمثل الأشكال المادية على شاكلة الصور الفوتوغرافية معان لماضي التجربة الشخصية والمجتمعية للمرء وتخلق اتصالاً بالماضي. ويمتلك الكثير من اللاجئين ألبومات للصور الفوتوغرافية والتي تشمل صوراً ليس فقط للأصدقاء والأنشطة في المخيمات وإنما كذلك للأشخاص والأماكن المهمة في حياة المرء قبل النزوح. وتظهر لنا قيمة مثل هذه الأشياء واضحة جلية في كلٍ من وجودها المستمر في مخيمات اللاجئين وفي الوسائل التي يتم الاحتفاظ من خلالها بها والمشاركة الوجدانية المتكررة معها سواء عند الاختلاء بالنفس أو عند تبادل الحديث مع الزوار كموضوع لإعادة تذكر الماضي وقص حكاياته.

ثالثا، إضافة إلى كونها محركاً مهماً للذاكرة وصلة من الصلات بالماضي، تتيح الصور الفوتوغرافية وغيرها من الأشياء الشخصية، كما هو الحال مع بناء المنازل بالأسلوب التقليدي وحياكة المنسوجات التقليدية، للاجئين الكارينيين ولو جزئياً على الأقل بتملك مكان جديد يحسون أنه جزء من وطنهم ويستشعرون الغربة برحيلهم عنه.

إن من شأن التعمق بالبحث والدراسة في معاني هذه العمليات الثقافية والمادية وتفهمها أن يسهم في توفير المساعدة الأكثر فعالية وتعاطفاً إزاء اللاجئين.

تعمل ساندرا دَدلي (shd٣@le.ac.uk) في قسم دراسات المتاحف في جامعة ليستر.

١ الاتحاد الحدودي البورمي التايلاندي ٢٠٠٧ 'مواقع اللاجئين البورميين على الحدود مع تعداد للسكان: نوفمبر ٢٠٠٧'. 2007 -www.tbbc.org/camps/ 11-nov-map-tbbc-unhcr.pdf

٢ مرصد حقوق الإنسان ٢٠٠٧ 'بورما: هجمات الجيش تؤدي لنزوح مئات الآلاف'. http://hrw.org/english/docs/2007/10/25/burma17168.htm

التكنولوجيا والكارينيون المتواجدون في المناطق الحدودية

ريتشل شاربلس

يستعين الكارينيون النازحون والمستوطنون بالأراضي الحدودية بالتكنولوجيا الجديدة ليس فقط للمحافظة على صلة الوصل مع وطنهم الأم وإنما كذلك لإعلام المجتمع الدولي بما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان.

يتمثل أحد روابط الصلة الأساسية بين الأراضي الحدودية وبين الوطن الأم في التعرض المشترك للفظائع الناجمة عن الصراع العسكري. وكان النزوح قد أتاح في جانب منه الفرصة والمجال للدفاع ضد انتهاكات حقوق الإنسان – وقد أدى إلى تسهيل ذلك بشكل خاص وجود شبكات الاتصالات الدولية والتكنولوجيا الجديدة داخل الأراضي الحدودية، فقد أتاحت هذه الشبكات فرصاً لم يكن ليتخيلها أحد في السابق من قدرة على التواصل مع المجتمع الدولي، شاملاً الأمم المتحدة والحكومات المتعاطفة ومصادر التمويل. فمن خلال قدرتهم على التعبير عن أصواتهم للشبكات الدولية، يستطيع الكارينيون التخاطب مع جمهور أوسع وفي نفس الوقت الحفاظ على الرباط الجغرافي والعاطفي الوثيق مع شعبهم وثقافتهم. كما تعلموا في الوقت ذاتـه عـدداً من المهارات – والتي من بينها القدرة على التفاوض مع كيانات عالمية معقدة والتواصل مع الثقافات الأخرى – والتي سوف تسدى لهم خدمة كبيرة في عالم تربط العولمة أطرافه بوشائج أكثر قرباً بشكل متزايد.

لقد أتاحت التقنيات الجديدة مثل المدونات ومواقع الانترنت والوسائط المتعددة للنشطاء الكارينيين الوصول إلى جماهير أكثر تنوعاً لمخاطبتها برسائلها المستهدفة. وبالمقابل، فإن اتساع دائرة العلم بما يجري في حق الكارينيين من أشكال الظلم، وسواء وعت بذلك جماهير متعاطفة معهم أو جمهور يشاركونهم تجربتهم الخاصة، قد خلق شبكات من التعاطف.

راشيل شاربلس (sharples.rachel@gmail.com) هي طالبة دكتوراه بجامعة ملبورن الملكية للتكنولوجيا (RMIT) بمدينة ملبورن. وهي تقوم ببعض الدراسات حول الكيفية التي أثر بها النزوح على أركان الهوية والثقافة لدى النازحين على امتداد الحدود التايلاندية البورمية.

تجاهل مشاركة اللاجئين

ماري تيريز بينر، آري موانسوشاروين، إغبيرت سوندورب وجوي تاونسيند

غالباً ما يتم تجاهل مشاركة المجتمعات المتأثرة بالصراعات في تخطيط أو تنفيذ المعونات الإنسانية في فترات الصراع أو فترات ما بعد الصراع.

كان المراقب لأوضاع اللاجئين يلحظ اطراداً ملحوظاً في الاعتمادية المنظمة على المعونات بين اللاجئين في ميانمار القاطنين في تسعة مخيمات على امتداد الحدود بين تايلاند وميانمار. وقد تحولت مشاركة اللاجئين من الاعتماد على الذات في توفير المأوى والغذاء إلى وضعهم الحالي الذي باتوا فيه يعتمدون اعتماداً كلياً على المجتمع الدولي في معيشتهم في تايلاند، ولتتخللها بعض جهود ضئيلة من جانبهم من أجل الإدارة الذاتية الجزئية لخدمات الرعاية الصحية والتعليم وتوزيع الغذاء.

كانت أول مجموعة مسجلة من اللاجئين البورميين قد وطأت أقدامها أراضي تايلاند في عام ١٩٧٦، لتتبعثر تجمعاتهم إلى مجموعات صغيرة ومتباعدة مما يطلق عليه 'مخيمات النازحين' على امتداد نهر السالوين والذي يشكل الحدود الفاصلة بين البلدين. وقد كانت هذه المخيمات تؤوي ما بين ٣٠٠ و ٢٠٠٠ لاجئ كانوا يقتاتون على التجارة بالسلع. وكانت وكالات المعونة في البداية تتولى تقديم الأدوية الضرورية واللقاحات والتدريبات الأساسية والخدمات في مجال الرعاية الصحية، إضافة إلى عدد من السلع الأساسية المعينة. وخلال منتصف الثمانينات، واصل اللاجئون قدرتهم على كسب قوتهم بأنفسهم وتقرير أسلوب إقامة المجمعات السكنية في المخيمات والحصول على معظم مستلزماتهم الغذائية. كما كانوا قادرين كذلك على زراعة حقول الأرز والخضراوات على امتداد الحدود في ميانمار وتربية الماشية في المخيمات. وكان حجم المساعدة المطلوبة لتيسير شؤونهم المعيشية أقل ما يمكن، وغالباً ما كان يتولى تنظيمه وإدارته اللاجئون أنفسهم.

وكان قد نجم عن الزيادة الهائلة في أعداد اللاجئين الوافدين إلى تايلاند بعد عام ١٩٨٨ ومرة أخرى فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ نهج تنازلي أكثر منهجية في توفير الرعاية الصحية والمأوى والغذاء مع وقوع جهود التخطيط والتنفيذ بصفة رئيسية على عاتق المنظمات غير الحكومية والتي طلب إليها من قبل الحكومة الملكية التايلاندية زيادة خدماتها من أجل تفادي تفشي الأمراض. وقد شملت هذه الخدمات تنفيذ نظام للإشراف الصحي وتوفير الأدوية الأساسية وتوفير المناعة ضد الأمراض المُعدية وعلاج الأمراض الأكثر إثارة للاضطرابات مثل الإسهال والملاريا والسل وتوفير الخدمات المعملية والتدريب عليها وكذلك تدريب اللاجئين في تقديم وإدارة الرعاية الصحية وتوفير إمدادات المياه والمرافق الصحية. وقد تطلب الأمر من المنظمات غير الحكومية كذلك توفير مستلزمات الغذاء والمأوى نتيجة لعدم السماح للاجئين بتنظيم عملية توفير وإدارة هذه المستلزمات بأنفسهم. ولم يكن مسموحاً بأن يتجاوز مستوى المعونات الإنسانية المستوى المعيشي للمجتمعات التايلاندية المستضيفة وذلك لتفادي أشكال الظلم وعدم المساواة.

وفي أواخر التسعينات تم دمج بعض هذه المخيمات لإنشاء مستوطنات مخيمية بديلة أكبر حجماً ويتسع أكبرها حجماً لأعداد تصل إلى ٤٥,٠٠٠ لاجئ. وقد تم خفض عدد المخيمات من ٢٩ مخيماً في عام ١٩٩٤ إلى ٩ مخيمات بحلول عام ٢٠٠٧. وقد نجم عن عدد من القيود الصارمة المفروضة على الانتقال من قبل الحكومة المستضيفة زيادة القيود المفروضة في المخيمات وبما نجم عنه انكماش فرص العمل والتعليم، وهو ما أدى إلى ما يكاد يشكل اعتمادية كاملة على المعونات على امتداد السنوات الخمس الأخيرة. وقد كانت ولا زالت الوسيلة الوحيدة لحصول اللاجئين على الدخل هي العمل مع واحدة من وكالات المعونات التسعة عشر المقدمة للمعونات الإنسانية، أو من خلال العمل اليدوي اليومي في المخيم. ورغم التدريب الذي تلقاه الكثير من اللاجئين بمساعدة الحكومة الملكية التايلاندية والبلدان المانحة و المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية فيما يتعلق بإدارة الرعاية الصحية والتعليم وتوزيع الغذاء وإدارة المخيمات، إلا أن قلة قليلة فقط من اللاجئين هي التي استطاعت كسب دخولها من خلال العمل خارج هذه المنظومة. وبمرور السنوات نشأت بعض الجماعات الأهلية الصغيرة للاجئين واستطاعت أن تستقطب الدعم لها مثل تنظيم النساء الكارينيات ومجموعة تعليم النساء الكارينيات والتي تعمل في مجال الشؤون الصحية والتعليمية للنساء والمراهقين، وهي تعمل بنحو أو بآخر بشكل مستقل عن المنظمات غير الحكومية الدولية. وتعتمد هذه الجماعات الأهلية على تعهدات المانحين وتوافر التمويل بالإضافة إلى فلسفة المنظمات غير الحكومية الدولية فيما يتعلق بمشاركة المتأثرين بالصراعات في إصلاح أوضاعهم بأنفسهم.

وهكذا نرى كيف انتقلت هذه الحشود من اللاجئين من الاستقلالية النسبية في أعوامها الأولى إلى إتكالية كاملة على المعونات. وقد تم قصر 'مشاركة' اللاجئين على توفير الأيدي العاملة لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتوزيع الغذاء – وإدارة الأنشطة المختلفة عدا تلك المتعلقة بتصميم وتخطيط البرامج.

ونحن من جانبنا نوصي بالتالي:

- دمج اللاجئين بشكل مبكر في عملية تخطيط وتصميم البرامج.
- توفير فرص العمل لضمان الاكتفاء الذاتي وخفض الاعتمادية على المعونات.
- دمج المعونات في البيئة المستضيفة لبناء الثقة والتناغم والعلاقات الحسنة.

ماري تيريز بينر (mariet.benner@malteser-international.org) هي كبيرة المنسقين الصحيين لمنظمة مالتيزر إنترناشينال (www.malteser.de/61.Malteser_International). أما آري موانسوشاروين (aree@searo.who.int) فتعمل على قضايا صحة المهاجرين واللاجئين البورميين مع مقر منظمة الصحة العالمية في بانكوك. أما إغبيرت سوندورب (egbert.sondorp@lshtm.ac.u) فهو كبير المحاضرين عن الصراع والصحة، بينما جوي تاونسيند (joy.townsend@lshtm.ac.uk) هي الأستاذة الفخرية للرعاية الصحية الأولية، وذلك في معهد لندن للعلوم الصحية وطب المناطق الحارة (www.lshtm.ac.uk).
الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء المنظمات التي ورد ذكرها في المقال.

الإدارة الأهلية للمخيمات

سـالـي طـومبـسـون

عبر ١٠ آلاف لاجئ في عام ١٩٨٤ من بورما إلى تايلاند سعياً للحصول على اللجوء المؤقت فيها. ولم يتخيل أحد أن وفود اللاجئين ستتواصل حتى بعد مرور ٢٥ عاماً.

كان القرويون قد هربوا كمجتمعات كاملة واستطاعوا أن يقتطعوا لأنفسهم أراض بالتفاوض مع السلطات التايلاندية المحلية وتوطنوا في مخيمات حول زعماء قراهم التقليديين. وقد دعت الحكومة التايلاندية المنظمات غير الحكومية التي تقدم معوناتها بالفعل للاجئين الكمبوديين واللاويين والفيتناميين من أجل الاستجابة لهذا العبء الجديد – وشريطة أن تكون المساعدة محدودة وضئيلة، وذلك حتى لا يشجع غير ذلك أعدادا إضافية من اللاجئين على المجيء للبلاد أو يرفع من المستوى المعيشي للاجئين من بورما حتى بأكثر من مستوى الوطنيين التايلانديين أنفسهم.

وكانت المنظمات غير الحكومية قد قامت بالتنسيق مع لجنة تنسيق الخدمات المقدمة إلى الأشخاص النازحين في تايلاند لتوفير المعونات والخدمات الأساسية من خلال لجان للاجئين يتم تعيينها في البداية من قبل الجماعات السياسية العرقية. وقد استعان اللاجئين بالأنظمة التي جلبوها معهم من بورما. حيث أنشأوا لجان للمخيمات وأقسام للصحة والتعليم، كما قاموا ببناء مستودعات للسلع ووضعوا نظاماً للمراقبة والإشراف واعتمدوا على شبكاتهم المحلية للعدالة والحياة الاجتماعية الكريمة. كما قام المعلمون من داخل هذه المجتمعات أنفسها بتوفير خدماتهم التعليمية بلغاتهم التي يتقنونها، كما قامت الوكالات الصحية بتوفير التدريب اللازم للعاملين بالمجال الصحي لمعالجة الأمراض المنتشرة في المناطق الحدودية.

وكان هذا النموذج ولعشر سنوات كاملة تتوافر فيه مقومات المثالية، حيث يعتني اللاجئون بأنشطة حياتهم اليومية، بينما يقتصر دور السلطات التايلاندية على توفير الأمن المحلي أما المنظمات غير الحكومية الدولية فتقدم فقط الحد الأدنى من المساعدة والخدمات. وقد ظل اللاجئون في معيشتهم بالقرب من الحدود تحدوهم النية للعودة إلى وطنهم فور أن تكون الظروف سانحة لذلك. وكانت القوميات العرقية تسيطر على الأقاليم المجاورة للحدود، والتي كانت بمثابة حاجز بين اللاجئين على امتداد الحدود وبين قوات الجيش البورمي المتقدمة. وكانت برامج المعونة المقدمة للاجئين تتسم بهزالها الشديد وتركز على المردود المباشر للتكلفة ويعمل فيها أقل عدد من الفرق الدولية، وذلك في تناقض بيّن مع برامج المعونات المميزة التي تولت التنسيق لها الأمم المتحدة على الحدود الهندية الصينية. فإذا حدث وأن تغيرت الأوضاع في بورما لتسنح للاجئين بالعودة، فإن اللاجئون سيعودون إليها غير متأثرين نسبياً بأي مزايا استفادوا بها من الإقامة في تايلاند.

وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شبه غائبة تماماً خلال هذه الفترة، فلم تنطلق أي عمليات لتفقد أوضاع هؤلاء رسمياً. وكان الحال يسير على المنوال التالي: يعبر فوج جديد من اللاجئين الحدود فيدخلون عند أقرب مخيم منهم، ويقوموا بإبلاغ لجنة المخيم وتتم إضافتهم بشكل عام في سجل المخيم. أما المنظمات غير الحكومية فتقبل هذه الأعداد الجديدة وتوفر الدعم للخدمات بالتبعية.

وكان الجيش البورمي قد أحكم زمام سيطرته تدريجياً على مواطن القوميات العرقية في المناطق الحدودية؛ ومن ثم لم تعد هذه الحدود بالملاذ الآمن. وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، هجمت هذه القوات على ١٢ مخيماً وحرقتها، وبما نجم عنه تحول في السياسة التايلاندية. وقد صار الاحتواء هو السياسة المتبعة اليوم، فمع انتشار المخيمات على رقع أكثر اتساعاً على امتداد الحدود، تم الآن دمجها معاً وإحاطتها بأسوار عازلة. ومن أوضاع تتسم بالاعتماد نسبياً على النفس، صار اللاجئون في سبيلهم للاعتماد على المساعدات الخارجية.

وقد تحولت المجتمعات الريفية للاجئين إلى مراكز حضرية مع اتساع المخيمات من ٦٠٠٠ نسمة كحد أقصى إلى ١٧ ألف نسمة في المتوسط اليوم. ويؤوي مخيم ماي لا، وهو أكبر هذه المخيمات، وحده ٤٥ ألف شخص. وأي شخص يُقبض عليه خارج المخيمات كان يتم اعتباره مهاجراً غير شرعي. ومع تلاشي مظلة اللجوء المتوفرة في السابق، أصبحت الحاجة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر إلحاحا عن ذي قبل.

وبعد أن قام الجيش التايلاندي بالقوة بمنع تدفق مجموعة جديدة من اللاجئين، سعت مفوضية شؤون اللاجئين للتفاوض مع الحكومة التايلاندية لوضع مذكرة تفاهم، كان من نتائجها أن مُنحت المفوضية وصاية على الحماية والمتابعة وفي نفس الوقت ظلت مهمة التنسيق للخدمات هي مسؤولية لجنة تنسيق الخدمات المقدمة إلى الأشخاص النازحين في تايلاند. وبالتنسيق مع السلطات التايلاندية، قامت المفوضية بتنظيم أول عملية تسجيل تتم على مدى ١٥ عاماً. وقد كانت تلك نقطة تحول بالنسبة للجان مخيمات اللاجئين والتي كانت تبلغ بأرقام التعداد بصفة شهرية. ورغم إبداء بعض المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة لتشككها حول معايير التبليغ الخاصة باللجان، جاء الاختلاف بين أرقام التسجيل وبين أرقام التعداد في حيز أقل من ٥٪، وهو ما يرفع من مصداقية لجان المخيمات.

النموذج قيد المراجعة

كانت السياسة التي آثرت تايلاند إتباعها طيلة عشر سنوات هي عدم التدخل وذلك من أجل الإبقاء على الثقافة التقليدية للنازحين وتقليل آثار النزوح لأقل حد ممكن وترك السكان على استعداد للعودة. أما في الواقع، فيمكن القول بأن هذا إنما هو هجر لهؤلاء السكان وتركهم يواجهون مصيرهم مع تقدم العالم من حولهم. لقد فشلت هذه السياسة في الاعتراف بان أوضاعهم قد تغيرت جذرياً وأن ثمة حاجة ملحة للمهارات المختلفة لتلبية المسؤوليات الملقاة عليهم. وبدلاً من التعامل مع هذه المسؤولية، نجدها قد 'حافظت' على ثقافة وتقاليد متجمدة تتضارب مع المفكرين الذين بات تفكيرهم وتوجهاتهم تتخذ منحى أكثر تقدمية ويأملون في الخروج من ربقة الوضع الحالي من أجل المضي قدماً.

وقد أعطيت المنظمات الأهلية التدريب اللازم لتمكينها من التنفيذ الفعال للخدمات التي تدعمها المنظمات غير الحكومية أما المهارات المطلوبة للتعامل مع الاحتياجات الأوسع لأي مجتمع فهذه كانت نصيبها التجاهل. فقد كان مطلوباً من لجان المخيمات وزعماء القطاعات والمنظمات الشبابية والنسائية أن يضطلعوا جميعاً بأدوار الوسطاء والمفاوضين والمستشارين والمدراء والمحاسبين والمترجمين والمدربين، وكذا أن يكونوا هم واجهة التعامل مع المنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين والسلطات التايلاندية. وهي مسؤوليات كما نلمسها تتطلب قاعدة عريضة من المهارات.

وكانت زيادة المطالبات من المجتمع الدولي من أجل إرساء مبادئ المساءلة والشفافية وتحقيق الحد الأدنى على الأقل من الاستجابات الإنسانية قد حدت بالمنظمات غير الحكومية إلى مراجعة نموذج العمل السائد. وفي حين تواصل قدوم زمر جديدة من اللاجئين إلى داخل المخيمات، كان التركيز لا يزال منصباً على أنظمة المراقبة ووضع المعايير. أما نظام إدارة التوريدات بالمخيمات، ورغم كفايته وكفاءته في العديد في المناحي، فلم يعد يلبي الإجراءات المطلوبة من قبل المانحين فيما يتعلق بعرض

مخيم ماي لا أون للاجئين في تايلاند

العطاءات والرقابة على الجودة والمراقبة. ومن ثم بدأت عملية طويلة من إعادة التصميم والتدريب والتنفيذ لعدد من الأنظمة الجديدة كي تواءم آمال وتوقعات مجتمع العاملين بالمعونات الإنسانية. وقد كانت هذه الأنظمة تعمل على أساس الاتفاقيات غير الرسمية القائمة على الثقة، بينما كان رفض هذه الأنظمة يعني انهياراً في الثقة ويتطلب الأمر لإعادة بناءه من جديد.

مشروع إدارة المخيمات

في عام ٢٠٠٤، اتفق اتحاد الحدود البورمية التايلاندية (TBBC) مع لجان اللاجئين الكارين والكارينيين على إطلاق مشروع لإدارة المخيم من شأنه أن يتضمن اعترافاً بالتكلفة الحقيقة للمطالبات الموضوعة على كاهل لجان المخيم. وقد كان الدعم هنا مطلوباً لعدد من المجالات، فمثلاً كانت هناك ضرورة لوضع ميزانية لتغطية التكاليف الإداريـة (كتجهيزات المكاتب والاتصالات والنقل على سبيل المثال) ورواتب العاملين. ولم يكن فريق العاملين يعاني فقط من عدم كفاية ما يتقاضاه على الجهد الذي يبذله ولكن غياب التمويل أيضاً قد ترك الفريق يعاني شعوراً بالإحباط وقلة قيمة ما يقدمه. وكانت هذه المخيمات لسنوات يقوم على إدارتها 'المتطوعون'، وكانت الوكالات الطبية هي أول من بدأت في دفع الرواتب في محاولة منها للاحتفاظ بما لديها من عاملين مدربين. وقد تم الآن تحديد مستويات توظيف العاملين ومستويات الرواتب التي يتقاضونها في كل مخيم على حده بينما تم إضفاء طابع أكثر رسمية على المسؤوليات المنوطة بالعاملين. وبالإضافة إلى هذه الاحتياجات الرسمية للمخيم، كان الدعم مطلوباً كذلك لأنشطة مثل إرساء العلاقات مع السلطات التايلاندية المحلية والمجتمعات المضيفة والاحتفالات الثقافية والدينية.

ويدعم مشروع إدارة المخيمات العلاقة مع المجتمعات المحلية ممن أراضيها توفر لهم ملاذاً للجوء إليه. كما يسهم المشروع كذلك في المحافظة على العلاقات مع السلطات المحلية ويقدم الدعم لأنشطة المنظمات الأهلية والتي تسهم بدورها في جعل أصوات الآخرين مسموعة في المخيم. وتستحوذ النساء حالياً على نسبة ٢٨٪ من المواقع في لجنة المخيم كما زادت نسبة مشاركتهن في أنشطة توزيع الغذاء إلى ٣٥ ٪.

ونشأت إلى جانب ما سبق عدد من الشبكات والشراكات الرسمية، في ظل توافر تنسيق راسخ من قبل المنظمات غير الحكومية من خلال لجنة تنسيق الخدمات المقدمة إلى الأشخاص النازحين في تايلاند. وكانت مشاركة مفوضية شؤون اللاجئين المتأخرة ١٤ عاماً في أزمة اللاجئين قد أكدت الحاجة لهذه الشراكات. فمع غياب أي شركاء منفذين في البداية، كانت مخاطباتهم تتم بصفة أساسية مع السلطات التايلاندية المحلية، والمتجاهلة لنفس السكان الذين أتوا لحمايتهم. وسرعان ما بدأت ثمار ومزايا هذه الشراكة تتضح شيئاً فشيئاً، وقامت مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية بإنشاء فرق حماية عاملة من المستوى الميداني إلى المستوى الوطني، لتشمل المنظمات المخيمية التي أخذت على عاتقها المشاركة في الاضطلاع بمسؤوليات الحماية. وقد كان التركيز في البداية على الحماية العملية في الميدان ولكن نطاق الفعل اتسع منذ ذلك الحين ليتناول قضايا سياسية مثل تسجيل الميلاد وإقامة العدل وضـمان الطبيعة المدنية للمخيمات. وكانت هذه الاعتمادية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات التايلاندية واضحة من خلال مجموعة من الاجتماعات التنسيقية التي تقام على مستويات المخيم ومستوى المقاطعة والمستوى الوطني، والتي تتراوح بين التنسيق للخدمات من خلال إصدار التحديثات الإخبارية عن قضايا مثل حماية الأطفال وإعـادة التوطين واهتمامات المانحين بالإضافة إلى المعلومات العامة.

وكان البقاء لسنوات طوال ضمن حدود هذه المخيمات دونما فرص نافعة للتوظيف قد أدى لتفاقم المشاكل الاجتماعية التي تتراوح بين العنف الأسري مروراً بتعاطي المخدرات وحتى انبثاق عصابات الشباب، والتي كانت تتطلب بدورها قدراً أعلى من المهارات في التعامل معها. لقد اتهمت المخيمات بسودان الفوضى وانعدام القانون فيها. وينكب عمل أنظمة العدل في المخيمات حالياً على الموائمة بين القانون المكتسب من الأعراف التقليدية وبين القانون الوطني والدولي، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل التايلاندية.

وتتطلب جميع هذه المبادرات توافر الموارد البشرية في المخيمات، والتي تقل فيها نسبياً نسبة العمال المهرة والمتعلمين (حيث يتمتع ٢٪ فقط من سكان المخيم بتعليم يتجاوز المرحلة الثانوية). فإذا أردنا يوماً أن تنشأ برامج أهلية حقيقية، فلا سبيل غير بذل المزيد من الجهد لضمان توفير المنظمات غير الحكومية للدعم المتمثل في بناء القدرات ليس فقط للمهارات المطلوبة لتقديم المساعدات الإنسانية وإنما كذلك للمهارات اللازمة لتعزيز درجة التمثيل الأهلي والمجتمعي وتناول القضايا الناشئة بصفة يومية، وذلك من النزاعات الأسرية وحتى المفاوضات مع السلطات المحلية.

وقد تولدت الحاجة الملحة لتوفير برامج كافية لبناء القدرات عن إتاحة فرص جديدة لإعادة التوطين إلى بلدان ثالثة. وقد ثبت أن هناك تحدي كبير يتمثل في أثر هذه الفرص على الأنظمة المُدارة أهليا، فنفس الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ البرامج – وهم الأشخاص المتعلمين

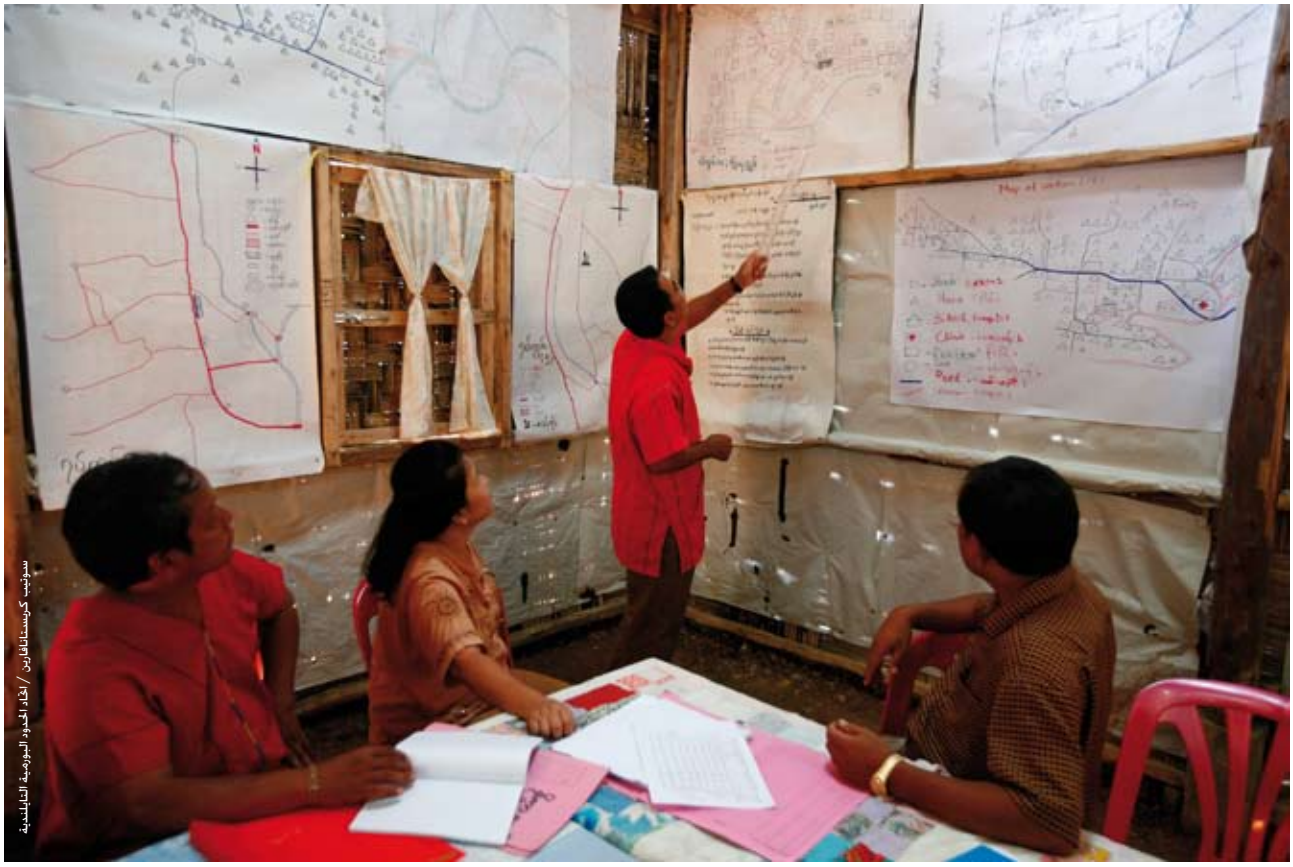
سوئيب كريستافارين / اقاد الحدود البورمية التايلندية

اجتماع للجنة لاجئي كاريني في الموقع ١ في مقاطعة ماي هونغ سون في تايلاند

والمهرة والزعماء المجتمعيين وبما لديهم من سنوات طويلة من الخبرة – هم أول من ستشملهم برامج إعادة التوطين. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، سوف يتوجب إحلال ما يقرب من ٧٠ ٪ من الفرق العاملة بالمنظمات غير الحكومية و المنظمات الأهلية. كذلك فإن ثمة حاجة للموارد الفنية، ذلك أن جميع المنظمات غير الحكومية تستخدم في أنشطتها عدداً من المخترعات العصرية مثل أجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني وعربات النقل الخفيفة والهواتف. كما ينبغي أن يتم التأكيد بشكل أكبر على ضمان قدرة الفرق العاملة بإدارة المخيمات على تلبية المسؤوليات المتوقعة منهم. وختاماً، فإذا تمتع اللاجئون بقدر أكبر من حرية التنقل وتمتعت منظمات اللاجئين بمكانة ونفوذ أقوى، فإن هذا من شأنه أن يفتح باب الفرص أمامهم للمشاركة في الخطاب الخاص بالمجتمع الإنساني والجهات المانحة.

لقد ركزت الإدارة الأهلية للمخيمات على إبقاء اللاجئين ممتلكين لزمام أوضاعهم الخاصة وجعلهم يتمتعون بقدر أكبر من الحكم الذاتي والاستقلالية. وقد انتقلت هذه الإدارة من سياسة 'نفض اليد' إلى الالتزام بالمعايير والإجراءات الدولية. ولا تزال الأنشطة تواصل نموها، ومن جهته يحتاج مجتمع المنظمات غير الحكومية للبناء على مهارات التوافق المذهلة التي يمتلكها اللاجئون. وقياماً على الدعم الملائم سوف تواصل المجتمعات الأهلية مجابهة واقع الحياة اليومية للحياة في المخيمات والتي صارت فيها إمكانية العودة غير محتملة في المستقبل القريب وحيث يتواصل تدفق لاجئين جدد إلى المخيمات المكتظة عن آخرها بالفعل.

سالي طومبسون (sally@tbbc.org) هي نائب المدير التنفيذي لاتحاد الحدود البورمية التايلاندية (www.tbbc.org).

١ www.,ccsdpt.org

حكم العدالة وسيادة القانون

جـول هـاردينـغ وشـين سـكـانـلـون وشـون لـيـز وكـارسـون بـيـكـر وآي لـي لـيـم

نظراً لطبيعة النزوح والإقامة في المخيمات – وبما يعنيه ذلك من ندرة في الموارد وعزلة جغرافية وقيود على التنقل والحركة وحقوق قانونية مهضومة – يعاني ضحايا الجرائم من اللاجئين غالباً من انعدام توفر الجهود الحقوقية والقانونية الكافية واللازمة لضمان الحماية لهم.

تقليديا قام المسؤولون التايلانديون المشرفون على مخيمات اللاجئين على الحدود التايلاندية البورمية بإناطة جانب كبير من المسؤولية في التعامل مع بعض القضايا أو النزاعات المدنية إلى قيادة اللاجئين. بيد أن هذا يستبعد القضايا الخطيرة مثل الاغتيال والاغتصاب والجرائم المرتبطة بتعاطي المخدرات والإتجار بالبشر (رغم أن الكثير من الحالات التي تندرج ضمن هذه الفئات لم تجر إحالتها أو التبليغ عنها حتى تاريخه إلى الشرطة التايلاندية من قبل زعماء اللاجئين، باستثناء الحالات التي كان يتورط بها مواطنون تايلانديون). ورغم أن هذا النهج قد يبدو مستحقاً للثناء لما يمنحه من صلاحيات للاجئين أنفسهم، إلا أن آليات حل النزاعات التي نشأت داخل المعسكرات لا تزال غير كافية وغير مثالية.

يتمتع مسؤولي القضاء في المخيمات بتأثيرهم داخل مجتمعاتهم وغالباً ما تكون لديهم الخبرة العملية

الكافية في حل النزاعات من خلال عملهم في المخيمات. وتحت إشراف سلطة وزارة الداخلية، حاول زعماء اللاجئين بشكل عام إدارة شؤون المخيمات بشكل يتسم بالعدالة كما استطاعوا إنجاز الكثير- وبالأخذ في الاعتبار نطاق التحديات المفروضة عليهم- بقدر محدود من الموارد. ورغم ذلك، فإن هؤلاء أنفسهم يتفقون على أنهم غالباً ما يفتقدون القدرة على تحقيق العدالة بشكل أكثر كفاءة في المخيمات.

وعلى هذه الخلفية، وفي عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مشروعاً للمساعدة القانونية١. وقد أدركت الحكومة الملكية التايلاندية أهمية مزايا هذا المشروع المقترح فقررت أن تلعب دوراً مهماً فيه من خلال إنشاء الهيئة الاستشارية للإشراف على تنفيذه وتوفير الدعم لأنشطته. وفي أغسطس ٢٠٠٦، صدقت اللجنة العاملة، والتي شملت عـددا من الإدارات الحكومية التايلاندية المعنية ومفوضية شؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية، على إجراء تقييم شامل لأسلوب تحقيق العدالة في ثلاث مواقع تجريبية للمشروع من أجل تحقيق فهم أفضل للجوانب التالية: أ) مخاوف المقيمين في المخيمات والمرتبطة بالأمن والحماية و ب) مدى التمتع بمظلة الحماية القضائية وسيادة القانون كما يراها مجتمع اللاجئين وزعماءهم. وقد شمل هذا المسح الذي تناول مظلة العدالة المتحققة عدد ٢٢٩٩ من المجيبين، مع إجـراء لقاءات متعمقة وعدد من المناقشات ضمن مجموعات مناقشة مكثفة.

وكانت أبرز المخاوف الخاصة بالحماية التي وجدها المسح ما يلي: الانتهاكات الناجمة عن تعاطي الكحوليات والمخدرات والخوف من الجيش البورمي والعجز عن نيل الحصص المستحقة من الغذاء والعنف الجسدي في المجتمع عموماً وخاصة الاغتصاب وغياب المستندات والوثائق اللازمة التي تثبت الحقوق القانونية والترحيل والعجز عن التمتع بمظلة الحماية القضائية والحوادث المتضمنة لمتطوعي الأمن التايلانديين (أو من يطلق عليهم 'سورس' Sors). وهذه المخاوف ليست بمدعاة للدهشة نظراً لأنها تعكس مخاوف تكون شائعة في المخيمات المغلقة متدهورة الأوضـاع لفترات طويلة والتي تعاني من قيود على العمل والحركة بها.

وتشعر بعض الفئات، خاصة تلك التي توصف عادة بأنها الأضعف والأكثر تأثراً، بقدر أقل من الثقة في قدرة التنظيمات القائمة في المخيمات على حل النزاعات بشكل يتسم بالعدالة والمساواة. ورغم أن تضافر جهود البناء والدعم الجماعي المقدمة من المجتمع تمثل نقاط قوة لأنظمة حل النزاعات التي تطبقها بعض التنظيمات في المخيمات والعاملة مع جهود حل النزاعات، إلا أن النتائج المحكومة بالمصالح المجتمعية قد تجعل السكان الأكثر ضعفاً هم الطرف المحروم من العدالة.

وتمثل النساء الفئة الأكثر تعرضاً للعنف في المخيمات، وخاصة من زاوية العنف الجنسي. وللحالة الاجتماعية تأثير قوي على أمن اللاجئين في المخيم، حيث تستشعر المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن وغير المتزوجات من اللاجئات أنهن أكثر تعرضاً لبعض المخاطر، مثل الاستغلال فيما يتعلق بفرص الحصول على السلع والخدمات وكذلك العنف الجسدي. كذلك أبلغت المستجوبات من الأرامل عن معاناتهن قدراً أكبر من المصاعب في المخيمات، وتلك الفئة هي الأكثر خوفاً على فرصهن في الحصول على حصصهن من الغذاء عن نظيراتهن من المتزوجات.

مظلة العدالة

خلافاً للاعتقاد الشائع، ترغب غالبية المجيبين بنظام للعدالة الجنائية قادر على أساليب الردع والرد القوي لمعاقبة الجرائم الفعلية والوقاية منها، وذلك بدلاً من التركيز على التسويات والتعويض المالي أو الوساطة. بيد أن عوائق متشعبة تحول دون تحقيق هذه الغاية.

كثير من الناس لا يعلمون ما إذا كان القانون التايلاندي ينطبق على أوضاعهم من عدمه ومتى يُطبق عليهم، أو لا يفهمون بشكل واضح القوانين والقواعد التي تطبقها أنظمة العدالة في المخيم أو لا يثقون فيها. وغياب المعرفة ذلك يكون بمثابة عائق يحول دون حصول المرء على حقوقه بموجب هذا النظام وذلك لثلاث أسباب رئيسية: الأول، أنه يجعل من الصعب على اللاجئين تنظيم سلوكياتهم طبقاً للقانون ومعرفة أي أنواع الاستجابات القضائية يجب توقعها. ثانياً، ليس لدى اللاجئين سوى فكرة قليلة عن الإجراءات القضائية التي ينبغي عليهم إتباعها داخل أو خارج المخيم، وهو ما ينجم عنه اختيار منتديات غير ملائمة لكي يحصل خلالها المرء على حقوقه. وأخيراً، فإن ندرة معلوماتهم عن حقوقهم القانونية الأساسية يعني أن هؤلاء اللاجئين أكثر عرضة للانتهاك والاستغلال في النظام ومن ثم أقل فرصة في الخضوع لمحاكمة عادلة، سواء كانوا مدعين ضحايا أو مدعى عليهم.

وتتمثل إحدى أكبر العوائق في نظام العدالة داخل المخيم في غياب قدرة مؤسسات العدالة على توفير الإجراءات القضائية والنتائج الملائمة للمدعين والمدعى عليهم، خاصة فيما يتعلق بالجرائم الأكثر خطورة. ذلك أن مسؤولي العدالة في المخيم يسهل الضغط عليهم من قبل بعض اللاجئين ذوي النفوذ، وهم يفتقدون التدريب كما أن مهمتهم تضحى أكثر صعوبة نتيجة للقوانين المحيرة وغير الملائمة. ويُجمع مسؤولي العدالة في المخيمات على أن ثمة حاجة ملحة لإجراء إصلاح قضائي.

ولا تسمح القيود والعوائق التي تفرضها الحياة في المخيمات لمسؤولي العدالة بتحقيق النتائج المرجوة لمجتمعهم. ذلـك أن مرافق السجن في المخيم هي أشبه بعنابر الاحتجاز، ومن ثم فهي غير ملائمة للزج بالمسجونين لفترات طويلة. كذلك فإن الغرامات وأوامر دفع التعويضات الباهظة لا تتسم بالواقعية في المخيمات مع قدرة قلة قليلة فقط على الدفع.

ويشكو كذلك بعض اللاجئين من أن مؤسسات العدالة في المخيم لا تؤمن الحماية المُرضية للفئات الضعيفة مثل النساء والفقراء والأقليات العرقية. ففي بعض الحالات، لا يكون أمام الناجين من الجرائم خيار سوى مواصلة الإقامة في نفس المنطقة مع مرتكبي الجرائم، وذلك لأشهر وسنوات بعد حدوث الجريمة. وفي الكثير من الحالات، لا تتم محاكمة المرتكبين على الجرائم التي ارتكبوها أو قد يتم إطلاق سراحهم بدون عقاب يستحق الذكر. وفي بعض الحالات الأخـرى، ونظراً لغياب القدرة من جانب زعماء المخيم عن التعامل مع المجرمين العنيفين، وتفضيلهم للتعامل معهم في حدود مجتمع اللاجئين، تتم إحالة القضية إلى ممثلي جماعات المعارضة العرقية في المخيمات. وتعمل هذه الجماعات أحياناً كمنتديات استئناف خاصة للمقيمين في المعسكر غير الراضين عن القرارات التي يصدرها زعماء المخيم.

إن مؤسسات المخيمات تناضل لكي تحقق العدالة لمواطنيها بينما تبقى مظلة الحماية التي توفرها المؤسسات القضائية للحكومة المستضيفة صعبة المنال على أرض الواقع. وقد أبلغ المجيبون من اللاجئين القائمين على المسح بأنهم يواجهون صعوبات وعوائق في الحصول على دعم النظام القضائي التايلاندي لعدة أسباب منها اللغة وغياب وسيلة النقل والخـوف من الانتقام والخوف من ردة فعل الشرطة وتجاهل النظام. كذلك فقد يخشون من العار أو نبذ المجتمع لهم إذا ما أبلغوا عن جريمة خارج المخيمات. وعلاوة على ذلك، قد يتردد بعض مسؤولي المخيمات في السماح للبت في مثل بعض هذه القضايا خارج حيز المخيم. كما أن بعض المسؤولين التايلانديين من جهتهم قد يحجمون عن عن البت في بعض القضايا بسبب التعقيدات التي تفرضها الموارد وضغط العمل.

تعاني الأدوار والمسؤوليات المنوطة بهيئات المخيمات المتنوعة والمتعاملة مع هذه القضايا من أنها غير محددة تحديداً كافياً كما أنها تأتي متشابكة في بعض الجوانب. كذلك يعاني المقيمون في المخيم من انعدام الوضوح في التمييز بين النظام القضائي للمخيم وبين الأنظمة القضائية التايلاندية. ففي أعقاب المناقشات التي تناولت هذه القضية في عدد الاجتماعات والمؤتمرات المتنوعة، أشارت السلطات التايلاندية إلى أن نظام العدالة الوطني سوف يركز علي البت في القضايا الخطيرة، مع مواصلة أنظمة القضاء داخل المخيمات لتناولها للنزاعات المحلية والجرائم الصغرى (رغم أن الخطوط الفاصلة المحددة بين هذه الجرائم لا تزال بحاجة للتوضيح).

ثمة هـوة سحيقة تفصل بين النتائج المرغوبة وبين الإمكانيات المتاحة. وتفضل الغالبية الساحقة من سكان المخيمات أنظمة القضاء في المخيم لحل نزاعاتها، حتى

موظفو لجنة الإنقاذ الدولية

جلسة توعية تتعلق بخدمات مركز المساعدات القانونية والتعريف بالقانون التايلندي في مخيم ماي لا في تايلاند

بالنسبة للقضايا الخطيرة مثل القتل. بيد أنه بالنسبة لقضايا القتل، كان معظم المجيبين قد أبدوا اعتقادهم بأن العقوبة الملائمة للقاتل هي الحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات أو أكثر في السجن – أو الحكم بإعدامه. إلا أن منتديات القضاء في المعسكر لا تستطيع إصدار أي من العقوبتين السابقتين – بيد أنهما سانحتان ضمن السلطة القانونية للسلطات التايلاندية وكذلك السلطة الواقعية للجماعات العسكرية العرقية على امتداد الحدود.

تعاني أنظمة الحكم في المعسكر بضعف تجهيزاتها للتعامل في القضايا التي تتناول الأطفال – رغم أن الأطفال يكونون الأكثر عرضة للعنف كما أن الغالبية العظمى من جميع ضحايا كافة حوادث الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب هم من القاصرين. كذلك فإن الناجين من حوادث العنف الجنسي غالباً ما يتم حرمانهم من الحصول على حقهم أو يتم إثناءهم عن التمتع بمظلة العدالة بسبب غياب الشعور بالمسؤولية و/أو القدرة لدى مسؤولي المخيم، وكذلك تركيز المجتمع على حل المشاكل بانتهاج سبيل التسوية والمصالحة وهو ما يضع عبئاً على النساء من خلال حضهن على الرضوخ للأحكام القضائية غير العادلة.

كما تشهد الأقليات العرقية في المخيمات تجربة مختلفة فيما يتعلق بمدى القدرة على التمتع بالمظلة القضائية وكفاءة وفعالية نظم العدالة واستتباب الأمن في المخيم، كما أبدى البعض منهم تشككاً في هياكل المخيم التي يحكمها غالباً أفراد من مجموعات الأغلبية العرقية.

الخاتمة

ينبغي ألا يتم تفسير نتائج المسح على أنها تمثل إخفاقاً من جانب زعماء اللاجئين في جهودهم لتحقيق العدالة في المخيمات. ذلك أن أسلوب الوساطة الذي ينتهجونه قد كلل بالنجاح في عدد من الحالات وبالاستعانة بمجموعة من الأساليب المؤثرة من أجل مساعدة الأطراف على التوصل لتفاهم مشترك. ورغم ذلك، وبدون معايير أو إرشادات واضحة، فإن هذا الأمر سوف يتفاوت تفاوتاً كبيراً من قضية لأخرى كما سيخضع للتفاوت فيما بين القائمين بالوساطة ومسؤولي العدالة.

وبالأخذ في الاعتبار أن زعماء اللاجئين لا يتوفر لهم إلا قدر محدود من الموارد الخارجية، سواء كانت ذات طبيعة فنية أو مادية، والداعمة لهم في تحقيق العدالة داخل المخيم، وبالأخذ في الاعتبار كذلك حجم المجتمع الذي يخدمونه، فلا نملك إلا الاعتراف بأنهم قد بذلوا قصارى جهدهم في مناخ أمن يتسم بحساسيته وكثافة تعقيداته.

ومنذ أن تم تنفيذ التقييم، أضحت لجنة الإنقاذ الدولية أكثر قدرة على تنفيذ الأنشطة التي تركز على علاج الفجوات التي حددها المسح، مثل توفير خدمات الاستشارات القانونية المباشرة وتوفير التدريب على عمليات التحكيم والوساطة بالنسبة لزعماء اللاجئين وكذلك توفير التدريب والوعي بالقانون التايلاندي وتوفير التعليم المدني للشباب، والدعم الفني والمادي لمسؤولي العدالة والأمن، والتدريب على القانون لمتطوعي الأمن التايلانديين وإنشاء أنظمة الخدمة الاجتماعية مع لجان العدالة في المخيمات. وحتى الآن جاءت مشاركة الأطراف في المشروع فعالة ومشجعة وتعاملوا معه بحماسة وتأييد كبيرين.

جول هاردينغ (joel.harding@theirc.org) هو منسق مشروع المساعدة القانونية، وشين سكانلون (shane.scanlon@theirc.org) هو مدير المساعدة القانونية للجنة الإنقاذ الدولية بتايلاند (www.theirc.org/where/the_irc_in_thailand.html) ، أما سين ليز وكارسون بيكر و آي لي ليم فكانا من العاملين بالمشروع في طور التقييم والمسح.

١ حظي هذا المشروع بتمويل في السابق الحكومة الإيطالية و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أما الآن فتموله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الرعاية الأسترالية (أوستكير) ووزارة الهجرة والمواطنة الأسترالية.

منسيون في تايلاند: توثيق الحاجة للحماية

مارغريت غرين و كارين ياكوبسون وساندي باين

أجرت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مسحاً لتوثيق معاناة السكان البورميين القاطنين في المناطق الحدودية من تايلاند وتقييم مدى استحقاق هؤلاء للحماية الدولية باعتبارهم لاجئين.

تشعر لجنة الإنقاذ الدولية بالقلق إزاء تواجد أعداد غفيرة من البورميين القاطنين في تايلاند والمستحقين للحماية والمساعدة الدولية والذين لا يمكنهم إثبات ذلك عبر قنوات التسجيل الرسمية الملائمة. وإذا لم تتوافر أمام البورميين سياسة تتسم بالشفافية والإنسانية للجوء المشروع إلى تايلاند، فسيصبح من المستحيل تقدير النسبة المئوية للاجئين لجوءاً صادقاً من بين مجموعة المهاجرين الذين غادروا بورما لأسباب أخرى. ويؤدي غياب البيانات المنظمة واللازمة لتوثيق الأسباب التي حدت بالبورميين لمغادرة بورما المبرر إلى اعتبار ومعاملة هؤلاء البورميين القاطنين خارج مخيمات اللاجئين على أنهم مجرد لاجئين اقتصاديين معرضون في أي وقت للترحيل إلى ديارهم الأولى. كما أنه يُضعف جهود تحسين الأوضاع التي يتوجب على الوكالات العاملة مع البورميين القاطنين في تايلاند الدفاع عنها لصالحهم.

ومنذ عام ١٩٨٨، كان ما يزيد عن المليون نسمة من المواطنين البورميين قد غادروا البلاد دون السماح لهم بذلك، على الرغم من أن القانون البورمي يجرم هذا السلوك. وعلى الرغم من أنهم هربوا من واحدة من أكثر البلدان القمعية على سطح البسيطة، إلا أن الغالبية الساحقة من البورميين في تايلاند إما أنها لا تحوز أي وضعية شرعية للإقامة أو أنها تحوز وضعية مؤقتة باعتبارها من العاملين المهاجرين، لذا فهم يعيشون على هامش المجتمع التايلاندي، ويعملون غالباً في ظل أوضاع غير آمنة ويتقاضون فيها أجوراً ضئيلة ويكونون معرضين لخطر الوقوع في براثن الاستغلال والإتجار بهم. وهم يخضعون لقانون الهجرة التايلاندي لعام ١٩٧٩، والذي يعتبر جميع الأجانب غير المسجلين رسمياً (بما فيهم أولئك من يحتاجون للجوء السياسي) 'مهاجرين غير شرعيين' معرضين للترحيل في أي وقت. وتتعارض سياسات الترحيل العنيفة التايلاندية ليس فقط مع اتفاقية عام ١٩٥١ وإنما كذلك مع مبدأ عدم الإعادة القسرية، والذي ينطبق على جميع البلدان ويمنعها من إعادة ملتمس اللجوء إلى بلد أو إقليم تعتريه بشأنه مخاوف مؤكدة بالتعرض للاضطهاد.

وكانت الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والسويد والنرويج وغيرها من البلدان قد أقرت بأن الكثير من البورميين لديهم مخاوف صادقة وقائمة على أسباب معقولة من الاضطهاد طبقاً للتعريف الدولي للاجئين وقامت بتوفير اللجوء أو فرص إعادة التوطين لهم. ورغم ذلك ترفض الحكومة التايلاندية رفضاً تاماً الاعتراف بالمعايير القانونية الدولية التي تحكم تعريف ومعاملة اللاجئين، وتنظر بدلاً من ذلك إلى تطبيق المعايير أو المقاييس الخارجية عليها باعتبارها تمثل انتهاكاً لسيادة تايلاند وتتنافى مع المصالح الوطنية لها. ولم تقم تايلاند بالتصديق على اتفاقية عام ١٩٥١، كما لم تضع تشريعاً محلياً يوفر إطاراً يحدد وضعية اللاجئين ومجموعة الحقوق التي تؤول إلى اللاجئين لجوءاً صادقاً. ورغم أن الحكومة قد سمحت بإنشاء مخيمات إضافية على امتداد حدودها للبورميين 'الهاربين من القتال'، إلا أن أقل من عُشر البورميين في تايلاند هم الذين تمكنوا من الاستفادة من هذه المخيمات. حيث تقوم هذه المخيمات باستبعاد عدد من جماعات الأقليات تماماً، كما تفتقد لهيئة قبول تتسم بالعدالة في البت في شأن اللاجئين البورميين الواصلين حديثاً ممن يستحقون إدراجهم ضمن هذه المخيمات. ولم يعد مسموحاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء المقابلات الشخصية التي يتم على أساسها تحديد وضعية اللجوء في بانكوك على نحو ما كانت تفعل من قبل وبشكل محدود.

وفي مسعى لتدعيم جهودها الحقوقية بالبيانات الدقيقة، قامت لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع كارين جاكوبسون من جامعة توفتس في إجراء مسح للبورميين القاطنين خارج المخيمات في ثلاث مواقع على المناطق الحدودية بين تايلاند وبورما؛ وهي مناطق شيانغ ماي و ماي هونغ سون و ماي سوت. وتكشف المسوحات التي أجريت عن اختلافات أساسية في التكوين الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي للمواقع الثلاث. وقد تم اختيار المجيبين بأسلوب العينة المختارة عشوائياً وتم توجيه الأسئلة لهم عن: أ) معاناتهم في بورما – لماذا غادروا وطنهم، هل تعرضوا لأشكال عنف ترتبط بالصراع أم لا، وما إذا كانوا قد نزحوا داخلياً في بورما قبل المجيء إلى تايلاند – ب) تجربتهم في تايلاند، شاملة حركات العودة إلى بورما والمعونات الإنسانية المقدمة لهم وأسلوب معاملة السلطات التايلاندية لهم.

وقد قمنا بتقسيم الأسباب التي حدت بهم إلى مغادرة بورما إلى أربع فئات:

- أسباب مرتبطة بالصراع: والتي جاء فيها المجيبون على ذكر تجارب احتكاك مباشر أو غير مباشر بالعنف أو التعذيب أو العمل القسري (السخرة) أو الصراع المسلح.
- أسباب اقتصادية: والتي ذكر فيها المجيبون فقط العوامل الاقتصادية باعتبارها أسباب نزوحهم مثل السعي للتوظيف.
- أسباب خاصة بالتعليم أو بالأسرة: والتي قال المجيبون فيها أنهم غادروا بورما للحاق بأحد أقاربهم أو بحثاً عن فرص تعليمية لأطفالهم.
- أسباب أخرى: (أي لا تشمل الأسباب آنفة الذكر).

الحياة في بورما

ذكر معظم الذين تم سؤالهم في المسح أسباباً متعددة للهروب. فعندما أتوا على ذكر الأسباب المرتبطة بالصراع، استطعنا أن نلمس الخوف البادي في حديثهم، وهو ما يعد أحد الأركان الأساسية التي يتحقق بها تعريف اللاجئين. وخلال الطور الاختباري للمسح، أصبح من الواضح أن المجيبين لا يرغبون في إجابة على الأسئلة التي تتناول آرائهم السياسية أو عن أنشطة معينة قاموا بها في بورما لأنوا خشوا أن يتعرض ذويهم لمشاكل إذا ما علم بذلك مجلس الدولة للسلام والتنمية. ورغم أن الحصول على بيانات إضافية حول هذا الموضوع من شأنه أن يُثري النتائج التي توصلنا إليها، إلا أننا ارتأينا أنه من غير اللائق أخلاقياً أن نحاول التعمق بشكل زائد عن الحد في هذا الموضوع. وإذا أخذنا في الاعتبار الممانعة التي أبداها المجيبون للحديث حول هذا الموضوع، فعلى الأرجح أن تأتي نتائجنا غير معبرة وأن أعداداً أكبر من المجيبين قد عانت من العنف والصراع بدرجة أكبر مما أرادوا لنا البوح بها.

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن أعداداً كبيرة من السكان البورميين الذين يعيشون حالياً في تايلاند بدون حماية قانونية لهم يستحقون مزيداً من التحقيق في وضعيتهم القانونية كلاجئين، كما أن عدداً ضئيلاً فقط من البورميين الذين يتم إعطائهم هذه الوضعية وما يصحبها من خدمات هم الذين يتسنى لهم في الواقع استلام أي مساعدات أو حماية إما من الحكومة التايلاندية أو من وكالات المساعدات الدولية.

لجنة الإنقاذ الدولية

لاجئة بورمية تعمل في تايلاند

وتشير النتائج إلى أن أعـداداً كبيرة من السكان من العرقيات أو الأديان التي عانت من الاضطهاد طويلاً في بورما توجد حالياً في تايلاند. فعلى سبيل المثال، ذكر ٦٤ ٪ من المجيبين في شيانغ ماي المسيحية باعتبارها الدين الذي يدينون به. ومن الواضح أن الكثير من اللاجئين غير المتمتعين بمظلة الحماية كان قد سبق لهم العيش في مناطق متأثرة تأثراً كبيراً بالصراعات. وفي جميع المواقع الثلاث، أورد معظم المجيبين أسباباً متعددة لمغادرة بورما بيد أنه في كلٍّ من ماي هونغ سون و شيانغ ماي، نجد أن أكثر من ٥٠ ٪ من المجيبين قد ذكروا الهرب من الانتهاكات العنيفة أو العمالة القسرية أو التدمير أو الاستيلاء القسري على أملاكهم أو أنفسهم شخصياً باعتباره سبباً حدا بهم إلى الهرب.

كانت أسباب المجيء إلى تايلاند ترتبط ارتباطاً كبيراً بالعرقية. ففي ماي سوت، كان البورمان هم أكثر الفئات التي عبرت الحدود إلى تايلاند بدافع من الأسباب الاقتصادية وحدها، ولم يأت سوى ١٥ ٪ منهم على ذكر الأسباب المرتبطة بالصراع كدافع دفع بهم إلى الهرب من بورما. أما الجماعات العرقية الأخرى فكان الصراع في بورما هو الذي كثر ترديده باعتباره سبب هروبهم إلى تايلاند. وفي كل المواقع، سردت أعداد كبيرة وتتسم بالتنوع من اللاجئين معاناتها من أعمال العنف التي إما ارتكبت ضدهم أو كانوا شهوداً على ارتكابها ضد آخرين- وهو مؤشر قوي آخر على أنهم يستحقون الحماية الخاصة باللاجئين. ومن بين من تعرضوا للعنف، أرجع ٢٢ ٪ من القاطنين في ماي سوت و ٦٢ ٪ من القاطنين في ماي هونغ سون سبب ذلك لأنشطتهم السياسية.

تجربة المجيبين في تايلاند

كان المجيبون في جميع المواقع قد اصطحبوا معهم معظم أفراد دائرة أسرهم الصغيرة في تايلاند. وقلة قليلة من هؤلاء هي التي استطاعت أن تجد لها مكاناً في إحدى مخيمات اللاجئين كما أن ما يقرب من ٨٠ ٪ في كل موقع لم يسبق له أن تحصل على أي معونات على الإطلاق. وقد تبرز تكرارية رحلات العودة إلى بورما كأحد العوامل المعبرة الأخرى عن خوف المهاجرين من العودة لأوطانهم؛ ذلك أنه لم يقم معظم المجيبين في ماي هونغ سون و شيانغ ماي و ٥٢ ٪ من القاطنين في ماي سوت إطلاقاً بأي رحلة للعودة إلى ديارهم. وفي شيانغ ماي، قال ٣٨ ٪ من المجيبين أنه لا يمكنهم العودة إلى بورما حتى إذا توافرت لديهم الرغبة في ذلك.

وفي مسعى لقياس مدى الاهتمام بالخيارات الخاصة بالحلول الدائمة، تم توجيه سؤال إلى المشاركين في المسح في ماي هونغ سون و شيانغ ماي عن رأيهم في إعادة توطينهم في مكان آخر. وفي ماي هونغ سون، قال ١٠ ٪ فقط أنهم يفضلون إعادة توطينهم في بلد ثالثة. أما في شيانغ ماي، وعندما سئلوا عن المكان الذي يودون الانتقال للعيش فيه خلال ثلاث سنوات، قال ٤٤ ٪ منهم أنهم يرغبون الانتقال إلى دولة ثالثة، بينما قال ٢٧ ٪ منهم بأنهم يودون البقاء في تايلاند بينما عبر ٢٦ ٪ منهم عن رغبتهم في العودة إلى بورما.

التوصيات

يتضح لنا أن لكل مواطن من المواطنين البورميين قصته المختلفة، بيد أن كل هذه القصص تشترك فيما بينها في عدد من المناحي منها العنف والنزوح نتيجة للصراع والخوف من العودة. ويفتقد هؤلاء اللاجئون المحتملون إلى القدرة الكافية على الحصول على المساعدات أو الحماية طبقاً للمعايير الدولية الخاصة باللاجئين. ومن ثم، فقد خرجت لجنة الإنقاذ الدولية بالتوصيات التالية:

- ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه للخدمات الأساسية المقدمة إلى اللاجئين لجوءاً صادقاً (وإن يكن الإقرار بذلك غير متحقق حالياً). وينبغي ألا تحمل تايلاند مسؤولية استضافة تجمعات اللاجئين البورميين على عاتقها وحدها.
- ضرورة أن تتخذ تايلاند الخطوات التي من شأنها تيسير حصول اللاجئين (غير المعترف بهم) على الخدمات الأساسية بدون خوف من التحرش أو الاعتقال أو الترحيل.
- يجب على تايلاند أن توقف عملياتها في الترحيل ما لم أو لحين أن تُتاح أمام الأفراد المعرضين للخطر الفرصة لتقرير التماسهم للجوء، وذلك ضمن عملية تتسم بالنزاهة والشفافية.
- ضرورة أن تضع تايلاند إجراءات تتسم بالعدل في المعاملة وعدم التعقيد في تحديد وضعية اللاجئين، وذلك إما بالنسبة للتحديدات الظاهرية للأفراد أو الحشود الكبيرة.
- يتحتم على تايلاند أن تتخذ الإجراءات التي من شأنها إضفاء وضعية شرعية على اللاجئين غير المعترف بهم وتوفير ما يثبت هذه الوضعية.
- ينبغي على تايلاند، وضمن إطار زمني محدد، تنظيم وضعية اللاجئين في تايلاند بحيث يتسنى

لهم في النهاية أن يصبحوا مواطنين أو مقيمين دائمين.

مارغريت غرين-روينهورست (margaret.green@theirc.org) هي كبيرة المستشارين الفنيين – الحماية/ سيادة القانون في وحدة الحكم والحقوق التابعة للجنة الإنقاذ الدولية (www.theirc.org). كارين ياكوبسون (karen.jacobsen@tufts.edu) هي مديرة برنامج اللاجئين والهجرة القسرية بمركز فينشتاين الدولي التابع لجامعة تافتس (http://fic.tufts.edu). أما ساندي باين (sandee.pyne@thailand.theirc.org) فهي منسقة الدفاع للجنة الإنقاذ الدولية في تايلاند (www.theirc.org/where/the_irc_in_thailand.html).

النتائج الكاملة الخاصة بالمسح متوافرة على شبكة الانترنت على الروابط http://fic.tufts.edu/?pid=76. كما يمكن الاتصال بكارين ياكوبسون على البريد: (karen.jacobsen@tufts.edu) إذا كنت ترغب في استخدام هذه البيانات.

وتود لجنة الإنقاذ الدولية أن تعبر عن شكرها لزميليها البحثيين جوليا فيشرمن و ليندي ورزهام وشركاءنا المجتمعيين والذين لولا مساعدتهم لما ظهر هذا البحث إلى الوجود.

ملتمسو اللجوء البورميون في تايلاند: لا مكان بعد للجوء إليه

تشن تشن لي و إزلا غلايستر

لا يزيد النظام الحالي لالتماس اللجوء عن كونه أكثر من مجرد لعبة حظ. ولن يتغير الوضع إلا إذا تمكنت السلطات التايلاندية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إرساء نظام لالتماس اللجوء يتسم بالمنهجية والعدالة بدلا من النظم المشروطة بأحداث وتواريخ خاصة.

إذا جاز لنا أن نتحدث عن نتيجة واحدة إيجابية نجمت عن ردة الفعل الوحشية للجنة السياسية البورمية إزاء المظاهرات السلمية التي انطلقت في يانغون في سبتمبر ٢٠٠٧، لكانت هذه النتيجة هي قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بفتح أبواب التسجيل أمام ملتمسي اللجوء من بورما. ويأتي هذا الإجراء بعد فترة تعليق امتدت عامين بداية من نوفمبر ٢٠٠٥ عندما أوقفت المفوضية، بناء على طلب السلطات التايلاندية، تسجيل أي شخص من بورما يتلمس اللجوء والحماية الدولية في تايلاند.

وحتى يناير ٢٠٠٤، استطاعت مفوضية شؤون اللاجئين إجراء تحديد كامل لوضعية اللجوء (RSD) لملتمسي اللجوء من البورميين. ونتيجة لرغبة السلطات التايلاندية في أن تكون لها اليد الطولى في عملية متابعة طلبات اللجوء والبت فيها، فإن ملتمسي اللجوء القادمين من بورما بعد يناير ٢٠٠٤ ليس بوسعهم التسجيل إلا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحصول على قسيمة (ومنذ ذلك الحين صار من الشائع الإشارة إليهم بـ 'حملة القسائم'). أما الوافدون منذ نوفمبر ٢٠٠٧ فلم تكن ثمة فرصة متاحة لهم للتسجيل أو استلام أي شكل من أشكال التوثيق أو الحماية.

كانت هناك في السابق ثلاث مجموعات من حملة القسائم مقرها في أقاليم بانكوك وماي سوت وكانشانابوري، ويصل تعداد أفراد هذه المجموعات إلى ١٠،٨٨٧ نسمة[١].

وفي سبتمبر ٢٠٠٦، تم نقل أكثر من ٢٠٠٠ من حملة القسائم إلى المخيمات في إقليم تاك وخضعوا لإجراءات التماس اللجوء التايلاندية من قبل الجهة المعروفة باسم هيئة القبول الإقليمية (PAB). وهؤلاء جميعهم معترف بهم كلاجئي مخيمات. ورغم المناقشات الدائرة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات التايلاندية، لم يتم نقل أحد من حملة القسائم الباقين إلى أي من المخيمات، فقد ظلت غالبية ملتمسي اللجوء بلا حماية منذ بداية عام ٢٠٠٤.

وفي ١٥ سبتمبر ٢٠٠٧، قامت مفوضية شؤون اللاجئين بإعادة فتح باب التسجيل لجميع الوافدين إلى تايلاند بعد هذا التاريخ للأسباب المتعلقة بالاحتجاجات في يانغون. ورغم ذلك، وكما هو الحال مع المجموعة السابقة من حملة القسائم، لا تمنح القسائم الجديدة أي وضعية قانونية في تايلاند ولا يُمنح بموجبها أي حقوق؛ فهي مجرد وثيقة تثبت أنه قد تم تسجيلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتمثل مجرد طلب للسلطات التايلاندية بعدم اعتقال أو ترحيل حامليها.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، كانت المنظمات الدولية شاملة منظمة خدمة اللاجئين اليسوعية (JRS)، تدافع عن حملة وغير حملة القسائم على السواء لكي يتم عرضهم على لجنة البت في وضعيتهم كلاجئين وقبولهم داخل المخيمات التسعة الرسمية على امتداد الحدود. وقد قُدمت التوصيات إلى الحكومة التايلاندية للسماح بالبورميين الساعين للجوء والمسجلين بالبقاء مؤقتاً في تايلاند على أن تتولى تقديم المساعدات إليهم الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الإغاثة. وحتى الآن، نجد أن جهود الدفاع التي قامت بها مفوضية شؤون اللاجئين وبعض المنظمات الدولية لم تصادف سوى قدرا محدودا من النجاح.

وقد أوردت إحدى التقارير[٢] التي وضعت في عام ٢٠٠٥ من قبل خدمة اللاجئين اليسوعية ولجنة الإنقاذ الدولية حول أوضاع حملة القسائم البورميين في تايلاند أن جميع الأفراد الذين يبلغ قوامهم ٣٥٣ رجلاً والذين تمت دراسة حالتهم قد عانوا من الاضطهاد في بورما كما قد يتعرضوا لخطر التعرض لانتهاكات تمس حقوقهم الإنسانية إذا ما عادوا إلى ديارهم. ونظراً لعدم حيازتهم لأي مستندات رسمية تبرر وجودهم، تعتبرهم السلطات التايلاندية كمهاجرين غير شرعيين ومن ثم يكونون عرضة للاعتقال والاحتجاز والترحيل. ولكي يتسنى لهم تجاوز هذه المحنة والعيش بسلام، انتهى الحال بالكثيرين منهم إلى العمل بصفة غير شرعية في تايلاند، وذلك غالباً في ظل أوضاع تتسم بالاستغلال. وعلى خلاف اللاجئين المقيمين في المخيمات، نلحظ عجز اللاجئين وملتمسي اللجوء عن الحصول على الخدمات الأساسية من المنظمات غير الحكومية، حيث يعاني الكثير منهم عدم كفاية المأوى والغذاء ويكونون عرضة بصفة مستمرة لحملات الاعتقال وتتم مصادرة أموالهم وممتلكاتهم[٣].

إن تقديم القسائم لمن قاموا باحتجاجات سبتمبر لهو أمر محمود، فقد أعطى هذا الإجراء الأمل لمن يحملون التماسات أصيلة باللجوء للتسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مرة أخرى وأن تقوم السلطات التايلاندية بإعادة تفعيل نظام هيئة القبول الإقليمية من

أجل البت بشأن جميع ملتمسي اللجوء البورميين. ورغم أن إنشاء هذه الهيئة جاء في عام ١٩٩٩، إلا أن أداءها كان يعاني بصفة عامة من الترهل وانعدام النتائج الملموسة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى الخوف من أن قبول الحالات الحالية من شأنه أن يكون عامل دفع يشجع المزيد من البورميين على المجيء من بورما والتماس اللجوء في تايلاند.

وبالنسبة لملتمسي اللجوء الذين فروا من بورما في أعقاب عمليات القمع الوحشية لاحتجاجات سبتمبر، والذين أصدرت لهم قسائم تسجيل مؤقتة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فلا زالت هناك شكوك حول ما إذا كان سيتم البت في طلباتهم من قبل هيئة القبول الإقليمية من عدمه. وبالنسبة للآلاف من حملة القسائم وغيرهم ممكن كانوا يأملون حدوث تغير في السياسات ولفت أنظار العالم لمحنتهم، أعلنت مفوضية شؤون اللاجئين بوضوح بأنهم سوف يتوجب عليهم مواصلة الانتظار.

ثمة خوف من أنه إذا لم تقم الحكومة التايلاندية بتسريع البت في مطالب اللاجئين الجدد من البورميين لاكتساب وضعية اللجوء، فسوف تنشأ مجموعة جديدة من حملة القسائم البورميين، وبما يضاف إلى القائمة الطويلة التي لا تزال بانتظار أي شكل من أشكال الحلول الدائمة.

ولعل الفئة الأكثر سوءاً في أوضاعها هي تلك التي لم تسنح لأفرادها الفرصة لتسجيل أنفسهم ومن ثم لا يستطيعون الحصول على الحماية ولا أمل أمامهم في التماس اللجوء. وسوف يتعين على حملة القسائم وملتمسي اللجوء البورميين هؤلاء، في ظل انعدام أي مستندات معهم وعدم الرغبة في استقبالهم والعيش في ظل النسيان، أن يواصلوا معيشتهم على هامش الحياة. ولا يزال علينا الانتظار لنرى ما إذا كانت بارقة الأمل التي فتحت نتيجة لاحتجاجات سبتمبر في بورما لكي تعيد تايلاند والمجتمع الدولي إصلاح مواقفهما ستؤدي إلى تحسن أكبر في الأوضاع ومستقبل أفضل حالاً أم لا.

تشن تشن لي (chen@jrs.or.th) هو مسؤول الرعاية والمعلومات، أما إيزلا غلايستر (isla@jrs.or.th) فهي منسقة برنامج ماي سوت لفرع منظمة خدمة اللاجئين اليسوعية بتايلاند (www.jrs.or.th).

١ من واقع المعلومات المستقاة من عدد من رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة مع مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بانكوك، أكتوبر ٢٠٠٧.
٢ لا مكان للجوء إليه، منظمة خدمة اللاجئين اليسوعية ولجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠٠٥.
www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/RMOI-6E83HG?OpenDocument
٣ أنظر مقال الذي كتبته فيرا دين أوتر بعنوان 'طالبي اللجوء واللاجئون في المناطق الحضرية في تايلاند'
، العدد ٢٨ من نشرة الهجرة القسرية:
http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ28/49-50.pdf

بنغلاديش والروهنغيون وأوضاع اللاجئين

بيا بريتز بيري

يعيش اللاجئون الروهنغيون من ولاية راكيني الشمالية في ميانمار في ظل أوضاع محفوفة بالمخاطر في بلد لجوئهم السياسي، بنغلاديش. بيد أن أوضاعهم قد شهدت تطورات مهمة مؤخراً.

في عام ١٩٩١، تم اعتبار ما يقرب من ٢٥٠ ألف نسمة من الروهنغيين لاجئين على أساس أوضاعهم الظاهرية من قبل حكومة بنغلاديش. وكانت حكومة بنغلاديش قد أعادت الغالبية العظمى منهم إلى وطنهم ميانمار في الأعوام التالية، تاركة فقط اثنين من مخيمات اللاجئين العشرين على حالها. وعلى مدار الستة عشر عاماً السابقة، كانت البقية الباقية من الروهنغيين التي يصل قوامها إلى ٢٧ ألف نسمة يعيشون في اثنين من مخيمات اللاجئين في الجزء الواقع عند أقصى الحدود الجنوبية من البلاد، بجوار كوكس بازار.

وبنغلاديش ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بأوضاع اللاجئين ولا في بروتوكول الاتفاقية لعام ١٩٦٧ كما لم تسن أي تشريعات وطنية تتناول التعامل مع اللاجئين وحالات اللجوء السياسي. ورغم ذلك فقد قامت الحكومة بمبادرة خاصة منها بالاعتراف بموجات الروهنغيين العابرين إلى حدودها في عام ١٩٩١ كلاجئين، كما كانت تقوم، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتوفير المساعدات إليهم وحتى يومنا هذا.

من أهم ما يطالعنا بشأن بنغلاديش في هذا الصدد هو انضمامها للعديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية الحالية لحقوق الإنسان[1] ولديها أحكامها الموجودة ضمن دستورها التي تؤيد الحقوق والواجبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتؤمن الحماية القانونية لغير المواطنين المتواجدين في أراضيها[2]. وعليه فإنها تعترف بمجموعة من القوانين الدولية التي تؤمن إطار عمل لحماية اللاجئين.

وتكمن الصعوبة في ضمان الالتزام وقابلية الاستدامة في معايير الحماية عندما تغيب أي قوانين منظمة لوضعية اللاجئين نفسها. ويظهر لنا موقف اللاجئين الروهنغيين التحديات القائمة عندما يأتي توفير الحماية على أساس اعتباطي يصدر كيفما اتفق ومتروك لأهواء القرارات الشخصية. ورغم مرور ١٦ عاماً، لا يزال اللاجئون الروهنغيون محرومين من حرية التنقل والحق في العمل والحق في التعليم – ومن ثم محرومين من فرصة الاعتماد على النفس وتقرير المصير. ولذلك فهم مجبرون على المشاركة في الأنشطة السرية، ومزاولة أعمال في الخفاء وخارج المظلة القانونية ومقابل أجور منخفضة. كما تم حرمانهم من الفرصة في النمو والتعلم والتطوير من أنفسهم، كما اقتصرت فرص التعليم المتاحة لهم حتى عهد قريب على فصول التعليم غير الرسمي والتي يقوم على التدريس بها متطوعون من اللاجئين محدودي الخبرة والمستوى.

وقد حققت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بنغلاديش بعض النجاحات في حشد التأييد لتحسين المعايير على امتداد جميع القطاعات من خلال الدعوة القوية لرأب الشقاق بين مبادئ الحماية الدولية وواقع الممارسات على الأرض. كما توصلت الوكالة لعقد اتفاقيات كانت بمثابة علامات فارقة مع الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٥، وذلك قبل الأحداث السياسية الأخيرة وإعلان حالة الطوارئ. وتظهر الحكومة المؤقتة الحالية مؤشرات غاية في الإيجابية من المشاركة مع قضايا اللاجئين.

وما يمكننا أن نلمسه الآن على أرض الواقع هو ما تحقق من علامات فارقة في المباحثات بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تغير نمط توفير الحماية للاجئين. وكانت بداية هذه العلامات الفارقة في عام ٢٠٠٦ عندما وافقت الحكومة على السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء ملاجئ جديدة للاجئين في كلا المخيمين وذلك إدراكاً منها للحالة المزرية التي يُرثى لها للملاجئ الحالية والتي تتخلف عن المعايير الدولية في هذا الشأن. وكانت الحكومة قد حجمت عمليات صيانة الملاجئ التي بنيت في عام ١٩٩٢ إلى أقل مستوى ممكن خشية ترسيخ أي شكل من أشكال الإقامة الدائمة للاجئين. ومنذ أن تم التوصل لهذه الاتفاقية، حققت مفوضية شؤون اللاجئين نجاحات في جهودها في جمع التمويل والتبرعات- ومن ثم بدأ البناء في المخيمين. ونأمل أن يضم المخيمان مرافق إعاشة جديدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

أطفال بورميون لاجئون يلعبون أمام منازل جديدة قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببنائها في مخيم نيبارا للاجئين في بنغلاديش. فبراير/شباط ٢٠٠٨

وكان ثاني أكبر الإنجازات التي تحققت حديثاً، ولأول مرة في تاريخ عمل المفوضية في بنغلاديش، هو تحقيق إعادة التوطين في بلد ثالثة لتوفير الحماية والحل المستديم لبعض اللاجئين، حيث تمت إعادة توطين ٢٣ لاجئاً في كندا في عام ٢٠٠٦، كما تمت إعادة توطين ٧٩ لاجئاً إضافياً في عام ٢٠٠٧. وكانت عملية توجيه اتفاقية إعادة التوطين قد تولتها المفوضية جزئياً للضغط على الحكومة للسماح بإنشاء أعداد أكبر من مرافق التدريب المهني والتعليم المحسن. ونتيجة لذلك، فقد وافقت الحكومة في عام ٢٠٠٦ على السماح بإنشاء مرافق التدريب المهني وزيادة عـدد الـدورات الدراسية وكذلك عـدد المراحل الدراسية في المدارس. ورغم أن التقدم الحادث لم يصل بعد لمستوى المعايير الدولية المطلوبة، إلا أنه يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومنذ عملية إعادة التوطين الأولى الناجحة إلى كندا، تم التباحث بشأن إعادة توطين اللاجئين الذين يعانون من الحاجة الماسة للحماية مع عدد من البلدان المهتمة الأخرى؛ وكان أن تمخض هذا عن موافقة كلاً من نيوزيلاند والمملكة المتحدة بالفعل على قبول دفعة جديدة من اللاجئين لعام ٢٠٠٨.

وكان أحد التطورات الأخرى ذات الدلالة المهمة يتمثل في الاتفاقية التي عُـقـدت مـع حكومة بنغلاديش في عام ٢٠٠٦ للسماح لعدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى و المنظمات غير الحكومية بالعمل في مخيمات اللاجئين، وبما يصب خبرات مفيدة في عدد من القطاعات المختلفة.

ومع ذلك ما زلنا نواجه مسيرة طويلة حتى يستطيع اللاجئون الاستمتاع بالحقوق التي يستحقونها بموجب القوانين الدولية. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببنغلاديش قد عبرت عن موقفها بوضوح والذي يتمثل في أن الوضع الراهن لمخيمات اللاجئين ببساطة لا يمكن الدفاع عنه. إن توفير المساعدات الخارجية على مدى ١٦ عاماً بدون إحراز تقدم في الوقت ذاته نحو تحقيق الاعتماد على الـذات ليتناقض مع مبادئ حماية اللاجئين وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ولازالت هناك حاجة مستمرة للاشتراك في الحوار مع حكومة بنغلاديش وغيرها من الأطراف لمناقشة توفير الحلول المستدامة للروهنغيين. كذلك فمن السابق لأوانه التنبؤ بما ستسفر عنه هذه المناقشات، بيد أن أكثر ما يبعث على التفاؤل في هذه المرحلة هو أن كلاً من مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة قد وافقتا على أهمية اتخاذ نظرة شمولية أطول أمداً إزاء حل محنة اللاجئين الروهنغيين.

بيا بريتز بيري (BGDDA@unhcr.org) هي مبعوثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بنغلاديش (www.unhcr.org/country/bgd.html).

الآراء الواردة هذا التقرير تعبر عن رأي كاتبة المقالة ولا تعبر بالضرورة عن آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

١ http://www.un.int/bangladesh/misison_arc/treaty_adherence.htm

٢ المواد ٢٥ و ٣١ و ٣٢ من دستور عام ١٩٧٢.

بدون ملاذ: اللاجئون الشينيون في الهند وماليزيا

إيمي ألكساندر

لم يسبق لمعظم لاجئي الشين أن وطئت أقدامهم أي مخيم من مخيمات اللاجئين؛ فهم يعيشون كلاجئين حضريين وغير مسجلين في الهند وماليزيا.

على غرار ما حدث مع القوميات العرقية الأخرى في بورما، كان انتشار انتهاكات حقوق الإنسان قد حدا بعشرات الآلاف من الشينيين القاطنين في التلال الغربية من بورما للفرار من بورما بحثاً عن النجاة في مكان آخر. ورغم أن تايلاند تلعب دور المستضيف لغالبية لاجئي بورما، إلا أن تجمعات الشينيين في تايلاند تظل صغيرة للغاية، ذلك أن معظم الشينيين يسعون للجوء في الهند وماليزيا. وهناك يواجهون تحديات تختلف عن تلك التي يواجهها مواطنيهم اللاجئين في تايلاند.

لاجئو الشين في الهند

تعبر غالبية الشين الذي أُجبرو على الفرار من بورما إلى الهند وتقطن في تلال ميزورام، والمجاورة لتلال الشين. ورغم أنه يستحيل تحديد التعداد الدقيق للاجئين الشينيين، إلا أن التقديرات تقول بأن ما يـتراوح بين ستين وثمانين ألفاً منهم يعيشون على امتداد الحدود البورمية الهندية. وقد ارتحلت أعداد أصغر منهم باتجاه نيودلهي، يحدوها الأمل في الحصول على الحماية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكلا الموقعين يوفران حماية ضئيلة للاجئين الشينيين كما أن وجودهم تكتنفه الصعاب والمحن بصفة يومية.

ونظراً لأن الهند ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ بخصوص وضعية اللاجئين ولا بروتوكول عام ١٩٦٧، فلا توجد أي آلية إجرائية بوسعها توفير حماية أو مزايا رسمية للاجئين القاطنين في الهند. بيد أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمتلك مقراً في الهند وتواصل قيامها بتسجيل اللاجئين الشينيين والاعتراف بهم وإعادة توطينهم. ومن بين الـ ١٨٠٠ شينياً القاطنين في دلهي، استطاع ألف منهم الحصول على وضعية اللجوء من مفوضية شؤون اللاجئين. بينما تم تسجيل ٣٠٠ حالة أخرى من قبل المفوضية وهم في انتظار تحديد وضعيتهم كلاجئين. وفي منتصف عام ٢٠٠٦، بدأت المفوضية كذلك إعادة توطين اللاجئين الشينيين إلى بلدان ثالثة.

ورغم ذلك، فقد أصبح الحصول على وضعية اللجوء من خلال مفوضية شؤون اللاجئين أمراً متزايد الصعوبة بالنسبة لمجتمع الشين في الهند، فعظم الشينيين يعيشون في ميزورام والتي لا تعمل بها مفوضية شؤون اللاجئين. ونتيجة لذلك يجد الشينيون القاطنون في ميزورام والساعون لاعتراف المفوضية بهم أنفسهم مضطرين للقيام برحلة شاقة ومكلفة إلى دلهي. وبمجرد أن يتم تسجيلهم تتم مطالبتهم بالبقاء في دلهي، والتي يصعب عليهم فيها الحصول على لقمة العيش والاندماج ثقافياً.

وقد جاء إعلان المفوضية مؤخراً بإغلاق باب التسجيل العام في سبتمبر ٢٠٠٧ ليزيد من تقييد فرصة الحصول على وضعية اللاجئين للشينيين. ولم تعد أحقية التسجيل متاحة إلا للحالات ذات 'الأولوية' أو تلك التي تعتبر ضعيفة بشكل خاص، مثل النساء الحوامل والعجائز

عمال نسيج من الشين في مكان سكنهم وعملهم في ميزورام، الهند

إيمي ألكساندر

والعاجزين. بينما يتوجب على الحالات 'غير ذات الأولوية' الانتظار لحين إعادة فتح عملية التسجيل العام، والتي لا يرجح أن تتم قريباً.

وتتسم المعيشة بالنسبة للاجئين الشينيين في دلهي بصعوبتها المفرطة نظراً لما يتحتم عليهم من تنافس على الموارد المحدودة مع السكان المحليين الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يناضلون لما يسد رمقهم. ولكي يتسنى لنا تلبية الاحتياجات المتنامية لتجمعات اللاجئين، قامت مفوضية شؤون اللاجئين، وبالتنسيق مع الشركاء المنفذين، بإنشاء شبكة من برامج الخدمة الاجتماعية في مجالات الدعم المالي والتعليمي والصحي. وقد تضمنت هذه البرامج في البداية مخصصات إعاشة قصيرة الأجل للاجئين المعترف بهم حديثاً. بيد أن المفوضية كانت قد بدأت إلغاء هذه المخصصات في عام ٢٠٠٣، حيث خفضت قيمتها للنصف فقط بعد ستة أشهر ثم ألغتها كليةً بعد عام واحد. وهذا التحول في السياسة لا يتناسب مع واقع معيشة اللاجئين في دلهي، والتي تنتفي فيها حتى جدوى الاعتماد على الذات بالنسبة لمعظم تجمعات اللاجئين.

ثانياً، تشمل هذه الشبكة كذلك مخطط رواتب تكميلية وافقت بموجبه مفوضية شؤون اللاجئين على الإضافة إلى رواتب العاملين من اللاجئين لتمكينهم من تجاوز خط الفقر الرسمي في دلهي. ورغم ذلك، ومنذ أغسطس ٢٠٠٧، لم يتم قبول أي متقدمين جدد في البرنامج. وفي هذه الأثناء كان مخطط الرواتب التكميلية قد خلق في الواقع سوقاً ثانوية للعمالة اعتاد فيها أرباب العمل على دفع أجور أدنى للعاملين من اللاجئين. وبدون استمرار المدفوعات التكميلية للمفوضية، ليس أمام العاملين الشينيين إلا أن يتوقعوا أجوراً أقل من تلك التي يتقاضاها المحليون عن نفس العمل.

ويتم توفير شكل ثالث من أشكال المساعدة عن طريق جمعية الشبان المسيحيين (YMCA) لتغطية النفقات التعليمية للأطفال اللاجئين الذين يكونون في سن المدرسة. بيد أن هذه الإعانات يتم حسابها على أساس تكلفة الالتحاق بالمدارس الحكومية، والتي يستحيل أن يلبي الأطفال اللاجئون معايير الالتحاق بها في الأصل. كذلك فإن هذه الإعانات غير كافية لتغطية تكلفة المدارس الخاصة. ونتيجة لذلك فإن هؤلاء الأطفال يُتركون بلا تعليم في النهاية.

ويسعى البرنامج الرابع لحل المشاكل الصحية والطبية التي يعانيها اللاجئون نتيجة لظروف معيشتهم السيئة في دلهي. فحاجز اللغة والتمييز الصارخ ضدهم يمنع المرضى الشينيين من تلقي العلاج الفوري أو الملائم في المستشفيات المحلية. وكانت أن تولت جمعية الصحة التطوعية لدلهي (VHAD) مسؤولية توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للاجئين في دلهي. بيد أن الجمعية قد أغلقت أبوابها في مطلع عام ٢٠٠٧ بسبب نقص المـوارد. ومن ثم صارت الرعاية الصحية غالية التكلفة للاجئين الشينين في دلهي على نحو لا يتسنى لهم معه الحصول عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوتر والاحتكاك مع المحليين يعد عقبة هائلة أمام تحقيق الاعتماد على النفس بالنسبة للشينيين في دلهي وميزورام. ففي دلهي، يزيد من حدة عدم الوئام بين الشينيين والمحليين نقص الموارد العامة بالنسبة للطرفين، ومع تنافسهم مع المحليين من أجل الحصول على السلع الشحيحة في الأصل، يعيش الشينيون في خوف مستمر من التعرض للطرد أو العنف الجسدي أو غيرها من الإساءات. ومعظم الإساءات ترتكب دون أي محاسبة لفاعليها، إما لأنه لا يتم الإبلاغ عنها أو لعدم كفاية تطبيق القانون.

أما في ميزورام، ورغم أن الميزوراميين والشينيين ينحدرون من أصل مشترك، إلا أن التمييز ضد الشينيين صار هو الغالب على طبيعة العلاقة بينهما. وفي الماضي، قامت جمعية الشبان الميزراميين (YMA)، وهـي إحدى المنظمات المدنية غير السياسية ولكن واسعة التأثير، باستهداف الشينيين لتفرض العديد من الإجراءات الصارمة ضدهم. وكانت أخطر الصدامات بينهما قد حدثت في عام ٢٠٠٣ عندما أجبرت الجمعية الآلاف من الشينيين على العودة إلى بورما. وبما ينهض كمؤشر محتمل على تراجع التوتر بين الميزوراميين والشينيين قيام الميزوراميين في أكتوبر ٢٠٠٧ بالتظاهر إلى جوار الشينيين للمطالبة بالتغيير في بورما. ورغم ذلك يظل الشينيون على خوفهم من التعرض للطرد والترحيل القسري من جانب الميزوراميين.

اللاجئون الشينيون في ماليزيا

نتيجة لانتشار العسكرة بشكل واسع على امتداد الحدود الهندية، يخشى الكثير من الشينيين من مخاطر عبور الحدود إلى الهند. ولذلك، وعلى الرغم من بُعد المسافة، أصبحت ماليزيا مقصداً للشينيين وتؤوي حالياً ما يقرب من ٢٣ ألف نسمة منهم.

ومثل الهند، لم تكن ماليزيا من بين الموقعين على اتفاقية اللاجئين ولا بروتوكولها لعام ١٩٦٧ ومنذ بداية عام ٢٠٠٦، كان باب التسجيل العام للاجئين قد أغلق فيها. ومع استمرار هجرة الشينيين إلى ماليزيا، وجدت أعداد أكثر فأكثر من الشينيين أنفسها في انتظار التسجيل. وبالنسبة لهؤلاء، يفتح حصولهم على أي مستندات من جانب مفوضية شؤون اللاجئين على الأقل باب الأمل في إعادة التوطن إلى بلد ثالثة حتى ولو لم توفر هذه المستندات أي ضمان بالحماية أو بالحصول على امتيازات في ماليزيا.

ويعيش غالبية اللاجئين الشينيين في فقر مدقع وفي ظل ظروف من التكدس في المساكن في العاصمة كوالالامبور، بينما يعيش آخرون في مخيمات مؤقتة خارج المدينة أو في نجاد الكاميرون البعيدة حيث يعملون بها لقاء أجور قليلة في المزارع وبدون أن تتوافر لهم موارد المياه النقية أو الملابس الواقية الكافية.

ويعد التحرش وإساءة المعاملة من قبل السلطات واقعاً يعيشه الشينيون يومياً في ماليزيا. فإلى جانب الغارات التي تشنها السلطات على الأحياء وأماكن العمل، يقوم مسؤولو الهجرة بالذهاب إليهم وتهديد أفرادهم في الأماكن العامة. ومن يعجز أو يرفض منهم دفع الرشاوى للسلطات فإنه يجازف بتعرضه للاعتقال أو الاحتجاز أو الترحيل. واللاجئون الذين يتم احتجازهم في ماليزيا غالبا ما يتم إيداعهم في سجون مكدسة وغير صحية ولا يقدم لهم فيها الغذاء الكافي، لذا تشيع الأمراض فيما بينهم. وتنتشر نتيجة لذلك الشكاوى من التحرش والاعتداء الجسدي من قبل الحراس والمسؤولين.

ولا يُسمح للاجئين الشينيين بالعمل في ماليزيا لذا يتم نفيهم إلى قطاع العمل غير الرسمي. وأقل من ثلث المجتمع الشيني في ماليزيا يشغل وظيفة أو عملاً ما، بيد أن من استطاع الحصول على عمل منهم يكون عرضة غالباً لأذى أربـاب العمل المستغلين وظـروف العمل التعسفية.

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية الأساسية، فيتم تقديمها من خلال العيادات المتنقلة لكل من اللاجئين الحضريين واللاجئين القاطنين في مخيمات الغابات. وكانت منظمة أطباء بلا حدود عاملة في ماليزيا، وتضمنت أعمالها توفير المترجمين ودفع نفقات الرعاية الصحية في المستشفيات وذلك حتى العام الماضي حيث قامت بسحب عملياتها.

الاستنتاجات

لقد فر عـشرات الآلاف من الشينيين من التعذيب والاضطهاد والتهديد بالقتل في بورما، وهم يجازفون ويتحملون ظروفاً ومحناً عصيبة ويواجهون تحديات خطيرة على أمل إيجاد ملاذ في مكان ما. بيد أن ما يجدونه في الهند وماليزيا هو غياب الاعتراف القانوني ومحدودية القدرة على الحصول على حماية مفوضية شؤون اللاجئون وصعوبة الحصول على عمل أو تلقي أي تعليم أو التمتع بخدمات الرعاية الصحية أو الحصول على سكن يؤمن لهم حياة مقبولة. وعلى غرار إخوانهم وأخواتهم من بورما القاطنين في تايلاند، يعيش الشينيون في الهند وماليزيا بدون ملاذ حقيقي.

إيمي ألكساندر (amyalex_thailand@yahoo.com) هي منسقة الدفاع الحقوقي والحملات لمنظمة الحقوق الإنسانية للشينيين والتي مقرها شيانج ماي في تايلاند (www.chro.org). وتعبر المنظمة عن امتنانها لأفراد مجتمع الشينيين ممن تكرموا بالمشاركة بوقتهم وحكاياتهم وتجاربهم والتي شكلت الأساس الذي بني عليه هذا المقال.

الهجرة والإتجار بالبشر وضرورة تطبيق حقوق الإنسان

نيكولاس وين ميينت

تشهد ميانمار أمواج من البشر في حركة انتقال دائبة على امتداد أراضيها سواء داخل البلاد أو عبر حدودها. إما مدفوعين بالحاجة أو بحدوهم التطلع لمستقبل أكثر إشراقا. وقد تحققت هذه الآمال جزئياً على الأقل للعديد منهم. لكن لبعضهم الآخر لا تؤدي مثل هذه الهجرة إلا إلى مواجهة الاستغلال وسوء المعاملة والأمراض وحتى الموت.

تبرز ظاهرة الإتجار بالبشر – وهو شكل من الأشكال الحديثة لتجارة العبيد التي تتخذ من النساء والأطفال والرجال سلعاً لها – في أنحاء عديدة من العالم بيد أن البيانات المحدودة المتاحة لنا تظهر أن جنوب شرق آسيا تمثل أحد أسوأ معاقلها. وفي هذه المنطقة، نجد ميانمار تنتمي للبلدان الرئيسية التي سُجل فيها حدوث هذه التجارة، مع ما يتم فيها من اتجار بالبشر إلى كل من تايلاند والصين. ولا يُعرف بعد كم من البشر يقعون كضحايا لهذه الجريمة كل عام بيد أن التقديرات تتراوح فيما بين ٣٠٠٠ و ٣٠ ألف سنوياً.

وقد يكون الأمل المعقود لدى البعض هو النجاح في بذل مساع أكبر نحو مواجهة هذه الجريمة في ميانمار. فالإتجار بالبشر لا تسوقه فقط دوافع الفقر والاختلافات الاقتصادية النسبية، والتي ليس من السهل علاجها، ولكن مقاومة الإتجار بالبشر تتطلب كذلك استجابة معقدة، والتي تشتمل على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون داخل إدارات حكومية كثيرة وعدد من الجهات غير الحكومية الموفرة للخدمات. وفي تقريرها السنوي عن الإتجار بالبشر، تعطي وزارة الخارجية الأمريكية ميانمار أقل درجة وهي الدرجة الثالثة، ومعللة ذلك بأن الحكومة في ميانمار قد أخفقت في منع الإتجار بالبشر. ومع ذلك، فإن مجموعة صغيرة من العاملين بمكافحة الإتجار بالبشر، إلى جانب عدد من السياسات الحكومية الداعمة، استطاعت أن تحقق فارقاً كبيراً في الأعوام الأخيرة.

وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، يُعرف الإتجار بالبشر باعتباره يتألف من ثلاث أركان قانونية متمايزة: الأول، هو عملية الإتجار بالبشر نفسه، والذي قد يتضمن تجنيد أو نقل أو إيواء شخص من الأشخاص؛ ثانياً، وسائل الإتجار بالبشر، والتي ينبغي أن تتضمن إما القسر والإجبار (إما باستخدام القوة أو بالتهديد باستخدام القوة) أو الخداع؛ ثالثاً، هدف هذا الإتجار، وهو الاستغلال، سواء كان استغلالاً جنسياً أو بالسخرة[1]. ونحن نتحدث عن الإتجار بالبشر فقط عندما تتوافر جميع هذه الأركان الثلاثة[2] في أي حالة يتم النظر فيها.

وعلى ضوء هذا التعريف، نجد أن الإتجار بالبشر ليس دائماً بالجريمة واضحة المعالم حيث كثيراً ما نجد أن البشر الذين يتم الإتجار بهم قد ينتقلون طواعية

© تشيرلوش/وزارة الخارجية الأمريكية

وقعت هذه المرأة البورمية ضحية للإتجار بالبشر عندما تم تهريبها للعمل سخرة في محل للملابس. والآن وبعد تخليصها تتعلم الحرف التقليدية في ملجأ بان كريتراكان التابع للحكومة التايلندية في بانكوك، تايلاند

حتى إلى أوضاع السخرة التي يمكن اعتبارها تنطوي على استغلال لهم، حيث يعدوها أفضل نسبياً مقارنة بأوضاعهم الحالية في الوطن. كذلك، فقد يتم خداع بعض البشر وجعلهم يتورطون في أعمال ذات أجور أقل وساعات عمل أطول أو ظروف أسوأ عما تم الاتفاق عليه في البداية؛ بيد أنه طالما أن هؤلاء قد رضوا بمحض إرادتهم البقاء في ظروفهم تلك دون أن يتم قسرهم عليها، فحينها ينتفي التوصيف القانوني للوضع على أنه اتجار بالبشر. وعلى العكس من ذلك، قد يهاجر بعض البشر طوعاً في البداية ولكنهم يقعون لاحقاً كضحايا لهذا الإتجار. ولهذه الأسباب، نجد أن تطبيق هذا التعريف القانوني ميدانياً كان أحد التحديات المحورية التي جابهت أشكال التدخل الرامية لمكافحة الإتجار بالبشر.

بيد أن هذا لا يلغي الضرورة الملحة للقيام بذلك لضمان توافر الحماية والمساعدة لأولئك الأشد احتياجاً لها.

الهجرة والإتجار بالبشر

ثمة كثرة من الوسائل المختلفة لاستغلال البشر، وكثرة مماثلة من الوسائل التي يتم من خلالها الإتجار بهم. إن الإتجار بالبشر يعد في الأساس جريمة في حق أي فرد، بيد أنه في ظل وجود جرائم أخرى لها نفس هذه الطبيعة (مثل القتل والاغتصاب والاختطاف)، يضحى من الصعب إطلاق تعميمات حول هذه المسألة. بيد أنه بوسعنا، رغم ذلك وقياماً على المقابلات الكثيرة مع الضحايا والمرتكبين لها بالإضافة إلى وكالات خدمة الضحايا والشرطة، أن نقف على معالم صورة كلية لهذا الإتجار في ميانمار، وهي تصور لنا محاولة لهجرة ضلت طريقها فانتهت إلى السقوط في براثن مرتكبي هذه الجريمة.

لقد شهدت ميانمار، والتي تقع عند ملتقى الطرق التجارية القديمة، الكثير من حالات الهجرة. واليوم، نجد أن أشكال التفاوت الاقتصادي في المنطقة تغذي دافع الهجرة عبر الحدود لدى الكثير من الشباب صغير السن الباحث عن مستقبل يحمل له فرصاً أكثر. ومعظم أشكال الهجرة تلك لا تؤدي إلى الوقوع في براثن هذا الإتجار، بيد أن هذه الهجرة تأخذ منحى مروعاً بالنسبة للبعض ليجدوا أنفسهم في النهاية تحت رحمة المتاجرين بالبشر. حيث يكون هؤلاء أحياناً سماسرة يحملون الناس إلى أماكن تختلف عما تم الاتفاق عليها؛ أو أرباب عمل يجبرون الضحايا على العمل بالسخرة. ورغم أن جرائم الاستغلال الجنسي للنساء من خلال قسرهن على ممارسة البغاء والدعارة كانت الأكثر بروزاً في العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام، إلا أن هناك تقارير أخرى للاتجار من خلال السخرة والتي تتضمن إجبار رجال ونساء على العمل في مصانع، بالإضافة إلى إجبار الرجال على العمل في صناعة صيد الأسماك.

ويمكن لجهود تخفيف حدة الفقر في داخل البلاد أن تسهم في خفض الدافع للهجرة بيد أن قدراً كبيراً من الهجرة يسوقه في الواقع إدراك المهاجرين للاختلافات

الاقتصادية النسبية، والفجوة الشاسعة بين الفرص المتاحة في الوطن وبين الفرص المتاحة خارجه. ومن هنا ينبغي ألا يكون هدف محاولات التدخل المسؤولة لمكافحة الإتجار بالبشر هو إيقاف الهجرة ولكن إيقاف الإتجار نفسه.

وكانت الأعوام الأخيرة قد شهدت عدداً من التطورات المشجعة في هذا الصدد في ميانمار، حيث تحقق قدرا كبيرا من التقدم في إبقاء المهاجرين تحت مظلة الحماية وفي توفير الدعم والمساندة لضحايا الإتجار. وينص قانون مكافحة الإتجار بالبشر، والذي أصبح ساري المفعول في سبتمبر ٢٠٠٥، على عدد من النصوص القانونية الحامية المعينة لضحايا الإتجار بالبشر، شاملة تحقيق الحماية من الاضطهاد وتوفير المساعدات القانونية والمالية والطبية عند الحاجة إليها. كذلك يهدف القانون إلى تيسير سبل الحصول على المساعدات للضحايا وفي نفس الوقت تقليل مخاوف مسؤولي الشرطة والهجرة.

وبالتوازي مع هذا القانون، ومنذ عام ٢٠٠٥، تم إطلاق عدد من حملات الوقاية على الحافلات المتنقلة عبر الطرق الطويلة وعلى محطات الحافلات على الطرق السريعة. حيث يقوم عدد من الأخصائيين المدربين ليس بتوعية الناس حول المجازفات والمخاطر التي ينطوي عليها الإتجار بالبشر فحسب وإنما يقومون كذلك بتوفير المعلومات لهم حول حقوقهم الأساسية والأشخاص الذين يمكن اللجوء إليهم أو الاتصال بهم لطلب المساعدة والعبارات الأساسية التي يمكنهم التلفظ بها لمعاونة المسؤولين على التحرك. وكانت الحملة التي تم إطلاقها وبدأت في أول الأمر في محطات الحافلات حول يانجون قد اتسعت لتشمل مدينة ماولامايني، وهي إحدى نقاط العبور المهمة بالقرب من الحدود التايلاندية. ويتم في سياق هذه الحملات عرض شرائط الفيديو التي تتناول الإتجار بالبشر وتوزيع المنشورات لركاب الحافلات المنتقلين إلى الحدود. وفي عام ٢٠٠٦، وصلت فعاليات هذه المبادرة إلى نحو نصف مليون شخص.

وبالتوازي مع هذه الجهود الرامية لجعل الهجرة أكثر أمناً، تُبذل جهود أخرى على صعيد آخر لزيادة الحماية والمساعدة المتاحة لضحايا الإتجار بالبشر. وكانت إحدى المبادرات المبشرة في هذا الصدد تتمثل في الجهود التي بذلت للبناء على مكاتب الاتصال الحدودي (BLOs) – وهي مكاتب حدودية جرى تأسيسها من خلال التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لمكافحة الإتجار بالمخدرات – لتوسيع نطاق تفويضها ليشمل كذلك تغطية قضايا الإتجار بالبشر. وفي هذه المهمة الجديدة، يتمثل الهدف الأساسي ليس في منع الناس من عبور الحدود غير المراقبة ولكن في تسهيل التعاون عبر الحدودي بين الوكالات الحكومية لمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر على العودة إلى منازلهم بسلام. ومن خلال العمل مع مسؤولي الهجرة والشرطة والشؤون الاجتماعية على كلا الجانبين من الحدود، تستطيع مكاتب الاتصال الحدودية توفير خدماتها إلى ضحايا الإتجار بالبشر لمساعدتهم في رحلة الانتقال عبر الحدود.

وفي نهاية هذه الرحلة، يتم تشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وإعطائها المساحة الضرورية لتوفير المساعدة لضحايا الإتجار بالبشر من خلال توفير الاستشارة وتقديم العون المالي والطبي واقتفاء أثر الأسر والتدريب المعيشي والمهني. ومع توفير التدريب لمجموعة عريضة من المنظمات الأهلية، تزداد قدرة المجتمعات المحلية يوماً بعد يوم على مواجهة الإتجار بالبشر التي تحدث بين ظهرانيهم.

الدروس المُستفادة

يرجع الفضل للعاملين المخلصين لهذا العمل على جميع مستوياتهم وفئاتهم – من منظمي المجتمعات والمسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية – في إظهار هذا النظام للنور ودفعه للعمل. ومع ذلك، فإن أحد أهم الشروط اللازمة للإطاحة بمحاولات الإتجار بالبشر هو ضمان اعتراف حكومة ميانمار بهذه المشكلة – ورغبتها في فعل شيء لتلافيها. وهذان الشرطان يرتبطان بشكل وثيق بالإجراءات الإقليمية المبتكرة التي تعهدت بموجبها ستة من حكومات منطقة الميكونغ دون الإقليمية، يدعمها في ذلك الخبراء الفنيون الذين توفرهم الأمم المتحدة، بالعمل معاً لمكافحة مشكلة الإتجار بالبشر. وهذه العملية، والتي تعرف بالمبادرة الوزارية المنسقة لمنطقة الميكونغ لمكافحة الإتجار بالبشر (COMMIT)، قد تم إطلاقها في أكتوبر ٢٠٠٤ من قبل كل من كمبوديا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلاند وفيتنام[٣].

وقد جاءت هذه المبادرة لا لتحقق الاعتراف الرسمي بالإتجار بالبشر كإحدى المشاكل الملحة في ميانمار فحسب، وإنما لتحقق كذلك منطلقاً للتحرك العملي من خلال حض البلاد على الانضمام لشراكة إقليمية للتعامل مع المشكلة. وقد أرست هذه المبادرة شبكة للمسؤولين الحكوميين من مختلف أرجاء المنطقة من أجل تبادل خبراتهم ومن ثم يسرت التبني المبكر لأفضل الممارسات الدولية في ميانمار، وهذا هو ما أتاح المساحة الضرورية للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للتعامل مع قضية الإتجار بالبشر في ميانمار كما خلقت دعماً داخل الحكومة لنهج يقوم في الأساس على الرعاية بالضحية، والذي يشتمل على قوانين ولوائح واسعة النطاق لحماية ضحايا الإتجار بالبشر. وختاماً، ومن خلال إدراج التقييمات الدورية لمدى التقدم الحادث في برنامج عمل الاجتماعات بين الحكومية، أدت هذه المبادرة وغيرها إلى نشوء حالة من التنافس الحميد بين الحكومات الستة وهو ما أثبت فائدته في إبقاء جذوة الحماسة متقدة في الحرب ضد الإتجار بالشر.

ورغم ما تحمله الإجراءات السابقة من تطورات مبشرة، فإن الطريق لا يزال طويلاً. ويمكن إجمال التحديات التي تواجه مجتمع العاملين بمكافحة الإتجار بالبشر في ميانمار في ثلاث نقاط رئيسية على الأقل وهي:

- ضمان وصول المساعدة إلى أولئك الأكثر احتياجاً لها.
- تقليل أعداد البشر الذين يتم الإتجار بهم من خلال إجراءات الوقاية الفعالة، ولا يزال النقاش دائراً حول ما إذا كان من الأولى توجيه جهود الوقاية إلى جهة الانطلاق أم إلى جهة الوصول أم على امتداد الطرق الانتقالية أم عند المدن الحدودية وغيرها من النقاط البينية.
- تنسيق الأنشطة الرامية لمكافحة الإتجار بالبشر لتنسيق التكاملية في المناهج، وكانت حكومة ميانمار قد أعدت مسودة خطة قومية للتحرك بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ووكالات حماية الضحايا.

ثمة الكثير مما يتوجب علينا عمله في سبيل القضاء على الإتجار بالبشر ولا تزال الاستجابة الحالية أبعد ما تكون عن المثالية. ومع ذلك، ففي ظل أوضاع تواجه فيه المساعدات الإنسانية مناخاً ينطوي على قدر من التحديات العملياتية والسياسية، تبزغ مبادرات مكافحة الإتجار بالبشر كشعاع نور يستحق منا كامل التشجيع. كذلك فإن الحرب ضد الإتجار بالبشر إنما تعد كذلك حرباً ضد انتشار فيروس الإيدز وضد الفساد وضد الجريمة المنظمة. والأهم من ذلك كله أنها حرب لاسترداد حقوق الإنسان وحماية كرامته وحريته الشخصية وكذلك لسيادة القانون. قد يكون التقدم الحادث في هذا الصدد بطيئاً، كما قد يكون ضئيلاً – إلا أنه لا ينبغي أن نتركه يمضي دون أن نحتفي به ونشجعه على الاستمرار.

نيكولاس وين ميينت عمل في ميانمار فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، وتقلد عدداً من الوظائف كان آخرها مديراً للبرنامج القُطري للمشروع الأممي المشترك بين الوكالات المعنية بالإتجار بالبشر في منطقة الميكونغ دون القطرية الكبرى (UNIAP):
www.no-trafficking.org وقد كتب هذه المقالة بصفته الشخصية ولا تعكس آراؤه بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١ نجد التعريف الكامل على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/index.html

انظر كذلك العدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية حول 'الإتجار بالبشر: الدفاع عن حقوق المستضعفين ومساندتهم' على الرابط التالي: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/NHQ25.pdf

٢ يُستثنى في ذلك الأطفال دون سن الثامنة عشرة، حيث تصبح الوسائل في حالتهم غير ذات أهمية حيث اتفقت الحكومات في الاتفاقية بأن القاصرين لا يتسنى لهم الموافقة على مثل هذه الأفعال، كما لا يجوز أن يتولى ذلك أحد نيابة عنهم.

٣ أنظر مقالة سوسو ثاتون من المشروع الأممي المشترك بين الوكالات 'شبه إقليم ميكونغ ملتزم بالقضاء على الإتجار بالبشر'، العدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/20-21.pdf

مهاجرو القوارب الجدد في آسيا

كريس ليوا

الآلاف من الروهنغيين عديمي الجنسية ينزحون من بورما وبنغلاديش، ويحلمون بحياة أفضل في ماليزيا.

بعض من سكان القوارب إثر اعتقالهم في تايلاند عام ٢٠٠٨

في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ غرقت سفينة صيد مع عبّارتين كانت تحمل على متنها ما يقرب من ٢٤٠ روهنغياً كان يتم تهريبهم إلى ماليزيا بركابها في خليج البنغال. وقد استطاع ٨٠ شخصاً منهم النجاة، بينما غرق الباقون. وبعد هذه الحادثة بأسبوع، غرق قارب آخر، وقيل حينها أن القارب قد تعرض لإطلاق نار من جانب الجيش البورمي، وليلقى ما يقرب من ١٥٠ شخصاً حتفهم في هذا الحادث. وفي الواقع يبدي العديد من الروهنغيين استعدادهم للمخاطرة بأرواحهم في رحلة بحرية غير مأمونة العواقب حتى تتاح لهم الفرصة للفرار من الاضطهاد والتمييز والفقر المدقع. وفي ٣ مارس ٢٠٠٨، قام الأسطول السريلانكي بإنقاذ ٧١ راكباً، معظمهم من الروهنغيين، من إحدى القوارب التي انجرف بها التيار لمدة ٢٢ يوماً في المحيط الهندي بسبب عطب أصاب محركها. وقد لقي ٢٠ منهم مصرعهم بسبب شدة الجوع والجفاف[1]. ويقدر مشروع آراكان[2] بأنه خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٦ وحتى منتصف مارس ٢٠٠٨، كانت قد غادرت قوارب تحمل على متنها ما يقرب من ٨٠٠٠ شخص أغلبهم غادروا من ساحل بنغلاديش نحو تايلاند ثم ماليزيا، ومنهم ٥٠٠٠ شخص غادروا أثناء موسم الإبحار من نهاية أكتوبر ٢٠٠٧ وحتى الآن.

والروهنغيون هم إحدى الأقليات المسلمة التي يبلغ تعدادها ما يقرب من ٧٢٥ ألف نسمة ويقطنون شمال ولاية أراكان، والمجاورة لبنغلاديش. وهم يرتبطون بعرق البنغاليين الشيتاغونانيين من الناحية العرقية واللغة والدين. وقد جردت هذه الأقلية من جنسيتها بموجب قانون المواطنة البورمي لعام ١٩٨٢[3]. وتشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية وأشكال التمييز التي مورست ضدهم منذ ذلك الحين القيود المشددة على تنقلاتهم ومطالبتهم بالحصول على تصريح خاص للزواج ومصادرة أراضيهم وإرغامهم على العمالة القسرية وفرض الضرائب التعسفية ضدهم بالإضافة إلى تجاهل تقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم.

كانت بنغلاديش مقصد اثنين من الهجرات الغفيرة في عام ١٩٧٨ و ١٩٩١-١٩٩٢ التي بلغ تعداد المهاجرين فيها ٢٥٠ ألف نسمة، وأعقب كل من هاتين الهجرتين عملية إعادة ترحيل موسعة أجريت غالباً بالإكراه. وحتى اليوم، ما يزال ٢٦ ألف نسمة منهم في بنغلاديش يقطنون في اثنين من مخيمات اللاجئين الرسمية التي تشرف عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان ما يقدر بـ ٢٠٠ ألف نسمة، ومن بينهم الكثير من اللاجئين المعاد ترحيلهم ممن فروا للمرة الثانية، يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر في قرى وأحياء فقيرة شبه حضرية خارج المخيمات أو في أحد المواقع المؤقتة غير الرسمية بالقرب من (تكناف)، ويعانون من ندرة أو انعدام المساعدات الإنسانية والحماية.

إن هجرات الروهنغيين فيما وراء حدود بنغلاديش ليست بالجديدة. فعلى مدار عقود، كان المهربون والمتاجرون بالبشر يرسلون بالروهنغيين إلى السعودية وباكستان والإمارات حيث استطاع الكثير منهم الحصول على تصريحات مؤقتة بالإقامة في هذه البلاد. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، تم تسجيل ١١ ألفاً منهم للحصول على الحماية المؤقتة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوالالامبور وماليزيا، رغم أن السعودية ظلت هي الدولة المفضلة بالنسبة لهم. وكانت وكالات السفريات في بنغلاديش تعد لـ 'جوازات سفر بنغلاديشية' وتأشيرات حج أو عمرة إلى مكة وتذاكر طيران بينما يتم تسديد نفقات الرحلة من قبل أقارب المهاجرين ممن استقروا هناك بالفعل.

وفي الأعوام السابقة، حملت العديد من القوارب الروهنغيين إلى ماليزيا عن طريق تايلاند بيد أن أعدادهم استفحلت بشكل ملحوظ منذ أكتوبر ٢٠٠٦. ورغم أن أوضاع حقوق الإنسان في شمال ولاية آراكان تظل أحد العوامل الدافعة للهجرة، إلا أنه لم يحدث أي تدهور ملحوظ يمكن أن يفسر هذه الزيادة الحادة في مهاجري القوارب، ولكن يفسرها مجموعة من العوامل العديدة. فإجراءات الأمن المشددة التي نفذتها بنغلاديش في أعقاب إحدى حملات التفجيرات التي عصفت بالبلاد والتي نفذها متطرفون إسلاميون في عام ٢٠٠٥ قد جعلت من الحصول على جوازات السفر البنغلاديشية أمراً في غاية الصعوبة. وقد تزامن هذا مع الإجراءات الصارمة الخاصة بإصدار التأشيرات بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على المهاجرين في المطارات بالسعودية. ومع انسداد جميع طرق الهجرة البديلة أمام الروهنغيين، لم يعد أمامهم من سبيل سوى ماليزيا التي باتت الدولة المسلمة الوحيدة التي يمكن اللجوء إليها وكان السفر إليها من خلال البحر هو الخيار الوحيد لترك بنغلاديش وبورما بدون مستندات سفر.

ماليزيا: مقصد رئيسي للمهاجرين

في أغسطس ٢٠٠٦، بدأت ماليزيا في تسجيل الروهنغيين للحصول على تصاريح للإقامة والعمل بها. ورغم أنه سرعان ما تم تعليق عمليات التسجيل بسبب ادعاءات الاحتيال، إلا أن الإشاعات عن فرص التسجيل والعمل في البلدان الاقتصادية المزدهرة كانت تنتشر كالنار في الهشيم بين الروهنغيين المقيمين في شمال آراكان وبنغلاديش، ومن ثم سرعان ما نشأت شبكات التهريب والتوظيف المحلية في شمال آراكان وبنغلاديش. وباتت هذه الشبكات تطرح أمام المرشحين المتوقعين الاختيار من بين اثنين من الصفقات: إما السفر البحري إلى شواطئ جنوب تايلاند مقابل أقل من ٣٠٠ دولار أو أن يتم شحنهم إلى مقصدهم النهائي في ماليزيا مقابل مبلغ يتراوح بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ دولار. ومعظم ركاب القوارب من الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٠ عاماً ولكن كان معهم أطفال دون سن الثامنة.

ويمر الطريق، والذي يبدأ في الغالب من شمال آراكان مع عبور مسافة قصيرة في بنغلاديش، من خلال تايلاند ثم يستمر براً إلى ماليزيا. ويستغرق عبور البحر ما يقرب من أسبوع واحد. ونظراً لأن معظم، إن لم يكن كل، القوارب يتم القبض على ركابها عند وصولها، لذا يعد التجوال بهذه القوارب من خلال تايلاند أكثر أماناً. ويعني الاعتقال في ماليزيا فترة احتجاز أطول وتكون نهايتها الترحيل مرة أخرى عبر الحدود إلى تايلاند. وتشترك عـدد من الشبكات المعقدة من المهربين والسماسرة، وأغلب هؤلاء من الروهنغيين، على عدة مستويات في نقل الروهنغين من شمال آراكـان إلى بنغلاديش، ومن بنغلاديش إلى تايلاند، وفي النهاية من تايلاند براً إلى ماليزيا. وتعمل هذه الشبكات بالتواطؤ مع عدد من رجال الشرطة في هذه البلدان الأربعة.

وحتى ٢١ مارس ٢٠٠٧، كان يتم احتجاز رجال القوارب المعتقلين على امتداد سواحل شمال تايلاند لفترة قصيرة يتم إثرها ترحيلهم 'بشكل غير رسمي' إلى إحدى مناطق وقف إطلاق النار في بورما القريبة من ماي سوت. وقد يطلق السماسرة سراحهم من خلال دفع مصاريف قدرها ٧٠٠ دولار ثم يحملونهم من تايلاند إلى ماليزيا. وقد حاولت السلطات التايلاندية بعد ذلك ترحيل قلة منهم مباشرة إلى أيدي سلطات الهجرة البورمية، ربما كاختبار، بيد أن هؤلاء المرحلين قد أرغموا على العودة ثانية إلى تايلاند في اليوم التالي.

ومع ذلك، ومنذ مطلع موسم الإبحار في نوفمبر ٢٠٠٧، وما يزال مكان وجود سكان القوارب بعد فترة الاعتقال المبدئية مجهولاً وهو أمر يثير الكثير من القلق. ويعتقد أن سلطات الهجرة التايلاندية تقوم بتسليمهم إلى سماسرة في جنوب تايلاند يُزعم أنهم يحتجزونهم بالقرب من الحدود الماليزية لحين أن يسددوا إليهم رسوماً لتهريبهم من خلالها. وكما هو الحال على الحدود التايلاندية البورمية، يقوم السماسرة على الحدود التايلاندية الماليزية بضرب محتجزيهم بصفة روتينية لإرغامهم على توفير المال بأي طريقة. أما العاجزون منهم عن الدفع فكان يتم بيعهم إلى ملاك المزارع أو مراكب الصيد كعمالة قسرية. ويصل الكثير في النهاية إلى ماليزيا ويجدوا وظائف كمهاجرين غير شرعيين بيد أن الكثير أيضاً يختفون في الطريق. ومع زيادة عدد القوارب المغادرة، تحاول أعداد أكبر فأكبر من العائلات السعي باستماتة للحصول على أخبار عن أقاربهم المفقودين.

الاستجابات في المنطقة

لا يبدو النظام البورمي مهتماً بإيقاف رحيل الروهنغيين عبر القوارب. ففي عام ٢٠٠٧، كان بعض الرجال الفارين على القوارب الذين تم اعتقالهم في بورما قد احتجزا لفترة قصيرة ثم أُطلق سراحهم بعدها – بعد دفع رشوة- أو تم جرهم مرة أخرى نحو المياه الإقليمية. ورغم ذلك، ومؤخراً، رست اثنتان من القوارب على الساحل البورمي وتم الحكم على الأفراد المتواجدين على متنها بالسجن سبع سنوات لمعاودتهم دخول البلاد بشكل غير شرعي.

وحتى الآن لم تتخذ بنغلاديش سوى القليل من الخطوات لمكافحة تهريب الروهنغيين من ركـاب القوارب. ومنذ أكتوبر ٢٠٠٧، كثـفت هيئات تطبيق القانون البنغلاديشية من غاراتها على نقاط المغادرة وعلى نقاط العبور على الحدود البورمية، بل وأجبرت قلة منهم على العودة عبر نهر ناف إلى بورما. وعادة ما يُلقى القبض على الركاب – وليس المهربين أنفسهم، والذي يدفعون رشاوى إلى السلطات لكي تسمح لهم للعمل بحرية، كما يتم إطلاق سراح السماسرة الذي يتم اعتقالهم بسرعة عقب اعتقالهم.

وتواجه تايلاند، وهي تعد بلدا انتقالياً بالنسبة لرحلات التهريب، تحدياً خاصاً، حيث تنظر السلطات التايلاندية إلى الروهنغيين على أنهم يشكلون تهديدا لأمن البلاد الوطني. ويبدو أن 'الترحيل غير الرسمي' من خلال نقلهم إلى السماسرة الذين سينقلونهم إلى ماليزيا هو النظام المتبع بصفة يومياً، وهو أسلوب استغلالي أكثر منه عقابي. ورغم ذلك، فإن استجابة كهذه من شأنها أن تخلق عامل دفع إضافي.

وتبدو لنا وعود ماليزيا بإصدار تصاريح عمل/إقامة للروهنغيين بأنها قد تلاشت؛ فقد تم تأجيل عملية

شعب ميانمار المنسي

ناي ناي كـياو

يعود تاريخ الروهنغيين تاريخاً يعود إلى بداية القرن السابع عندما قام التجار الأوائل من العرب المسلمون بالاستقرار في آراكان. وقبل فترة قصيرة خلال الحقبة البرلمانية في خمسينات القرن الماضي، كان يتم اعتبارهم كجماعات عرقية محلية من قبل حكومة (يو نيو)، بيد أنهم فقدوا هويتهم السياسية والانتخابية عندما قامت الحكومة العسكرية للجنرال (ني وين) بإعلان قانون مواطنة بورما في عام ١٩٨٣. وقد حرم هذا القانون الروهنغيين تماماً من الاعتراف بهم كأقلية عرقية، وسرعان ما أعقب ذلك أشكال من ممارسات التمييز القاسية ضدهم.

ولا تزال اللجنة السياسية العسكرية متمسكة بموقفها المعلن بوضوح حول موضوع السكان الروهنغيين. ففي بيان صحفي أصدرته وزارة خارجية ميانمار في ٢٦ فبراير ١٩٩٢، أعلنت الحكومة ما نصه: "في واقع الأمر، على الرغم من أن هناك] ١٣٥[عرقاً قومياً يعيشون في ميانمار اليوم، لكن لا ينتمي من يُسمون بالروهنغيين لهذه المجموعات حيث لم يكن هناك في تاريخ ميانمار أبداً مجموعة أو عرقاً يُسمى بالعرق الروهنغي".

واستجابة للانتقادات التي وجهتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في أبريل من عام ٢٠٠٤، صرحت اللجنة السياسية أنها قد سـاوت تماماً الروهنغيين بغيرهم من الأعراق الأخرى في الشؤون الخاصة بتسجيل الميلاد والوفيات والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فقد ذكرت اللجنة السياسية كذلك أن الروهنغيين مدرجين كأحد الجماعات العرقية البنغالية ومن ثم مُعترف بهم كسكان دائمين لميانمار.

ورغم ذلك، تظل حقوق السكان الروهنغيين في الواقع خاضعة لقيود شديد. ويمكن أن يسهم وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية في شمال ولاية راخيني في تحسين أوضاع المحنة الحالية للروهنغيين. بيد أنه بدون انبثاق الإرادة السياسية اللازمة للقيام بذلك من داخل الحكومة العسكرية لميانمار نفسها، فما من سبيل لإنقاذهم من محنتهم.

ناي ناي كياو (nnkster@gmail.com) هو طالب ماجستير (في الاقتصاد السياسي الدولي) من معهد س. راجاراتنام للدراسات الدولية (RSIS)، بجامعة نانيانغ التكنولوجية بسنغافورة. وعاش ناي ناي كياو حياته كلها باعتباره أحد مواطن ميانمار المسلمين في ميانمار قبل الانتقال إلى سنغافورة للإعداد لنيل درجة الماجستير هناك. وقد ظهرت نسخة أكثر تفصيلا من هذه المقالة لأول مرة في سلسلة المقالات التعليقية التي نشرت على الانترنت من قبل المعهد سالف الذكر في فبراير ٢٠٠٨:
http://www.rsis.edu.sg/publications/Perspective/RSIS0122008.pdf

التسجيل لمدة غير معلومة ومن المستبعد أن يتم استئنافها ثانية. كما أن الإجراءات الصارمة المتخذة ضد المهاجرين غير الشرعيين، ومنهم اللاجئين، صارت شيئاً مألوفاً. وقد توقفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تسجيل الروهنغيين لتوفير الحماية المؤقتة لهم في نهاية عام ٢٠٠٥ ولا زال عليها أن تستأنف تسجيلهم مرة أخرى.

وتمثل هذه التنقلات البحرية تحدياً خطيراً في منطقة تتسم فيها آليات الحماية بالنسبة للساعين للجوء بضعفها وحيث المساحة المتاحة للمفوضية لممارسة تفويضها آخذة في الانكماش. ولم تصدق بعد أي من الدول المعنية على اتفاقية اللاجئين كما لم تقم بسن أي تشريعات داخلية لحماية اللاجئين. وتنظر هذه الدول إلى هذه التنقلات باعتبارها تهريب لمهاجرين اقتصاديين ولا تبدي استعداداً للنظر للروهنغيين الفارين على القوارب باعتبارهم ملتمسي لجوء والسماح لمفوضية شؤون اللاجئين بالمشاركة. وليس ثمة شك من أن هؤلاء الروهنغيين إنما ينطلقون في رحلاتهم المحفوفة بالمخاطر من أجل الفرار من الاضطهاد والتمييز والانتهاكات المنظمة لحقوقهم الإنسانية، وليس فقط لأسباب اقتصادية. ومن ثم يمكن لنا اعتبار مهاجرو القوارب الروهنغيين 'أشخاص معنيون جديرون بالاهتمام' وذلك على أساس أوضاعهم الظاهرية لتوفير بعض الحماية لهم.

وهكذا تعتبر هذه التنقلات غير المنظمة بالقوارب بصفة عامة كتهريب للبشر وليس كاتجار بهم نظراً لأنه لا تتحقق فيها جميع الأركان الثلاث لتعريف بروتوكول باليرمو[٤] للاتجار بالبشر، وهي: حدوث الانتقال، وتوافر ركن الوسيلة (الخداع أو الإجبار) والتوريط في موقف يتسم بالاستغلال. ورغم ذلك، فإذا كان السماسرة الذين يتسلمونهم في تايلاند أو في ماليزيا يقومون بإجبارهم على العمالة القسرية أو تستعبدهم على نحو ما هو وارد في البروتوكول، فعندها سينطبق على الوضع تعريف الإتجار بالبشر. وكانت تايلاند قد وقعت بيد أنها لم تصدق على اثنين من البروتوكولات الخاصة بالإتجار بالبشر والتهريب وقامت مؤخراً بتمرير قانون داخلي جديد لمكافحة الإتجار بالبشر. وليست ماليزيا طرفاً في أي اتفاقيات قانونية دولية. ورغم ذلك، فجميع البلدان المعنية قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، ومن ثم ينبغي تأمين الحماية للأطفال بموجب أحكام هذه الاتفاقية. كما أن كون الروهنغيين يعدوا معدومي الجنسية يزيد من تعقيد هذه القضية ويفضح بشكل حد عجز المجتمع الدولي عن إخراجهم من محنتهم وتأمين الحماية لهم.

وقياساً على التفويض الدولي الممنوح لها لحماية اللاجئين والبشر عديمو الجنسية، ينبغي على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتقدم للمشاركة وتسعى، بالتعاون مع البلدان المستلمة لخدمات المفوضية، لتوفير الحلول الملائمة لهم. وينبغي لأي استراتيجيات حماية تحقق الكفاية أن تأخذ في اعتبارها المخاوف المشروعة التي تُبديها هذه الحكومات حول الحركات غير الشرعية بيد أنها ينبغي أيضاً أن تضمن حماية حقوق الروهنغيين الفارين بالقوارب.

كريس ليوا (crhis.lewa@gmail.com) هي منسقة مشروع آراكان، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال البحث والدفاع الحقوقي عن الأقلية الروهنغية في بورما.

١ رجاء الإطلاع على www.unhcr.org/news/NEWS/47cd360411.html
٢ مشروع آراكان هو أحد المنظمات غير الحكومية البحثية الحقوقية والتي مقرها تايلاند، وهي تركز بصفة أساسية على محنة الروهنغيين عديمي الجنسية في ولاية شمال آراكان في بورما. وجميع المستندات والتقارير التي وضعتها كريس ليوا متاحة على مكتبة بورما على شبكة الانترنت: www.burmalibrary.org
٣ يُعرف قانون المواطنة لعام ١٩٨٢ المواطنين باعتبارهم أفراد المجموعة العرقية التي استوطنت في بورما قبل عام ١٨٢٣، وهي بداية حقبة الاستعمار البريطاني في بورما. ولا يظهر للروهنغيين مكان بين 'الأعراق القومية' التي يبلغ عددها ١٣٥ عرقاً والتي أوردت الحكومة قائمة بها. وبناء عليه قامت تلك الأخيرة بتجريدهم من جنسيتهم كمواطنين بورميين.
٤ بروتوكولات الإتجار بالبشر والتهريب نجدها على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/index.html#Fulltext

صعوبة البقاء: أثر إعادة التوطين الجماعي

سوزان بانكي وهيزل لانغ

لقد أصبح حل إعادة التوطين في دولة أخرى حلاً أكثر جاذبية في ظل ظروف لا تتوافر فيها حلول مستدامة متمثلة في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم أو دمجهم في مجتمعاتهم الجديدة.

"شوا ما بيه، غا ما يي" هو تعبير في اللغة الكارينية يمكن ترجمته بعبارة "بين المطرقة والسندان"، أو، بشكل أدق "عالق بحيث لا يمكن المضي قدماً أو التقهقر". وتصف هذه العبارة وصفا بليغاً مشاعر الكثيرين من اللاجئين الذين يبلغ تعدادهم ١٤٥ ألف على الحدود التايلاندية البورمية والذين أتيحت لهم حالياً، وبعد عقود من العيش في مخيمات اللاجئين بينما أعينهم ومشاعرهم تتجه مجازاً صوب بورما، فرصة إعادة التوطين في دولة ثالثة. ففي عام ٢٠٠٧، تمت إعادة توطين أكثر من ١٤ ألف لاجئ من المخيمات إلى دول ثالثة ومن المقرر أن يُعاد توطين ٢٠ ألف آخرين في عام ٢٠٠٨.

فمن جهة من الصعب المضي قدماً حيث تعتري اللاجئون مشاعر القلق والارتباك – وهو أمر يمكن تفهمه-إزاء ما يمكن أن تحمل لهم الحياة في دولة جديدة إذا اختاروا إعادة التوطين. وتقر الغالبية بأنه حتى أكثرهم حظاً في التعليم سوف يخوض تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية صعبة، خاصة في البداية. ومن جهة أخرى، فإن العودة ليست صعبة فحسب بل وتكاد تكون مستحيلة. ففي ظل الانتهاكات وأشكال العناد التي يمارسها الساسة العسكريون البورميون، ليس أمام اللاجئين خيار العودة للوطن في الوقت الحاضر.

ويستطيع المرء أن يضيف عبارة ثالثة للعبارة الكارينية: وهي صعوبة البقاء على نفس الوضع. فعلى الرغم من أن اللاجئين في المخيمات في تايلاند كانوا يفيدون من الإعانات المقدمة لهم من أكثر من عشرين منظمة من المنظمات الإنسانية، فإن العيش في سجنهم الحالي هذا كانت له ضريبته المفجعة، حيث يعاني سكان المخيمات من القيود المفروضة علي انتقالاتهم كما أن قلة قليلة منهم هي التي سُمح لها بمغادرة المعسكرات للسعي وراء رزقها أو لاستكمال تعليمها.

ورغم ذلك، ومع اطراد وتيرة برنامج إعادة التوطين، من المهم أن نتذكر أن خيار إعادة التوطين ليس بالخيار المتاح أمام كل لاجئ. لذا فاللاجئون الذين لن يمكنهم إعادة التوطن أبداً، أو ممن سيتم توطينهم بعد عدة سنوات، يستحقون اهتمام الممارسين وصناع السياسات، وذلك لأن احتياجات الحماية الخاصة بهم على المدى القصير والطويل تكون دائماً أكبر من احتياجات الذين يتم توطينهم. ولأجل هذا السبب، فإن لجنة تنسيق الخدمات للأشخاص النازحين في تايلاند (CCSDPT)[١]، وهي الجهة المضطلعة بالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة على الحدود البورمية التايلاندية، قد أعطت تكليفاً بوضع تقرير لتحديد أثر إعادة التوطين على تجمعات اللاجئين الباقية[٢].

ويشير البحث، في البداية، إلى أنه رغم أن إعادة التوطين كان لها أثرها في فتح باب الأمل أمام أولئك المعاد توطينهم، إلا أن الكثيرين ممن بقوا قد عانوا

من هبوط معنوياتهم مع مغادرة أصدقائهم وزملائهم. لقد جعلت عملية إعـادة التوطين الوهن يدب في نفوس اللاجئين الذين كانوا يعملون لإحداث التغيير في بورما، إضافة إلا أنها لا تؤد إلى لتحسين أوضاع النازحين داخلياً في بورما.

ثانياً، رغم أن إعادة التوطين كانت تتم مع اللاجئين ككل، إلا أن نسبة أعلى من اللاجئين المتعلمين والمهرة والمحنكين في إحدى مناحي الحياة هي التي أتيح لها إعادة التوطين أولاً مقارنة بباقي اللاجئين. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن بعضاً من الدول التي تمت إعادة التوطين بها كانت تنتخب اللاجئين المقرر توطينهم فيها ليس قياماً على وضعيتهم كلاجئين وإنما على مدى 'إمكانية دمجهم في المجتمع' – مما يعني عموماً إلى اختيار الأفضل تعليماً والأكثر مهارة.

وعـلاوة على ذلـك، فـإن إحـدى أساليب تحديد الأولوية للمرشحين لإعادة التوطين، وهو أسلوب 'من دخل أولاً يخرج أولاً'، كان يعني أن من قضوا في المخيمات أطول وقت كانوا هم أول من يتم ترشيحهم لإعادة التوطين. وهؤلاء الأفراد يكونون عادة الأكثر تعليماً والأكثر مهارة من بين المقيمين في المخيم، وقد كان هذا الأسلوب في المراحل المبكرة من إعادة التوطين يزيد من النضوب السريع للعمال المهرة من المخيمات.

خسارة القدرات

ينبغي على أسلوب إعادة التوطين الجماعي الذي انتهجته الولايات المتحدة، والـذي كان يتسم بسرعة أكبر نسبياً في الإجـراءات إضافة إلى عدم اشتراطه قبول نسبة معينة من العدد الإجمالي اللاجئين أو وضعه لمعايير تقوم على 'إمكانية الدمج المجتمعي' في القبول، أن يعالج الاستنزاف غير المتكافئ للأشخاص المدربين من المعسكرات. وكـما نوهت مفوضية الأمـم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الطلب على الخدمات في المخيمات سوف يتراجع مع تراجع أعداد اللاجئين بشكل كبير. بيد أن الضرر الناجم عن هذا الاستنزاف قد وقع بالفعل في بعض المخيمات ويكاد لا يمكن تعويضه.

ومـع مـغـادرة الأكـثـر حظاً في التعليم والمهارة للمخيمات، تـزداد صعوبة إيجاد بدائل لهؤلاء ضمن التجمعات القائمة، وهو ما يخلق عبئاً على عملية تقديم الخدمات في المخيمات. ونظراً لأن مخيمات اللاجئين ليست سوقاً مفتوحاً للعمالة، فليس متاحاً سوى عدد محدود من العمال المهرة للاضطلاع بالوظائف والأشغال الأساسية – شاملة الوظائف والأشغال المهمة لاستمرار المعيشة. وفي بعض المخيمات، خاصة تلك التي بدأت فيها إجراءات إعادة التوطين قبل تبني الولايات المتحدة لأسلوبها في إعادة التوطين الجماعي، كان جميع الأشخاص الذين يملكون حظاً من التعليم الثانوي يشغلون وظائف في المخيمات. كذلك فإن قادة المخيمات وإداريوها الخبراء قد غادروها وبنسب أعلى، وهو ما كان له أقوى آثاره على قطاعين مهمين في المخيم، وهما قطاع الصحة وقطاع التعليم.

وفي القطاع الصحي، كانت لمغادرة الكثيرين من فرق اللاجئين العاملة بالرعاية الصحية والمدربين تدريباً عالياً آثرها الخطير على قدرة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المعونات الصحية على توفير الرعاية الصحية عالية الجودة. ويُشرف الأطباء من غير اللاجئين (وهم عموماً من التايلانديين أو المغتربين) على الفريق الطبي للاجئين ويوفرون لهم التدريب بيد أن الأنشطة اليومية للهيئات الصحية حالياً تعتمد بالأساس على فريق اللاجئين أنفسهم. ولا يتطلب تدريب الفرق الجيد وقتاً فحسب – وهو يستغرق ١٨ شهراً للأطباء وما بين ٩ أشهر وعام كامل للعاملين بالرعاية بالأمومة- ولكن خبرة كذلك. فالأفراد المُدربين حديثاً، وحتى إذا توافر لهم الوقت لقضاء فترة التدريب الكاملة، لا يتم وضعهم في مواقع جيدة للخدمة لقيادة جهود القطاع الصحي. بل وصل الوضع إلى درجة ضرورة إغلاق أحد المراكز الصحية الأساسية في أحد المخيمات بسبب مغادرة العاملين لها. كما أبلغ مخيم آخر عن حدوث زيادة مرتفعة في عدد طلبات النقل التي يتقدم بها فريقه للمستشفيات القريبة بسبب نقص الإمكانيات في المخيم. ومع تراجع عدد أفراد الفرق الطبية، يرتفع

نيجيرو فالبس/ المنظمة الدولية للهجرة/MTH-٢٢٩

لاجئة بورمية شابة أثناء ملء استمارة التعريف بالهوية بغرض إعادة التوطين في مخيم ماي لا للاجئين في تايلاند

بشكل مواز لذلك خطر حدوث الأزمـات الصحية العامة في المخيمات.

وفي قطاع التعليم، يسعى المعلمون كذلك لإعادة التوطن بأعداد أكبر نسبياً. لقد كان العثور على معلمين أكفاء أمراً متسماً دائماً بالصعوبة، وذلك حتى قبل بـدء برنامج إعـادة التوطين، وسوف يتواصل هذا الحال بعد بدء فعاليات البرنامج. إلا أن أكثر ما يثير الشجون هنا هو خسارة ذلك العدد الغفير من المشرفين ومدراء المدارس والقائمين على تنسيق المناهج وتدريب المعلمين وغيرهم من أفراد الفريق التعليمي الذين خدموا لفترة طويلة في مواقعهم. فالعديد من هؤلاء الأفراد جرى تدريبهم في عدد من المناحي التعليمية الرئيسية مثل وضع المناهج وإدارة الفصول الدراسية والإشراف على المـدارس. ومن ثم فإن فقدان هؤلاء الأفـراد وبما يستتبعه من خسارة لكل ما كانوا يقدمونه من خـبرات وتوجيه إنما يزيد من عمق الـضرر الذي يصيب جودة التعليم والمتابعة والتدريب.

ويتأثر القطاع التعليمي كذلك بإعادة التوطين نتيجة لسببين آخرين. الأول، نتيجة لتلقي المعلمين مكافآت أقل من غيرهم من العاملين بالمنظمات غير الحكومية، فإن حجم الخسائر في القطاعات الأخرى سوف يضاعف من أشكال النقص في القطاع التعليمي، مع اتجاه المعلمين للانتقال إلى العمل في الوظائف الشاغرة والأعلى أجراً. ثانياً، لقد جاء تصميم نهج بناء القدرات الذي تبنته الوكالات التعليمية ليقوم على أمل عودة اللاجئين إلى أوطانهم في يوم من الأيام، كما قام بشكل خاص على تسليح اللاجئين بالإمكانيات والقدرات التي تؤهلهم لكي يتولوا بأنفسهم أعمال التدريب والمتابعة ووضع التقارير. وهذا النهج عينه هو ما يجعل المنظومة التعليمية في المخيمات أكثر عرضة للتراجع وهبوط المستوى.

كان القطاع الإداري للمخيمات قد طالته كذلك بعض آثـار إعـادة التوطين، وإن لم يكن بنفس الدرجة. ففي حالة القطاع الإداري، كان في الإمكان تدارك تأثير إعادة التوطين على عدد الأفراد العاملين في المنظمات الأهلية حتى تاريخه، وذلك بالأخذ في الاعتبار الأسلوب الذي تسمح به هياكلهم الإدارية بالإحلال السلس نسبياً للعاملين في هذه الأدوار، بالرغم من أن الفراغات التي خلفتها مغادرة العاملين الأساسين قد نجم عنها زيادة عبء العمل بالنسبة لباقي أفراد اللجان. وإجمالاً، كانت أعداد صغيرة نسبية من هذه الأفراد هي التي غادرت أو تقدمت بطلب لإعادة التوطين.

ومع تناقص العدد الإجمالي للأفراد المهرة والمتعلمين من ذوي الخبرات في المخيم، باتت المنظمات غير الحكومية تسعى للبحث عن أفضل العناصر المتاحة لكي تحل محل الأفراد المغادرين – وسوف تتنافس لا محالة على الأشخاص المؤهلين والموجودين في المخيم والذين يخدمون في المنظمات الأهلية. أما الأشخاص المجندين للعمل بدوام كامل في المنظمات غير الحكومية فلن يكون متاحاً لهم سوى وقت ضئيل لتخصيصه للعمل مع المنظمات الأهلية، والتي لا تقدم بصفة عامة أية رواتب.

لا تقتصر الآثار السلبية لإعادة التوطين على تجمعات اللاجئين الباقين على تايلاند وحدها – خاصة على المدى القصير- ذلك أن اللاجئين القادمين من بوتان ويعيشون في نيبال في سبيلهم لإعـادة التوطن الجماعي، وقد تتحول جماعات أخرى من اللاجئين إلى إعادة التوطين باعتباره الحل المستديم الأكثر جدوى. وتشير أبحاثنا إلى أن إعادة التوطين الجماعي تزيد على المدى القصير من احتياجات السكان الباقين مع حاجة مخيمات اللاجئين لقدر أكبر من المُدخلات التدريبية لكي تحل محل العمال المهرة المغادرين.

وقـد تم وضـع التوصيات التالية بشكل خاص لتجمعات اللاجئين على الحدود البورمية التايلاندية، إلى جانب عدد من التوصيات الإضافية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٣]، والكثير من هذه الاقتراحات يجري حالياً بالفعل أخذها في الاعتبار. وقد يكون ملائماً لو نُفّذت نفس التوصيات بالنسبة لحالات إعادة التوطين الجماعي الأخرى.

- تشجيع الجهات المانحة على تمويل برامج ومبادرات التدريب وبناء القدرات للفرق الجديدة والمفتقدة للخبرة في المخيمات.
- تنفيذ العمليات التدريبية للعاملين المستجدين بشكل مبكر بقدر الإمكان مع توفير 'التدريب بمرافقة الخبراء' مع مجموعة من الأفراد.
- ينبغي بشكل مبكر بقدر الإمكان إجراء مسح للمهارات وقدرات التوظيف المتوافرة لدى سكان مخيم اللاجئين من أجل تحديد اللاجئين الذين يمكن إدراجهم ضمن مجموعة العاملين المستجدين.
- تدريب العاملين بالمخيم من بين اللاجئين الجدد في المخيمات ومن السكان (التايلانديين) المحليين.
- تطبيق برنامج مفتوح ومنظم زمنياً لإعادة التوطين حيث يعلم اللاجئون كم سيستغرق الأمر حتى تتم عملية إعادة التوطين، وتعلم الهيئات المشتركة في تسليم المساعدات في المخيمات موعد رحيل الأفراد العاملين لديها.
- تنظيم عملية تقديم الخدمات وجعلها أكثر انسيابية من خلال إعادة تقييم احتياجات المساعدة الخاصة بالمخيمات والجمع بين بعض المرافق وتبسيط الهياكل الإدارية.
- تشجيع اللاجئين المتمتعين بمهارات معينة على الانتقال للسكن بين المخيمات.
- التفكير في طلب الالتزام الطوعي من اللاجئين، وذلك بالتعاون مع الدولة التي سيتم إعادة التوطين بها، بتأجيل إعادة توطينهم لفترة معينة من الزمن، أو لحين أن يكتمل تدريب الأفراد الذين سيحلوا محلهم.
- تشجيع الدولة المستضيفة على التعجيل بالسماح للاجئين والعمال المغتربين والفروع المحلية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على العمل في المخيمات المختلفة والتنقل فيما بينها.
- التشجيع على إبرام العقود الأطول أجلاً مع الفرق الوطنية والمغتربة لضمان الاستمرارية في النظام.
- السعي لتحقيق دمج أكبر للاجئين الباقين في أنظمة التعليم والصحة الوطنية، بالإضافة إلى إعطاء الموافقة الرسمية على برامج المعيشة داخل وخارج المخيمات.

كان لإعادة التوطين بعض الفوائد الإيجابية مثل خفض الازدحام والتكدس في المخيمات وزيادة التحويلات وزيادة الفرص المتاحة لشغل اللاجئين الأصغر سناً للمواقع الوظيفية وتنظيم وتيسير الخدمات في المخيمات. بيد أنه بالنسبة للكثير ممن يبقون، خاصة على الأمد القصير، كانت هجرة العمال المهرة من المعسكرات قد أدت إلى تفاقم مصاعب العيش في المخيمات. ومن شأن التنبؤ بالكيفية والتوقيت التي ستظهر خلالها هذه الفجوات والتخطيط للمستقبل أن يسهم في تخفيف واحدة على الأقل من التبعات السيئة لإعادة التوطين.

سوزان بانكي (s.banki@griffith.edu.au) و هيزل لانغ (hazellang@yahoo.com.au) هما زميلتان باحثتان في جامعة غريفيث في أستراليا (www.griffith.edu.au)، وتشاركان حالياً في أحد مشروعات مجلس الأبحاث الأسترالي التي تستغرق ثلاثة أعوام لبحث أشكال النزوح طويلة الأمد في آسيا. وشريك المشروع هو المنظمة غير الحكومية الأسترالية أوستكير (Austcare) وموقعها على الانترنت هو (www.austcare.org.au).

تقوم هذه المقالة على الأبحاث التي كلفت بها لجنة تنسيق الخدمات للأشخاص النازحين في تايلاند (CCSDPT). بيد أن التحليلات والنتائج والتوصيات الواردة تخص المؤلفين فقط ولا تعكس بالضرورة آراء أعضاء اللجنة.

١ www.ccsdpt.org

٢ التقرير وضعه كل من سوزان بانكي و هيزل لانغ بعنوان 'التخطيط للمستقبل، آثار إعادة التوطين على التجمعات الباقية من سكان المخيمات'، يوليو ٢٠٠٧؛ والتقرير منشور على www.tbbc.org . وقد وردت ضمن النتائج الملخّصة في هذا التقرير عدد من التعليقات التي تقدمت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من واقع تقييمها للتقرير الأصلي: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'تقييم التوصيات المتعلقة بأثر إعادة التوطين على التجمعات الباقية من سكان المخيمات في تايلاند'، أكتوبر ٢٠٠٧.

٣ المرجع السابق، و هيرفي إيزامبيرت، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'أثر إعادة التوطين على القطاع الصحي في المخيمات الواقعة على الحدود بين تايلاند وميانمار: نحو نهج استراتيجي'، سبتمبر ٢٠٠٧.

أصوات كارين ومسألة إعادة التوطين

منظمة نساء كارين بالتعاون مع سارة فولر وإيلين بيتاواي

رغم عدم توفر الدعم الكافي ورغم الأوضاع التي تحفها التهديدات من كل جانب نجحت عضوات منظمة نساء كارين في تحقيق أبحاث ودراسات قيمة. كما قمن بتوفير البرامج والدعم وتحدين مفهوم مثل هذه النشاطات والسائد لدى المنظمات غير الحكومية الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

خففت الحكومة الملكية التايلاندية في عام ٢٠٠٥ من قيودها المفروضة على اللاجئين وسمحت بإعادة توطين اللاجئين في المخيمات الواقعة على الحدود البورمية التايلاندية إلى بلدان في الغرب. وكان أثر إعادة التوطين في المخيمات مدعاة لقلق كبير من جانب منظمة نساء كارين (KWO)[1] لسنوات عديدة. وترغب عضوات المنظمة بتمكين اللاجئين، خاصة النساء منهن، وكذا أصوات منظماتهم الأهلية، في المساهمة في المناقشات الخاصة بتوفير الحلول المستدامة. ومما يؤسف له أنه غالبا ما يتم تجاهل أصوات اللاجئات بحيث يتوجب عليه عليهن الصراخ قبل أن يسمع المعنيون أصواتهن كهمسات!

ونتيجة للصراع الدائر والاضطهادات وانتهاكات حقوق النساء التي يعانيها شعب كارين من قبل مجلس الدولة للسلام والتنمية وما تلا ذلك من تكدس لأفواجهم في المخيمات في تايلاند، تقدمت المنظمات الأهلية المحلية التي يديرها اللاجئون بطلب إعادة توطين لصالح بعض اللاجئين في المخيمات. وهكذا تمت إعادة توطين ما يقرب من ٤٥٠٠ لاجئ لدى العديد من البلدان الأخرى في عام ٢٠٠٦، وما يصل إلى ١٥ ألف نسمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.[2]

ومنذ بداية برنامج إعادة التوطين، تدهور الوضع في المخيمات على امتداد الحدود بشكل كبير؛ فمع إعادة توطين العديد من الأفراد المتميزين من مجتمع اللاجئين، عانت مرافق وخدمات المخيم من غياب الهيكل والإمكانيات. وتفضّل التقارير المتنوعة التي أعدتها المنظمات غير الحكومية لبعض تبعات هذا الأمر – ولكنها تطرح في الأساس آراء المنظمات غير الحكومية و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فهي لا تنظر إلى إعادة التوطين من منظور الهوية الثقافية كما لا توضح التأثير الكامل لإعادة التوطين على السكان القاطنين في المخيمات. ورغم أن قضايا مثل الاغتصاب والعنف الجنسي تشكل جزءاً من الاستراتيجية التي ينتهجها مجلس الدولة للسلام والتنمية كما تمثل مشكلة ضخمة في المخيمات، إلا أن التقارير لا تهتم إلا اهتماماً ضئيلاً بقضايا العنف الجنسي للاجئين.

تيري فالين/المنظمة الدولية للهجرة/MTH٠٢٧٩

لاجئة بورمية تبكي أثناء توديع قريب لها يغادر مخيم ماي لا للاجئين لبدء حياة جديدة في دولة أخرى

أصوات اللاجئين

تشكل كل من منظمة نساء كارين ومجلس اللاجئين الكارينيين جزءاً من كيان اللاجئين. ومن هذا المنطلق فكوننا من المخيمات وكوننا لاجئون يشكلان عماد هويتنا. ويحتاجنا الناس في المخيمات لنكون صوتهم المسموع ولنتحدث نيابة عنهم. وتحتاج الهيئات والسلطات المختلفة (من جهات مانحة وجهات مؤيدة بالإضافة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) للتحدث إلى السكان في المخيمات، وهم يفعلون ذلك من خلالنا نحن. ورغم ذلك، فعندما ننظر إلى أنفسنا نرى أننا ضعفاء نظراً لأن تايلاند ليست من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين وليست لديها أي التزامات بدعم اللاجئين أو حتى قبولهم. فالحكومة التايلاندية لا ترغب في المجازفة بعلاقتها مع الحكومة البورمية بيد أن هذا لا يمنع ما عليها من التزامات إنسانية. ونتيجة لذلك، فإن بإمكاننا العمل والعيش هنا بيد أننا مجبرون على العمل بعيداً عن الأنظار، حيث لا تسمح الحكومة التايلاندية للأجانب بدخول المخيمات خاصة وسائل الإعلام، كما يُطلب إلينا دائماً التزام الحذر والحكمة عند التحدث مع الأجانب.

لقد عشنا في هذه المخيمات لمدة ٢٠ عاماً، والأوضاع هنا في غاية التردي، ووحده الأمل هو الذي يعاون الناس هنا على تحمل شظف العيش – بالإضافة إلى الإيمان بأنه سيأتي اليوم الذي نعود فيه إلى وطننا، إلى بورما جديدة تنعم بالسلام والديموقراطية. ولقد أبقينا جذوة هذه الأحلام مشتعلة وكافحنا لتعليم أطفالنا وأرسينا بنياناً اجتماعياً متماسكاً يدعمهم عند عودتهم ولا يستشعروا معه أنهم فقدوا أي شيء.

لقد جاء طرح برنامج إعادة التوطين ليشكل تحدياً من أكبر التحديات التي تواجه هذا الحلم. ففي حين أن المجتمع الكاريني يدعم حقوق شبعه في السعي للأمن والحماية في بلد ثالثة، إلا أن هذا له تكلفته المرتفعة، فإعادة التوطين تشكل عقبة أمام الكفاح الذي كافحناه طيلة العشرين عاماً الماضية

"لم يعد وطننا موطننا لنا، وأراضينا الجميلة لم تعد جميلة. ولهذا السبب دعونا لإعادة توطين شباب شعبنا الكاريني." (لاجئة كارينية ناشطة)

وما يعنيه هذا الكفاح بالنسبة للكثير من العائلات؛ ذلك أنه يعني خسارة الأمل في موطن قد لا نفلح في استرداده ثانية.

لقد رغب اللاجئون منذ البداية في العودة إلى موطنهم، لكن لم يكن هذا ممكنا. بيد أن الناس يحتاجون لمكان ينتمون إليه لذا فقد كنا أول الداعين لإعادة التوطين، خاصة بالنسبة للصغار ممن يحتاجون لتعليم جيد. إن التعليم في المخيمات يتوقف عند المستوى العاشر، وهو ليس كافياً. ولا يعترينا القلق بشأن العجائز وكبار السن، ولكن مدعاة قلقنا هم الصغار؛ فهؤلاء هم مستقبلنا وهم يحتاجون للمواطنة ومكان ينتمون إليه وينعمون فيه بمن يعاملهم كبشر. لقد قضى بعض الشباب في هذا المخيم قرابة العشرين عاماً.

والآن، أصبحت إعادة التوطين قضية تستجلب العداء لها بقدر ما تستجلب الاطمئنان إليها بالنسبة لنا. فإعادة التوطين تسهم من جهة في توفير فرص جديدة في الحياة شاملة فرص التعليم، بيد أن مخيماتنا على الحدود هي في أمس الحاجة من جهة أخرى لعناصر الانسجام والتنظيم والسكان المهرة. ولا يجوز تأويل موقفنا هذا بأنه اعتراض على إعادة التوطين، وذلك لأننا قد سبق أن دعونا لهذا الحل والذين نؤمن بثماره الجيدة التي ستعود على من ستتم إعادة توطينهم، بيد أن هذا الحل سوف يترك مجتمعنا بلا موارد ولا دعم ويجعل من فيه يتوجسون من المستقبل، فجميع الأشخاص المهرة والمتعلمين تجري إعادة توطينهم. وعلى نحو ما نسمع، فإن مهاراتهم لن تضيف شيئاً للبلدان التي سيذهبون إليها ولكن هذه المهارات هي مهمة إلى حد كبير هنا. إن الناس يعتقدون أنهم إذا كانوا يعملون كمعلمين في المخيمات هنا فإن بوسعهم أن يكونوا معلمين في البلد الجديدة بيد أن هذا السيناريو لا يحدث. وبالنسبة لمن سيتم تركهم في المخيمات، فإن لهذا الوضع آثاره المرعبة على الصحة والتعليم.

إننا نكافح بالفعل من أجل نيل هويتنا وحريتنا، ولكننا في نفس الوقت نخسر كل هذا بشكل أكبر نظرا لكل الأشخاص الذين سيرحلون عنا. إن بنياننا الاجتماعي يتهاوى بسبب انتظار كل فرد دوره في إعادة التوطين، وصار الأمر يسبب قدراً كبيراً من الضغوط والخلافات داخل العائلات، حيث يرغب بعض أفراد العائلات في إعادة التوطن بينما لا تواتي أفراد آخرين نفس الرغبة. ولازلنا في حاجة لأن نضع في اعتبارنا اللاجئين الذين سيظلوا هنا بلا إعادة توطين، إن من سيغادروننا هم نفس الأشخاص الذين بوسعهم التحدث باسمنا للعالم الخارجي، بينما من سيبقى هم من الأميين البسطاء الذين يعيشون بعيداً عن الأنظار، ولن يعد لديهم صوت مسموع لأحد. إن البعض منا يحتاج لأن يبقى لكي نساعد ونعمل للناس هنا.

رحلة إلى البلد الجديدة

بالنسبة لمن يختارون إعادة التوطن ويتم اختيارهم، تأتي عملية إعادة التوطين نفسها شديدة الرهق عليهم. ذلك أن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) و المنظمات غير الحكومية في المخيمات لا تخبر المجتمع عن الجوانب السلبية في البلد الجديدة التي سينتقلون إليها ولا التحديات التي سيواجهونها هناك، ويختر الناس سريعاً الماضي في الأمر نتيجة لما يلاقونه من تشجيع على تسجيل أسماءهم. وتتم العملية بسرعة كبيرة ويجدون أنفسهم في البلد الثالثة ولنجد بعد ذلك الكثيرين منهم يرغبون في العودة ثانية إلى المخيمات.

تذكر المنظمات الأهلية في تقاريرها عدم كفاية الوقت المخصص والمعلومات المقدمة في عملية التعريف بالبلد الجديد قبل المغادرة إليها. حيث يتم توفير ثلاثة أيام من التوجيهات فقط – وهي مدة غير كافية لتغطية جميع المعلومات الضرورية لتسهيل هذا الانتقال للحياة الجديدة على نحو يتسم بحفظ الكرامة والإيجابية والخلو من الضغوط. وكان الكثير من هؤلاء اللاجئين قد عاشوا في المخيمات معظم حياتهم، ولم يسبق لهم الخضوع لجراحات على يد أطباء ولم يسبق لهم أن قادوا سيارات أو عاشوا في منازل بُنيت على الطراز الغربي؛ بل أنهم لا يتحدثون الإنجليزية ولا يعرفون إلا أقل القليل أو لا شيء على الإطلاق عن الثقافة أو القوانين التي تحكم البلد الذاهبون إليها. فإذا توافرت لهؤلاء المعلومات الكافية من البداية لكانوا أقدر على وضع قرارات أفضل.

ثمة شيء آخر مطلوب وهو مراعاة الحساسية الجنسية من العاملين والمترجمين حيث غالبا ما تعبر اللاجئات من النساء عن حرجهن من الانتظار في حجرات الانتظار العامة ولا يسنح لهن خيار اللجوء إلى مترجمة أو طبيبة من النساء لتوقيع الكشوف الطبية عليهن.

ومع استمرار الصراعات في بورما، باتت أعداد أكبر من اللاجئين تسعى لتأمين موطئ قدم لها في المخيمات. وبسبب خوف الحكومة التايلاندية من أن حل إعادة التوطين بات 'عامل جذب' يجتذب مزيداً من اللاجئين إلى أراضيها، لجأت الحكومة إلى إغلاق حدودها مع بورما، ولم تعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجل أسماء الوافدين الجدد. أما أولئك الذين وفدوا حديثاً فكانوا قد قضوا فترات طويلة في الاختباء في الغابة قبل عبور الحدود، وصحتهم ليست جيدة كما يعانون من سوء التغذية. بيد أنهم لا يتسلمون أي حصص غذائية ولا خدمات صحية، ولا يتوافر طعام كاف في المخيمات لكل شخص وهو ما يسبب لهم مشقة كبيرة.

التوصيات

ليس ثمة رغبة لدى المنظمات الأهلية الكارينية والزعماء الكارينيين في إيقاف عملية إعادة توطين الناس إلى بلدان ثالثة بيد أنها ترغب من جهة أخرى في إجراء مناقشات مفتوحة لمخاوفهم في هذا الشأن من أجل رفع إمكانيات نجاح إعادة التوطين إلى أقصى درجة ممكنة. ومن جهتنا نطرح التوصيات التالية:

- ينبغي على حكومات البلدان الثالثة و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات أ) أن تتشاور مع زعماء كارين لمناقشة كامل جوانب عملية إعادة التوطين قبل تنفيذها، و ب) التخطيط لأفضل الوسائل التي يتسنى بها التعامل مع التبعات السلبية لإعادة التوطين.
- إتاحة جميع المعلومات الضرورية باللغة الكارينية.
- تضطلع حكومات البلدان التي يتم إعادة التوطين بها بتوفير المعلومات الخاصة بسياسات إعادة التوطين في بلادها أمام المنظمات الأهلية الكارينية.
- توفير المعلومات العامة عن البلدان الثالثة ونظمها الاجتماعية والسياسية والقانونية، وذلك على نحو يتسنى معه للاجئين من الريفيين الذين يعيشون في حتى أكثر الأوضاع انعزالية الحصول عليها.
- يجب أن تتم رواية تجربة وأوضاع العائلات التي حطت بالفعل في البلدان الثالثة على المجتمع الكاريني في تايلاند – شاملة الجوانب الإيجابية والسلبية.
- ينبغي أن تتم تبطئة عملية إعادة التوطين بحيث يُتاح للاجئين الوقت الكافي لوضع القرارات والوقت الكافي كذلك لتسليم أعمالهم للآخرين وبذلك يتسنى للمجتمع إحلال مواقع من غادروا.
- إجراء تقييم متعمق لأثر إعادة التوطين على أفراد المجتمع الباقين ويتم تخصيص الموارد لتمكين المنظمات الأهلية من توفير التدريب المهم للفرق الجديدة العاملة في المجتمع لكي تحل محل الفرق المغادرة.

منظمة نساء كارين (www.karenwomen.org) هي منظمة أهلية للنساء الكارينيات العاملات في مجال التنمية والإغاثة في مخيمات اللاجئين على الحدود التايلاندية ومع النازحين والنازحات داخلياً في بورما. كذلك تعمل منظمة نساء كارين على نشر الوعي بحقوق النساء والحث على مشاركة النساء في عملية صناعة القرارات المجتمعية والعمليات السياسية.

إيلين بيتاواي (e.pittaway@unsw.edu.au) تعمل في مركز جامعة نيو ساوث ويلز لأبحاث اللاجئين بأستراليا (www.crr.unsw.edu.au). أما سارة فولر (sarahbfuller@yahoo.com.au) فقد كانت وباحثة مقيمة في المركز.

١ www.karenwomen.org
٢ www.tbbc.org/resources/2007-6-mth-rpt-jan-jun.pdf

النزوح الطويل الأمد وأثره على الأوضاع التعليمية

مارك فان در ستوفي و سو-آن أوه

كان توفير الخدمات التعليمية في مخيمات اللاجئين الواقعة على امتداد الحدود البورمية التايلاندية قد تطور على مدار ما يزيد على عشرين عاماً حيث يتم تكييف أهداف التعليم وتوسيع نطاقه وتحسين جودته ومستوى ملاءمته.

وخلال هذه المدة، كانت التقلبات السياسية والتدفق المستمر والمتسع للاجئين وسودان مناخ التغير السياسي قد أثر كل ذلك على تمتع اللاجئين بحقهم في التعليم، وجودة وأهمية التعليم الذي يتلقونه وقدرتهم على الانتفاع بالمهارات والمعلومات المطلوبة للعمل المدر للدخل وتنمية المجتمع.

نتطلع في هذا المقال إلى التطرق لموضوع توفير التعليم في المخيمات السبعة التي تقطنها أغلبية من لاجئي الكارين. وتلعب إدارة التعليم الكارينية، والتي ترتبط بإتحاد كارين الوطني[1]، دوراً في وضع وتنفيذ السياسات في هذه المخيمات. ويتم تمويل المنظومة التعليمية بها من قبل مجموعة من المنظمات كما تقوم على تسييرها المنظمات غير الحكومية (مثل منظمة نساء الكارين ومنظمة شباب الكارين) والمنظمات غير الحكومية الدولية (مثل منظمة ZOA لرعاية اللاجئين ومساندة الأطفال في العالم).

وثمة ما يقرب من ١١٥[2] ألف فرد مقيم في المخيمات السبعة ذات الغالبية الكارينية، منهم ٥٤ ألف من الأطفال والشباب. وهناك أعداد مساوية لهم من الرجال والنساء في المخيمات، ممن تتراوح أعداد تجمعاتهم فيما بين ٤٠٠٠ و ٤٥ ألف نسمة. ويطرح هذا التنوع في المواقع الجغرافية والكثافة السكانية والفئات السكانية والإمكانيات التنظيمية لهذا المجتمع عدداً من التحديات أمام توفير وتنسيق التعليم الجيد في المخيمات السبعة المنتشرة على رقعة واسعة من الأرض.

وتملك الحكومة التايلاندية الملكية سلطة كاملة على مخيمات اللاجئين وهي التي تدفع بالسياسات وتنفيذها داخل هذه المخيمات، كما أنها هي التي تسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بتوفير مواردها وخدماتها وإمكانياتها في بناء القدرات لدعم التعليم في هذه المخيمات.

نطاق الخدمات التعليمية المقدمة

يتألف النظام التعليمي العام في هذه المخيمات من الحضانات ومدارس التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي. ولا تسمح السياسات التي وضعتها الحكومة التايلاندية الملكية فيما يتعلق بالتعليم في هذا المخيمات إلا باستكمال التعليم حتى المستوى ما بعد الثانوي فقط وذلك لأن الاعتبارات الأمنية تمنع أيا شخص من مغادرة المخيمات لاستكمال دراسته في أماكن أخرى.

وتتم الموافقة على المقررات الدراسية واعتمادها من قبل إدارة التعليم الكارينية، كما يتم تحديث الكتب المدرسية باستمرار بالموضوعات الجديدة بما يتلاءم مع المتغيرات في بيئة المخيمات. ويدرس الأطفال في مدارسهم ثلاثة لغات (الكارينية والبورمية والإنجليزية)، بالإضافة إلى العلوم والجغرافيا والعلوم الاجتماعية والصحة. ورغم ذلك فإن أرقام التسجيل تظهر أن ما يقرب من ١٨٪ من الأطفال في المخيمات لم يكونوا ملحقين بالمدارس الابتدائية أو الثانوية خلال العام الأكاديمي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، هذا بالإضافة إلى أن المعلمين في هذه المدارس والذين يربوا عددهم على الألف وخمسمائة معلم يتقاضون رواتب هزيلة، أضف إلى هذا اضطرارهم إلى تحمل عبء التدريس في فصول دراسية تكتظ عن آخرها بالتلاميذ وتمتلئ بصخبهم وضجيجهم طوال اليوم. ومن جانبهم، يكافح هؤلاء المعلمون لأداء واجبهم التعليمي كما يجب ولكن يحد من قدرتهم في ذلك غياب الخبرة والإلمام الكافي بأساليب التعامل[3].

يتم توفير البرامج التعليمية للكبار والشباب غير المقيدين بالمدارس. وتشمل هذه البرامج دورات في تعليم القراءة والكتابة (سكاو و باو كارين Skaw and Pwo Karen)، واللغات الإنجليزية والتايلاندية، والمهارات المهنية (مثل الزراعة والخياطة والطهي) والحرف (صناعة الصابون والحياكة) والمهارات المجتمعية (فيروس نقص المناعة المكتسبة، مخاطر المناجم، العنف المنزلي) بالإضافة إلى التعليم العام المحدود الذي يتم تلقيه في المدارس الليلية. ويكتسب المشاركون مهارات ومعلومات قيمة من هذه البرامج، بيد أن الفرص المُتاحة أمام هؤلاء اللاجئين لكسب لقمة عيشهم باستخدام هذه المهارات تكاد تكون معدومة. وترفض الحكومة التايلاندية السماح لهم بمغادرة المخيمات، في الوقت الذي يتسم فيه اقتصاد هذه المخيمات بصغره الشديد وإلى الحد الذي لا يكفي معه لاستيعاب مثل هذا العدد الهائل من الخياطين وعمال اللحام والطباخين. ومع ذلك، وفي عام ٢٠٠٧، وبعد تضافر وتنسيق الجهود، حصلت منظمة ZOA لرعاية اللاجئين – بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- على موافقة من الحكومة التايلاندية الملكية للبدء في مشروع تجريبي لا سابق له يسمح لـ ٨٠ لاجئاً بممارسة أنشطة زراعية على الحدود الخارجية من مخيم (ماي لا) وبيع منتجاتهم في أحد الأسواق

مارك فان در ستوفي

طالب مدرسة ثانوية في مخيم ماي را ما لوانغ للاجئين في مقاطعة ماي هونغ سون في تايلاند

خارج المخيم. وكانت مشاركة الكليات المهنية التابعة لوزارة التعليم التايلاندية بالإضافة إلى مشاركة الفلاحين التايلانديين المحليين قد ساهمت في قبول الحكومة التايلاندية الملكية بهذه المبادرة الجديدة.

من حالة طارئة إلى وضع مستدام

بعد أعوام من الممارسة والمحاولة والخطأ، صار توفير الخدمات التعليمية يتم على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة نسبياً مع ما تقوم به مجتمعات المخيمات من جانبها من بذل لمستويات عالية من الالتزام والمشاركة. بيد أننا نجد رغماً عن ذلك أن المنظمات غير الحكومية لازالت تزاول أعمالها وفقاً لنهج تقليدي في تقديم الخدمات الأساسية بالرغم من أن هؤلاء اللاجئين قد مرت عليهم أعوام تلو أعوام وهم يقطنون المخيمات. وهذا الموقف يتطلب الآن استراتيجيات تنموية وتعليمية طويلة الأمد تركز على تحسين نوعية التعليم واستدامته بدلاً من الاكتفاء بتقديم الخدمات الأساسية.

وهذه الإستراتيجية السابقة لا يمكن لها أن تلغي الحاجة لتوفير الخدمات الأساسية مثل إنشاء المدارس وتوفير الموارد والأدوات لها، وذلك لأن اللاجئين يعيشون في مخيمات تتسم بتفاعلها المحدود مع المجتمعات التايلاندية المحلية كما أن المغادرة إلى خارج المخيمات ممنوعة. ولذلك فإنهم في المخيمات يعتمدون اعتماداً كلياً على المنظمات الخارجية حتى من أجل توفير أشكال الدعم الأكثر أهمية. ولكي يتسنى تحقيق التكامل في عملية توفير الخدمات الأساسية تلك، تنبغي إتاحة قدر أكثر من الموارد من أجل تدخلات أطول أمداً في المجالات المتعلقة بالتعليم مثل تدريب المعلمين وتطوير المناهج والمواد التعليمية وكذلك بناء قدرات فريق الإدارة التعليمية.

ويلبي هذا التركيز على تلك المبادرات طويلة الأمد لبناء القدرات على مستوى المخيم الحاجة المزدوجة لضمان جانب الجودة في التعليم واستدامته في آن واحد. وثمة مجال لتحقيق التقدم في زيادة تحسين جودة التعليم والتعلم من خلال مزيد من التدخلات الجديدة والمبتكرة التي يتم تقديمها بمشاركة المؤسسات المتخصصة والأفراد، ومن بينها وزارة التعليم. إن قضية الاستدامة في أوضاع اللجوء التي طالت فأمعنت في الطول هي قضية معقدة، وذلك لأن حالات اللجوء لم تكن لِيُقصد منها أن تكون ممتدة إلى ما شاء الله. وعلى خلاف إدارة التعليم الكارينية، والتي يكتنف الشك مستقبلها المؤسسي، نجد أن الأطراف التي تلعب حالياً دوراً في الإدارة التعليمية على مستوى المخيمات سوف تكون على الأرجح هي نفس الأطراف التي ستشارك في الإدارة التعليمية لمجتمع المخيمات في المستقبل، مهما يكن ما سيحمله هذا المستقبل عندما يحل، سواء كان العودة إلى الوطن أو التوطين في بلد ثالثة أو الاندماج في المجتمع التايلاندي. وهذا هو ما حدا بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم الخدمات التعليمية إلى تغيير النهج الذي تتبعه من التركيز الضيق على بناء قدرات إدارة التعليم الكارينية كمؤسسة إلى نهج متعدد المستويات لبناء القدرات يتضمن تركيزاً أقوى على تقوية القدرات على المستوى المصغر (أي على مستوى المخيمات).

إعادة التوطين

إن لإعادة توطين أعداد أكبر من اللاجئين في بلدان غير بلدان الحدود أثر كبير على مجتمعات المخيمات والنظام التعليمي على وجه الخصوص. فمن بين اللاجئين الساعين لإعادة التوطين نجد عدداً غير متكافئ من السكان الأفضل تأهيلاً، ومن بينهم العاملون في الحقل التعليمي أنفسهم. ورغم ما في إعادة التوطين من فتح الباب أمام عدد من الفرص الممتازة، إلا أنه يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة التعقيدات في تنفيذ الأنشطة التعليمية في المخيمات. إن من الصعب على المنظمات غير الحكومية أن تواصل تنفيذها لبرامجها عند مستويات الجودة الحالية نظراً لأن الكثير من العاملين بالتعليم في المخيمات يغادرون المخيمات أثناء التدريب أو بعد استكمال تدريبهم مباشرة، وهو ما يستدعي الإسراع في تدريب مجموعات جديدة تماماً غير ذات خبرة عادة من العاملين بالتعليم من أجل ضمان استمرارية تقديم الخدمات، مع ما ينطوي عليه ذلك من مجازفة بفقدانهم ورحيلهم على المدى القصير أو المتوسط.

وفيما يلي بعض المبادرات الممكنة التي يمكن أخذها في الاعتبار عند التطرق لهذه المسائل:

- إنشاء 'الدورات العاجلة" حول مهارات التدريس حتى يتسنى للمعلمين الجدد بدء أعمالهم في التدريس في الفصول بأسرع ما يمكن.
- تحقيق تكامل نموذج التدريب التسلسلي القائم من خلال تشجيع المنظمات غير الحكومية على الإعلان عن حضورها المباشر في المخيمات من خلال تواجد المدربين الميدانيين لتوفير الدعم المكثف والتدريب المستمر للمعلمين المستجدين وغير المتمرسين.
- تكثيف آليات التدريب المتبادل بين الأفراد المتماثلين في الخبرة التي أُرسيت حديثاً.

وإلى جانب محاولة تعديل البرامج القائمة للتعامل مع أثر إعادة التوطين، كانت المنظمات غير الحكومية تتطلع كذلك لإنشاء أنشطة جديدة للاجئين الذين يخططون لإعادة التوطين من أجل إعدادهم بشكل أفضل للحياة في أي من البلاد الغربية. ومن أمثلة ذلك مشروعات التدريب المهني ومشروعات التعليم غير الرسمي التي أنشأتها منظمة ZOA لرعاية اللاجئين. وتجري الآن المناقشات بين وزارة التعليم التايلاندية وغيرها من جهات توريد الخدمات المحلية من أجل إنشاء دورات قصيرة الأجل لإعداد اللاجئين لشغل وظائف– في قطاعات مثل قطاع الرعاية الصحية والغذاء، والتي تشير التقارير الواردة من اللاجئين المُعاد توطينهم إلى أن هذه المجالات هي التي تتوافر فيها فرص التوظيف- ومنحهم شهادات معتمدة مُعترف بها لتقديمها لجهات العمل. كما أنشأت الوزارة كذلك برنامجاً لتعليم اللغة الإنجليزية في جميع المخيمات لإكساب اللاجئين المهارات الأساسية في التحدث بالإنجليزية عند إعادة توطينهم. وقد كان حجم الاهتمام والمشاركة في هذا البرنامج المُنشأ حديثاً كبيراً للغاية.

تغيير السياسات وحشد التأييد لها

إذا لم تُبد الحكومة التايلاندية رغبتها في السماح للاجئين بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية أو الحصول على الخدمات من خارج المخيمات، فإن الآليات الحالية في توفير الخدمات وغياب استدامة التدخلات سوف تظل على حالها. ورغم ذلك، فقد بدأت تظهر بعض أمارات لتغيرات جديدة طرأت على هذا النهج. وبدأت الحكومة التايلاندية الملكية تدريجياً تتقبل أن موقف اللاجئين سوف يستمر على الأرجح على نفس وضعه الحالي في المستقبل غير المنظور، وتبدي وزارة التعليم بشكل خاص استعداداً لتحسين الفرص التعليمية للنازحين كجزء من التزامها بإنجاز أهدافها الخاصة بتوفير التعليم للجميع.

وكانت المنظمات غير الحكومية على امتداد الحدود قد استجابت لهذه التطورات من خلال تحقيق التكامل في أدوارها كجهات 'لتوريد الخدمات الأساسية' و'بناء القدرات' من خلال اضطلاعها بدور ثالث يتمثل في 'تشكيل تحالفات الضغط والدفاع'. وفي دورها الجديد هذا، تعمل هذه المنظمات بحماس للتأثير على عملية صناعة القرار داخل الحكومة التايلاندية الملكية من أجل تحسين حياة اللاجئين في مجالات التعليم والتدريب والمعيشة. وفي هذه الأنشطة الخاصة بالضغط والدفاع الحقوقي، نجد ثمة حاجة لكي يكون هناك اهتمام خاص بفتح أبواب العالم الخارجي أمام هذه المخيمات لضمان قدرة هؤلاء اللاجئين على مغادرة المخيمات للاستفادة من فرص التعليم الخارجية و/أو السماح 'بوصول' الفرص التعليمية الجديدة إلى داخل المخيمات.

وتستعين إدارة التعليم الكارينية بمنهجها الخاص، والذي يعتمد في غالبية مقرراته على المنهج البورمي ولكنه تبنى أجزاء كثيرة من المناهج التعليمية المعتمدة في أنحاء أخرى من العالم. وقد نجم عن هذا منهج تعليمي يفتقد للتماسك والترابط بين الموضوعات والمراحل الدراسية، كما يفتقد أهميته بالنسبة إلى السياق المحلي بل ويفتقد غالباً إلى الجودة. بالإضافة إلى هذا، فإن المنهج ليس مُعتمداً؛ فعندما ينهي الطلبة تعليمهم فإنهم يتسلمون شهادة لا قيمة لها خارج المخيمات. وقياماً على المناقشات الأولية التي أجريت مع وزارة التعليم التايلاندية، تبدو الآن رغبة في البحث عن الخيارات المتاحة التي يتسنى من خلالها اعتماد المنهج التعليمي في المخيم مع الإبقاء على أكبر قدر ممكن من المحتوى المحلي الحالي في المنهج بقدر

الإمكان. وتعد هذه العملية عملية سياسية بالدرجة الأولى، حيث تتطرق لمسائل حساسة فيما بين كلٍّ من الحكومة التايلاندية الملكية ومجتمعات اللاجئين، بيد أن هذا لا يجعلنا ننكر أن اللاجئين يتمتعون الآن بفرص كانت في الماضي بعيدة عن متناولهم.

كما عُقدت مناقشات مؤخراً مع الحكومة التايلاندية الملكية للتطرق للخيارات المتاحة أمام اللاجئين للتمتع بفرص استكمال التعليم العالي. وقد تم السماح مبدئياً لعدد ثمانية طلاب من اللاجئين للدراسة في الجامعات التايلاندية، وبما يمهد الطريق أمام إتاحة الفرصة لمزيد من طلاب المخيمات في المستقبل. ويعد الحصول على التعليم عن بعد في مخيمات اللاجئين أمراً أكثر تعقيداً، حيث يتطلب الأمر موافقة عدد أكبر من الأطراف بالإضافة إلى ما يستدعيه الأمر من موافقة الحكومة التايلاندية الملكية لتوفير خدمة الاتصال بالانترنت (وهي قضية حسّاسة سياسياً). ومن المتوقع أن يستغرق التقدم في هذا الصدد وقتاً أطول كما سيتطلب المزيد من الضغط المستمر من قبل المنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى.

خاتمة

يناضل الأفراد والمنظمات العاملين على امتداد الحدود الفاصلة بين بورما وتايلاند لتوفير تعليم عالي الجودة وفي نفس الوقت يتواءم مع القيود السياسية والعملية المفروضة. وعلى ضوء الطابع الاستمراري الذي اتخذه موقف هؤلاء اللاجئين، نجد أنه قد أضحى من الضروري إحراز إنجازات أخرى تتخطى نموذج توفير معونات الإغاثة المعتاد إلى صناعة قرارات إستراتيجية قائمة على السعي لتنمية مجتمعات المخيمات ونظامهم التعليمي. وإلى جانب ذلك، فقد أصبح لزاماً علينا أن نعمل بشكل استباقي للأحداث وممارسة الضغط والدفاع عن الحقوق التعليمية وتوفير وربط هذا مباشرة بالتغيرات السياسية في تايلاند.

كان مارك فان دير ستوفي (mpvdstouwe@hotmail.com) يتولى قيادة وتوجيه برنامج تدريبي وتعليمي واسع النطاق موجه لمعاونة اللاجئين البورميين في تايلاند، وتتولى تنفيذه منظمة ZOA لرعاية اللاجئين (www.zoa.nl) منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧. أما سو-آن أوه (suann.oh@gmail.com) فهي عالمة اجتماع متخصصة في تعليم اللاجئين وكانت تعمل في تقديم الاستشارات البحثية للمنظمات غير الحكومية العاملة على امتداد الحدود البورمية التايلاندية منذ عام ٢٠٠٥.

١ http://www.karen.org/knu/knu.htm
٢ (إتحاد الحدود التايلاندية البورمية) مواقع اللاجئين البورميين الحدودية مع أرقام التعدادات السكانية: يناير ٢٠٠٨
http://www.tbbc.org/camps/populations.htm
٣ أوه، س-أ، أوشالومثان، س، بلا لاو لا و هتو، ج. (٢٠٠٦) 'مسح التعليم لعام ٢٠٠٦'، تايلاند: منظمة ZOA لرعاية اللاجئين.
http://www.burmalibrary.org/show.php?cat=2020

إلى شفيلد مع الحب

باتريشا هاينز و ين مون تو

تمت إعادة توطين ما يقرب من ١٧٤ لاجئاً من الحدود التايلاندية البورمية في شفيلد في المملكة المتحدة فيما بين مايو ٢٠٠٥ و سبتمبر ٢٠٠٧. وكان من الممكن لو توفر قدر أفضل من الإعداد وقدمت المساعدات العملية الضرورية أن يسهم ذلك في تسهيل دمج هؤلاء في المجتمع البريطاني.

ومنذ مارس ٢٠٠٤ والمملكة المتحدة منهمكة في إدارة فعاليات أحد برامج إعادة التوطين، والذي يعرف بالبرنامج الإطاري للحماية (GPP)، وذلك مع 'حصة من اللاجئين'، وهم اللاجئين الذين يقع عليهم اختيار المسؤولين الميدانيين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المملكة المتحدة ويصل هؤلاء إلى المملكة المتحدة ويُمنحون هناك وضعية قانونية دائمة. وإلى اليوم، استقبلت المملكة المتحدة من خلال هذا البرنامج أعداداً غفيرة من اللاجئين من بورما وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا ووفرت لهم المأوى في مدن مثل شفيلد و هول و نوريش.

وتنتمي غالبية هؤلاء اللاجئين إلى المجموعة العرقية الكارينية التي عاشت في مخيمات اللاجئين على امتداد الحدود التايلاندية البورمية. أما باقي اللاجئين فمن تجمعات أخرى تشمل تجمعات المون والبا أو وروهنغيا بالإضافة إلى عدد من الطلاب البورميين المعارضين للنظام العسكري والذين فروا إلى المناطق الحدودية في أعقاب الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في عام ١٩٨٨ والذين تم اعتبارهم رسمياً 'أشخاصاً جديرين بالاهتمام' من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتعمل حكومة المملكة المتحدة بالتعاون مع ثلاثة من المنظمات البريطانية – وهي المنظمة الدولية للهجرة[٢]، ومشروع اللاجئين الوافدين الجدد ومجلس اللاجئين – على تسهيل عملية إعادة توطين هؤلاء اللاجئين. وما أن تطأ أقدام هؤلاء المملكة المتحدة، حتى يقوم مجلس اللاجئين بإجراء دراساته الاجتماعية على أوضاعهم كما يضطلع بتوفير الإسكان وخدمات الترجمة لهم على مدار الاثني عشر شهراً الأولى من وصولهم، وذلك بالتعاون مع دائرة خدمات شفيلد للإدماج المجتمعي والترجمة الفورية (SCAIS) وإحدى الجمعيات الإسكانية وهي جمعية الملاذ الآمن (سيف هيفين) في يوركشاير. وبانقضاء فترة الاثني عشر شهراً، تتولى مسؤولية تقديم الدعم مكاتب الخدمات الاستشارية للمواطنين (CAB)، ومركز اللاجئين الشمالي وبرنامج البداية الأكيدة (شور ستارت) الحكومي.

ليس ثمة شك بأن إعادة توطين اللاجئين البورميين يتيح لهؤلاء التعساء إعادة بناء حياتهم واسترداد كرامتهم المهدرة، فمخيماتهم في تايلاند يحكمها مناخ من التسلط والصرامة في التعامل مع ما يشوبها من فجوات خطيرة في الخدمات – خاصة فيما يتعلق بالخدمات المرتبطة بالحماية والتعليم والتدريب، وكانت احتياجات اللاجئين الماسة لمن يطبب صحتهم النفسية المعتلة لا تجد من يداويها كنتيجة مباشرة لطول أمد الصراع وظروف معيشتهم في مخيمات اللاجئين. لذا كان وصول اللاجئين إلى شفيلد يعني فتح الأمل أمامهم للخروج من ربقة الظروف المناوئة في المخيمات، بيد أن للمعيشة في المخيمات آثارها السيئة على عملية إعادة التوطين وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند توفير إجراءات الدعم. ورغم ما تم توفيره من بعض الخدمات الاستشارية للاجئين المعاد توطينهم، إلا أن أوقات الانتظار والصعوبات التي يلاقيها اللاجئون للحصول على مثل هذه الرعاية كانت

لاجئون بورميون تمت إعادة توطينهم في شفيلد في المملكة المتحدة يتأقلمون مع حياتهم الجديدة بما فيهم كاتبة المقالة ين مون تو

نيبوي فاليس/ المنظمة الدولية للهجرة/MTH-٠٢١٩

موظفو المنظمة الدولية للهجرة مع مجموعة من اللاجئين البورمين الشباب خلال جلسة التوجيه الثقافي والاجتماعي حول الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية

هي المشكلة، ومن هنا كانت الحاجة لتمويل إضافي لزيادة الجهود الاستشارية المقدمة لمساعدة هؤلاء على تجاوز الجراح والآلام النفسية التي عانوا منها.

وكـان من الممكن لو توفر قدر أفضل من التوجيه والمعلومات للاجئين عن حقوقهم ومستحقاتهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة أن يزيد ذلك من ثقتهم – مثل معرفة أن لهم حقاً في الاستعانة بمترجمين أو حقهم في طلب المساعدة. فبعد بضعة أشهر من وصولها إلى شفيلد، كانت إحدى اللاجئات التي احتاجت للمساعدة في إصلاح الكهرباء في مأواها الجديد قد علقت قائلة:

"إنني لا أرغب في الاستمرار في بث شكاواي إليهم، لأنني أخشى ردة فعلهم الغاضبة كما أخشى تجاهلهم لمطالبي بسبب أنني دائمة الشكوى."

ويتجلى لنا من واقع هذا التعليق كيف يشكل غياب الثقة وخوف اللاجئين من أي سلطة من أي نوع عائقاً أمام الحصول على الخدمات الأخرى الضرورية للاستقرار في مأواهم الجديد. لقد أصبحت الحاجة لقيام هيئات المعاونة في إعادة التوطين بوضع هذا الخوف في الاعتبار أكثر إلحاحاً في طور مبكر من عملية إعادة التوطين كما بات واضحاً للجميع أن فترة الإثنى عشر شهراً من الدعم التي تُقدم في بداية التوطين ليست بالكافية.

ومع مرور الوقت، تشكلت لنا معالم ثلاث تحديات أساسية جلية أثناء هذه المرحلة المبكرة من إعادة التوطين، وهذه التحديات هي: مشاكل اللغة ومشاكل التعامل مع التكنولوجيا والمصاعب المرتبطة بالعيش داخل ثقافة مختلفة وبيئة جديدة.

"أحد المسؤولين الميدانيين التابعين لمفوضية شؤون اللاجئين يزور المخيمات بينما تقع على اللاجئين في المخيمات مسؤولية اتخاذ قرارات مصيرية من شأنها أن تغير حياتهم للأبد دون أن تتوافر لهم أي معرفة أو حقائق عن البلدان التي بوسعهم الذهاب إليهم"[1].

مشاكل اللغة

على غرار ما يحدث مع الكثير من اللاجئين الجدد وطالبي اللجوء داخل المملكة المتحدة، تبرز اللغة كعائق في وجه التواصل، وذلك على الرغم مما يُقدم لهم من بعض التدريب اللغوي قبل أن يحطوا بأقدامهم على أرض بريطانيا. ورغم ما يتم في هذه التدريبات من إخبار للاجئين بأرقام هواتف الطوارئ، على سبيل المثال، إلا أنه يغيب عن هذه التدريبات أي شروح واضحة لمتى يتوجب عليهم استخدام هذه الأرقام وما الذي ينبغي عليهم فعله أو قوله عند الرد على مكالماتهم. كذلك فقد ظهر التواصل عند التعامل مع هيئات الإعانات باعتباره أحد المشكلات، بالإضافة إلى طائفة من المشاكل الأخرى التي يواجهها اللاجئون مثل التعامل مع المشكلات أو التعامل مع الجيران المزعجين أو شراء تذاكر الحافلات أو إتباع اللافتات المرورية واللوحات الإرشادية.

إن توفير فصول لتدريس اللغة الإنجليزية لهو أمر حيوي. ويستطيع اللاجئون الذين حطوا في بريطانيا قرب تاريخ الالتحاق بالفصول في سبتمبر أن يحجزوا لهم مكاناً بها، مع توافر الرعاية بالأطفال للمستلمين لإعانات منهم. وقد قدم المتطوعون من مجلس اللاجئين يد المعاونة للمساعدة في تعليم اللغة للمتطوعين وغيرها من أشكال الدعم التعليمية الأخرى. كما تقرر أن يستحق الأطفال المسجلون في بعض المـدارس خدمات الدعم المساعد للأقليات العرقية (EMAS). بيد أن أماكن استلام الدعم لم تكن قريبة من منازلهم دائماً ومن ثم كانت الحاجة تستدعي انتقالهم إليها بالحافلات، وهو ما كان يعني خوض مشاكل جديدة في التواصل.

وترتبط مشكلتي اللغة والتوظيف ارتباطاً وثيقاً ببعضهما، وهنا يطالعنا قول أحد الرجال الكارينيين وهو يقول:

" لا ا تحدث الإنجليزية مما يعني أنه من الصعب عليّ العثور على وظيفة أو عمل. وعندما أخبرت هيئة الإعانات بهذه الحقيقة منعوا عني الإعانة لأنني في نظرهم لا أبذل جهداً للبحث عن وظيفة".

ويصعب في الواقع إثبات النية في السعي للحصول على وظيفة في مثل هذه الحالات. فإذا كان المسؤول الذي يتولى مقابلتهم في مركز الوظائف من النوع الحاد المزاج، وزاد تعقيد الموقف بعدم وجود أي مترجمين في المكان، فإن هذا يضع ضغوطاً على الفرد وقد يؤدي إلى نشوء سوء تفاهم بين الطرفين وينتهي الأمر بقطع الإعانات. وإذا وجد اللاجئ من جهة أخرى إحدى الوظائف التي لا تتطلب الإلمام بمهارة معينة، فإن عجزه عن فهم لوائح السلامة والأمان قد يخلق مشكلة أخرى. وينبغي على المضطلعين بتوفير الوظائف والتدريب للاجئين في المملكة المتحدة أن يكونوا على علم بأن اللاجئين الوافدين من تايلاند كانوا يعانون في الأصل من انعدام فرص العمل بها وذلك بسبب من القيود الصارمة التي فرضت على عملهم خارج المخيمات. وهنا من المهم أن يؤخذ في الاعتبار حجم ونطاق العقبات التي تواجه اللاجئين الذين يتم توطينهم في إحدى البلدان الصناعية بدون تدريب يؤهلهم لخوض سوق الوظائف.

وقد يتطلب الأمر من الكثير من اللاجئين إعادة اكتساب المهارات من جديد أو الحصول على اعتماد للمهارات التي يملكونها بالفعل – وهو الأمر الذي قد يشعرهم بالعجز ويهبط بمعنوياتهم في الوقت نفسه. فحتى عندما تتوافر لدى هؤلاء المهارات المطلوبة، فإن المتاهة التي يتوجب عليهم خوضها للحصول على الاعتماد أو للخضوع لتدريب جديد تكون عائقاً أمامهم. وفي معرض وصفها لهذه المعاناة، تقول إحدى اللاجئات الكارينيات:

"لقد عملت لما يناهز العشرين عاماً كقابلة مؤهلة في المخيم ولكنني أشعر هنا كأنني إنسانة عاجزة تُعاني من إعاقة ما".

التكنولوجيا

إن تلك النقلة من إحـدى مخيمات اللاجئين التي تُحمل فيها المياه من الآبار كل يوم إلى بلد من البلدان ينعم فيه الإنسان بالحصول على احتياجاته من المياه الباردة والساخنة من صنبور صغير هي نقلة يمكن تقبلها بسهولة. بيد أنه تقع على الجانب الآخر مشكلة عويصة تتمثل فيما يتطلبه التعامل مع أنواع أخرى من التكنولوجيا الخاصة بالتعامل مع البنوك وأجهزة الكمبيوتر والانترنت من فهم واستيعاب قد يطول أمده. فليست البنوك على استعداد لتقبل مستندات وزارة الشئون الداخلية التي تثبت الإقامة لفتح الحسابات البنكية، وهو أمر مهم لاستلام مدفوعات الإعانة. كذلك فإن المعاملات البنكية الأساسية مثل دفع الأموال أو استخدام الماكينات الأوتوماتيكية لسحب الأموال قد ثبتت صعوبة تعلمها، فاللاجئون الذين اعتادوا التعامل بالأموال النقدية في المخيمات لم يتسن لهم وضع ثقتهم الفورية في النظام البنكي، ويفضلون أحياناً الاحتفاظ بأموالهم معهم ليسهل أكثر الحصول عليها عند الحاجة.

وبالنسبة لبعض اللاجئين الجدد، استغرق الأمر ما يقرب من ستة أشهر للاعتياد على استخدام أجهزة وأدوات المطبخ الكهربائية. كذلك استغرق الأمر منهم وقتاً لتعلم كيفية فتح أبواب الحافلات والقطارات

واستخدام مصاعد البنايات. وكان من الممكن لو وضع نظام من المتطوعين لتقديم المساعدة أثناء هذه المراحل الابتدائية من إعادة التوطين أن يعين ذلك اللاجئين على التعامل مع هذه التحديات اليومية.

كذلك فإن بقاء أدوار كل من الجنسين بلا تغيير بالنسبة للقادمين حديثاً إلى بريطانيا مع وجود الحاجة للطهي وغسيل الملابس وإطعام الأطفال والتنظيف والتسوق كل هذا كان يعني أن أمام النساء فرصاً أقل لتنمية هذه المهارات أو زيادة حصيلتهم من التعليم، وهنا من شأن المشروعات الرامية لتلبية هذه الحاجة بالإضافة إلى الحاجة لإكساب النساء مهارات أكبر أن تكون ذات عون كبير لهم. أما بالنسبة للنساء الأكبر سناً، فإن بناء ثقتهن في استخدام التكنولوجيا هو أمر في غاية الأهمية.

كانت معظم الاعتبارات السابقة قد تم توثيقها بالفعل ومـن ثم ينبغي أن يكون الكثير منها معلوماً للجميع. وكان العجز عن التعامل مع هذه الاعتبارات بشكل مبكر قد ساهم في انكماش العالم الاجتماعي للاجئين البورميين أكثر فأكثر. وبسبب المشاكل التي تعترض اللاجئين في وسائل المواصلات واستعمال التكنولوجيا، فقد ترسخ لدى البعض منهم خوف من الخروج من منازلهم وباتوا يعتمدون كلية على الأفراد الآخرين للمجموعة. ولذا ليس بمدعاة للدهشة أن نلحظ هذه الرغبة لديهم في العيش بالقرب من أقرانهم من اللاجئين البورميين الآخرين والتي نجدها أشبه ما يكون بالجهد الذي بذلته المجموعات السابقة من المهاجرين في هجرتهم الثانية لكي يكونوا بالقرب من بني جلدتهم.

ثقافة وبيئة مختلفتان

"كيف الحال يا حُبّي؟"

لا يجد اللاجئون الوافدون إلى شفيلد غرابة في كلمة 'الحب' باللغة الإنجليزية، حيث يرتبط مفهوم الكلمة في أذهانهم بالعلاقات الشخصية. بيد أنهم يُفاجئون عند وصولهم إلى شفيلد أن الناس يضعون هذه الكلمة في نهاية عبارات التحية في حين أن الكثيرين منهم لا يبدون ارتياحاً مع هذا الأمر. فعلى الرغم مما يتطلبه هذا الأمر في ظاهره من مجرد تعديل بسيط في ثقافة المرء، إلا أن الكثيرين من الوافدين الجدد كانوا يجدوا عنتاً في تقبل هذا الأمر بسهولة.

فبعد انجلاء الصدمة الأولى والتكيف مع طقس المملكة المتحدة، يجيء الـدور على محاولة فهم القوانين والأنظمة والقواعد غير المدونة المنظمة للمجتمع الجديد والتواؤم معها، ذلك أن عدداً منهم تجابهه خسارته لوضعيته الوظيفية (خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يتمتعون بوظيفة وعمل كامل داخل المخيمات) وتبدل الأدوار التي يلعبها كل جنس وتغير العادات الثقافية. فبالنسبة لواحدة من النساء البورميات أو الكارينيات، تُعد مصافحة أحد لها بالأيدي أو احتضانه لها، خاصة إذا كان هذا الغريب ينتمي للجنس الآخر، أمراً غير مهضوماً لها أبداً. كما أن رؤية البعض وهم يتبادلون القبلات الحارة في الأماكن العامة أو النساء والفتيات الصغيرات وهن يرتدين التنورات القصيرة يصيب الوافدين الجدد بالصدمة، سواء كانوا رجالاً أو نساءً، وذلك على نحو ما يمكن أن نستشعره من تعليق أحدهم والذي يقول فيه:

"إنني أشعر بالفعل بحرج بالغ عندما أرى بعضهم وهم يتبادلون القبلات أمامي في موقف الحافلات وأتلفت محتاراً بحثاً عن مكان أشيح إليه بوجهي."

إن معرفة اللاجئين بأن الصحة والتعليم مجانيان لهو في ذاته يحمل معالم البشرى بيد أنه يتطلب من اللاجئين التواؤم مع عدد من الأعراف المختلفة – مثل تلك الخاصة بالعناية بالأم فيما قبل الولادة وبعدها. فالنساء البورميات كن يتلقين العناية بهم بعد ولادتهن بالبقاء في منازلهن لمدة ٤٥ يوماً وإتباع بعض الإجراءات الصحية المعينة مثل تناول الأطعمة قليلة التوابل؛ هذا في حين أن تركيز هذه العناية على اكتئاب ما بعد الولادة لم يكن بالشيء الذي اعتدنه النسوة البورميات من قبل! وعلاوة على ذلك، فقد كانت مواعيد الذهاب المحددة مع الأطباء مفهوماً جديداً عليهم، وقد نما داخل مجتمعهم بعد تكرار إخفاقهن في المحافظة على مواعيدهن مع الطبيب عبارة جديدة هي 'إما أن تفعليها (تذهبي إلى الطبيب في الميعاد) أو تلغيها'.

إن جميع مظاهر الاكتئاب والوحدة وغياب الدعم الاجتماعي كانت كلها بادية على اللاجئين في الأشهر الأولى لهم بيد أنه يظل ذلك الخجل من مناقشة صحتهم الذهنية حيث كانوا يستعيضون عن طلب استشارة الطبيب النفسي بتناول الحبوب المهدئة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن المترجمين يأتون عادة من الوسط المنتمين إليه وكذلك خوف اللاجئين من جعل مشاكلهم مشاعاً ليلوكها الناس بألسنتهم.

ويجري توفير المعلومات للاجئين حـول القوانين الخاصة بحماية الأطفال والعنف الأسري قبل وصولهم إلى بريطانيا إلا أنه وجد أن التبعات الوخيمة لعدم الالتزام بهذه القوانين لم يتم تفهمها بالكامل، وتتطلب ورش العمل التي وضعت لمناقشة هذه القضايا أسلوباً حساساً في التعامل معها بيد أنه لا يمكن الاستغناء عنها في المساعدة في عملية إعادة التوطين.

إن التحدي المتمثل في تنمية الإحساس بالانتماء وفي نفس الوقت الحفاظ على الهوية المتجذرة في العادات والتقاليد البورمية ليس بالتحدي السهل. فعلى خلاف أشكال المعونة التي قدمت للاجئين البورميين، نجد أن اللاجئين اللاويين والفيتناميين والخمير الذين تمت إعادة توطينهم في الولايات المتحدة أثناء عقد الثمانينات قد تلقوا تدريبا وتوجيهاً مكثفاً في اللغة الإنجليزية والثقافة الأمريكية طيلة ستة أشهر قبل مغادرتهم، وتغطي هذه التدريبات معظم القضايا التي سلطنا عليها الضوء في هذا المقال. لذا فمن الأهمية بمكان أن يوضع التوجيه الجيد لإعادة توطين اللاجئين البورميين على رأس قائمة الأولويات إذا ما رغبنا في تحقيق حل مستديم تتوفر له أفضل مقومات النجاح.

التوصيات الخاصة بالسياسات

- توفير معلومات أفضل للاجئين حول البلدان التي من المقرر إعادة توطينهم فيها وذلك قبل وصولهم إليها.
- توفير قدر أفضل من المعلومات المفيدة والمتاحة بسهولة حول حقوق والتزامات اللاجئين عند وصولهم للبلد.
- توفير قدر أكبر من التمويل للخدمات الاستشارية المقدمة على امتداد عملية إعادة التوطين.
- مد فترة الدعم الابتدائية لتزيد عن ١٢ شهراً.
- الاستعانة بأشخاص يرعون اللاجئين أثناء المراحل الأولى لمساعدتهم على تجاوز العقبات البيروقراطية والتحديات العملية اليومية.
- إنشاء مشروعات تتناول قضايا تدريب المرأة والرفع من قدراتها.
- توفير التدريب المهني الميسر للتوظيف.
- التقييم الدوري لأهداف ونجاحات البرنامج الإطاري للحماية.
- وضع أساليب طلب مشورة أخصائيي الصحة الذهنية التي تراعي الحساسيات الثقافية للاجئين.
- توفير ورش العمل التدريبية التي تتناول القوانين المحلية الخاصة بحماية الأطفال والعنف الأسري عند وصول اللاجئين.

باتريشا هاينز (t.hynes@mdx.ac.uk) هي إحدى الباحثات اللائي عملن على الحدود البورمية التايلاندية فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠. أما ين مون تو (soa٠٧ymt@sheffield.ac.uk) فقد سنحت له فرصة مع الوفود الجديدة من اللاجئين في شفيلد منذ عام ٢٠٠٥.

تقوم هذه المقالة على الملاحظات واللقاءات والتجارب التي خاضها مؤلفاها ولا تعكس بأي حال من الأحوال آراء أي منظمة من المنظمات.

١ من حديث أجري مع أحد موظفي إحدى المنظمات غير الحكومية على الحدود البورمية التايلاندية، مارس ٢٠٠٧.
٢ www.iomlondon.org

ما كنا قد انتهينا من إعداد عدد هذه النشرة والذي يركز على قضية ومشاكل النازحين في بورما نتيجة للوضع السياسي والعسكري فيها حتى تعرضت بورما لمأساة إضافية إثر ضرب إعصار نرجس لها مما زاد من معاناة ومأساة شعب بورما، وليس من الممكن تقدير حجم الخسائر بعد لكن من المقدر أن الإعصار تسبب في وفاة ١٣٠ ألف شخص تقريبا وتشرد ما يقارب من ٢,٤ مليون. وتود أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية التعبير عن تعاطفها مع شعب بورما في مأساته هذه وعن دعمها لمحاولات وجهود إعادة البناء والإعمار إثر هذا الإعصار.

NCA-ACT International

DCA-ACT International

اللاجئون الفلسطينيون في السياق الراهن: نظرة الأونروا

كارين أبو زيد

يعاني الفلسطينيون واللاجئون الفلسطينيون من الحرمان المدقع في نواح عدة من حياتهم اليومية. لكن تشكل الإجراءاتُ التي تعملِ على تقييد أو منع حركة الفلسطينيين وبضائعهم والتي انتهاكا خارقا وواضحا لأساسيات واتفاقيات حقوق الإنسان أشدها وأكثرها خطورة.

ورغم تواجد ٤,٤ مليون لاجيء فلسطيني مسجلين لدى الأونروا يعيشون في البلدان والمناطق التي تقدم الوكالة فيها خدماتها إلا أنهم لا يمثلون مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بأكمله حيث يعيش عدد مشابه من الفلسطينيين في المنفى تبلغ أعدادهم وفقاً لبضع التقديرات من أربعة إلى خمسة ملايين يعتبرون أنفسهم رغم تمتع بعضهم بالمواطنة في بلدان أخرى لاجئين فلسطينيين يشاركون في تطلعاتهم وآمالهم تطلعات وآمال اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

وفوق كل هذا يعمل جدار الفصل غير القانوني في الضفة الغربية على تقسيم وعزل المجتمعات الفلسطينية وخنق أسباب العيش إضافة إلى أنه يجعل من من الصعب إن لم يكن من المستحيل على مئات الآلاف من الناس الوصول إلى أماكن عملهم أو زيارة عائلاتهم والذهاب إلى الأسواق والمدارس والمستشفيات. إن جدار الفصل والنظام المرتبط به من التصاريح والتفتيشات الأمنية والأبراج والخنادق والأسيجة الالكترونية تعمل على تقليص الحركة لدرجة أن الحياة العادية للفلسطينيين أصبحت شيئا من الماضي، والضفة الغربية مفتتة إلى أجزاء متعددة يعاني الفلسطينيون داخلها من تقييدات شديدة على حرية التنقل بين تلك الأجزاء[1]. وبشكل مغاير، فإن المليون ونصف المليون من الفلسطينيين في غزة يعيشون قيد الحصار الدائم، وبينما يتمتع هؤلاء بحرية التنقل داخل غزة إلا أنهم ممنوعون من مغادرتها باستثناء عدد محدود منهم. وعلى الرغم من أن اتفاقيات حقوق الإنسان تنص على تمتع كل شخص بحق مغادرة أية دولة، بما فيها دولته، والعودة إليها إلا إن العديد من اللاجئين الفلسطينيين، وتحديدا أولئك الذين يرزحون تحت نير الاحتلال في غزة وفي الضفة الغربية محرومون من هذا الخيار الإنساني البسيط.

وقد شهدت خطوط التموين إلى غزة منذ حزيران من العام الماضي نقصا بلغت نسبته ٧٠٪، ووفقا لتقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي فبحلول نهاية عام ٢٠٠٧ تمت تلبية ما يقدر بنسبة ٥٦,٥٪ فقط من الاحتياجات الغذائية للمنطقة. كما شهدت ظروف الصحة العامة تدهوراً ملموساً بسبب نقص الوقود وقطع الغيار إلى درجة أن خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي تعاني من ضغوط هائلة للقيام بمهامها الأساسية. كما لا تتوفر الطاقة الكهربائية إلا بشكل متقطع، فيما لا تتوفر المياه لحوالي ٢١٠ ألف شخص من أفقر الفقراء إلا لفترة لا تتجاوز الساعتين. وفي منتصف تشرين الثاني من العام الماضي، أفاد تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية بأن مخزون غزة من العديد من الأدوية واللوازم الطبية الأساسية يكفيها لأقل من شهر واحد.

يواجه العمل الإنساني وجهود التنمية البشرية الذي تقوم به الأونروا والوكالات الأخرى إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص عوائق كبيرة نتيجة إغلاق معبري كارني وصوفا واللذان يعتبران نقاط الوصول الرئيسية لغزة. وقد تم تعليق العمل بمشاريع تبلغ قيمتها ما يزيد على ٣٧٠ مليون دولار، من ضمنها مشاريع للوكالة نفسها بقيمة ٩٣ مليون دولار ومشاريع أخرى لوكالات الأمم المتحدة الأخرى تبلغ قيمتها ١٢٠ مليون دولار، كما تم فرض قيود على شحن الأموال النقدية إلى غزة أيضا مما تسبب في شل حركة النظام المصرفي وإعاقة حركة التدفق النقدي للحوالات الخارجية البالغة الأهمية مما عطل حركة التجارة العادية وشلتها. وفي الوقت نفسه تسبب هذه القيد من حرمان العديد من المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة من الحصول على الرعاية التي يحتاجون إليها في مصر أو إسرائيل كما كان الوضع عليه في السابق مما أدى إلى معاناة إنسانية أكبر وتزايد حالات الوفيات التي كان يمكن تجنبها والتي بلغت ٥٢ حالة بنهاية كانون الأول. ولا ننسى أيضاً بضعة آلاف من الغزيين في مصر والذين تم حرمانهم من دخول غزة منذ إغلاق معبر رفح في حزيران.

أسماء وجيه / إيرين

غالبا ما تضطر العائلات الفلسطينية إلى تناول وجباتها على ضوء الشموع نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي اليومي

وأعلن الاتحاد الفلسطيني للصناعات في تقرير له عن إغلاق ٩٥٪ من مصانع غزة ومشاغلها (٣٢٠٠) وبالتالي رفد صفوف البطالة بما يقارب ٨٠ ألف عاطل عن العمل بينما يعيش أكثر من ٣٠ بالمئة من الفلسطينيين اليوم تحت مستوى خط الفقر حيث أن أولئك الذين كان باستطاعتهم الاعتماد على أنفسهم قبل بدء الانتفاضة في عام ٢٠٠٠ أو عند فوز حماس بالانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠٠٦ أو النزاع الداخلي في حزيران ٢٠٠٧ أصبحوا اليوم مضطرين للاعتماد على المساعدات الإنسانية بينما تجاوزت نسبة الفقر في غزة ٨٠٪. وتشير تقديرات قام البنك الدولي المحافظة إلى نسبة بطالة ستصل إلى ٤٤٪ في العام ٢٠٠٧ مع توقعات باستمرار ركود الاقتصاد الفلسطيني[2].

فيكتوريا هاي / إيرين

إمرأة فلسطينية تحمل بعض الطعام كانت قد اشترته في مصر بعد عبورها قسماً من جدار الحدود بين قطاع غزة ومصر كان قد تعرض للتدمير في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨

ولا يمكن للإحصائيات بعض النظر عن فعاليتها التعبير عن البؤس والإحباط واليأس المتزايد، وهي المحصول المر للفقر المستحكم والـذي يصنعه الإنسان، والتي تهدد بابتلاع غزة وبعض الأجزاء من الضفة الغربية. كما أن الإحصائيات لا تتطرق إلى الضرر المحتمل الذي لا يمكن علاجه الذي تعرضت له المؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالمستثمرون وأصحاب الأعمال يقومون بنقل رؤوس أموالهم إلى الاردن ومصر وبلدان أخرى، فيما أصبحت المهارات والتي كانت في الأصل مفقودة منذ وقت طويل نتيجة البطالة أصعب منالاً. علاوة على هذا، تقدم عشرات من الآلاف من الفلسطينيين بطلبات للهجرة، وهي ظاهرة جديدة ومؤشر محزن للغاية على ظروف معيشتهم.

إن التعهدات التي تم طرحها في مؤتمر باريس، والتي تزيد بحوالي مليارى دولار عن المبلغ الذي تمت المناشدة به، يقترح بأن تدرك الدول الأكثر نفوذا أو ثراءً حجم التحديات وضرورة إرساء أسس اقتصادية ومالية راسخة للأراضي الفلسطينية المحتلة. ويدل هذا ضمنا على اعتراف تلك القوى بأن الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لا ينفصلان عن الحل السلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. إن الاعـتراف بتلك الارتباطات لهو شرط ضروري لكن ليس كاف لتحقيق تغير ذا معنى في مصير الفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين. ويتطلب تحقيق ذلك اهتماما حقيقيا وأكثر وضوحا بتحقيق الحقوق والحريات التي يستحقها الفلسطينيون بموجب أحكام القانون الدولي. وإنني أكـرر بأن تلك الحقوق تشمل حرية الحركة والحرية من الاستعمار والتمتع بحماية القانون الإنساني الدولي. وقد أظهرت التجارب أنه بدون توقف أعمال العنف وبـدون ضمان الحد الـلازم من احـترام حقوق الإنسان، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق نهضة اقتصادية ستظل محفوفة بالمخاطر.

قضايا معلقة

تشكل قضية هوية اللاجيء الفلسطيني إحدى المسائل الهامة المعلقة: في حال تم التوصل إلى حل للتحديات السياسية وتم الاتفاق على تسوية عادلة، فما هو المعيار الذي سيتم على أساسه تعريف اللاجيء الفلسطيني؟ إن كشوفات الوكالة بالإضافة إلى ما يزيد عن ١٦ مليون سجل في أرشيف الوكالة (والتي يتم حاليا تخزينها رقميا ضمن مشروع سجلات اللاجئين الفلسطينيين) ستكون بشكل مؤكد المحطة الأولى لذلك بحيث ستشكل مصادر لا غنى عنها من أجل تتبع تواريخ العائلات وتعقب صكوك الملكية (سوية مع لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين) إضافة إلى التحقق من صدق إقامة الأفراد في منطقة فلسطين الانتداب قبل عام ١٩٤٨.

ومن قضايا الاحتلاف المحتملة أيضاً إمكانية رفض المجتمع الدولي، أو استثنائه، لشمول أولئك الذين لا يزالون يدعون بأنهم لاجئون فلسطينيون على الرغم من عدم وجود أسماء لهم في سجلات الوكالة للاجئين بالمنافع المترتبة على تحقيق حل عادل. إن القائمة التي تتضمن أسماء أولئك الأشخاص قد تكون طويلة، وقد تشمل أشخاصا مسجلين كلاجئين لدى دول وحكومات إلا أنهم غير مسجلين لدى الأونروا وأولئك غير المسجلين لديها أو لدى الحكومات والدول مثل من يطلق عليهم "الفلسطينيون بلا هوية" (مثل الذين يعيشون في لبنان)؛ إضافة إلى الفلسطينيين الذين تنطبق عليهم شروط اتفاقية عدم الانتماء لدولة ما. كما وقد تشمل القائمة أيضا الأشخاص الذين، ولعدة أسباب شرعية، لا يستطيعون توفير وثائق تمكنهم من تلبية شروط تعريف الأونروا للاجئين والتي تنص على ضرورة إثبات أن مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران ١٩٤٦ وحتى ١٥ أيار ١٩٤٨ قد كان في فلسطين وأنهم فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة للصراع الذي دار في عام ١٩٤٨ (مثل مجموعات البدو في الضفة الغربية والأردن وسورية والعديد من الفلسطينيين في العراق). إن الإنهماك الكامل بقضايا الوضع النهائي الأخرى (القدس والحدود والمياه) والتهديد الديموغرافي المدرك المرتبط بحق العودة قد عمل على تشتيت الانتباه للبحث عن إجابات واضحة لتلك القضايا الأساسية.

بينما تتعلق القضية الثانية المعلقة بمسألة بتمثيل اللاجئين حيث تمثل الفشل الواضح لعمليات السلام حتى هذه اللحظة في الابتعاد عن، وتجنب الخوض في، قضايا تعتبر شائكة للغاية، في مقابل تفضيل التركيز على اتخاذ خطوات صغيرة تجاه مجالات كان يعتقد بإمكانية تحقيق تقدم عليها وتأجيل كافة الأمـور الأخـرى إلى مستقبل غير معلوم. لقد كانت إحدى نتائج ذلك التوجه هي وضع قضية اللاجئين جانبا في المكان الذي قبعت فيه دونما اهتمام طيلة عقود ستة. إن النتيجة الطبيعية للميل تجاه نبذ قضية اللاجئين قد تمثل في كتم أصواتهم وتجاهل خياراتهم.

يعتبر الاختيار الفردي الواعي ضمن إطار العمل العالمي لحماية اللاجئين الأساس الذي تبنى عليه الحلول المتينة التي تطبق وفقا له، ويجب أن يكون هذا المبدأ يحقق بشكل متساوي مصلحة اللاجئين الفلسطينيين. وفي الحقيقة، ومع الأخذ بتعقيدات قضايا العودة والتسوية في السياق الفلسطيني، فإن الاختيار الواعي يجب أن يكون هو جوهر أي جهد يعمل على ترشيح وتوضيح التوقعات والحقوق الفلسطينية المتعددة الاتجاهات. ومع ذلك فإنه لم يتم حتى الآن عكس واقع الاحتياجات التمثيلية عمليا وذلك حسب ما شهدناه في العديد من مقترحات السلام (مثل طابا وجنيف وغيرها) حيث قام بالتفاوض فيها أشخاص غير لاجئين، كما يجري الحديث عن حل قضية اللاجئين لكن لا تتوفر أية آلية أو نظام يقوم على اجتذاب وتسجيل آراء اللاجئين الفلسطينيين والاستجابة لها.

إن مصائر الفلسطينيين متعلقة بحصولهم على المواطنة في دولة آمنة تعمل بشكل منتظم بحيث يمكن لهم فيها العيش بشكل طبيعي واستعادة كرامتهم وكامل طاقاتهم الإنسانية. إن الطريق إلى الأمام يكمن في تحقيق تقرير المصير الذاتي للفلسطينيين والتوصل إلى حلول عادلة ودائمة لمعاناة اللاجئين من خلال الخيار الواعي ولكن أولا، يجب على الفور فتح الحدود والسماح بحرية الحركة أمام البضائع والأشخاص، وفوق كل الأمور، التوصل إلى إنشاء حكومة موحدة مجهزة وراغبة وقادرة على الدفاع عن وحماية مصالح الفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين.[٣]

تشغل كارين أبو زيد منصب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (www.un.org/unrwa). للحصول على المزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بالبريد الإلكتروني: c.xenaki@unrwa.org.

تم اقتباس هذه المقالة من كلمة ألقتها السيدة كارين أبو زيد في مؤتمر الجمعية الدولية لدراسة اللاجئين في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ في القاهرة. ويمكن الاطلاع على النسخة الكاملة للمقالة على: http://www.un.org/unrwa/arabic/News/Com_St08/CG_S1.htm.

كما يرجى الاطلاع على مقالة غريتا غونارزدوتير: "الأونروا: مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أجواء تفيض بالتحديات"، في عدد النشرة ٢٦ الخاص باللاجئين الفلسطينيين: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ26/05.pdf.

١ انظر مقالة ديفيد شير: "تجزئة الأراضي في الضفة الغربية" في عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٦: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ26/11.pdf.

٢ "الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: التطورات الاجتماعية-الاقتصادية المؤخرة، منشورات الأونروا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (متوفر باللغة الإنجليزية فقط): www.un.org/unrwa/publications/pubs07/RecentSoEcDev.pdf.

٣ بين مشروع سيفيتاس الذي تم إنجازه عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تأثير ونفوذ الأصوات الفلسطينية المطّلعة. يمكن الاطلاع على النسخة العربية من المشروع على الموقع: http://www.nuffield.ox.ac.uk/Projects/Civitas/indexa.aspx

تحسين استجابة كينيا للنزوح الداخلي

ألكس أوتينو

أرغم ما يزيد على ٣٠٠ ألف نسمة على النزوح خلال أحداث الصراع والاقتتال التي تلت الانتخابات فيما بين ديسمبر ٢٠٠٧ و يناير ٢٠٠٨، وهو ما يجعل كينيا في احتياج لسياسة متماسكة وقدرة على بناء الإمكانيات من أجل التعامل مع أزمة النزوح الداخلي في أراضيها.

جاءت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لكينيا في ديسمبر ٢٠٠٧ في ظل أحداث عنف واضطرابات عنيفة وخلال بضعة أيام قلائل من إعلان إعادة انتخاب كيباكي رئيساً للبلاد، عمّت موجة من العنف الشعبي أرجاء البلاد، وخلال بضعة أسابيع تمخضت موجة العنف عن ١٢٠٠ حالة وفاة ونزوح ما يزيد عن ٣٠٠ ألف نسمة[١] داخلياً.

وكانت إمكانيات الحكومة والمنظمات العقائدية ومنظمات الإغاثة قد فشلت في تلبية احتياجات النازحين داخلياً مع ارتفاع أعداد النازحين خلال الأسابيع التي تلت اندلاع أعمال العنف والانتفاضات. وكان ما حدث من تزاحم على الموارد وعدم كفاية المياه والمرافق الصحية في المخيمات قد جعل النازحين داخلياً عرضة للإصابة بمجموعة من الأمـراض. وكانت القلاقل وانتهاكات الحقوق الإنسانية للنازحين داخلياً من قبل كل من الأطراف الحكومية وغير الحكومية بارزة في المخيمات عندما تعرض اثنان من المخيمات في ولاية (ريفت فالي) للهجوم في يناير ٢٠٠٨.

وبينما وصف منسق الإغاثة الطارئة التابع للأمم المتحدة، جون هولمز، الموقف بأنه يمثل أزمة إنسانية، أصدر وزير البرامج الخاصة الكيني أوامره بتفكيك مخيمات النازحين مع توفير المعونات الغذائية لهم ولكن دون أن يصحب ذلك ضمان لأمنهم. وقد أثار فالتر كيلين، وهو ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعني بالحقوق الإنسانية للنازحين داخلياً، مخاوف تتعلق بمسؤولية كل من المجتمع الدولي والسلطات الوطنية عن ضمان حرية النازحين في اختيار الأماكن التي يرغبون في البقاء فيها، وقائلاً: "ليس بوسعك أن تتمتع بحرية الاختيار إلا إذا توافرت أمامك خيارات مختلفة".

ولا يمكننا بأي حال من الأحـوال أن نقلل من أهمية التحرك السريع والمناسب من قبل الحكومة للتقليل من تعرض النازحين داخلياً لحوادث الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي. وكان أحد التقارير التي رفعها في يونيو ٢٠٠٧ مركز مراقبة النزوح الداخلي[٢] التابع لمجلس اللاجئين النرويجي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد أشار إلى أن حقوق النازحات داخلياً من النساء والفتيات الكينيات كانت تتعرض للانتهاك، وذلك على الرغم من تمتعها بالحماية بموجب هذه اللجنة – والتي صدّقت عليها كينيا في عام ١٩٨٤.

وقد سلط أحد التقارير التي صدرت بالاشتراك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مارس ٢٠٠٥ الضوء على الزيادة الشديدة في حوادث الاغتصاب والانتهاك الجنسي منذ أحداث العنف التي تلت الانتخابات[٣].

التزامات الدولة

في ديسمبر ٢٠٠٦، قامت كينيا بالتوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وكان بروتوكول حماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليا والمنبثق من المادة ١٣ من الميثاق قد أعطى تفويضاً بدمج المبادئ التوجيهية في القانون المحلي. ويتناول هذا البروتوكول حماية السلامة البدنية والاحتياجات المادية للنازحين داخلياً والالتزام بمنع ومعالجة أسباب النزوح. ورغم ذلك، فإن كينيا تفتقد للأطر القانونية والمؤسسية التي تحدد وتعترف بالنازحين داخلياً نظراً لأنها لم تجعل المبادئ التوجيهية قانوناً وطنياً. وبشكل عام، فإن كينيا بحاجة ماسة لما يلي:

- القضاء على الفساد الذي كان له أثره في تشويه المحاولات السابقة لتعويض النازحين داخلياً من خلال إرساء بيئة سياسية تتسم بالشفافية وبناء القدرات المؤسسية.
- وضع سياسة لمساعدة النازحين على استرداد ممتلكاتهم الضائعة، خاصة الأراضي والمساكن.
- ضمان قدرة عمال الإغاثة والمعونات على العمل في أوقات الأزمات وضمان سلامتهم الشخصية.
- فجماعات مثل جماعة الصليب الأحمر الكينية كانت عاجزة عن الوصول بمعوناتها للنازحين داخلياً أثناء أحداث العنف بسبب المتاريس والحواجز التي نصبت على بعض الطرق الرئيسية.
- محاولة الحصول على الدعم الخارجي في بناء القدرات وتطوير السياسات بما يسمح بالنشر السريع لمرافق تقديم الخدمات.
- جعل تدريب المهنيين في ميادين مثل الأمن والشرطة والصحة وحقوق الإنسان والاحتفاظ بهؤلاء المهنيين على رأس قائمة الأولويات من أجل القضاء الفعال على أشكال العنف الجنسي.
- تدريب الموظفين المدنيين العاملين في الدوائر الوزارية المعنية على كيفية الالتزام بالإرشادات والمعايير الدولية ذات الصلة.
- إدراج الدراسات الخاصة باللاجئين والنازحين داخلياً ضمن المناهج الجامعية في المقررات ذات الصلة من أجل التشجيع على إبداء قدر أكبر من الحساسية والالتزام بالمعايير الدولية وإضفاء طابع أكثر مهنية على الاستجابات الإنسانية.
- وضع أنظمة لإصدار التقارير الصحيحة وتقييم الاحتياجات، بما في ذلك استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية.
- تسهيل أشكال التعاون – بين جهات مثل جمعية الصليب الأحمر الكينية والجماعات الحكومية والعقائدية – وتنسيق عمليات توفير الخدمات.

ألكس أوتينو (Otieno@arcadia.edu) هو محاضر في قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعدالة الجنائية وبرنامج درجة الماجستير في السلام الدولي وحل النزاعات بجامعة أركاديا، الولايات المتحدة.

١ انظر التقرير القطري لـشبكة الأنباء الإنسانية على الرابط: www.irinnews.org/country.aspx?CountryCode=KE&RegionCode=EAF

٢ www.internal-displacement.org

٣ انظر المقال التالي:
www.ohchr.org/Documents/Press/OHCHRKenyareport.pdf

العبر البيئية

كان بيتر نيجيهيا، وهو كبير مسؤولي المشتريات التابع لهيئة الإدارة الوطنية البيئية الكينية، قد أدلى بتعليق حول الأثر البيئي الذي يمكن أن يسببه النزوح. فعلى حد تعبيره، كان للكينيين النازحين، وفي محاولتهم إشباع احتياجاتهم الأساسية في ظل أوضاع غير مواتية، أثر سلبي على البيئة، والتي منها على سبيل المثال:

- تآكل الغابات (بسبب قطع النازحين لأشجارها للحصول على الحطب اللازم) في المناطق التي لاذوا إليها طلباً للأمان.
- أشكال التصريف والتخلص غير الملائمة للنفايات الإنسانية، والتي أدت في بعض مخيمات النازحين إلى تفشي الأمراض المعدية.
- الاحتفاظ بحيواناتهم الأليفة في المناطق المفتوحة في المستوطنات الحضرية.

وأحد أبرز الـدروس التي علينا تعلمها، خاصة في البلدان الديمقراطية الناشئة، هو أن الصراعات الداخلية قد تؤدي إلى خلخلة الأوضاع البيئية الهشة في الأساس.

العنف الجنساني في الصراع الكيني

جين سوم

كانت إحدى التقييمات التي أجرتها ثلاثة وكالات قد وجدت أن خطر التعرض للاغتصاب والانتهاكات الجنسية لا يزال قائماً وبنسبة مرتفعة بالنسبة لآلاف الفتيات الشابات والنساء اللائي نزحن نتيجة الأزمة التي أعقبت الانتخابات الكينية في شهري يناير وفبراير.

تفصيلاً لنتائج التقييم السريع الذي أجري على قضية العنف الجنساني الذي تعانيه النساء في المخيمات[1]، قال صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والصندوق المسيحي لرعاية الطفولة (CCF) أن النساء قد عبّرن بشكل متكرر عن مخاوفهن من التعرض للعنف الجنسي بسبب ظروف النوم المؤقتة، والتي أجبر خلالها الرجال والنساء على النوم معاً تحت خيمة واحدة أو في العراء. كذلك فقد عبّرن عن قلقهن من غياب القوانين المنظمة في المخيمات، والتي تسمح للرجال من الخارج بدخول المخيم بدون التحقق من هويتهم من قبل مسؤولي المخيم. وفي نيروبي بشكل خاص، أبلغت النساء عن خوفهن بسبب ظروف الاستضعاف التي يعانينها والتي ترتبط بتصميم وخدمات المخيم شاملة الإضاءة ومرافق الماء/الصحة وتوافر حطب الوقود.

جوشوا موبلو / إيرين

عائلة نازحة نتيجة للعنف الذي اندلع إثر الانتخابات في نيروبي، كينيا

وقد أجري هذا التقييم في الوادي المتصدع الشمالي والوادي المتصدع الجنوبي والمنطقة الساحلية ونيروبي والولاية الوسطى. وقد بحث هذا التقييم طبيعة ونطاق العنف الجنسي أثناء النزوح، بالإضافة إلى طبيعته ونطاقه داخل مخيمات النازحين داخلياً والمستوطنات البديلة. كذلك فقد تضمن تقييماً لإمكانيات كلٍّ من البرامج الأهلية والبرامج المخيمية في الوقاية والاستجابة لحالات العنف الجنسي.

وقد قالت الوكالات بأنه لا يزال من الصعب التأكد على وجه اليقين من العدد الدقيق لحالات الاعتداء الجنسي في مخيمات النازحين داخلياً، ولا يرجع ذلك فقط إلى غياب آليات التبليغ المعيارية وإنما كذلك إلى التحديات المرتبطة بالاعتراف بظروف الاستضعاف. وتشمل هذه التحديات توافر الخدمات ومستوى الوعي بقيمة المساعدة الطبية ودرجة الثقة في الشرطة وغيرها من القضايا المرتبطة بالأمن بالإضافة إلى المقبولية الثقافية لكشف النساء علناً عن تعرضهن للاغتصاب.

وتؤكد النتائج المبدئية لهذا التقييم ما ورد في التقارير الأولية الصادرة من مستشفيات نيروبي من أن حوادث العنف الجنسي قد زادت خلال الأزمة التي تلت الانتخابات والتي بدأت في الثلاثين من ديسمبر. وتشير الأدلة إلى أن مرتكبي هذه الحوادث يستغلون الصراع الدائر من خلال ارتكاب العنف الجنسي مستغلين حالة الانفلات الأمني التي تجعلهم بمنأى عن العقاب، كما أن الجهود المبذولة لحماية النساء والفتيات أو الاستجابة لاحتياجاتهن غير كافية بالمرة. وينوه التقرير إلى أن العنف الجنسي لم يظهر كنتيجة من النتائج الثانوية لانهيار النظام الاجتماعي خلال الفترة التي تلت الانتخابات فحسب وإنما تم استعماله كذلك كأداة لإرهاب الأفراد والعائلات والتمهيد لطردهم من المجتمعات التي يعيشون فيها.

وقد وضعت الوكالات العديد من التوصيات التي تستهدف حماية النساء والفتيات الصغيرات من العنف الجنساني. ومن شأن الإجراءات المخيمية والأهلية أن تسهم في تحقيق الحد الأدنى من أشكال التدخل المطلوبة للوقاية من العنف الجنسي والاستجابة لها أثناء حالات الاستجابة الطارئة، كما أنها ستؤدي كذلك لتحويل التدخلات الإنسانية للبيئة الوطنية والهياكل غير الحكومية لتسهيل الانتقال من الإجراءات الإنسانية إلى الإجراءات التنموية مع عودة النازحين داخلياً لمنازلهم في بعض المناطق وإلى المستوطنات الانتقالية في مناطق أخرى.

وتشمل توصيات التقرير ما يلي:

- توفير الدعم للوزارات الحكومية والمؤسسات المعنية لدمج الوقاية من العنف الجنساني والمخاوف الخاصة بالمساواة بين الجنسين في خطط عملها الطارئة وتحسين قدرتها على تناول مشكلة العنف الجنسي.
- طرح آليات التنسيق للوقاية ووضع برامج الاستجابة للعنف الجنسي على مستويات الولايات والمناطق.
- تدريب الفرق العاملة في المخيمات على أساليب الوقاية من العنف الجنساني وعلى معايير الاستجابة.
- ضمان وجود الشرطة الكافية في المخيمات، شاملة الشرطة النسائية، وتخصيص الموارد الفنية والمالية لأطقم الأمن من أجل الرد على حوادث العنف المُرتكبة ضد النساء والفتيات.
- تحسين الوقاية والاستجابة متعددة القطاعات للعنف الجنساني على المستوى المجتمعي، وذلك من خلال توفير الدعم المُستدام لقطاعات مثل الصحة والعدالة/القضاء والأمن وكذا خدمات المعاونة القانونية والسيكولوجية، مع التركيز بشكل خاص على فجوات مثل غياب الأطباء الشرعيين، والاستجابة القضائية.
- القيام بحملات توعية في أنحاء المجتمعات تستهدف الوقاية وضمان معرفة الناجيات بالكيفية التي يتسنى لهن من خلالها الحصول على الخدمات ومكان الحصول عليها.

جين سوم (Jane@irinnews.org) تعمل لصالح وكالة الأنباء الإنسانية، وكذلك دائرة الأخبار والتحليلات الإنسانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

نجد الصفحة الخاصة بتغطية أنباء النازحين داخلياً/اللاجئين التابعة لشبكة الأنباء الإنسانية على الرابط:
www.irinnews.org/Theme.aspx?Theme=REF

١ التقرير الكامل منشور على الرابط: www.ohchr.org/Documents/Press/OHCHRKenyareport.pdf

عشر سنوات من حماية اللاجئين في البرازيل

ماريا بياتريز و كارلا كريستينا ماركيز

يتناقض التضامن الدولي وتشارك المسؤولية الواضحان في جهود حماية اللاجئين بالبرازيل بشكل صارخ مع ما نراه في بلدان أخرى من نزعات لوضع العراقيل والعقبات أمام هذه الحماية.

في عام ٢٠٠٨، تحتفل اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين (CONARE) بعيدها العاشر. واللجنة، والتي صدر قرار إنشاءها بموجب قانون اللاجئين البرازيلي لعام ١٩٩٧، عبارة عن هيئة جامعة لعدد من الوزارات والمؤسسات التي تستهدف العمل لتحديد المزايا المستحقة للاجئين وتعزيز السياسات العامة المعنية باللاجئين وتصميم وتقييم أنشطة إعادة التوطين وتنظيم الإطار القانوني للجوء في البرازيل. وتتألف اللجنة من ممثلين لوزارات العدل والعلاقات الخارجية والعمل والصحة والتعليم، بالإضافة إلى إدارة الشرطة الفيدرالية ومنظمة (كاريتاس أركويديوسيسانا)، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية التي لها باع طويل في العمل في مجال حماية ومساعدة اللاجئين في البلاد. بينما تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهام إشرافية على أعمال هذه اللجنة.

وباعتبارها أول منتدى في أمريكا اللاتينية تعمل فيه الحكومة جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والأمم المتحدة من أجل تصميم السياسات والإجراءات المعنية باللاجئين، فليس غريباً أن يكون لدى اللجنة الكثير من الإنجازات التي يحق لها أن تحتفي بها. وقد كان قانون اللاجئين لعام ١٩٩٧ هو أول تشريع في أمريكا الجنوبية يتناول "الانتهاكات الخطيرة والمعممة لحقوق الإنسان" كأساس تشريعي يؤصل لوضعية اللاجئين وليصبح هذا القانون نموذجاً تحتذي به البلدان الأخرى في المنطقة[1]. وتنظر مفوضية شؤون اللاجئين لإجراءات اللجوء في البرازيل باعتبارها واحدة من أكثر الإجراءات تميزاً بالعدالة والديمقراطية في العالم.

ومن جهتها، قامت اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين بتنقيح قانون اللاجئين وجعله أكثر وضوحاً. وقد جاء أحد قرارات اللجنة أثناء هذا التنقيح ليضفي وضعية اللاجئين على أفراد العائلة[2]. وبذلك لا تسري وضعية اللجوء على الرفيق القانوني للاجئين والأطفال دون سن الرشد فقط، وإنما تسري كذلك على الآباء والإخوة والأحفاد وأبناء الأحفاد وأبناء وبنات الأعمام والأخوال اليتامى ممن لم يبلغوا سن الرشد. ونجد اللجنة في هذا الصدد قد ذهبت إلى أبعد ما يتطلبه ميثاق عام ١٩٥١ كما وضعت رؤية أكثر رحابة لحق اللاجئين في الحياة العائلية.

وكانت قرارات الأهلية التي أصدرتها اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين قد اعترفت بأشكال الاضطهاد الجنسانية التي تتم ممارستها، وأعطت اهتماماً خاصاً بالأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة كما أقرت بالعلاقة الوثيقة بين اللجوء وبين النزوح الداخلي[3]. كذلك فقد اختارت اللجنة عدم الالتزام بالتوجهات القانونية الجديدة مثل 'بديل اللجوء الداخلي' و 'البلد الثالثة الآمنة'، وذلك بُغية الحفاظ على نهجها في التعامل مع مشاكل اللاجئين والقائم على تناول القضية تلو الأخرى.

اللجوء والدمج

يتمتع طالبو اللجوء في البرازيل بموجب قانون اللجوء بالحق في العمل والإقامة المؤقتة، ويحق لهم الانتفاع بمرافق الصحة العامة والتعليم لحين البت في قرارات بشأنهم. كذلك فإنه تُسمح لهم حرية التجوال داخل أرجاء البلاد. ويقوم على توفير المساعدات أثناء سيران إجراءات اللجوء شبكة – وهي أكبر شبكة لدعم اللاجئين حتى الآن في أمريكا اللاتينية- تتألف من ٩٦ منظمة من منظمات المجتمعات المدنية تجمعها شراكة وثيقة مع الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتقوم هذه اللجنة بتوفير المأوى ودروس تعليم اللغة وبعض المعاونة القانونية المجانية للطالبين لها في العديد من الولايات البرازيلية. كذلك فقد أعطت اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين أولوية خاصة لتدريب القائمين على تنفيذ إجراءات اللجوء. ففي عام ٢٠٠٧، قام الفريق الفني للجنة، إلى جانب مفوضية شؤون اللاجئين، بالترحال في أنحاء البلاد من أجل بناء القدرات في نظام الأهلية الوطنية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وضباط الشرطة الفيدرالية. وقد أدت جهود المفوضية في هذا الاتجاه إلى حدوث أشكال كبيرة من التحسن في كفاءة عمليات تحديد اللاجئين.

ويأتي كانعكاس للعدالة والمهنية العالية التي اتسم بها نظام اللجوء في البرازيل زيادة عدد الطالبين للحماية في البلاد. ففي عام ١٩٩٨، عندما تشكلت اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين حديثاً، كان لدى البرازيل ١٩٩١ لاجئاً معترف بهم ضمن حدودها. وقد زاد هذا العدد إلى ٢٨٨٤ لاجئاً في ٢٠٠٢. أما الآن، فنجد البرازيل تستضيف ٣٨٥٧ لاجئاً ينتمون إلى ٧٠ جنسية مختلفة.

وكان الدمج الاجتماعي والاقتصادي من أكبر التحديات التي واجهت اللجنة حتى تاريخه، فرغم تمتع اللاجئين بحق الانتفاع بجميع الخدمات الأساسية، إلا أن بعض احتياجاتهم المعينة وبعض الجوانب التي يحتاجون فيها لمعاونة خاصة لا يتم تلبيتها. وتحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهتها تلبية هذه الاحتياجات وكانت لعدة سنوات تضطلع بدور الممول الرئيسي لتوفير المأوى وبرامج الدمج المحلي، والتي يُضاف إليها تمويل الجهاز الحكومي الذي بلغ ٤٧٠ ألف دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ويتم نقل هذه الموارد مباشرة إلى منظمة (كاريتاس أركويديوسيسانا) والتي تقوم بتنفيذ أنشطة الدمج الاجتماعي للاجئين ممثلة في برامج تدريس اللغة البرتغالية وتقديم الاستشارات النفسية والتدريب الوظيفي. كذلك تتضمن هذه الأنشطة في حالة الضرورة توفير الطعام والرعاية الصحية والدعم المالي لمدة تصل إلى ستة أشهر.

وقد بدأ القطاع الخاص من جانبه في المشاركة في مبادرات الدمج المحلي، فقام على توفير أشكال بناء القدرات المهنية كل من الاتحادات الوطنية للمشروعات (SENAI) والتجارة (SENAC)، بينما قامت غرفة أصحاب المشاريع التجارية (SESC) بإلحاق اللاجئين في برامجها الصحية والتعليمية إضافة إلى توفير التدريب الفني لهم.

وختاماً، يأتي الدمج مدعوماً بالطبيعة الشمولية للتشريع البرازيلي. فعلى خلاف الكثير من البلدان الأخرى التي تقوم بتنفيذ خطط للحماية المؤقتة وعمليات الإزاحة الإجبارية وتقييم الإقامة الدائمة، يُسمح للاجئين في البرازيل بالتقدم بطلب الحصول على تأشيرة إقامة دائمة وتصريح للحصول على الجنسية بعد ستة أشهر من الإقامة في البلاد.

إعادة التوطين

كانت البرازيل قد سعت لتقوية مكانتها كدولة تطبق إعادة التوطين. ومنذ توقيع اتفاقية إعادة التوطين بين الحكومة وبين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩، قامت البرازيل بإعادة توطين ٣٧٣ شخصاً ينتمون لسبع جنسيات مختلفة. وتعطي اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين أولوية لحماية اثنين من الفئات المستضعفة بشكل خاص: وهم اللاجئين غير المتمتعين بأي نوع من الحماية القانونية أو البدنية والنساء المعرضات للخطر. وقد تمخض هذا الاهتمام الخاص بالنساء المستضعفات، خاصة النساء اللائي يحملن عبء إعالة أسرهن و/أو ضحايا العنف، عن نتائج غاية في الإيجابية من حيث ما تم لهن من دمج محلي في مجتمعهن الجديد. ويُقدّر بأن ما يقرب من ٢٠٪ من

اللاجئين ممن تمت إعادة توطينهم في البلاد هم من النساء اللائي يتكفلن بعبء إعالة أسرهن.

وفي عام ٢٠٠٤، وفي إطار خطة العمل المكسيكية لتقوية الحماية الدولية للاجئين في أمريكا اللاتينية[٤]، اقترحت البرازيل مبادرة إقليمية رائدة تُدعى البرنامج التضامني لإعادة التوطين. ويدعو هذا البرنامج، والذي يقوم على أساس من مبادئ التضامن الدولي وتشارك المسؤولية، البلدان لتوفير إعادة التوطين للاجئين الذين تستضيفهم بلدان أخرى تعاني بشكل غير متكافئ من التدفقات الهائلة في أعداد اللاجئين في المنطقة – مثل الإكوادور وكوستاريكا واللتين تستقبلان أعدادا غفيرة من الفارين من كولومبيا.

ولم ينجح هذا البرنامج في تعزيز عملية إعادة التوطين في بلدان مثل شيلي والأرجنتين فحسب، بل نجد أنه قد ساهم أيضاً في تعزيز المبادرة البرازيلية. وفي مسعى البرنامج لإرساء مبدأ اللامركزية، شاركت ٢٢ مدينة في أنحاء البلاد في البرنامج التضامني لإعادة التوطين، هذا إلى جانب ٨٠ جهة مشاركة جديدة من القطاعين العام والخاص. وقد تم الترتيب لزيارات جديدة لبعثات إعادة التوطين إلى الإكوادور، وتصدر اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين بصفة منتظمة موافقاتها على طلبات اللاجئين من كولومبيا.

وكانت إحدى أروع مبتكرات البرنامج البرازيلي الأخرى برنامج إعادة توطين الطوارئ، والذي تم إنشاؤه عام ٢٠٠٥، والذي يستطيع اللاجئين المعرضين للخطر الفوري من خلاله التمتع بالبت في طلباتهم لإعادة التوطين خلال مدة لا تتجاوز ٧٢ ساعة. فإذا تمت الموافقة على إعادة توطينهم، فإن وصولهم إلى البرازيل لا يستغرق أكثر من سبعة أيام. ومنذ نهاية عام ٢٠٠٧، خضعت ٦٠ حالة بنجاح لفعاليات هذا الإجراء.

وقياماً على تجربتها العتيدة في إعادة التوطين في أمريكا اللاتينية، قررت اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين العمل على توسيع نطاق برنامجها ليتجاوز حدود البلاد. ففي عام ٢٠٠٧، وصلت مجموعة تتألف من ١٠٨ من اللاجئين الفلسطينيين إلى البرازيل من مخيم الرويشد في الصحراء الأردنية ممن فروا من الاضطهاد في العراق وامتنعت العديد من البلدان التقليدية لإعادة التوطين عن تقديم الحماية لهم.

التحديات المُستقبلية

رغم ما تحقق على مدار عشر سنوات من تطورات إيجابية، تظل هناك الكثير من التحديات المطروحة، والتي أكبرها تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستدامة للاجئين، ذلك أن العيوب التي تشوب منظومة التعليم والتدريب المهني تجعل من الصعب على بعض اللاجئين إيجاد وظائف ملائمة لهم أو الفوز بفرص في البلاد – وهو أمر بالطبع يشاركهم فيه بعض المواطنين البرازيليين.

كذلك فإن تحقيق اللامركزية في الرعاية باللاجئين يعد كذلك إحدى كبرى التحديات بالنسبة لبلد هائل الاتساع مثل البرازيل. ولهذا يتم في هذا الصدد صب عدد من الاستثمارات الجديدة وإنشاء شراكات مع الحكومات المحلية وتنفيذ حملات التوعية العامة بغية تحسين كفاءة جهود استقبال اللاجئين ومساعدتهم في جميع أرجاء البلاد وكذا تحقيق أكبر كفاءة ممكنة في إجراءات اللجوء والدمج المحلي.

ويكمن إجمالاً التحدي الأساسي أمام اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين في التقليل من حوادث استبعاد اللاجئين من الدمج الكامل من خلال تسهيل حصولهم على المزايا الاجتماعية وأيضاً من خلال تشجيع القطاع الخاص على إبداء قدر أكبر من المشاركة. ونحن نرى أن هذا الهيكل الثلاثي - الذي يتألف من الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة – والذي تأسس لتنفيذ سياسة اللاجئين في البرازيل هو أكبر إنجاز تحققه اللجنة الوطنية البرازيلية للاجئين كما يبرز كمثال رائع لغيره من اللجان الوطنية المعنية باللاجئين حول العالم.

ماريا بياتريز نوغويرا (mb_nogueira@yahoo.com) هي باحثة زميلة بمعهد العلاقات الدولية بجامعة برازيليا والمستشارة الفنية للجنة الوطنية البرازيلية للاجئين . أما كارلا كريستينا ماركيز (carla.marques@mj.gov.br) فهي مسؤولة إعادة التوطين باللجنة.

١ انظر جوزيه هـ. فيشيل دي أندرادي و أدريانا ماركوليني، 'القانون البرازيلي للجوء: هل يُعد نموذجاً لقوانين اللجوء في أمريكا اللاتينية؟'، العدد ١٢ من نشرة الهجرة القسرية: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ12/NHQ12.pdf، الصفحة ٣٧

٢ يقع النص الخاص بمد سريان وضعية اللجوء ليشمل أفراد العائلة في المادة ٢ من القانون ٤٧٤/٩ لعام ١٩٩٧.

٣ CONARE (٢٠٠٧) O reconhecimento dos refugiados pelo Brasil: comentários sobre as decisões do CONARE, Brasília, CONARE/ACNUR.

٤ النص الكامل على الرابط: www.acnur.org/biblioteca/pdf/3453.pdf ، انظر كذلك ويليام سبيندلر، 'خطة عمل المكسيك: حماية اللاجئين من خلال التضامن الدولي'، العدد ٢٤ من نشرة الهجرة القسرية: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ24/64-65.pdf

إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر في اليابان

ناوكو هاشيموتو

مضت حتى الآن ثلاث سنوات منذ أن أطلقت اليابان أول خطة عمل وطنية لها لإجراءات مكافحة الإتجار بالبشر.

ترجع مشاركة المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في مشكلة الإتجار بالبشر في اليابان إلى عام ١٩٩٦ عندما نشرت تقريراً تكشف فيه الوضع الغير مُرضٍ الخاص بتهريب النساء الفلبينيات إلى اليابان والإتجار بهن. وقد لاقى هذا التقرير وما سبقه من تحذيرات أطلقتها المنظمات غير الحكومية قدراً ضئيلاً من الاهتمام العالمي. ورغم ذلك، وفي عام ٢٠٠٣، أوصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[١] بأن تقوم الحكومة اليابانية بزيادة جهودها لمكافحة الإتجار بالبشر، وفي عام ٢٠٠٤، أدرج التقرير السنوي للاتجار في البشر الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية[٢] اليابان في قائمة المراقبة من الفئة الثانية، وهو ما أثار استعداداً أكبر من جانب الحكومة للاعتراف بمشكلة الإتجار بالبشر في اليابان.

وقد تبنت إحدى فرق العمل المشتركة بين الوزارات، والتي تأسست في أبريل ٢٠٠٤، خطة العمل الوطنية في ديسمبر من هذا العام ولتدخل الخطة حيز التنفيذ ابتداءً من أبريل ٢٠٠٥. [٣] وفي هذه الأثناء، وافق البرلمان الياباني على التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال (وهو برتوكول باليرمو) والذي جاء مكملاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[٤]. كما تم تعديل عدد من القوانين واللوائح على مدى الأشهر التالية لمنع ممارسات الإتجار بالبشر وحماية ضحاياها[٥] وكذلك إضفاء صفة الجريمة على الإتجار بالبشر – وهي إجراءات جاءت على سرعة غير معتادة من جانب الحكومة اليابانية، خاصة بالأخذ في الاعتبار الحساسية الكبيرة لقضايا حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين في اليابان.

وتمثيلاً لحقوق الإنسان وتحقيقاً لأفضل ما في صالح الضحايا، كانت المنظمة الدولية للهجرة قد أرست مجموعة كبيرة من أنشطة الحماية والمساعدة للضحايا في اليابان وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى[٦]،

هذا بينما ركزت جهود المنظمة في مسقط رأس الضحايا على الحاجة لتقوية الناجين من هذه الممارسة من أجل تسهيل الإبلال من آثار هذه التجربة وإعادة تأهيلهم بالإضافة إلى وقايتهم من تعرضهم مرة أخرى للاتجار بهم وتوفير سبل معيشية بديلة تشمل خيار الهجرة القانونية.

تحدي الوصول إلى الضحايا

كانت المنظمة الدولية للهجرة قد ساعدت ١٢٨ ضحية تم التعرف عليها في اليابان من أجل العودة طوعياً وعودة الاندماج في بلد مسقط رأسهم على مدار الأعوام الثلاثة الماضية. ولا يعرف أحد على وجه التحديد الرقم الفعلي للأشخاص الذين يتم الإتجار بهم على مستوى العالم[٧] بيد أن هذا الرقم منخفض بالأخذ في الاعتبار أن أكثر من ثمانية مليون شخص من غير اليابانيين قد دخلوا اليابان أثناء عام ٢٠٠٧ وحده. والأوضاع في اليابان مؤهلة لاجتذاب تجار البشر حيث محدودية الفرص الشرعية للهجرة وزيادة الطلب على العمالة الرخيصة في عدد من القطاعات الخدمية وتميز اليابان الاقتصادي الكبير عن معظم جيرانها. ويستطيع المرء أن يفترض أن هذا العدد من الضحايا الذين تم التعرف عليهم لا يعكس الواقع الحقيقي ولكنه يعكس بدلاً من ذلك المصاعب المرتبطة بالقدرة على الوصول للضحايا المحتملين والتعرف على الضحايا وذلك بالأخذ في الاعتبار أساليب السيطرة متزايدة التعقيد التي ينتهجها المتاجرون بالأشخاص.

كان جميع الضحايا الذين تم التعرف عليهم من النساء والفتيات مما يؤكد الطبيعة الجنسية المرتبطة بالإتجار في الأشخاص في اليابان، حتى بالرغم من أنهن لم يتعرضن بأجمعهن للاستغلال الجنسي حيث تعرض بعض منهم للاستغلال عن طريق العمل بالسخرة فقط. وخلافاً للتوقع الشائع من أن أكثرية الضحايا تم إنقاذها من الأحياء الحمراء (أحياء البغاء) في طوكيو، نجد أن معظم الضحايا كن يعملن في البارات والحانات في المدن الأصغر حجماً كما وجدت العديد من الضحايا في المناطق الريفية.

وقد أتت غالبية الضحايا إما من الفلبين أو اندونيسيا، كما جاء عدد لا يتجاوز أصابع اليد من تايلاند وقلة قليلة من كولومبيا والصين وجمهورية كوريا. وهذا يخالف التوقع العام بأن الغالبية هي من كولومبيا والفلبين وتايلاند ويشير في الوقت ذاته لمدى السرعة التي يتكيف بها المتاجرون بالأشخاص مع تنامي إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر وتغيير سبل الإتجار بالبشر والبلدان المستهدفة.

وكانت أنواع التأشيرات المستخدمة في دخول اليابان معظمها تأشيرات 'بغرض السياحة' أو 'تأشيرات زيارة مؤقتة'. وبعد مراجعة الحكومة لإجراءات إصدار التأشيرات الخاصة بها، انخفض عدد الضحايا الداخلين لليابان كـ 'سياح' بنسبة ٧٥ ٪. ومؤخراً حدثت زيادة في عدد الضحايا المستخدمين لتأشيرة 'زوج/زوجة'- والتي تجعل من الصعب على السلطات اكتشاف حالات الإتجار بالبشر الممكنة أو الفعلية نظراً لأن هذا سوف يتطلب التدخل في الحياة الخاصة لحاملي التأشيرات. ومما يدعو للدهشة أن الغالبية قد دخلت إلى اليابان مستخدمين جوازات سفر ووثائق هجرة حقيقية، وبما يدل على أن تشديد إجراءات الرقابة على الهجرة ليس بكاف وحده لمحو ظاهرة الإتجار بالبشر.

إن تحديد الضحايا يتضمن أكثر من مجرد ترتيب لقاء معهن بحضور أحد المترجمين حيث يتطلب أيضا الحصول على ثقة أشخاص تعرضوا لتعذيب والآلام وغسيل الدماغ من قبل المتاجرين بهم لكي لا يثقوا في أي سلطات. كما يتضمن إتاحة الوقت الكافي لهن اللازم للتعافي من التجربة وآثارها بشكل كاف بحيث يصلن إلى مرحلة يكن فيها على استعداد للبوح بأسرارهم للغرباء. كما يتضمن الاستماع لهم ومساعدتهم على استعادة بعض من زمام السيطرة على حياتهم في وسط غريب عنهم. والجدير بالذكر هنا أن دليل المنظمة الدولية للهجرة عن المساعدات المباشرة لضحايا الإتجار بالبشر[٨] قد تمت ترجمته إلى اليابانية لهذا الغرض.

تعزيز إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر

تقترح المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ الإجراءات التالية لزيادة فعالية الإجراءات التي تتخذها اليابان ضد الإتجار بالبشر:

- تدريب عدد أكبر من الأفراد العاملين في هيئة الشرطة الوطنية ومكاتب الهجرة وذلك من حيث القدرة على تحديد الضحايا.
- توفير وتدريب المتعاملين والمستشارين العاملين مع هذه الحالات على أن يكونوا متمكنين من لغتين على الأقل، ولكي يتم ضمان تعاون أوثق وأكثر مرونة بين ملاجئ الحماية العامة وبين ملاجئ الحماية الخاصة التي تديرها المنظمات غير الحكومية، حيث تضم تلك الأخيرة غالباً العاملين المؤهلين والمتحدثين بلغتين.
- تنويع الأنشطة المقدمة للناجين في ملاجئ الحماية، حيث يُحرم الضحايا، حتى أولئك المساهمين في إقامة الدعوى، بسبب وضعية إقامتهم المؤقتة من تأمين عمل يضمن لهم دخل جيد. فيجب أن يتم توفير العمل لهؤلاء برواتب محترمة وحضهم على حضور دورات الأنشطة التعليمية وتلقى التدريب المهني. وهذا من شأنه تشجيع الناجين من الإتجار بالبشر على التعاون مع هيئات تطبيق القانون، وبما يزيد في المقابل من القدرة على محاكمة مرتكبي الإتجار بالبشر ويمنع حدوث هذه الحالات مستقبلاً.
- ضمان قيام هذه الدعاوى ضمن إطار من حماية حقوق الإنسان ولتنتهج أسلوباً يقوم على التركيز على الضحية نفسها، فالضحايا الذين ساهموا في إقامة هذه الدعاوى قد وضعوا أمنهم وسلامتهم – وكذا أمن وسلامة عائلاتهم وأصدقائهم- تحت الخطر بيد أن قلة قليلة فقط هي التي كان

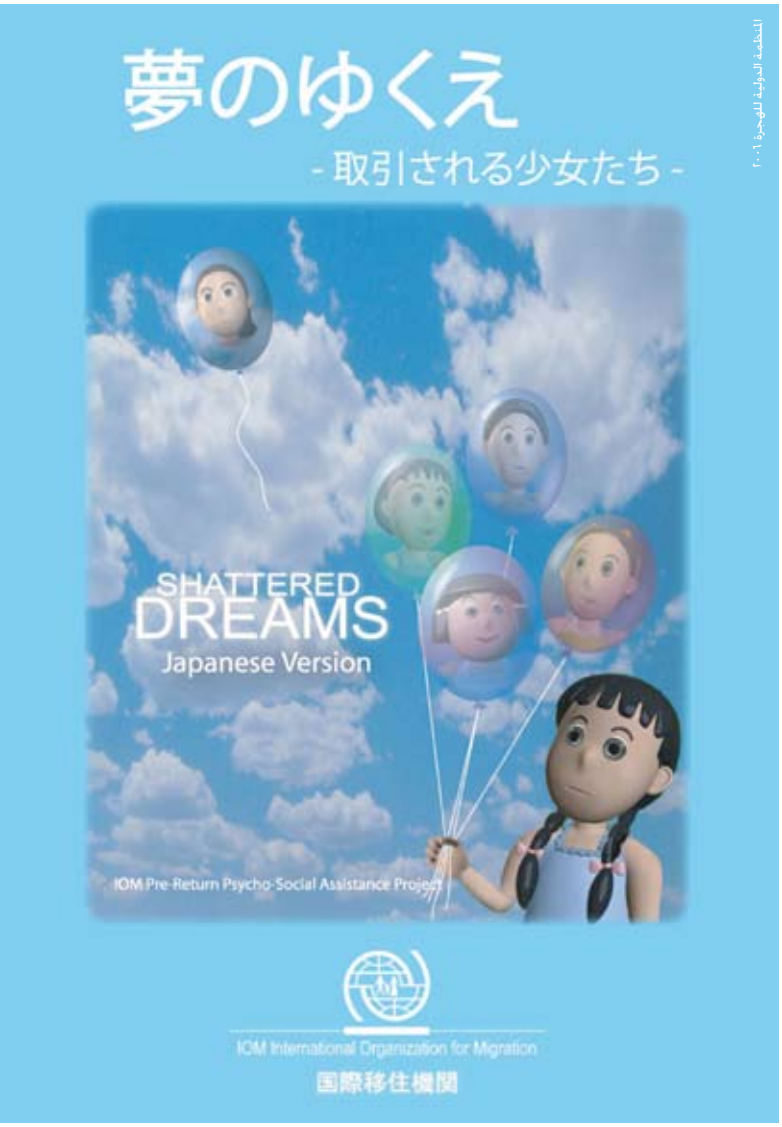

المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٠٦

غلاف قرص مدمج قامت المنظمة الدولية للهجرة بتطويره في بانكوك بعد أن تمت ترجمته إلى اللغة اليابانية

يصاحبها مرافقون لبحث حالاتهم أو محامين لتمثيل حقوقهم، ومن ثم يمنعهم ذلك من اتخاذ قرارات مستقلة وواضحة.

- وضع إجراءات للحالات التي تعجز أو لا ترغب فيها الضحية في العودة، فإذا كنا نرغب أن يتم استغلال إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر كشكل آخر من أشكال إحكام الحصار على الهجرة أو اللجوء فعلينا أن نضع استراتيجيات أكثر وضوحاً ومرونة لتوفير حل الدمج المحلي أو التوطين لبلد ثالثة للضحايا ممن يعتريهم 'خوف مُبرر' من أي ردود فعل انتقامية أو حدوث اضطهاد لهم في مسقط رأسهم أو أي شكل آخر من أشكال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في حالة العودة[٥].

ناوكو هاشيموتو (NHASHIMOTO@iom.int) هي طالبة سابقة في مركز دراسات اللاجئين ومنسقة برامج المنظمة الدولية للهجرة في طوكيو (www.iomjapan.org). يعكس هذا المقال الآراء الشخصية لمؤلفه ولا يمثل وجهة النظر الرسمية للمنظمة الدولية للهجرة.

١ www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/committee.htm
٢ /www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt
٣ للحصول على تفاصيل خطة العمل الوطنية، رجاء الإطلاع على الرابط التالي: www.mofa.go.jp/policy/i_crime/people/index_a.html
٤ نص البروتوكول على الانترنت على /http://en.wikipedia.org/wiki Convention_against_Transnational_Organized_Crime
أنظر أيضاً العدد رقم ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية:: 'الإتجار بالبشر: الدفاع عن حقوق المستضعفين ومساندتهم " على الرابط http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/NHQ25.pdf
٥ الضحايا: في حين أن معظم الأفراد الذين يتم الإتجار بهم هم في الواقع 'ناجون' من موقف مأساوي، بيد أن المصطلح 'ضحايا' يستخدم في هذا المقال طبقاً للاتفاقيات القانونية الدولية ذات الصلة.
٦ نجد مزيداً من التفاصيل حول أنشطة مكافحة الإتجار بالبشر التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة في اليابان على الرابط التالي: www.iomjapan.org/act/trafficking.cfm
٧ انظر مقال ريتشارد دانزيغر 'أين ضحايا الإتجار بالبشر'، العدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية، على الرابط التالي: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/10-12.pdf
٨ هذا الدليل متاح على الرابط التالي: http://iomjapan.org/archives/IOM_HandbookonVictimAssistance.pdf
٩ لمزيد من التفاصيل حول رابطة الصلة بين التماس اللجوء وبين الإتجار بالبشر، رجاء الإطلاع على إرشادات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الحماية الدولية على الرابط التالي: www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refworld/rwmain?page=search&docid=443679fa4

الفحوصات الطبية وإجراءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي

إيريك فلوبيرغس و إيفيرت بلومين

تسعى مبادرة "الرعاية الكاملة" وهي إحدى المشروعات المشتركة بين (فاروس) ومنظمة العفو الدولية (القسم الهولندي) و المجلس الهولندي للاجئين — إلى زيادة الوعي بأهمية الاعتبارات الطبية في إجراءات البت في التماسات اللجوء.

يعاني العديد من ملتمسي اللجوء من مشاكل صحية مبعثها الرحلة الطويلة التي اضطروا لقطعها للفرار وما سبق ذلك من أحداث عنف، وهي مشاكل أغلبها يتعلق بالقدرة على الحركة إضافة إلى المشاكل العقلية والنفسية مثل الاكتئاب والخوف واضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD). وكانت الأبحاث التي أجريت على ملتمسي اللجوء العراقيين قد كشفت عن وجود نسبة مرتفعة من الأمراض النفسية (٤٢٪) بين مُلتمسي اللجوء الذي حطوا الرحال مؤخراً في هولندا. ويعاني ربع هذه النسبة تقريباً من الاكتئاب كما يعاني ثُلثٌ آخر من اضطرابات ما بعد الصدمة. ومن الواضح أن هذه المشاكل النفسية كانت تعمل عملها أثناء جلسات الاستماع إلى ملتمسي اللجوء وأنها أثرت على تفاعل ملتمسي اللجوء مع السلطات المعنية وبالتالي على النتائج التي انتهت إليها هذه الجلسات وهو ما كان يتمخض عنه كثيراً رفض كثير من طلبات اللجوء.

وفي هولندا، وكما هو الحال في أوروبا، لا تجري الاستعانة بالمعلومات والوسائل التشخيصية الطبية والنفسية إلا على نحو ضئيل في تقييم التماسات اللجوء، ذلك أنه غالباً ما يتم التغاضي عن فحص الندوب الجسدية والنفسية وتجاهل الشكاوى الطبية والنفسية، وما يصاحبها عادة من مشاكل سلوكية واجتماعية ثقافية. ولا تبدو السلطات المختصة بالبت في التماسات اللجوء على قناعة بوجود علاقة ممكنة بين هذه المشاكل الصحية وبين تجارب العنف والتعذيب التي مر بها ملتمسو اللجوء.

وتشير الأبحاث الطبية والنفسية في مجال الصدمات النفسية إلى التداخل الذي يمكن أن تسببه هذه الصدمات مع ذاكرة المرء وقدرته على استدعاء الذكريات، ونتيجة لهذا التداخل يعجز بعض ملتمسو اللجوء عن سرد رواية مكتملة ومترابطة عن قصة فرارهم من بلادهم. وهذه الرواية التي يسردها ملتمسو اللجوء إلى السلطات أثناء جلسات الاستماع لها أهميتها الكبيرة بالنسبة لسلطات التقييم، ذلك أنه على أساسها يتقرر إما منح ملتمس اللجوء تصريحاً بالإقامة أو إصدار قرار بترحيله من البلاد. وفي حالات أخرى يلتزم ملتمسو اللجوء الصمت عما حدث من أجل حماية أنفسهم من الذكريات الأليمة التي مروا بها، أو قد يجدوا من غير اللائق التحدث عن هذه الأحداث لأن ثقافتهم تمنعهم من ذلك.

عوامل تحول دون الإدلاء بوصف مفصل

تقدمت إمرأة من توغو بطلب التماس لجوء في هولندا، وخلال المقابلة التي أجريت معها، يحدث أن تبكي المرأة وتخبر المسؤول الذي يحاورها بأنها تعاني من اعتلال في صحتها، وأنها تلاقي صعوبة في النوم وتخشى من الرجال والضوضاء المرتفعة. وتستطرد قائلة أن ذهنها مشوش حول ما حدث لها بالضبط. ورغم أن سلطات اللجوء تحاول حضها على وصف التجربة التي مرت بها، فإن المرأة ترد بأنها لا تستطيع الحديث عنها.

ومن ثم ترفض إدارة الهجرة والتجنس (IND) التماس اللجوء لعجزها عن تقديم أي وثائق وبراهين تؤكد مزاعمها، ومن ثم لا ترى الإدارة في قصة لجوء المرأة شيئاً جدير بالتصديق. وبناء عليه ، وضعت المرأة رهن الاحتجاز لحين أن يتم ترحيلها. وفي مركز الاحتجاز يزورها أحد الأطباء الذي يشخص حالتها بأنها اكتئاب وقلق شديد، ويرى أنه من الصعب وضع تشخيص دقيق لها بسبب عدم استقرار عواطفها وغياب قدرتها على التركيز وعجزها أو عدم رغبتها في الرد على الأسئلة. ويعالجها الطبيب باستخدام العقاقير النفسية. وفي هذه الأثناء يتعذر على السلطات المضي قدماً في إجراءات الترحيل، ومن ثم تم إطلاق سراحها من مركز الاحتجاز ولتعيش المرأة بصفة غير شرعية في هولندا. وبعد عامين من هذه الواقعة، يتم نقلها للمستشفى في إحدى العيادات النفسية لما ظهر

بروتوكول اسطنبول

كان بروتوكول اسطنبول (والمعنون دليل التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) والذي نشرته الأمم المتحدة قد جاء نتيجة الجهد الذي بذله عدد من رجال القانون والطب ومنظمات حقوق الإنسان. ويتضمن هذا الدليل إرشادات للتحقيق في عمليات التعذيب وسوء المعاملة وتوثيقهما. وقد جاء ضمن هذا الدليل- والذي يعد أحد الممارسات الدولية الطيبة المقبولة- ما ينص- وإلى جانب النصوص الخاصة بالتحقيقات القانونية – على إجراء فحص طبي ونفسي (شرعي). ونجد نص البروتوكول على العنوان:

http://asiapacific.amnesty.org/library/Index/ARAIOR510062001?open&of=ARA-393

عليها من سلوكيات عدوانية وهلوسات. ويشخص الطبيب حالتها على أنها أعراض مزمنة لاضطرابات ما بعد الصدمة مصحوبة بذهان. وأثناء مرحلة العلاج في العيادة، تمكنت المرأة أخيراً من سرد قصة ما تعرضت له من سوء معاملة واغتصاب من قبل القوات العسكرية في بلد موطنها.

ويقوم الأخصائي النفسي بالاتصال بالمحامي ويرسل له المعلومات الطبية ذات الصلة بحالتها. ومن جهته، يبدأ المحامي في تقديم التماس جديد للجوء شارحاً الصلة بين الأحداث المؤلمة التي عجزت عن قصها أثناء المقابلة الأولى معها وبين حالتها النفسية. ونتيجة للعلاج الذي تلقته، فقد استطاعت المرأة أن تحكي كامل قصتها أثناء مقابلتها الثانية مع مسؤولي اللجوء. وخلال بضعة أشهر من اللقاء، وافقت إدارة الهجرة والتجنس على التماسها للجوء.

وتعكس هذه الحالة ثقافة عدم التصديق بين سلطات اللجوء في أوروبا، والتي يتوجب على الساعين للجوء معها إثبات تعرضهم للتعذيب أو الاغتصاب أو الضرب. وليس من الممكن دائماً بالنسبة للنساء أن يتحدثن عن تعرضهن للاغتصاب أثناء المقابلة الأولى. فهل نتوقع مثلاً أن تحكي أي امرأة كانت عن هذه الأشياء في الوقت الذي لا تجرؤ فيه أحياناً على إخبارها لزوجها خشية أن يبدى اشمئزازاً منها؟

وقد تأتي الذكريات عن الأحداث المؤلمة ناقصة وغير مكتملة. وثمة دليل على أن ملتمسي اللجوء يعانون من ظاهرة يطلق عليها 'القيود المحيطية'- وهي عبارة عن انكماش يحدث لبؤرة الوعي ويتسبب في عجز الفرد عن تذكر المعلومات الواقعة على المحيط البصري أو السمعي للتجربة المؤلمة التي مر بها. بيد أن ما يحدث هو أن سلطات اللجوء غالباً ما تسأل ملتمسي اللجوء عن التفاصيل المحيطية للتجارب المؤلمة التي تعرضوا لها مثل عدد الأشخاص المتواجدين حينها أو النوافذ في الغرفة التي حدث فيها التعذيب ولون الملابس الموحدة التي كان المعذبون يرتدونها أو لون الحائط أو تاريخ أو المدة التي استغرقتها التجربة ثم يقومون باستنتاجهم حول مصداقية ما حكاه ملتمس اللجوء اعتماداً على هذه التفاصيل.

مبادرة الرعاية الكاملة

تم إطلاق مبادرة الرعاية الكاملة في عام ٢٠٠٦، وهي تستهدف تحسين إجراءات تحديد وضعية اللجوء (RSD) لضحايا التعذيب وسوء المعاملة من خلال تشجيع السلطات على أن تضع في اعتبارها العوامل السيكولوجية والاجتماعية الثقافية والجسدية التي تمنع ملتمسي اللجوء من الإدلاء بصورة مكتملة ومتماسكة عن التجارب التي مروا بها. وتؤكد المبادرة على الحاجة لإجراء فحص كامل يتم إجراءه طبقاً للإرشادات التي أقرها بروتوكول اسطنبول لعام ١٩٩٩ حول تقصي وتوثيق حوادث التعذيب. ويقر البروتوكول بأن أي ظروف طبية أو سيكولوجية ينبغي أخذها في الاعتبار أثناء عملية تحديد وضعية اللاجئين.

وفي عام ٢٠٠٦، نشرت مبادرة الرعاية الكاملة نشرة الرعاية الكاملة: التقارير الطبية القانونية وبروتوكول اسطنبول حول إجراءات اللجوء[1] والتي تضمنت فصولاً تتناول الآثار الجسدية المترتبة على التعذيب وسوء المعاملة؛ والعوامل السيكولوجية والنفسية المؤثرة على قدرة ملتمسي اللجوء على التحدث عن تجاربهم أثناء إجراءات اللجوء وتقييم لاستخدام التقارير الطبية في إجراءات اللجوء في عشرة من الدول الأوروبية وكذا استخدام التقارير الطبية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومن قبل لجنة مناهضة التعذيب (CAT) وتطبيق بروتوكول اسطنبول في إجراءات اللجوء وأثره عليها.

وفي مطلع عام ٢٠٠٧، نشرت المبادرة مجموعة من المبادئ والتوصيات[2] - والتي تم توزيعها على المنظمات غير الحكومية في أوروبا وصدقت عليها ٣٥ منظمة – للفت انتباه السياسيين وصناع السياسات، سواء محلياً أو دولياً، إلى الحاجة لتوقيع الكشف الطبي والنفسي في إجراءات اللجوء.

نظام أوروبي مشترك لإجراءات اللجوء

بالأخذ في الاعتبار المحاولات الحالية لإضفاء الانسجام والوحدة على إجراءات اللجوء في جميع أنحاء أوروبا، كان هدف مبادرة الرعاية الكاملة هو البحث عن الوسائل التي يتسنى من خلالها لنصوص بروتوكول اسطنبول أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من إجراءات اللجوء في أوروبا والعمل على تعزيز تلك الوسائل. وتقر قوانين الجماعة الأوروبية بالاحتياجات الخاصة للناجين من التعذيب، ويعد التعامل مع احتياجاتهم الخاصة أحد أكبر البنود التي نصت عليها خطط المفوضية الأوروبية للمرحلة الثانية والتي سيتم خلالها إنشاء منظومة موحدة لإجراءات اللجوء في أوروبا. بيد أن الدول الأعضاء هي أبعد ما تكون عن تحقيق المعايير التي وضعوها بأنفسهم.

وفي توجيه الإتحاد الأوروبي الخاص بالأهلية (والذي من المفترض أن تكون الدول الأعضاء قد قامت بإدراجه ضمن قوانينها الوطنية بحلول العاشر من أكتوبر ٢٠٠٦)، نجد ضمن التوجيه ما يشير تصريحاً أو تلميحاً إلى الحاجة للاستعانة بالكشف الطبي والتقارير الطبية القانونية. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ردة فعلها على الوثيقة التمهيدية للإتحاد الأوروبي حول مستقبل نظام اللجوء الأوروبي المشترك، قد صرحت بأنها "قلقة من أن ملتمسي اللجوء الضعفاء لا يتم دائماً تمييزهم على نحو جيد ... حيث يتفاوت مدى استخدام وأهمية التقارير الطبية القانونية في إجراءات اللجوء بشكل كبير من بلد لآخر". وبعد إشارتها إلى بروتوكول اسطنبول، تشير مفوضية شؤون اللاجئين كذلك إلى أن "إطلاق المبادرات الموجهة لتحديد ووضع الممارسات الجيدة التي من شأنها أن تعالج هذه التحديات لهو أمر مرغوب بشدة"[3].

نخلص مما سبق إلى أن هيئات كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية في أوروبا تؤمن بأن إدراج الفحوصات الطبية الملائمة وإلزام الجهات المختصة بإصدار تقرير طبي في عملية تحديد وضعية اللاجئين من شأنه أن يحسن من عملية تحديد اللاجئين المستحقين لمنح اللجوء. ذلك أنه من المؤكد أن يسهم ذلك في الغالب في خفض عدد الالتماسات المقدمة بالإضافة إلى عدد عمليات تحديد اللجوء التي تتم مراجعتها اعتماداً على الحقائق الطبية التي يتم تقديمها في تاريخ لاحق. وعلاوة على ذلك، سيشعر ملتمسو اللجوء بأن تجاربهم ومواقفهم يتم تفهمها – وهو الأمر الذي سيساعدهم على استعادة الإحساس بالعدالة والقبول واستتباب المعيشة والصحة.

الانضمام إلى مبادرة الرعاية الكاملة

نحن نرحب بالمنظمات من خارج أوروبا للتوقيع على وثيقة "مبادئ وتوصيات الرعاية الكاملة". وقد تضمنت الوثيقة كذلك المنظمات الداعمة- والتي يتم تحديث أسماءها دورياً ويمكن الاستعانة بها في جميع أنحاء أوروبا من أجل حشد التأييد للمبادئ والتوصيات على المستوى الوطني. رجاء الاتصال بالسيد/ إيريك فلوبيرغس على العنوان e.vloeberghs@pharos.nl.

وتركز مبادرة الرعاية الكاملة حالياً على:

- رفع مستوى الوعي بين الساسة والحكومات والأخصائيين في الطب بدول الإتحاد الأوروبي من أجل العمل نحو دمج الفحص الطبي وتحرير التقارير الطبية القانونية ضمن إجراءات اللجوء.
- وضع إجراء – وذلك على المستوى الوطني (في هولندا)- قائم على بروتوكول اسطنبول من أجل دمج الكشف الطبي والنفسي في إجراءات اللجوء.
- دعم وتطوير المبادرات الرامية إلى تدريب العاملين بسلطات اللجوء على الجوانب الطبية والنفسية من إجراءات تحديد وضعية اللجوء وعلى التحديد المبكر لملتمسي اللجوء عديمي الحيلة.

إيريك فلوبيرغس (e.vloeberghs@pharos.nl) هو رئيس الشؤون الخارجية، أما إيفيرت بلومين (e.bloemen@pharos.nl) فهو طبيب ومدرب/ مستشار بفاروس (PHAROS)، موقع الإنترنت: (www.pharos.nl).

١ رينيه بروين و مارسيل رينيمان و إيفيرت بلومين (٢٠٠٦) كير فول: التقارير الطبية القانونية وبروتوكول اسطنبول في إجراءات اللجوء، أوتريخت/أمستردام: فاروس/منظمة العفو الدولية/المجلس الهولندي للاجئين.

٢ المبادئ والتوصيات (٢٠٠٧). www.pharos.nl/uploads/_site_1/Pdf/Documenten/Care%20Full%20Principles%20%20Recommendations.pdf

٣ يمكن الإطلاع على ردة فعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إزاء الوثيقة التمهيدية على الرابط التالي: http://ec.europa.eu/justice_home/news/consulting_public/gp_asylum_system/news_contributions_asylum_system_en.htm

تعليم ما بعد المرحلة الثانوية للاجئين في أفغانستان: ضرورة حيوية لإعادة الإعمار

كلاس مورلانغ و كارولينا شتولته

تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩٢ بتنفيذ مبادرة 'ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين' (DAFI) ، وهي إحدى البرامج الألمانية ذات التمويل الحكومي لتوفير تعليم ما بعد المرحلة الثانوية للاجئين في بلدان لجوئهم. ويشكل الطلبة الأفغانيون أكبر الفئات المنتفعة بهذا البرنامج.

وبما أن الإمكانيات التي تتمتع بها مؤسسات التعليم الجامعي داخل أفغانستان محدودة للغاية، ونظراً لوجود ثلاثة ملايين أفغاني في هذه اللحظة مشتتين في باكستان وإيران فإن الحاجة ملحة من أجل توفير فرص التعليم العالي – سواء من خلال مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين أو غيرها من القنوات – للأفغانيين في دول الجوار.

وقد كانت أفغانستان محور تركيز فعاليات برنامج ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين من البداية، مع بلوغ أعداد الطلبة المسجلين من أفغانستان ٤٤٧ طالباً في عام ٢٠٠٣[١]. بيد أن ثمة عوامل خارجية تؤثر لا محالة على البرنامج. فنتيجة لعودة أعداد غفيرة من الأفغانيين إلى وطنهم منذ عام ٢٠٠٢ تراجع العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الجامعات الإيرانية والباكستانية بشكل كبير. وقد أوقفت إيران قبول أعداد جديدة من طلبة المرحلة الجامعية في عام ٢٠٠٤ نتيجة لسياسة إعادة الترحيل الفعلية التي تنتهجها لترحيل الطلبة اللاجئين إلى أوطانهم.

وقد تم إلغاء هذه السياسة في عام ٢٠٠٧ لتكون إيران حالياً هي البلد المتلقي لأكبر عدد من الطلبة اللاجئين الأفغان. وفي عام ٢٠٠٥، ونتيجة لعدم التوازن بين أعداد الجنسين في برنامج مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين ومع محاولة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استهداف تعليم الفتيات بشكل خاص، لم يتم السماح للتسجيل في برنامج المبادرة في باكستان إلا للفتيات فقط.

وكان المستوى المتاح للتمويل هو ما يحدد الأهداف الكلية للبرنامج في هذه المنطقة وغيرها. إن البلدان المستضيفة بحاجة لوضع سياسات تتوافق مع احتياجات اللاجئين، فإذا لم يتم السماح للاجئين بالتسجيل في الجامعة، أو كانوا بحاجة لتصريحات خاصة أو فرضت عليهم رسوم طلابية 'دولية' تمنعهم من التسجيل، فإن تنفيذ أي برنامج للمنح يصبح أكثر صعوبة. ويبلغ متوسط التكلفة على مستوى العالم الذي ينفق على الطالب الواحد المسجلين في برنامج المبادرة ما يقرب من ٢٠٠٠ دولار سنوياً.

ولكي يتمكن القائمون على المبادرة في أفغانستان من تحقيق نجاح طويل الأمد لها، تم السعي لعلاج عدد من التحديات، حيث قام البرنامج بالتركيز على تحفيز المشاركة النسائية في البرنامج لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين، مما نجم عنه زيادة أعداد المسجلين من الفتيات الأفغانيات اللاجئات في الأعوام الأخيرة. وتشكل الفتيات الآن ما يقرب من ٥٤٪ من إجمالي أعداد الطلبة الأفغان في البرنامج، أي أعلى من المتوسط العام لأعدادهن في عام ٢٠٠٦ والذي بلغ ٣٩٪. وهؤلاء الفتيات يمثلن نموذجاً للفتيات والنساء الأفغانيات وقد يسهم هذا النموذج في دفع التعليم وتحفيز العائلات والفتيات أنفسهن للارتقاء إلى درجات أعلى في تعليمهن.

ونأتي للتحدي الثاني والذي كان يتمثل في غياب التنسيق بين الجهات المانحة الداعمة للتعليم الجامعي للأفغانيين مما يخلق مشكلة أخرى. حيث أدى وجود عدد هائل من المستشارين التعليميين والوكالات الممولة المتبنية لمناهج مختلفة إلى خلق هياكل متضاربة لدعم برامج اللاجئين خارج البلاد. وكان ذلك قد أدى إلى تمزق وارتباك المنظومة التعليمية الأفغانية وأضفى تعقيداً على العملية التعليمية وعلى مردودها بالنسبة للاجئين الشباب. وقد أدركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاءها الحاجة لإسداء مشورتها لكل لاجئ حول دراساته وخططه المستقبلية ونظمت لهذا الغرض ورش عمل في بلدان لجوئهم تتناول طائفة من الموضوعات التي تتراوح بين المعلومات العامة عن سوق الوظائف والوعي بفيروس

نقص المناعة المكتسب/الإيدز وحتى المسائل المتعلقة بالعودة إلى أفغانستان.

بشائر النجاح

قامت مفوضية شؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٧ كجزء من جوانب تقييمها الشامل لتأثير مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين بإرسال استبياناً للطلبة السابقين[٢]. وجاءت استجابات المجموعة الأفغانية لتظهر الصلة المباشرة بين برامج مساعدة اللاجئين التي تركز على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية وبين الجهود الوطنية لإعادة الإعمار. فمن خلال تعليم اللاجئين الأفغانيين في البلدان المجاورة، وفرت مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين المهارات المطلوبة لتحقيق العودة المستدامة كما جعلت العودة إلى الوطن حلاً أكثر ملائمة لمستقبل الكثير من الطلبة وعائلاتهم. وجاء أثر طلبة الجامعات العائدين بالنسبة لإعادة إعمار أفغانستان واضحاً وضوحاً بيناً.

وقد توافر لدى اللاجئين ممن تلقوا تعليماً جامعياً في المنطقة كلٌ من المهارة والاستعداد الأرحب للعودة إلى ديارهم. وقد ساعد ذلك في جلب الموارد البشرية المؤهلة أكاديمياً إلى منطقة عانت استنزافاً هائلاً للعقول المهمة. ورغم توفير الحرية للطلبة لاختيار ما يروق لهم من دراسات، إلا أنه قد تم تشجيع الطلبة على التسجيل في البرامج التي تعطيهم درجة علمية في المجالات التنموية أو الوظيفية ذات الأهمية الأكبر. ونتيجة لذلك، فإن مجالات الدراسة المختلفة، ومن ثم العمل ضمن مجموعة الفئة الأفغانية من الطلبة المستفيدين ببرنامج المبادرة تأتي في غاية التنوع، وبما يعكس جميع الاحتياجات لبلد كانت في أشد الحاجة لجامعات ملائمة لسنوات عديدة.

وتعمل غالبية خريجي البرنامج العائدين في هرات أو كابول. وأكثر من ٧٠ ٪ منهم يعملون كموظفين مدنيين أو كمدراء لمنظمات غير حكومية، مع اشتغال الباقي في القطاع الخاص. وتشير الأبحاث إلى أن أفغانستان تواجه غياباً حاداً للموارد البشرية المدربة في المجالات الإداريـة. لذا، ونتيجة للتشجيع الذي وفره برنامج المبادرة، فإن ما يقرب من ربع الطلبة الأفغانيين المسجلين كطلاب في البرنامج يركزون على الدراسات الخاصة بالإدارة والاقتصاد. ومن الجوانب الأخرى التي تستدعي تدخلاً خاصاً في أفغانستان دعم المجتمعات الريفية وحل مشكلة الأمن الغذائي طويل الأمد. وقد جاء دور برنامج المبادرة ليشجع الكثير من الطلبة على دراسة الزراعة، خاصة في فيصل آباد في باكستان، حيث يوجد ما يقرب من ٢٠ ٪ من الطلبة الأفغانيين مسجلين حالياً ضمن الفصول المرتبطة بمجالات الزراعة/المصايد السمكية وعلوم الغابات.

ونستطيع أن نقع على أمثلة للنجاح الـذي حققه البرنامج على جميع مستويات المجتمع الأفغاني. فأحد خريجي برنامج المبادرة يشغل حالياً منصب نائب مدير وزارة مكافحة الإتجار بالمخدرات، بينما يرأس خريج آخر المجلس الوطني الأفغاني بينما يعمل آخر لصالح هيئة المواصفات والمعايير الوطنية. كما يشغل عدد من خريجي برنامج المبادرة وظائف عليا في عدد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم خبراتها في مجال حقوق الإنسان وقضايا الجنس وأنماط التدخلات الإنسانية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

> "حققت المنح الدراسية المقدمة من مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين إسهاماً كبيراً في تعليم وتطوير مقدرات الكثير من اللاجئين الشباب الموهوبين، وبما أتاح لهم توسيع آفاقهم والتنقيب فيما لديهم من مهارات كامنة ينفعون بها وطنهم. فمن خلال المنح التعليمية للتعليم العالي، أعطى برنامج المبادرة للآلاف من الشباب والشابات الوسيلة لكسر دائرة العنف والحرمان. وخـلال جـولاتي في الـخارج التقيت بعدد من معلمي البرنامج وخريجيه في قارات عديدة ورأيت بنفسي الخبرات التي اكتسبوها وهم يطبقونها لصالح مجتمعهم. ليس بوسع أحد أن يقلل من قيمة التعليم، فهو يعطي اللاجئين الأمل في تخيل مستقبل أكثر إشراقاً لأنفسهم ولمجتمعاتهم كما يعطيهم المهارة والإصرار على تحقيق أهدافهم"
>
> أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

خاتمة

إن توفير تعليم ما بعد المرحلة الثانوية ليس بذي أولوية مقارنة بالمستويات الأخرى المهمة من التعليم، خاصة التعليم الابتدائي. ورغم ذلك، فإن الأبحاث التي تناولت خمسة عشر عاماً من العمل في برنامج منح مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين قد أثبتت أن فوائد هذه المرحلة بالنسبة لجهود التنمية لهي فوائد عظيمة. إن بوسع برامج المنح أن تفعل وتنجز، شريطة أن يتم تنفيذها بعناية ويتم توزيع المخصصات التمويلية لها بكفاءة. ومن الوجيه منطقياً أن يدرس اللاجئون في البلدان الأقرب لأوطانهم – في كلتا الناحيتين الجغرافية والثقافية- نظراً لأنه يجعل العودة لأوطانهم أمراً أكثر ترجيحاً عقب انتهاءهم منهم. وينبغي أن تتم موائمة التمويل المقدم لتعليم ما بعد المرحلة الثانوية مع هدف تحقيق نتائج مستدامة.

وسوف يحقق الطلبة أكثر استفادة من الدورات التي تعلمهم العمل مع الموارد المتاحة إقليمياً. وفي حالات دراسة الطب والهندسة، لن يجدي شيئاً أن يتم تعلم التعامل مع معدات وأجهزة من المعلوم جيداً أنها لن تتوافر بمجرد أن يبدأ الخريجون العمل مع مجتمعاتهم. ولا تقوم مفوضية شـؤون اللاجئين بتمويل المنح للدورات متعددة السنوات مثل الطب؛ فهي مكلفة للغاية وتتطلب تمويلاً لآجال طويلة. بيد أن المفوضية من جهة أخرى تصب تمويلها في دورات طب الطوارئ لأن خريجيها يقدمون خدمات قيمة. ونفس الاعتبارات الخاصة بالتركيز على تحقيق العائد من التكلفة تنطبق على دراسات ما بعد التخرج. فبدلاً من توفير المصاريف التي يحتاجها طالب واحد للحصول على درجة الدكتوراه، فإنه من الأكثر فائدة أن تقدم يد المساعدة لاثنين من الطلبة للحصول على شهادة الإجازة.

ومما لا يدعو للدهشة أن ثلاثة أرباع اللاجئين المشتتين الذين تلقوا منحاً من برنامج مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين يبلغون عن حصولهم على دخول تفوق الدخول المتوسطة. ورغم ذلك، فإن فوائد تقديم تعليم ما بعد المرحلة الثانوية للاجئين هي أسمى من ذلك لأنها في النهاية تصب في مصلحة إفادة المجتمعات والأمم التي تمضي فترة النقاهة من صراعات سابقة. إن عودة الموارد البشرية المؤهلة إلى المناطق التي ضربتها الصراعات في السابق لهو أحد أهم أركان تحقيق جهود إعادة الإعمار المستدام. وتظهر الأمثلة الأفغانية كيف يمكن لتعليم ما بعد المرحلة الثانوية للاجئين أن يسهم إسهاماً مباشراً نحو تحقيق إعادة الإعمار في بلد لا يزال يناضل مع صراعات طويلة الأمد. إن حقيقة أن ٩٤ ٪ من خريجي برنامج المبادرة العائدين إلى بلادهم يجدون فرصاً للتوظيف في أوطانهم تؤكد على الحاجة لمهاراتهم. كما أن مجالات الدراسة التي يختارها الطلاب الأفغان والقطاعات التي وجدوا وظائف بها والتوازن بين الجنسين بين الطلاب اللاجئين لهي جميعها مؤشرات إيجابية على حدوث تحول مستقبلي. وقد أظهرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه في أفغانستان كما في غيرها من المناطق، تأتي برامج المنح المقدمة للاجئين بفائدة عظيمة كما أن جميع أشكال التدخل الإنساني ينبغي أن تأتي مرتبطة بجهود التنمية طويلة الأمد.

كلاس مورلانغ (morlang@unhcr.org) هو مسؤول شؤون التعليم بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجنيف. أما كارولينا شتولته (stolte_carolina@yahoo.com) فهي تقوم باستكمال رسالتها للدكتوراه في جامعة لايدن. وقد كتبت هذه المقالة من قبل مؤلفيها بصفتهما الشخصية ولا تعكس الآراء الواردة فيها بالضرورة آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

لمزيد من المعلومات عن برنامج مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين، رجاء الإطلاع على الرابط التالي: www.inwent.org/ez/articles/065278/index.en.shtml، أما تقييم نوفمبر ٢٠٠٧ لأنشطة برنامج المبادرة فنجده على الرابط: www.unhcr.org/protect/PROTECTION/47b4083d2.pdf

١ في عام ٢٠٠٦، تم تسجيل ١٠٦٧ طالباً من طلبة مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين من ٣٧ دولة في دورات تعليمية في ٣٨ دولة.
٢ www.unhcr.org/protect/PROTECTION/4603d6954.pdf

قياس مدى تمتع النازحين بحقوق الإنسان في كولومبيا

ياكوب روتينغ و ماركو روميرو

بينما تتغير المفاهيم والممارسات في سياق الولاية التعاونية الجديدة يحمي القانون الكولومبي الحقوق الأساسية للنازحين داخلياً بيد أن البلد تفتقد للسياسات التي من شأنها أن تضمن احترام هذه الحقوق. وهذه الهوة بين الادعاءات المعسولة وبين السياسات الواقعية تقرها المحكمة الدستورية، وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد. وكانت التطورات الأخيرة التي بذلت لسد هذه الفجوة قد أحيت من جديد الأمل في التغيير، على المجموعات الأخرى وعلى وكالاتها الرئيسة.

تعاني كولومبيا من تاريخ طويل من أشكال النزوح التي كانت الصراعات سبباً فيها. ويسعى معظم الأشخاص النازحون، والذي يقدر عددهم بنحو أربعة ملايين نسمة[1]، للجوء داخلياً وفي موجات غفيرة مستمرة من المناطق الريفية إلى أطراف المدن الكولومبية الآخذة في الاتساع. وفي عام ١٩٩٧، كانت الهيئة التشريعية الكولومبية قد مررت قانوناً يمنح حقوقاً واسعة للنازحين داخلياً. بيد أن الحكومات الكولومبية المتعاقبة قد أخفقت في تنفيذ المقتضيات العملية لهذه الحقوق، واقتصرت جهودها على توفير المعونات الإنسانية لأقل من نسبة ٣٠٪ من النازحين داخلياً، ولم يكن لها إلا النذر اليسير من التأثير على تحسين توفير الصحة والتعليم. وفيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، حكمت المحكمة الدستورية ١٧ مرة بأن الحقوق الإنسانية للنازحين داخلياً قد تعرضت للانتهاك.

وفي حكم تاريخي لها في عام ٢٠٠٤ [2]، قررت المحكمة بأن السلطات المحلية والوطنية في مختلف بقاع البلاد قد أخفقت في تحقيق الحماية الملائمة لطائفة عريضة من الحقوق الأساسية، شاملة تلك الخاصة بالتعليم والصحة والعمل وتوليد الدخل والسلامة الشخصية. وقد أعلنت أن هذه المشاكل قد وصلت حداً من الخطورة يجعلها تشكل وضعاً لا دستورياً. وقد تم الكشف عن اثنين من المشاكل الهيكلية في هذا السياق، وأولى هذه المشاكل هي عدم كفاية الموارد التي خصصتها الحكومة لتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي والوطني. ثانياً، أن الإمكانيات المؤسسية على جميع المستويات لم تكن كافية لتلبية احتياجات تجمعات النازحين.

كارين ميشنوت/الاتحاد الأوروبي/مكتب إيكو

مستوطنة نازحين داخليين في ماغدالينا (سيرا نيفادا) في كولومبيا

وبدلاً من اللجوء لعقد محاكمات جنائية للمسؤولين الذين لم ينفذوا التزاماتهم، حثت المحكمة الدستورية الحكومة الكولومبية على السعي لتدبير الموارد الضرورية وتوفير معلومات تفصيلية عن النازحين داخلياً وعن السياسات التي وضعت بشأنهم. وكان أبرز ما دعت إليه المحكمة في هذا السياق هو مطالبتها بوضع مؤشرات توضح مدى التقدم الحاصل في مساعدة تجمعات النازحين داخلياً على التمتع الفعال بحقوقهم. وبتعبير آخر، طالبت المحكمة الحكومة بتشخيص المشكلة والسعي لحلها وإرساء الآليات التي من شأنها أن ترصد مدى فعالية السياسات.

وقد جاءت ردة فعل الحكومة متلكئة في إصدار القرارات الخاصة بمؤشرات الرصد الكافية، وهو ما جعل من المستحيل بالنسبة للمحكمة تقييم مدى التقدم الحاصل. وقد طالبت المحكمة لجنة مراقبة المجتمع المدني ومكتب المفتش العام والمحقق في شكاوى حقوق الإنسان ومراقب الحسابات العام للجمهورية و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوفير المستندات الفنية التي من شأنها المساعدة في إرساء مؤشرات رصد النتائج. وقياماً على المدخلات التي أتاحتها هذه المؤسسات، عمدت المحكمة بعد ذلك إلى وضع سلسلة من التوجيهات التي تفصل لطريقة استعمال هذه المؤشرات، والتي تشتمل على ضرورة أن تأتي هذه المؤشرات في صورة كمية قابلة للقياس والمقارنة وأن تعطي معلومات عن الحياة التي يحياها النازحون داخلياً والأوضاع المعيشية لهم وليس عن الجوانب المؤسسية لأداء الحكومة في حل المشكلة.

وفي البداية، قالت المحكمة بأن وظيفة هذه المؤشرات ينبغي أن تتمثل في قياس التقدم الحاصل في تخطي المشاكل وتحديد العقبات التي تعرقل اتخاذ الإجراءات الإصلاحية للأوضاع. ومن ثم ينبغي على هذه المؤشرات أن تعطي معلومات جوهرية عن أثر السياسات الحكومية. فإذا لم تنجح السياسات في تغيير حياة النازحين داخلياً إلى الأفضل، فإن على هذه المؤشرات أن تعطي على الأقل لمحة عن الوسائل التي من شأنها أن تضمن تحسين هذه السياسات.

ثانياً، ينبغي أن تقيس هذه المؤشرات مدى ما تحقق من إنجاز للهدف المُرام من السياسات، ألا وهو تفعيل حقوق

النازحين داخلياً، وكذلك – وبشكل خاص- التمتع الفعال بالحقوق في كل طور من أطوار النزوح. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ها هنا الاحتياجات الخاصة لفئات معينة مثل الأطفال والنساء والمعاقين والمجتمعات الريفية.

ثالثاً، ينبغي أن تكون هذه المؤشرات مهمة الفحوى، فتقدم معلومات عن الجوانب الأساسية- وليست الجوانب الهامشية القابلة للتأجيل- من حقوق النازحين داخلياً وأثر السياسات عليها. ويستمد هذا المفهوم أهميته الرئيسية من حقيقة أن عمليات المتابعة والرصد هي عمليات مكلفة على جميع المستويات. كما أن اختيار المؤشرات ينبغي ألا يقوم على أي المعلومات هي متوافرة بل على حقوق النازحين داخلياً. كما لا ينبغي دمج النازحين داخلياً ببساطة ضمن البرامج الحكومية القائمة والموجهة لجموع الشعب العامة.

حقوق النازحين داخلياً

قامت المحكمة الدستورية الكولومبية بإصدار قرارين بتبني عدد من المؤشرات تتناول حقوق الإسكان والصحة والتعليم والغذاء وتوليد الدخل والهوية والاستقرار الاقتصادي والحق في الحياة والمساواة والحرية[٣]. ورغم ذلك ما يزال من الضروري وضع مؤشرات مراقبة أخرى كما أن هناك عدم وضوح فيما يتعلق بالعلاقة بين الأطوار المختلفة للنزوح. ورغم ما تحقق من تحسن في تمتع النازحين داخلياً بحقوقهم في محنتهم، إلا أن أطوار المنع والحلول المستدامة لم تشهد سوى قدر متواضع من التغيرات.

حق منع النزوح

مع نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف شخص قسرياً كل عام في كولومبيا، ثمة حاجة ملحة لوضع سياسات تعمل على منع حدوث المزيد من حوادث النزوح. وتفهم الحكومة سياسة المنع تلك على أنها عبارة عن السيطرة أو إعادة اكتساب السيطرة على إقليم من الأقاليم. ورغم أهمية تحقيق المؤسسات المدنية بالدولة لدورها ووظائفها في إرساء هذه السياسة، إلا أنها للأسف تتخذ لنفسها شكلاً عسكرياً في التعبير عنها. وعلاوة على ذلك، ورغم أن السيطرة العسكرية تعد واحدة من العوامل الوقائية القوية، إلا أنها كثيراً ما تتحول إلى جزء من المشكلة نظراً لما يتسبب فيه النشاط العسكري من زيادة كبيرة في خطر النزوح. وعليه، فإن التأكيد على الوجود العسكري بدلاً من الوجود المدني في مناطق النزاعات والإخفاق في تصميم نظام فعال للإنذار المبكر لهي قضايا ينبغي التعامل معها في سبيل توفير سياسة للوقاية الشاملة من النزوح. ومن جهة أخرى، فإن الطبيعة الحساسة لهذه السياسة تجعل المحكمة الدستورية تحجم عن اتخاذ وقفة مع هذا الموضوع. وربما يخالف ذلك القناعة الراسخة لدى المحكمة بيد أنه يجوز تأويل هذا الصمت على ضوء رغبتها في تحقيق اتفاق وطني جماعي متى أمكن.

حق التعويض

لم تتمخض المناقشات المتعلقة بوضع مؤشرات الرصد المعنية بالتعويضات الشاملة عن مواقف واضحة نظراً لأنها تعكس عدداً من القضايا السياسية المثيرة للجدل على المستوى الكولومبي. وعلى ضوء ما يحدث من طرد وترحيل للتجمعات المدنية على يد الجماعات شبه العسكرية أو المتعاقبين بعدهم، يصعُب في الواقع أن يطلب من الضحايا محاولة التعايش مع من يرتكبون الفظاعات ضدهم وأن يثقوا في أي ضمانات بعدم تكرار ارتكاب الجرائم. ولكن رغم ما يجري من عملية نزع للسلاح تغلفها الشكوك ومواصلة القوات شبه العسكرية لسيطرتها السياسية والاجتماعية من خلال استغلال العنف في أجزاء واسعة من البلاد، ينبغي أن يأتي إنشاء سياسات فعالة لتعويض النازحين داخلياً كأحد الأولويات الضرورية لما لا يقل عن ١٠-١٥ سنة قادمة. وإن إرساء مؤشرات رصد النتائج المتحققة على صعيد الحق في التعويضات يعد جانباً مهماً من هذا المجهود.

إن المؤشر الرئيسي لمستوى تمتع اللاجئين بحقوقهم، والذي اقترحته الحكومة في مارس ٢٠٠٥، هو على النحو التالي: "بإمكان الأشخاص الطالبين له التمتع بآليات العدالة والتعويض والحماية[٤]." وتقيس المؤشرات التكميلية المقترحة نسبة الأشخاص القادرين على التمتع بآليات العدالة مقارنة بأولئك الطالبين لها- ونسبة الأشخاص النازحين أو التجمعات العرقية الذين تمتعت ممتلكاتهم بمظلة الحماية القانونية بأولئك الذين تقدموا بطلب لهذا النوع من الحماية. وأخيراً، كانت الحكومة الكولومبية قد اقترحت إدراج الحق في لم شمل العائلات من خلال أحد المؤشرات التي من شأنها قياس أولئك الذين تلقوا دعماً مالياً لكي يتم لم شملهم بعائلاتهم مقارنة بالعدد الإجمالي للأشخاص الذين تقدموا بطلب هذا الدعم.

وقد علق مكتب النائب العام على أن الدخول تحت مظلة العدالة لا يعني بالضرورة حصول المنتفعين بها على تعويض، كما أن المؤشر ينبغي أن يكون موجهاً نحو تحقيق التمتع بآليات العدالة التي بوسعها فيما بعد تحقيق التعويض. ومن منظور لجنة مراقبة المجتمع المدني ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكدت المؤشرات التي اقترحتها الحكومة فقط على بعض مكونات التعويض الشامل، وهي الحقيقة والعدالة، بيد أنها لم تقم بقياس مدى تمتع النازحين داخلياً المتضررين بالحصول على تعويض عن خسائرهم المادية وغير المادية التي نجمت عن نزوحهم. كذلك فقد أشارت المفوضية إلى أنه لا يجوز لنا أن نتوقع قدرة أي مؤشر على قياس سياسة لم يتحدد فيها بعد الأسلوب الذي سيتسنى من خلاله إصلاح الخسائر الناجمة عن أعمال العنف المُرتكبة. وبدلاً من ذلك، قدمت مفوضية شؤون اللاجئين توصية بعدد من العناصر لتشكل موضوع عمليات رصد النتائج التي تقوم بها المؤشرات، شاملة المساواة في معاملة النازحين داخلياً مقارنة بضحايا الجرائم العنيفة الأخرى، ودرجة مشاركة النازحين داخلياً في البرامج المُصممة لمساعدتهم، والتمتع بالخدمات الاستشارية القانونية وحق الانتفاع بالآليات التي من شأنها أن تكفل لهم التعويض عن ممتلكاتهم وأراضيهم.

وبعد أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار، رفضت المحكمة الدستورية مؤشرات الحكومة نظراً لأنها تستبعد الحقوق الأساسية التي تتمثل في حق النازحين في التعويض.

ماذا بعد؟

إذا ما قدر لعملية وضع مؤشرات تلك أن تُكلل بالنجاح في النهاية، فإنها حينئذ ستمثل إحدى أهم الإنجازات المتحققة. وسيستطيع نظام العدالة الكولومبي حينها الفوز بقدر هائل من الشرعية، كما ستظهر آليات الشكاوى القانونية كفاءتها، وستتمكن الدولة الكولومبية من اكتساب خبرة مهمة في كيفية تحسين وتطوير السياسات الاجتماعية أثناء الأزمات الإنسانية. وعلى النقيض من ذلك، إذا ما ظلت حقوق اللاجئين على حالها الراهن من التدهور والإهمال، فإن هذا الأمر سيفضح عجز الحكومة عن التعامل مع التبعات الإنسانية للصراعات، وحينها من المتوقع أن تزيد الأوضاع تدهوراً.

وفي نفس الوقت، فإن مؤشرات المحكمة تشكل أداة تتوافر فيها مقومات التفصيل والفائدة الهائلة وتستحق أن تقوم الجهات المانحة بإدراجها ضمن استراتيجياتها الإنسانية في كولومبيا- والتجربة بأكملها تتيح دروساً قيّمة لصناع السياسات في أنحاء العالم.

ياكوب روثينغ (jacob.rothing@nrc.org.co) هو مستشار بمجلس اللاجئين النرويجي (NRC) في كولومبيا، أما ماركو روميرو (marcoromero@codhes.org) فهو رئيس الهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان والنزوح (CODHES) – وأحد الأعضاء البارزين في لجنة مراقبة المجتمع المدني والتي شكلتها المحكمة الدستورية من أجل متابعة مستجدات الأمور على صعيد السياسات الكولومبية الخاصة بالنازحين داخلياً.

يمكن الإطلاع على أوامر المحكمة المتعلقة بوضع المؤشرات على المواقع www.codhes.org و www.nrc.no و www.idmc.org.

١ لم تسجل الحكومة الكولومبية النازحين داخلياً إلا لمدة عشر سنوات فقط. وتشير الأرقام التي سُجلت على مدار عشرين عاماً من قبل الهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان والنزوح (CODHES) إلى أن هناك ما يزيد عن أربعة ملايين نازح داخلياً في البلاد.
٢ حكم المحكمة الدستورية رقم T-٠٢٥ لسنة ٢٠٠٧.
٣ AUTO ٢٠٠٧/١٠٩ and AUTO ٢٠٠٧/٢٣٣
٤ أمر المحكمة رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٧: ٢٠

الدين والإغاثة والتنمية: تجربة سريلانكا

غاي هوفي وأمجد سليم

توفر الشراكة الإستراتيجية بين اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة (UMCOR)[1] ووكالة المعونة الإسلامية (MA)[2] في سريلانكا، والتي تحولت لاتفاقية شراكة دولية رسمية، نموذجاً لكفاءة تقديم المساعدات الأهلية التي تتسم بالاستدامة والموائمة مع الأوضاع الثقافية لسريلانكا.

كان تدهور الأوضاع الأمنية في شمال شرق سريلانكا في عام ٢٠٠٦ قد بدأ يشكل ضغوطاً على الهدنة الهشة المعقودة بين الحكومة وبين جبهة نمور تاميل إيلام للتحرير (LTTE). ففي الثاني من أغسطس، تعرضت مدينة (مُتُر) ذات الأغلبية المسلمة (في إقليم ترينكومالي) للهجوم والحصار من قبل الجبهة. وباءت بالفشل جميع المحاولات التي بذلتها وكالات المعونة والأمم المتحدة والصليب الأحمر للتفاوض مع الجبهة من أجل إنشاء قناة لتمرير المساعدات الإنسانية للمحاصرين في المدينة. وبعد أيام قلائل، بدأ معظم سكان المدينة في الفرار. وقد توجهت أمواج النازحين داخلياً، والتي حرمها العسكريون من أن تيمم وجهها شطر ملاذها المفضل، إلى مدينة كِنتالي ذات الأغلبية السينغالية، وهي مدينة تعاني بالفعل من عدد من الاضطرابات بين الجماعات الإثنية المختلفة بسبب قربها من مناطق الاقتتال. وقد عجزت الهيئات الحكومية المحلية عن تلبية احتياجات النازحين داخلياً، والذين وصلت أعدادهم إلى ما يقرب من ٥٧ ألف نسمة.

ومع تدفق عشرات الآلاف من النازحين داخلياً، كانت منطقة كانتالي، وهي منطقة تعاني افتقاراً للكثير من أسباب الحياة، تعاني حالة حرجة من التوتر إضافة إلى شيوع العنف بها. وكانت غالبية المنظمات غير الحكومية قد غادرت المنطقة، بينما ظلت اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة والإغاثة الإسلامية تباشران أعمالهما فيها. ومع تنامي نطاق الأزمة، سرعان ما حدث التقارب بين الوكالتين وفي خلال بضعة أيام كانتا تعملان سوياً، وأنشأت الوكالتان مكتباً ميدانياً مشتركاً بالإضافة إلى مستودع للمعونات، كما تشاركتا الفريق والعتاد وإمدادات المعونات والدعم اللوجستي. وقد استجابت الوكالتان وشركائهما المحليون للأزمة من خلال التوفير الطارئ للمياه والمأوى والمعونات الطبية والغذائية وغير الغذائية للنازحين داخلياً، كما قامتا بتوفير الدعم اللوجستي والمساعدات التنسيقية للمنظمات غير الحكومية الدولية.

وقد أتاحت هذه الشراكة حدوث عمليات تنظيمية في حجم المعونات والتنسيق الفعال بيد أنها قد تمخضت كذلك عن عدد من النتائج الأخرى غير المتوقعة. فقد عملت الوكالتان بالتنسيق مع الزعماء والمجالس المجتمعية والدينية الخاصة بكل منهما من أجل التنسيق لحشد وتعبئة آلاف المتطوعين للمساعدة في جلب المعونات الغذائية وغير الغذائية لمخيمات النازحين داخلياً ومراكز التوزيع. ومن ناحيتها شاركت والإغاثة الإسلامية مع الأئمة المسلمين والمجلس التنسيقي لعلماء الدين والمجتمعات الإسلامية، وناقشت الطبيعة الحيادية للعمل الإنساني معهم وشهدت على حيادية فريق اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة. وقد تركزت المناقشات حول واجب كلا العقيدتين في خدمة الإنسانية والتخفيف من معاناة المحرومين. وكانت تلك لغة في الحوار يستطيع العامة فهمها والإخلاص لها. وقد فعلت اللجنة الميثودية نفس الشيء من خلال القساوسة الميثوديين (المنهجيين) المحليين في المناطق المسيحية- ومن خلال الهندوس الذين كان القساوسة يعرفونهم. وسرعان ما أصبحت القرى التي كان القرويون يستهدفون فيها اللجنة الميثودية ويهاجمونها منذ بضعة أسابيع ترحب بكل من فرق اللجنة الميثودية والإغاثة الإسلامية.

وقد حاولت كلٌ من اللجنة الميثودية والإغاثة الإسلامية بشكل مشترك الاقتراب من كبير الرهبان البوذيين في المنطقة لطلب مساعدته في جلب المعونات للمجتمع البوذي المحاصر- وهو مجتمع يرتاب في المنظمات غير الحكومية وغيرها من التجمعات العرقية والعقائدية المختلفة. وقد فوجئ كبير الرهبان بتلك المحاولة المشتركة التي تقوم بها منظمتان كان الإعلام يصور عقيدتيهما كأعداء (وهي بالتالي نفس الصورة التي كانت منطبعة في ذهن هذه المجتمعات) بيد أنه قد وافق على الحديث إلى رعاياه؛ وهكذا ازدهر هذا التعاون بين العقيدتين في جهود الإغاثة الإنسانية، وليصبح المعبد البوذي مركزاً لتوزيع المعونات.

وقد تواصلت هذه الشراكة حتى انجلت حالة الطوارئ وتحسن الموقف الأمني. وعندما أصبح في مقدور النازحين داخلياً أخيراً العودة إلى منازلهم بعدها بعدة أشهر، قامت المنظمات من ناحيتها بتوفير جهود إعادة الإعمار وتقديم المساعدات في العودة. وبعد تلاشي الأزمة، قام الشريكان بمراجعة عملياتهما المشتركة لتحديد الخصائص الأساسية للشراكة فيما بينهما بالإضافة إلى بحث الفرص الأوسع للكيفية التي يتسنى من خلالها للمنظمات الدينية العمل معاً نحو تحسين الكفاءة في ميدان العمليات:

القدرة على العمل بدرجة عالية من الكفاءة في الأوضاع غير الآمنة: كان لمرأى اثنين من المنظمات الدينية المختلفة تعملان جنباً إلى جنب أثره المهدئ والمريح على العديد من المجتمعات المتأثرة بالصراعات. وما كان هذا ليتحقق على الأرجح في تلك الفترة القصيرة بدون إشراك الزعماء الدينيين المحليين من خلال المنظمات الدينية التي تشاركها في العقيدة.

القدرة على العمل لخدمة قضايا مشتركة: يسهم الإيمان المشترك بواجب خدمة الإنسانية في تحقيق القدرة على العمل المشترك كما يحد بشكل كبير من التنافس على الموارد في جهود الإغاثة والتنمية.

العمل ضمن شبكات: توفر الأديان شبكات ثقافية واجتماعية وسياسية يندر أن نجد مثيلاً لها في الأنظمة العقائدية الأخرى. وبوسع المنظمات الدينية 'الاتصال' بهذه الشبكات بما يتيح لها قدرة على الوصول الفوري للزعماء الدينيين – وهم بمثابة 'حُرّاس' المجتمعات- ومن ثم تؤمن لنفسها نافذة على هذه المجتمعات.

التأثير طويل الأمد والبرامج المستدامة: في المجتمعات التقليدية، نجد ثمة صعوبة في تحقيق التقدم المستدام في النهوض بالأقليات والفئات المستضعفة (مثل النساء) بدون تعريضهم للمخاطر. وهنا نجد معظم الزعماء الدينيين، ورغم رغبة البعض منهم في المحافظة على أدوارهم التقليدية، يجعلون من هدف توفير المعيشة المستتبة لمجتمعاتهم الهدف الرئيسي لهم وينصبون من أنفسهم سفراء للتغيير. ومن خلال العمل مع هؤلاء الزعماء الدينيين، أصبح في المقدور بذل جهود طويلة الأمد من أجل النهوض بهذه المجتمعات نهوضاً حقيقياً. ويتيح حضور الممثلين الدينيين بصفة مستمرة في المجتمعات دعم برامج الإغاثة والبرامج التنموية حتى بعد مغادرة الشريك الأصلي المنفّذ بوقت طويل.

السلام والمصالحة والاحترام والتفاهم: إن السلام لا ينبثق من الاتفاقيات السياسية رفيعة المستوى ولكن من المجتمعات الكائنة على الأرض. وربما تعد واحدة من أبرز الجوانب المثيرة في هذا الشراكة أنها كانت المرة الأولى التي تشهد فيها غالبية الناس أصحاب الأديان المختلفة وهم يعملون ويتعاونون معاً على مرأى ومسمع منهم. وربما تعد تلك أبرز الجوانب التي ستكون فيها هذه الشراكة أكثر فعالية – أي العمل كحلقة وصل في الحوار بين الأديان والمجتمعات، وبما يترجم الخطب الرنانة إلى أفعال واقعية تظهر فائدة الحوار للمجتمعات المحرومة.

التحديات المطروحة

كان التعاون بين المنظمتين غير الحكوميتين الدينيتين قد تجاوز نطاق سريلانكا، ففي ٢٦ يونيو ٢٠٠٧، وبعد عدد من المفاوضات المكثفة، تم توقيع اتفاقية شراكة عالمية في مجلس العموم البريطاني في لندن. ورغم ذلك، فلم يتحقق إجماع بعد على الترحيب بهذه الشراكة ونشأت العديد من المشاكل المختلفة أثناء المفاوضات.

إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة: يعتمد نجاح البرامج المشتركة غالباً على العلاقات القائمة بين الأفراد، وهو ما يجعل هذه البرامج عرضة للأهواء الشخصية التي قد تعصف بها في أي لحظة. وقد عقدت مناقشات تتناول ما أثير من أن نجاح التجربة السريلانكية كان يرجع أكثر ما يرجع إلى الصداقات الشخصية التي تصادف أن نشأت بين فرق الإغاثة الإسلامية واللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة، وعلى أساس هذه المناقشات، تم وضع برنامج تطبيقي تجريبي للتمويل المشترك في اندونيسيا وفي مجال لم تكن فيه الظروف محركاً لإحداث التقارب بين المنظمتين. ومع قيام زعماء كلتا المنظمتين بالشرح التفصيلي للشراكة وأهدافها، وجد أن عملية التطبيق وما استتبعته من تقييمات مشتركة قد سارت بسلاسة وقامت وشائج صلة مستديمة بين المنظمتين.

مقاومة أتباع الديانتين للشراكة: نجد ضمن جميع الأديان والعقائد، وكما هو الحال في المجتمعات العلمانية، مجموعة كبيرة من الآراء المختلفة. ويمكن رؤية ردة الفعل السلبية التي أبداها البعض في المجتمع المسيحي في الولايات المتحدة في العديد من المدونات، كما أبدى بعض المسلمين كذلك عدد من الآراء المشابهة. وغني عن القول بأن هذا أمر متوقع تماماً. فقد وُجد أن الكثيرين قد أساءوا فهم طبيعة عمل المنظمات الدينية- كمنظمات مهنية هدفها الأساسي هو توفير جهود الإغاثة والتنمية في مقابل الصورة الخاطئة عنهم كمنظمات تبشيرية. وكان هذا الشقاق قد أتاح فرصة للناس لمناقشة الصورة المتغيرة للإغاثة والتنمية وأهمية تحقيق الشراكات بين الأديان.

تآكل الهوية: عبر البعض عن مخاوفهم من أن الشراكة من شأنها أن تتسبب في تمييع الهوية الإسلامية لوكالة الإغاثة الإسلامية والهوية المسيحية للجنة الميثودية المتحدة للإغاثة - وأن من شأن لم شمل المنظمتين معاً أن يتمخض عنه في النهاية منظمة تكون عرضة للشبهات ولا تتسم بالاستقرار. وهذا يمثل بلا شك خوفا له ما يبرره. ورغم ذلك، فإنا نقول أن هذه الشراكة إنما تلتف بصفة رئيسية حول القضايا العملياتية والدفاع الحقوقي، ولا تصل أبداً لمستوى النفاذ إلى هوية كل من المنظمتين. ورغم أن الشركاء قد يختلفون حول عدد من القضايا العقائدية، إلا أن هناك على الجانب الآخر مجالات أكثر تتعلق بالمحرومين في العالم وتحظى باتفاقهم عليها.

تشتت جهود الزعماء الدينيين: كان بعض الزعماء الدينيين المجتمعين قد خاضوا غمار مجال العمل الإنساني الدولي لأول مرة، وقرروا المشاركة في عمل المنظمات غير الحكومية لما لمسوه من قدرة هذه المنظمات على إنجاز الكثير. وقد أثارت مشاركتهم خوفاً مما يمكن أن تتسبب فيه هذه المشاركة من انصراف- في وقت الأزمات- عن مخاطبة الاحتياجات الروحية لمجتمعاتهم. ومن الواضح أن ثمة حاجة لتحقيق التوازن بين الحاجتين بشكل مبكر من أجل إرساء منهجية عملياتية لا تقتطع من الدور المهم للزعماء الدينيين في كلا الوظيفتين.

الإغاثة الإسلامية / اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة

أثناء توزيع المساعدات على النازحين داخليا في موتور في كانتالي في شمال شرق سريلانكا

الإبقاء على ارتباط الشراكة بالواقع: كانت التجربة السريلانكية قد أثبتت أن نجاح الشراكة كان يكمن في ارتباطها بالمجتمعات وأن الحوارات رفيعة المستوى، رغم ما لها من أهمية، محدودة المعنى والصلة بالنسبة لمن يعيشون في قاع المجتمع. ومع قيام الجهات الأكاديمية والحكومات وغيرهم من الأطراف المهتمة بالموضوع بأخذ نموذج الشراكة ذلك وتحليله ومناقشته، سوف يكون التحدي التالي هو ضمان بقاء هذه الشراكة شراكة عملية الطابع ووثيقة الصلة بالواقع المعاش على الأرض ومتجذرة فيه.

الخطوات التالية

إن فكرة قيام أصحاب ديانتين بالعمل معاً ليست بالفكرة الجديدة[٣]، بيد أنها كانت تأتي مقتصرة في الغالب وحتى اليوم على الحوار بين الأديان وبعض المبادرات التمويلية المتبادلة. وفي سريلانكا، أثبتت الشراكة بين اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة والإغاثة الإسلامية أن ثمة الكثير مما يمكن تحقيقه في مجال التعاون بين الأديان. وترى الوكالتان أن الدين يشكل دعامة مهمة في التنمية والإغاثة المجتمعية وهو الأمر الذي كان يتم تجنب مناقشته نظراً لطبيعته الحساسة. ورغم ذلك، فإن جميع الديانات، ورغم الاختلافات العقائدية فيما بينها، إنما تسعى لغاية مشتركة هي خدمة الإنسانية ومساعدة المحرومين.

وكانت مؤسسة الكومنولث في بريطانيا قد وجهت دعوتها إلى اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة والإغاثة الإسلامية لطرح نموذجهما في الشراكة في اجتماع رؤساء دول الكومنولث لعام ٢٠٠٧ في كامبالا، وقد تمخض عن هذه الدعوة اهتمامٌ كبيرٌ بالموضوع. وعلى مدار الاثني عشر شهراً القادمة، سوف يعكف الشركاء على توسيع آفاق هذا النموذج وتطويره بمساعدة الأكاديميين والممارسين والزعماء الدينيين والمجتمعات. وسوف يشهد عام ٢٠٠٨ اجتماعات مشتركة للمدراء القطريين ومزيداً من الاجتماعات بين العاملين على مستوى الإدارات العليا والمتوسطة والدنيا لهذه المنظمات وعدداً من الأنشطة المشتركة على المستوى الميداني ومشروعات الشراكة المختلفة مع المجتمعات ذات العرقيات المتنوعة في السودان ولبنان سريلانكا واندونيسيا.

وهذه الشراكة ليست حصرية فهي مفتوحة لجميع المنظمات الدينية غير التبشيرية. والرؤية طويلة الأمد التي ننشدها الآن هي تلك التي تروم تحقيق اتحاد من المنظمات الدينية التي تعمل سوياً في المجتمعات من أجل تقديم الإغاثة وتحقيق التنمية والسلام والتسوية والاحترام والتفاهم المتبادل في عالم صار يُستعمل فيه الدين كأداة لتأجيج الصراعات بدلاً من حلها.

غاي هوفي (guy@umcor-regional.org) يعمل لصالح اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة (وكان متواجداً في سريلانكا في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧). أما أمجد سليم (amjad@muslimaid.org) فهو المدير القُطري للإغاثة الإسلامية في سريلانكا منذ عام ٢٠٠٥.

١ http://new.gbgm-umc.org/umcor/work/fieldoffices/partners/muslim-aid/
٢ http://ramadan.muslimaid.org/Page170.asp
٣ مثل منظمة 'الكنائس معاً' الدولية (ACT) ومقرها جنيف http://act-intl.org

طبقة دُنيا جديدة في المملكة المتحدة

ديميلزا جونز

إن ملتمسي اللجوء في المملكة المتحدة هم من بين الفئات الأكثر تعرضاً لخطر الاستبعاد الاجتماعي وما زاد الطين بلة أن السياسات الحكومية المتعاقبة الخاصة باللجوء أدت إلى تفاقم حجم هذه المشكلة بدلا من العمل على التخفيف من وطأتها.

على مدار العقد الماضي، كانت الحكومة البريطانية قد حددت التعامل مع قضية الإقصاء الاجتماعي باعتبارها هدفاً رئيساً من أهدافها، وقامت لهذا الغرض بإنشاء وحدة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي وأطلقت في عام ٢٠٠٣ خطة عمل وطنية (تهدف إلى الإدماج الاجتماعي). وكان التقرير الذي أصدرته الوحدة في عام ٢٠٠٤ قد اعتبر الأشخاص الملتمسين للجوء في المملكة المتحدة من بين الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإقصاء الاجتماعي[١] كما توصلت إحدى الدراسات المشتركة بين أوكسفام و مجلس اللاجئين في عام ٢٠٠٢ إلى أن "ملتمسي اللجوء مرغمون على المعيشة عند مستوى من الفقر غير المقبول في أي مجتمع متحضر"[٢]، ذلك أن ملتمسي اللجوء الماضين في إجـراءات اللجوء يستحقون الحصول على إعانات أسبوعية والتي لا تؤمن إلا مستوى معيشة دون حد الفقر في المملكة المتحدة. والنتيجة هي الجوع والعجز عن شراء الملابس أو الأحذية ودفع رسوم الطبيب أو القيام بالاتصالات الهاتفية للبقاء على اتصال مع الأصدقاء والمحامين.

وفي عام ٢٠٠٦، قمت بمقابلة أربعة من ملتمسي اللجوء وأحد الأشخاص الذين تم منحهم حق اللجوء. وكانت (غريس) من زيمبابوي قلقة بسبب دفع مصاريف الانتقالات، وكان موعد جلساتها الإجبارية مع إدارة الهجرة يتطلب منها الانتقال في وسائل المواصلات العامة في أوقات الذروة، وهو ما كان يكلفها ٥ جنيهات أسبوعياً، وهي تقول: "إن خمسة جنيهات ليست بالمبلغ الكبير، ولكنه يصبح كبيراً عندما لا يكون لديك إلا القليل فقط من المال". ومن أجل الحصول على المال اللازم للانتقال، اضطر (باتريس) من ساحل العاج لبيع السندات المالية الخاصة به والتي تعد كل مستحقاته، وذلك أحياناً للجيران عديمي الضمير بأقل من قيمتها الحقيقية: "أحياناً ما يصيبني الاكتئاب جراء هذا الوضع – ولكنني إذا لم أحضر إلى مكتب الهجرة، سأعتبر مخالفاً للقانون."

وينتهي الحال عادة بمن يسقط في شباك قوانين اللجوء بأن يكون معدماً وقليل الحيلة، حيث يعاني من صعوبة النوم أو من البقاء بشكل غير شرعي مع ملتمسي اللجوء الآخرين في مساكن مكدسة غالباً ويعتمدون في معيشتهم على المساعدات المُقدمة من الأصدقاء أو الجمعيات الخيرية. وقد يؤدي مستوى الإقصاء الاجتماعي الذي تسببه الفاقة إلى التعرض للاستغلال الخطير. وقد وجدت إحدى التقارير التي أصدرتها منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٦ أن بعض من تم التقاءهم قد تحولوا إلى ممارسة البغاء وأن 'الفتيات كُن يُعطين مكاناً للمبيت فيه في مقابل تقديم بعض الخدمات الجنسية[٣]"، بينما أشار (إديم) وهو شاب قليل الحيلة من سيراليون إلى أنه قد تم الزج به في علاقة استغلالية مع رجل أكبر منه سناً، حيث كان يشبع نزواته الجنسية لقاء المأكل والملبس. ويعد الضعف وقلة الحيلة أمام التوظيف الاستغلالي غير الشرعي في القطاع غير الرسمي أحد القضايا المثيرة للقلق.

ومن بين العوامل التي تسهم في حدوث الإقصاء الاجتماعي بين ملتمسي اللجوء هو الحرمان من الحق في العمل، وهذا يكون له تداعياته الخطيرة عليهم، سواء مادياً أو من حيث قدرتهم على المشاركة في المجتمع البريطاني. ذلك أن الحرمان من التواجد في أماكن العمل يجعل من الصعب على ملتمسي اللجوء من البالغين التفاعل مع العامة، وبذلك يجعلهم معزولين اجتماعياً ولتتفاقم لديهم مشاعر التهميش والإقصاء، كذلك فإن الحرمان من العمل يترك الحاصلين منهم على وضعية اللاجئين في حالة عدم استعداد للمشاركة في المجتمع من خلال سوق التوظيف، مثلما هو الحال لـ (سامي) من كردستان، والذي يلقي باللائمة على غيابة لمدة عامين عن سوق العمل أثناء فترة التماسه للجوء: "في الوطن كنت أقوم بنفس الوظيفة لسنوات، بينما الحال هنا مختلف بسبب النماذج التي يتعين علي ملئها والمقابلات الطويلة. فإذا كان هذا أمراً حتمياً عند وصولي للبلاد، فلا غبار على ذلك – ولكني الآن أبدأ من الصفر". وتشاركه (يولاندا)، وهي أخصائية طبية مؤهلة تأهيلاً عالياً من الكاميرون، حيث تقول: "إن العجز عن المشاركة بمهاراتك لهو أمر محزن، وربما لو سُمح لنا بأن نظهر مهاراتنا لما كرهنا الناس".

وإلى جانب هذه الأشكال المادية من الإقصاء، فإن صورة ملتمسي اللجوء في وسائل الإعـلام البريطانية تأتي في غاية السلبية، حيث تصف ملتمسي اللجوء دوماً بأنهم 'مخادعين' و 'كاذبين' و 'مستجدين بالتملق'. وبعيداً عن تحدي هذه الصورة السلبية التي تروج لها وسائل الإعلام، أسهم الساسة البريطانيون المتعاقبون في تأجيج هذه الكراهية العامة لملتمسي اللجوء وإضفاء الشرعية عليها.

وإلى جانب الترحيل، يتمثل أحد أشد أشكال الإقصاء من المجتمع في تقييد الحركة. فما يقرب من ١٤ ٪ من ملتمسي اللجوء في بريطانيا يتم احتجازهم في مراكز الاعتقال الخاصة بالهجرة في مرحلة معينة من مراحل الالتماس. وهذه المراكز، والتي لا تعد رسمياً سجوناً، لا يمكن تمييزها عن السجون فعلياً على نحو ما يصف (سامي) قائلاً: "لقد كنت أشعر وكأنني في سجن ... كل هذه الإجراءات ... وأخذ البصمات والصور...". ويستشعر هذا التشابه بين الاحتجاز وبين حياة المجرمين العديد من ملتمسي اللجوء المحتجزين ممن لا يمكنهم تفهم أي جريمة ارتكبوها يستحقون عليها هذا الاحتجاز.

وقد عانت (غريس) من نوع آخر من الممارسات الأكثر ارتباطاً بحياة المجرمين، حيث تم تثبيت بطاقة إلكترونية في كاحلها عند وصولها إلى المملكة المتحدة. ولم يفسر مسؤولو الهجرة لـ (غريس) السبب من وراء هذه المعاملة، وهكذا قضت أسابيعها الأولى في المملكة المتحدة وهي تتساءل عن الجريمة التي اقترفتها لتستحق بسببها هذا الأسلوب في المعاملة. وقد عبرت عن إحساسها بالمهانة والعار بسبب هذه البطاقة والتي كانت تظهر بوضوح وتثير كلاً من الفضول والعداء بين كلٍ من ملتمسي اللجوء الآخرين وأفراد المجتمع المستضيف. "لقد كانت الملابس الوحيدة التي جلبتها معي لارتدائها هي الجونلات لذا فقد كان بوسع الجميع رؤية هذه البطاقة في كاحلي... لقد كان الناس يحدقون فيها بفضول أثناء سيري في الشارع. بل إن النساء الأخريات في المبنى كن يسألنني 'ما الجرم الذي ارتكبتِه لترتدي هذه البطاقة؟'

إن تجارب الإقصاء الاجتماعي التي أتى على وصفها كل من (باتريس) و (غريس) و (يولاندا) و (إديم) و (سامي) ليست الوحيدة التي يمر بها ملتمسو اللجوء. إن الإقصاء ينجم من النظرة السلبية لملتمسي اللجوء باعتبارهم 'آخرين' يحملون تهديداً وعبئاً وهي النظرة التي يروج لها الساسة ووسائل الإعلام، وكنتيجة لسياسات اللجوء الحكومية التي تسبب محنة لهم والتي تحجم من إمكانية الاحتواء الاجتماعي نتيجة للفاقة المفروضة عليهم ومعاملتهم كالمجرمين والحرمان من الحق في العمل والحق في المساهمة في المجتمع المستضيف.

كانت ديميلزا جونز (demelzajones@hotmail.com)- مؤلفة المقال- قد أكملت مؤخراً رسالتها لنيل درجة الماجستير في موضوع المواطنة والهويات وحقوق الإنسان العالمية بجامعة نوتنغهام في المملكة المتحدة، وكانت تعمل مع اللاجئين وملتمسي اللجوء في عدد من المشروعات المجتمعية في وسط بريطانيا. وقم تم تغيير أسماء الأشخاص الذين تم التقاءهم وأسماء بلدانهم في هذا المقال.

١ www.cabinetoffice.gov.uk/upload/assets/www.cabinetoffice.gov.uk/social_exclusion_task_force/publications_1997_to_2006/tackling.pdf

٢ بيزوز، جان، ٢٠٠٢ الفقر واللجوء في المملكة المتحدة. لندن: مجلس اللاجئين وأوكسفام، ص٤.

٣ منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦ الخيبة والإقصاء في لندن: الطريق إلى البؤس والفاقة لملتمسي اللجوء المنبوذين. ص١٥: www.amnesty.org.uk/content.asp?CategoryID=10682

ساحة العمل الإنساني في الدول الهشة

سايمون أديسون

مركز دراسات اللاجئين

تسلط الظروف السائدة في بورما الضوء على صعوبة الحفاظ على ساحة/ميدان العمل الإنساني فيما يتسمى بالدول الهشة.

لا تشكل الصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية العاملة في بورما ظاهرة فريدة من نوعها حيث نشهد تضاؤلاً في ساحة العمل الإنساني أيضاً بورما والعراق ودارفور وأوغندا والشيشان وغيرها من البلدان بسبب أشكال التقييد التي تتعرض لها هذه الممارسات والتي قد تعود إما إلى زيادة العنف الموجه إلى عمال المعونة الإنسانية أو إلى الإجراءات والتشريعات العدائية التي تضعها البلاد فيما يخص عمل الوكالات الدولية، أو إلى خليط من هذين العاملين، كما هو الحال في بورما. وتتشابه الاستراتيجيات التي يتم تبنيها في الاستجابة بشكل كبير في الأوضاع المختلفة، خاصة فيما يتعلق بذلك الاستخدام المتزايد واللافت للنظر لأساليب 'العمل عن بُعد' في عمليات هذه الوكالات.

ففي بورما أدى عدم توفر إمكانيات الوصول للتجمعات المستضعفة إلى تطوير أشكال التدخل عبر الحدود من خلال شبكات من الفرق والوكلاء المحليين والمنظمات الشريكة. بينما دفعت أوضاع انعدام الأمن والقيود المفروضة على تحركات وانتقالات أفراد فرق المعونات الدولية في العراق الوكالات إلى وضع استراتيجيات عملياتية تعتمد على منظمات المجتمع المحلي لتولي عمليات التخطيط لأنشطة الإغاثة وتنفيذها. أما في شمال أوغندا ودارفور والشيشان فقد تبنت الوكالات الدولية وسائل 'تحكم عن بُعد' للتدخل، يتم من خلالها تنفيذ عمليات الإغاثة بواسطة فرق محلية يتم التنسيق لها من أحد المواقع 'الآمنة' التي تبعد بمسافة كبيرة نوعاً عن الموقع الفعلي للتدخل.

وقد تبدو لنا هذه التدخلات التي تتم 'عن بُعد' كأفضل الأساليب وأكثرها عملية لإنجاز ضروريات العمل الإنساني ضمن ظروف غاية في التقييد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أنه، ومن خلال الاعتماد على الإمكانيات المحلية وتطويرها، تستطيع هذه العمليات تحسين مستويات المشاركة والملكية المحلية، ومن ثم تضع الأساس للانتقال المستدام من جهود الإغاثة إلى جهود التنمية بينما تبذر في نفس الوقت بذور التحول الديمقراطي التدريجي للمجتمع.

كانت العمليات الإنسانية في بورما قد تطبعت بطابع سياسي بدرجة ملحوظة حيث باتت ملتزمة بأجندة الأمم المتحدة في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية العميقة، والتي يُنظر إليها باعتبارها ذات أهمية كبيرة في معالجة 'الأسباب الجذرية' للأزمة الإنسانية هناك. وعليه، فلم يعد في الإمكان تمييز العمل الإنساني عن العمل السياسي فيما أصبح يطلق عليه 'تنافر عمليات الأمم المتحدة' بخصوص الشأن البورمي، والتي باتت فيه كل قضية توضع في إطار من المساعي السياسية الرامية لإرساء الديمقراطية.

ومع تنامي مبدأ المسؤولية في الحماية، يبدو لنا على الأرجح أن هذه الأساليب سوف تكون أكثر شيوعاً في المستقبل. فمن السودان وحتى الصومال، ومن العراق وحتى جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحاول المجتمع الدولي السعي بشكل متزايد لربط أجندة العمل الإنساني بالحاجة لإحداث تحول سياسي في البلدان وإرساء مبدأ صلاح الحكم. بيد أن المخاطر المحتملة المرتبطة بالسعي لربط العمل الإنساني بالسياسي ليست بالبسيطة وقد يكون لها تداعياتها الخطيرة على ساحة ممارسة العمل الإنساني نفسه إذا ما تم النظر لهذه الروابط باعتبارها تتحدي السلطة السيادية للبلد قيد المناقشة.

كذلك فإن العمليات الإنسانية المُستعينة بالوكلاء المحليين قد تعرض كلاً من المنتفعين والفرق المحلية لخطر العنف أو الاضطهاد السياسي. ورغم أن الاستعانة بالمجتمع المدني المحلي هنا يجوز النظر إليها باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة لتقوية المجتمع المدني المحلي وبناء حركة فعالة لإحداث تغيير ينطلق من القاعدة الشعبية، إلا أنه وتحت أوضاع استبدادية على غرار تلك التي نجدها في بورما نجد أن مثل هذه الأساليب قد تعرض الأطراف المنتمية للمجتمع المدني المحلي بشكل مباشر للقمع والاضطهاد.

وتطرح مثل هذه التدخلات السياسية والأساليب المبتكرة لزيادة ساحة العمل الإنساني عدداً من الأسئلة الهامة المتعلقة بمدى ملائمة أشكال التدخل تلك من منظور الحماية القانونية أو السياسية أو حتى الإنسانية. إن من شأن تضافر الجهود من أجل بحث الحقوق وما يتصل بها من قضايا على المستويات المؤسسية (الأكاديمية والحقوقية والخاصة بالممارسين والسياسات الموضوعة) والجغرافية أن يسهم في تقوية التفهم الدولي لحقوق الإنسان وتحديات التنمية والمشاركة التي تواجه المجتمع الدولي في بورما وفي غيرها من المناطق.

سايمون أديسون (simon.addison@qeh.ox.ac.uk) هو كبير مسؤولي التنسيق بين الأبحاث والسياسات في مركز دراسات اللاجئين (www.rsc.ox.ac.uk).

تستند هذه المقالة على المناقشات التي تمت أثناء ورشة عمل بعنوان 'النزوح والعمل الإنساني: أزمة دائمة في بورما؟' والتي استضافها مركز دراسات اللاجئين في التاسع والعشرين من فبراير ٢٠٠٨. وسوف يتم قريبا نشر تقرير مفصل حول ما تمخضت عنه حلقة العمل هذه من نتائج وتوصيات.

وقد ركزت المحاضرات الرئيسية على القوى الإقليمية ودور الأمم المتحدة والحماية وحقوق الإنسان وحالات الطوارئ المزمنة في شرق بورما والأنشطة والمناقشات المرتبطة بالمساعدات الإنسانية للنازحين داخلياً ودور الأساليب عبر الحدودية وانعدام الجنسية. وقد قام على تنظيم ورشة العمل الدكتورة إيفا- لوتا هيدمان، بريد إلكتروني: (eva-lotta.hedman@qeh.ox.ac.uk) ، وهي زميلة أبحاث في مركز دراسات اللاجئين.

يعبر التحليل الوارد في هذا المقال عن رأي الكاتب ولا يعكس بالضرورة آراء المشاركين في ورشة العمل هذه.

إتاحة الفرصة لمشاركة النازحين داخلياً

دونالد شتاينبرغ

إن استبعاد النازحين داخلياً من عملية صناعة السلام وعمليات إعادة الإعمار التي تعقب الصراع يعني أن القضايا الأكثر أهمية لهم – مثل إعادة التوطين وإعادة بناء الخدمات الاجتماعية الأساسية وإزالة الألغام الأرضية وإصلاح قطاع الأمن – يتم تجاهلها غالباً من قبل المقاتلين المسلحين المشاركين في المحادثات.

يدفع بالعودة المبكرة للنازحين داخلياً غالباً المفاوضون عديمو الصبر والساعون لتلقي الأنباء الطيبة من العمليات المتوقفة بيد أن عودة النازحين داخلياً قبل الأوان في ظل غياب الأمن والاستدامة يمكن أن تؤدي إلى نزوح جديد ومزيد من عدم الاستقرار. إن النازحين داخلياً أنفسهم هم أفضل من يعرفون متى يكون قرار العودة قراراً صائباً وحكيماً. وهم يعلمون ما يحتاجونه من حزم المساعدات وفرص التدريب والنقل وإعادة بناء الخدمات الاجتماعية الأساسية.

إن تهميش النازحين داخلياً من عملية صناعة القرار يعني أنهم غالبا ما يرون عمليات السلام وكأنها تخص المقاتلين المسلحين ولا تخصهم هم. ومن ثم فهم لن يقوموا بدور القوة الموازنة للضغط على المقاتلين لتلبية التزاماتهم. وكما أظهر المقال الذي كتبه ديفيد لانز، إن استبعاد ممثلي النازحين داخلياً في دارفور في محادثات أبوجا كان أحد أبرز الأسباب وراء فشل هذه المحادثات.

في ظل غياب النازحين داخلياً من طاولة المناقشات، يزعم المقاتلون المهووسون – من أمثال جوناس سافيمبي في أنغولا و فوداي سانكوه من سيراليون و جوزيف كوني من أوغندا- أنهم يمثلون 'الناس الضعفاء' في محادثات السلام. وعادة ما يكون أول طلب لهم هو العفو عن جميع الجرائم التي ارتكبوها هم ومؤيدوهم والجانب المعارض أثناء الصراع. ومثل هذا العفو كثيراً ما يعني أن الرجال المسلحين يعفون عن الرجال المسلحين الآخرين عن الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة. إن هذا العفو يمكن أن يشكل بؤرة سرطانية مشؤومة في وسط أي عملية سلام ويؤدي إلى تجاهل حق النازحين داخلياً في الحصول على تعويض عما أصابهم واستعادة ممتلكاتهم كما يؤدي إلى تقويض مبدأ سيادة القانون والعدالة بعد أن تصمت المسدسات.

وفي تناول هذه القضية، هناك عدد من الأسئلة تنبغي الإجابة عليها.

- **من ينبغي أن يتحدث بالنيابة عن النازحين داخلياً؟** إن زعماء العشائر والمجموعات التي أتى منها النازحون ربما يكونوا قد لقوا حتفهم أو نزحوا أو شُوهت سمعتهم، ولا تملك مخيمات النازحين داخلياً بصفة عامة الاستقرار الذي يمكنها من انتخاب زعاماتها. أما أولئك الذين يقدمون أنفسهم باعتبارهم زعماء في مخيمات النازحين داخلياً فقد يكونوا ضحايا أبرياء ولكنهم مرتكبين للعنف – مثلما كان الحال في المناطق المؤمنة من رواندا بعد حوادث الإبادة الجماعية في ١٩٩٤.

- **كيف يمكن تمكين النازحين داخلياً من المساهمة في مفاوضات السلام؟** يفتقد النازحون داخلياً الذين يكونون في العادة من الفئات المهمشة، مثل المجتمع الأفروكولومبي في كولومبيا، المهارات المطلوبة للمشاركة في المفاوضات الدبلوماسية. وهنا تأتي أهمية تدريب هؤلاء على المشاركة، وبحيث يأتي هذا التدريب في وقت مبكر بقدر الإمكان وبأسلوب ملائم ثقافياً.

- **متى تكون مشاركة النازحين داخلياً على أعلى درجة من الأهمية؟** إن قضايا مثل التعويض عن النزوح والمساءلة واسترداد حقوق الأراضي هي قضايا شائكة، ويمكنها أن تمزق عمليات السلام الهشة إذا ما طرحت بشكل مبكر. وقد اقترح البعض أنه ينبغي تأجيل مثل هذه المسائل لحين نجاح التفاوض أولاً على وقف لإطلاق النار والتوصل لاتفاق حول نزع سلاح وتسريح القوات المسلحة.

- **كيف تسهم مشاركة النازحين داخلياً في تسهيل إرساء دعائم المجتمع المدني بعد الصراع؟** يمكن لوضع البرامج المبتكرة للاستعانة بالنازحين داخلياً كمخططين ومنفذين ومستفيدين من برامج إعادة التوطين وإعادة الإعمار أن يسهم في تقوية المجتمع المدني.

إن افتقاد الضغوط المحلية لإدراج النازحين داخلياً ضمن هذه العمليات يعني أن على المجتمع الدولي غالباً أن يتولى بنفسه قيادة هذه العملية لضمان المشاركة الفاعلة من جانب النازحين. ولسنا في حاجة للشعور بالخجل عند الدفاع عن مشاركة النازحين داخلياً في مواجهة المزاعم القائلة بأننا نتدخل في الشؤون الداخلية. واليوم، تمثل النزاعات الداخلية الدائرة تهديداً للسلام والأمن الدولي مع تدفق أمواج عدم الاستقرار بسهولة عبر الحدود المنفذة. إن النازح داخلياً اليوم هو اللاجئ في الغد، وستصبح المناطق غير الآمنة داخل البلدان سريعاً مناطق تفريخ لأعمال التهريب والإتجار الدولية في البشر والأسلحة والمخدرات ومواقع تدريب محتملة للإرهابيين.

ومع ضغط الوسطاء الدوليين من أجل تحقيق مشاركة النازحين داخلياً، ينبغي أن يدعمهم في ذلك مجلس الأمن وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وجميع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. كما ينبغي عليهم إعادة التأكيد على أن النازحين داخلياً ليسوا مجرد ضحايا للصراع ولكن قطعة أساسية في لغز صناعة السلام وتحقيق الدوام له. كما ينبغي على إجراءات وآليات صناعة السلام نفسها الإفادة من معرفة هؤلاء بالظروف والأوضاع المحلية وقدرتهم على توليد دعم المجتمع المدني للاتفاقيات المطلوبة وكذا استعدادهم للعودة وإعادة بناء مجتمعات متسمة بالاستقرار وأخيراً التزامهم بتحقيق مستقبل أفضل لبلادهم. وفي السعي لتحقيق السلام، ينبغي علينا أن نجعلهم جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة.

دونالد شتاينبرغ (dsteinberg@crisisgroup.org) هو نائب الرئيس للشؤون متعددة الأطراف لمجموعة الأزمات الدولية (www.crisisgroup.org) ويمكن الاطلاع على الأفكار الواردة في هذا المقال بشكل أكثر تفصيلاً على الرابط:
www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5263&l=1

إشراك النازحين داخلياً في عملية السلام في دارفور

ديفيد لانز

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود ما يقارب ٢,٤ مليون نازح داخلي في دارفور- أي ما يزيد عن نسبة الثلث من إجمالي التعداد السكاني هناك. ولا يمكن بالتالي تحقيق أي عملية سلام حقيقية بدون ضمان مشاركتهم بشكل جدي في مفاوضات السلام. ولا شك أن منح النازحين داخلياً مقعداً رسمياً في مباحثات السلام الرسمية ليس بالبساطة التي نتصورها. بيد أن ثمة وسائل أخرى لضمان مشاركتهم.

كان قد تم إشراك النازحين داخلياً بشكل هامشي فقط في المفاوضات المطولة التي أجريت في العاصمة النيجيرية أبوجا، والتي انتهت بعد سبع جولات من المباحثات بعقد اتفاق سلام دارفور (DPA) في مايو ٢٠٠٦. بيد أن هذا الاتفاق لم يدخل أبداً حيز التنفيذ ويبدوا أنه قد زاد الأوضاع سوءاً. فقد اعترت مباحثات أبوجا عيوب وثغرات عميقة، وتشكل مثال صارخا على كيفية عدم النجاح في الإعداد لمفاوضات السلام. كما قام فريق الوساطة التابع للإتحاد الأفريقي بصياغة النص النهائي للاتفاقية[1] بالكامل بشكل مسبق لكن لم تتوفر النسخة العربية منه للأطراف المعنية إلا قبل عدة أيام من انتهاء المهلة غير الواقعية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن أجل إنهاء الأمر، طار ممثلون رفيعو المستوى من كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أبوجا من أجل لي أذرع الأطراف المعنية الذين لم تُتح لهم الفرصة لصياغة الاتفاقية أو الحصول على مشاورات من مجتمعاتهم. وفي النهاية، وقعت الحكومة السودانية و ميني ميناوي (وهو زعيم إحدى فصائل حركة/جيش التحرير السوداني SLA/M- وهي واحدة من الجماعات المتمردة الرئيسية المنخرطة في صراع مع الحكومة) بينما رفض التوقيع عليها كل من عبد الواحد، وهو منافس ميناوي والزعيم الأصلي لحركة/جيش تحرير السودان، وخليل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة.

ولم تكن محادثات أبوجا شاملة، فرغم حضور عدد من جمعيات المجتمع المدني، إلا أن شكوكاً عديدة انتابت قضية درجة الاستقلالية والتمثيل المجتمعي التي تتمتع بها هذه الجمعيات. كما لم يكن قد تم إعلام النازحين داخلياً في دارفور بمجريات الأمور أو استشارتهم فيها. وخلال بضعة أيام من التوقيع، اندلعت تظاهرات كبيرة وعنيفةً أحياناً في المخيمات المنتشرة في أنحاء دارفور تناهض اتفاق السلام الموقع. وقد شكا النازحون داخلياً من أن الاتفاق لم يعالج بشكل كاف مخاوفهم الأمنية كما لم يوفر التعويض الكافي لمن فقدوا منازلهم وأراضيهم أثناء أحداث الصراع. وربما شجعت هذه الاحتجاجات عبد الواحد ومؤيديه من بين الفور – وهم أكبر الفئات غير العربية في دارفور. ورغم ذلك، فقد كان واضحاً أن جميع النازحين داخلياً – وبغض النظر عن أصولهم القبلية- قد شعروا أن اتفاق سلام دارفور لم يعالج مشاكلهم، كما شعروا بالغضب لاستبعادهم من المباحثات.

ويُلقي هذا الإحباط من جانبهم الضوءَ على التوصية الرئيسية التي تضمنها أحد أحدث التقارير الصادرة عن مشروع بروكينغز- بيرن عن النزوح الداخلي. ويتطرق التقرير، والمعنون 'تناول مشكلة النزوح الداخلي في عمليات السلام'[2] لمعالجة قضية عامة هي إشراك النازحين داخلياً في عمليات السلام. وثمة ثلاث أسباب رئيسية تفسر الأهمية الحيوية لهذا الموضوع في دارفور؛ وهي النطاق الهائل للنزوح والأهمية المحورية لاسترداد الأراضي المغتصبة في الصراع وتحقيق الحلول طويلة الأمد وإضفاء الطابع السياسي على مخيمات النازحين داخلياً كنتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة السودانية وحركات التمرد لكسب التأييد لها وتأمين المزايا العسكرية.

إن قضية تحقيق مشاركة النازحين داخلياً في عملية السلام في دارفور ليست بالهدف المثالي بعيد المنال كما أنها ليست جزءاً من برنامج عمل للناشطين. ذلك أن هذه العملية تقوم على الإدراك العملي البراجماتي – والدروس المستفادة من اتفاق سلام دارفور- بأن السلام المُستدام لا يتحقق إلا إذا تم توفير حلول واقعية وملموسة لمشكلة النازحين. ذلك أن لدى هؤلاء النازحين احتياجات ينبغي تلبيتها وإشباعها كما ينبغي أن يترسخ لديهم الشعور بأنهم يشاركون مشاركة فعالة. ويبدو أن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى دارفور، يان إلياسون، ونظيره من الإتحاد الأفريقي، وهو الدبلوماسي التنزاني سالم أحمد سالم، قد تفهما ذلك. ففي بداية محاولاتهما لإعادة إطلاق عملية السلام بعد مباحثات أبوجا، بذل إلياسون وسالم جهوداً مدروسة من أجل الوصول للنازحين داخلياً؛ فقاما بزيارة المخيمات وعقدا مباحثات مع ممثلي النازحين داخلياً من أجل استيعاب مطالبهم ومصالحهم بشكل أعمق. ويبدو هناك الآن أن ثمة إجماع على مبدأ حاجة النازحين داخلياً لأن يكونوا جزءاً من عملية السلام من خلال مشاركتهم فيها. بيد أن الصعوبة الحقيقة تتمثل في معرفة كيفية تحقيق هذه المشاركة.

الدبلوماسية متعددة المسارات

تتألف عمليات السلام من عدد من الأطراف و 'المسارات' المتنوعة. وتشير دبلوماسية المسار الأول إلى المباحثات الرسمية بين الأطراف المتصارعة؛ أما المسار الثاني فيتضمن التفاعل غير الرسمي بين الأطراف المؤثرة من المجتمع المدني؛ أما المسار الثالث فيغطي مبادرات حل النزاعات النابعة من القاعدة الشعبية . ويتمثل التحدي القائم في دارفور وفي غيرها من الأماكن في تجميع المسارات المختلفة وضمان التكامل فيما بينها.

وبعد فشل مباحثات السلام في أواخر أكتوبر ٢٠٠٧ في مدينة سرت الليبية، يواجه إلياسون وسالم الآن تحديا يتمثل في وضع نهج متعدد المسارات يلبي احتياجات النازحين داخلياً دون الإضرار في الوقت ذاته بعملية السلام. وعلى ضوء ذلك، تبدو منطقية الرغبة في إعطاء النازحين داخلياً مقعد على طاولة المفاوضات. ورغم ذلك، وكما أشار دونالد شتاينبرج، نائب رئيسي الفريق الدولي المعني بالأزمات: "قد تظهر مناسبات يكون من الحكمة فيها إشراك الأطراف المسلحة الرئيسية في المراحل الابتدائية لمفاوضات السلام، طالما كان واضحاً أن أصوات الأطراف الرئيسية الأخرى – ومن بينهم ممثلي النازحين داخلياً- سوف تلقى آذانا صاغية لها ويتم الاهتمام بها[3]".

وفي دارفور، يطرح الضم الرسمي للنازحين داخلياً في محادثات السلام الرسمية مشكلتين رئيسيتين. فنتيجة لنقص خبرة ممثلي النازحين داخلياً، قد يتم استغلالهم للعمل عكس مصالحهم. كما قد يتم استغلالهم كوكلاء في صراع القوى بين الحكومة وحركات التمرد، ليقفوا في النهاية عاجزين عن الدفاع المستقل عن مصالح من يمثلونهم. ويتسم مجتمع النازحين داخلياً، والذي يشكل عالماً مصغراً داخل مجتمع دارفور، بالتعددية الشديدة في طوائفه – حيث يتألف من طوائف منقسمة إقليمياً وسياسياً وقبلياً؛ ومن ثم فإن اختيار عدد صغير منهم لتمثيل النازحين داخلياً في محادثات السلام قد يؤدي لتفاقم الأوضاع.

وأحد البدائل المتاحة لتوجيه مشاركة المسار الأول هو إرساء منتدى مواز من المجتمع المدني للنازحين داخلياً وغيرهم من جماعات المجتمع المدني الأخرى. بحيث يستطيع هذا المنتدى- والفرق العاملة التي يتألف منها- أن يعمل إلى جوار المفاوضين الرسميين، وشريطة أن يتم توضيح مدى قوته في صناعة القرار وقدرته على التنسيق مع مباحثات المسار الأول. ومن شأن هذا المنتدى المدني الموازي أن يعزز من شرعية مباحثات السلام ويتيح قدراً قيماً من المعلومات المهمة ويحدد مساراتها بعيداً عن الأهواء الشخصية، بحيث يمنع القائمون عليها من إبرام مواثيق غير مكتملة وغير مستدامة بين النخب المتحاربة. وتظل عملية اختيار ممثلي النازحين داخلياً والمجتمع المدني منطوية على إشكالية، بيد أنه من الواجب – وبالأخذ في الاعتبار قدرة المنتدى الموازي على استيعاب عدد كبير نسبياً من المندوبين- على فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يكون قادراً على إدارتها والتصدي لها.

ولا يمكن إغفال الأهمية الكبيرة لمبادرات المسار الثاني، والتي ينبغي أن تتضمن النازحين داخلياً إلى جوار المسؤولين الحكوميين المحليين الآخرين وزعماء القبائل والأكاديميين وشركاء المنظمات الإنسانية السودانية والدولية وممثلي الجماعات الشبابية والنسائية، وحيث يتسنى فيها لهذه الأطراف عقد اجتماعات بصفة دورية لتبادل الآراء وبناء الثقة. وبإمكان هذه الأطراف مساعدة الوسطاء رفيعي المستوى على تحقيق الدعم الشعبي لمباحثات السلام. وكان قسم الشؤون المدنية من بعثة الأمم المتحدة في السودان قد اقترح أن تعقد اجتماعات المسار الثاني بشكل منفصل للنازحين داخلياً وزعماء القبائل وغيرهم من جماعات المجتمع المدني في كل من العواصم الإقليمية الثلاث لدارفور – وهي الفاشر والجنينة و نيالا، بيد أن التشكيل الدقيق لهذه الاجتماعات بالإضافة إلى ماهية المنظم الرئيسي لها لم يتم الاستقرار عليها بعد. فما يهم في هذا الصدد هو أن يتحقق تكامل مبادرات المسار الثاني مع المفاوضات الرسمية وأن يكون المشاركون فيها ممثلين حقاً للشرائح المنتمين إليها ويتمتعون بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية. كذلك فمن المهم أيضاً ضمان السلامة والأمن الشخصي لهؤلاء.

ينبغي على كل من إلياسون وسالم إشراك النازحين داخلياً بصفة دورية ومتكررة بقدر الإمكان في أي مساعي رامية لبناء أي محادثات سلام فعلية. ويتطلب ذلك الأمر من الوسطاء من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي الذهاب إلى مخيمات النازحين والتفاعل مع كبار هذه المخيمات وإطلاعهم على أحدث المستجدات والتطورات على صعيد المحادثات رفيعة المستوى وضمان مشاركتهم فيها. وغني عن القول أهمية تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات بشكل منتظم إذا ما عقدت مباحثات السلام خارج دارفور، وإلا فسوف يكون من السهل حينها على زعماء المتمردين الانتهازيين انتهاء الفرصة لنشر المعلومات الخاطئة وتعبئة النازحين داخلياً ضد هذه المباحثات. كذلك من المهم عدم الإغراق في وضع أي توقعات وردية غير واقعية لما يمكن أن تحققه مفاوضات السلام. وإلا ستفقد كلٌ من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي مصداقيتهما بين النازحين داخلياً على المدى البعيد.

وإذا حدث أن تم التوصل لصفقة سلام، فعلى الأرجح أن تتحدد التفاصيل الخاصة بالتنفيذ من قبل مجموعة من اللجان الإشرافية والتي سوف تركز على دعاوى الملكية والتعويض ونزع السلاح ومشروعات إعادة الإعمار. ولهذه المسائل أهميتها المباشرة لدى للنازحين داخلياً والمجتمع المدني في دارفور وينبغي أن يتم إعطاءهم سلطات حقيقية في صناعة القرارات الخاصة بهذا الشأن.

خاتمة

تظل إمكانية التوصل لعقد صفقة سلام على المدى القريب أمراً تكتنفه الكثير من الشكوك. فحركات التمرد يضربها التشرذم والحكومة السودانية ترفض إعادة التفاوض بشأن اتفاق سلام دارفور والمجتمع الدولي يناضل لتبني موقف مشترك. ورغم ذلك، فليس ثمة بديل للتفاوض. ولن تتحقق على الأرجح أي أشكال من التدخل العسكري مثلما حدث في كوسوفو، وهو ما يطلبه المدافعون عن قضية دارفور، وحتى ولو تم ذلك، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأوضاع سوءاً على المدى الطويل. ينبغي أن يأتي السلام المستدام في دارفور محصلة لعملية سياسية مشروعة، وتقوم على تسوية تأخذ في اعتبارها احتياجات جميع الأطـراف، خاصة النازحين داخلياً. ويبدو أن الوسطاء من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي قد تعلموا من فشل اتفاق سلام دارفور، كما أن جهودهم من أجل الوصول إلى تجمعات النازحين داخلياً والاستماع إليهم تبعث على التفاؤل. ورغم ذلك، فإن ثمة حاجة لتوسيع مشاركة النازحين داخلياً والاعتراف بهم كطرف رئيسي في عملية السلام، وإلا فسوف تضيع فرص تحقيقه.

ديفيد لانز (david.lanz@swisspeace.ch) كان باحثاً مرافقاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) ويعمل حالياً لصالح منظمة السلام السويسرية (swisspeace) في بيرن في سويسرا (www.swisspeace.ch). وقد كتب هذا المقال بصفته الشخصية ولا تعكس آراءه بالضرورة آراء بعثة الأمم المتحدة في السودان ولا منظمة السلام السويسرية.

١ www.unmis.org/english/dpa.htm
٢ www.brookings.edu/reports/2007/09peaceprocesses.aspx
٣ دونالد شتاينبرغ، 'مقعد على طاولة المفاوضات: دور النازحين في محادثات السلام وعملية بناء السلام'
www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5263&l=1

نازحون داخلياً في دارفور

جون روبنسون / فرقة المتنوعات المركزية

العلاقة بين النزوح والسلام

خالد كوسر

يرتبط حل مشكلة النزوح الداخلي ارتباطاً وثيقاً بتحقيق السلام الدائم. لكن شهدت بعض الدول حركة نزوح كبيرة بحيث أصبح من غير الواقعي التخطيط لمستقبل يتسم بالهدوء والسلام بدون إدراج احتياجات النازحين وضمان مشاركتهم الفعالة. ولكن، ولسوء الحظ، غالبا ما يتم تجاهل النازحين داخليا في عمليات السلام التي ستؤثر تأثيراً مباشراً على حياتهم ومستقبلهم.

إن من شأن مساعدة تجمعات النازحين على العودة وإعادة الاندماج أن يعالج الأسباب الأساسية للصراع كما من شأنه أن يقي من وقوع أي أحداث نزوح مستقبلاً، كما قد يكون في عودة النازحين إلى بلدانهم مؤشراً مهماً على تحقق السلام ومن ثم تسهم في إرساء النظام بعد انتهاء الصراع. وبوسع النازحين داخلياً حينها السعي للمشاركة النشطة في السياسات المحلية كما أن بوسعهم القيام بإسهام مهم في انتعاش الاقتصاد المحلي. وفي بعض البلدان نجد أن النازحين قد أصبحوا أطرافاً في الصراع، ومن ثم بات إشراكهم أمراً ضرورياً من أجل حل الصراع.

وينطبق نفس الأمر أيضاً على اللاجئين، بيد أن لدى النازحين داخلياً غالباً احتياجات إضافية وتتطلب اهتماماً خاصاً أثناء عمليات السلام، ذلك أن النازحين داخلياً غالباً ما يتواجدون بالقرب من منطقة الصراع ويكونون أكثر عرضة للتعرض للعنف، كما أن توفير المساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً يكون غالباً أمراً غاية في الصعوبة والتعقيد. وعلى خلاف اللاجئين، لا يتضمن القانون الدولي نصوصاً تعمل على توفير الحماية الخاصة للنازحين. وعلاوة على ذلك، فإن النازحين داخلياً يكونون في حاجة ماسة لمن يقدم لهم المأوى كما أنهم يكونون عاجزين عن استبدال المستندات الرسمية وغالباً ما يواجهون مشكلات في استرداد أراضيهم وممتلكاتهم.

وكما نوه المقال السابق الذي كتبه ديفيد لانز، ثمة عقبات هائلة تحول دون ضمان مشاركة النازحين داخلياً في مفاوضات المسار الأول رفيعة المستوى. فهم يتفقدون غالباً للمعلومات والمهارات السياسية الكافية كما يفتقدون الزعماء الشرعيين. كما قد تنشأ انتفاضات عندما يعمد النازحون داخلياً إلى تحقيق النظام في تكتلاتهم. ومن أجل تفادي هذه العقبات، جاءت مفاوضات السلام الخاصة بالمسار الثاني لتوفر الحل. ويعتمد المسار الأول غالباً على المسار الثاني في توفير الرؤى المتعمقة للمحليين إزاء الأزمة وإقامة منتدى من الحوار ذي طابع أقل رسمية لحل المشكلات. أما المسار الثالث – وتمثله المبادرات الشعبية – فتوفر مجالاً أرحب لمشاركة النازحين داخلياً بيد أن آثارها على المفاوضات وطنية المستوى عادة ما تكون محدودة ولا يمكنها في حد ذاتها أن تضمن التمثيل الفعال لمخاوف النازحين داخلياً.

وفي الأحوال التي لا تكون فيها المشاركة المباشرة للنازحين داخليا في مفاوضات السلام متيسرة أو مرغوبة أو فعالة، يكون البديل الذي يتم اللجوء إليه غالباً هو قيام الوسطاء الدوليين بحض الزعماء السياسيين على إدراج قضايا النزوح في مفاوضات السلام. وقد تم تطبيق هذا الحل في موزمبيق والبوسنة. وهو يتطلب وجود وسطاء يتفهمون المخاوف الخاصة للنازحين داخلياً ويملكون متسعاً من الوقت للتشاور معهم. وكجزء من إستراتيجية تكميلية لهذا النهج ينبغي التركيز على الحقوق القانونية للنازحين داخلياً بالاستعانة بالآليات الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة. وتستطيع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية والوطنية توفير المعلومات حول قضايا النزوح إلى أطراف المسار الأول.

تشكل عملية الاستجابة لمخاوف النازحين في مفاوضات السلام – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- خطوة أولى فقط نحو ضمان عملية السلام تلبي احتياجاتهم ومطالبهم. ومن الأهمية بمكان أن تسعى اتفاقيات السلام لتوضيح الالتزامات السياسية والقانونية والإنسانية للحكومات إزاء النازحين داخلياً وتوضيح أدوارهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بالحلول المستدامة. كذلك فإن قضايا النازحين ينبغي كذلك أن تلقى اهتماماً في طور بناء السلام، وحيث يكون من الأهمية بمكان توفير الأمن وحل المشاكل المتعلقة بالممتلكات وتشجيع التسوية وتولى عمليات إعادة الإعمار فيما بعد الصراع وضمان تحقق الانتقال السياسي إلى حكومة تتسم بالفعالية والشرعية.

وكان النازحون داخلياً قد شكلوا تحالفات فعالة مع الجماعات الأخرى في مفاوضات المسار الثاني/الثالث في العديد من البلدان:

- ففي كولومبيا، يشعر الكثير من النازحين داخلياً أن عملية السلام ليست إلا وهماً مع استمرار أعمال العنف واستمرار اغتيال زعمائهم، كما أنهم لا يولون ثقتهم في آليات الدولة الرسمية. وكانت بعض تنظيمات النازحين داخلياً قد انضمت مؤخراً إلى تنظيمات غير النازحين من أجل تشكيل تحالفات لممارسة الضغوط من أجل الحقوق والعدالة والتعويض. وثمة مبادرات جديدة تشهدها الساحة حالياً لضمان حصول النساء النازحات على مقعد على طاولة المفاوضات.
- وفي جورجيا، تقوم تجمعات النازحين داخلياً ذاتية التنظيم بالمشاركة في البحث عن الحلول المستدامة بعد أعوام من النزوح. وعلى الرغم مما تلقاه هذه التجمعات من عداء من السياسيين المتشددين، إلا أنها استطاعت إرساء دبلوماسية من المسار الثاني مع زعماء المجتمع المدني في المناطق الانفصالية في أبخازيا وأوسيتيا، كما يضغطون من أجل الحصول على حقوق مدنية أكبر.
- أما في سريلانكا فقد فشل المسار الأول، ولم تشمل أغلب مبادرات السلام الشعبية النازحين داخلياً بشكل رسمي، بينما تم استبعاد النساء والأطفال منها بشكل خاص. ويوفر المساران الثاني والثالث إمكانية ضمان تحقيق تمثيل أكبر للنازحين داخلياً.
- وفي جنوب السودان، أطلق المجتمع المدني مبادرات من الناس للناس من المسار الثالث، ونجح النازحون في إظهار قدرة المفاوضات على تحقيق النتائج ومهدوا الطريق لتحقيق النجاح في المسار الأول- والذي تمثل في اتفاقية السلام الشاملة لعام ٢٠٠٥ والتي أنهت الأمد الطويل للصراع في شمال السودان.

خالد كوسر (kkoser@brookings.edu) هو نائب مدير مشروع بروكينغز-بيرن للنزوح الداخلي. ويمكن الإطلاع على إصدار المشروع المعنون 'تناول النزوح الداخلي في عمليات السلام واتفاقيات السلام وبناء السلام' على الرابط:
www.brookings.edu/reports/2007/09peaceprocesses.aspx

Brookings-Bern Project on Internal Displacement
UNIVERSITÄT BERN

أهمية الاستجابة العاجلة لقضايا الصحة الإنجابية

ديانا بارنيز- براون

، من الممكن رغم كثرة التحديات تعبئة جهود الصحة الإنجابية الهامة للغاية في إنقاذ حياة الكثير من الأمهات بشكل فعال في بداية الأزمات، حتى عندما تكون الأوضاع حينها أبعد ما تكون عن المثالية.

كان من النادر على مدار عقود عدة اعتبار الصحة الإنجابية أحد العناصر الرئيسية الروتينية في الاستجابة الطبية الإنسانية. ومؤخراً فقط بدأت الوكالات الإنسانية في تبني الممارسات التي تحقق دمج الصحة الإنجابية في استراتيجيات الاستجابة، بيد أن هناك الكثير مما يتوجب فعله قبل أن يصبح توفير الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية جانباً لا يقبل الانفصام من الاستجابة الأساسية في حالات الطوارئ. ولتسهيل هذا الأمر، توفر مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (RAISE) كلاً من المساعدات الفورية وطويلة الأمد للوكالات الإنسانية العاملة في مجال توفير خدمات الرعاية الصحية ميدانياً. ويأتي هذا المقال على وصف ثلاثة مواقف دعمت فيها هذه المبادرة عملية التوفير الطارئة لخدمات الرعاية بالصحة الإنجابية في مُستهل الأزمات، وذلك في مواقع مشروعات إنسانية في كينيا وبنغلاديش و جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كينيا

في أعقاب أحداث العنف والقلاقل الاجتماعية التي تلت فترة الانتخابات في كينيا، لقي مئات الأشخاص حتفهم، كما نزح أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة من البلاد. وقد انقطع توفير خدمات الرعاية الإنجابية بالنسبة للكثيرين. وفي مسعاها لتحقيق التواصل في توفير هذه الرعاية، يدعم برنامج المبادرة منظمة ماري ستوبز في كينيا (MSK) من أجل العمل مع جمعية الصليب الأحمر الكينية وغيرها من الشركاء الإنسانيين لتوفير خدمات رعاية الصحة الإنجابية المهمة في المخيمات في نيروبي وفي ولاية الوادي المتصدع. كذلك تقوم الوكالات الإنسانية بإحالة الناجيات من العنف الجنساني إلى مراكز ماري ستوبز كينيا لتوفير الرعاية الطبية الطارئة لهم، شاملة توفير الوسائل العاجلة لمنع الحمل وتوفير العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس وتقليل انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والعلاج من أشكال العدوى المنقولة جنسياً. وتقوم النساء حالياً بزيارة مواقع الخدمات الطبية لطلب حبوب منع الحمل ووسائل منع الحمل التي تؤخذ بالحقن ووسائل منع الحمل الهرمونية والأجهزة الرحمية والوسائل العاجلة لمنع الحمل.

كذلك تتولى المنظمة توفير كميات هائلة من العازل الذكري. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى الكثير من الأمهات في المخيمات الرعاية بعد الولادة والاستشارات الطبية التطوعية عن فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الاختبارات الطبية.

وكان الفريق العامل قد واجه عدداً من التحديات في تقديم هذه الخدمات. وكان أحد أهم العوائق في هذا السبيل عدم توافر اللوازم الطبية بصفة دائمة وانقطاعها في أحيان عديدة، وذلك بسبب العنف وعدم الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتقال لتوصيل الخدمات للمناطق المختلفة كان يشكل صعوبة أمام فريق ماري ستوبز كينيا بسبب المخاوف الأمنية. كذلك فإن انعدام الأمن في ليل المخيمات يجعل من الخطر الاستجابة لحالات الطوارئ وضمان حصول النساء على الرفقة الطبية التي تعمل على رعايتهن والاعتناء بهن أثناء الولادة. وفي بعض المخيمات، يبدي بعض منظمي المخيمات عدم ارتياح- أو معارضة- إزاء استخدام بعض خدمات الرعاية الإنجابية، مثل تنظيم الأسرة، وقد كان ذلك من ضمن العوائق الأخرى التي يواجهها أفراد الفريق الطبي.

بنغلاديش

في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧، ضرب إعصار سدر المناطق الساحلية من بنغلاديش، ومدمراً في طريقه المنازل والمحاصيل. وبحلول نهاية ديسمبر، كان ما يقدر بـ ٨,٩ مليون نسمة قد تأثروا جراء هذا الإعصار- حيث لقي ٣,٣٤٧ نسمة مصرعهم بينما أتى الدمار على ما يزيد على ٥٦٣ ألف منزلا أو تعرضت لأضرار بالغة. وكانت الرعاية بالأمومة في كلا المنطقتين الساحلتين في بورجونا و باتواكالي فقيرة للغاية حتى قبل الإعصار، حيث كانت ٩٠٪ من حالات الوضع تتم في المنازل وأكثر من ٥٠٪ من هذه الحالات تتم بإشراف أناس غير مؤهلين طبياً[١].

وكانت منظمة إنقاذ الطفولة بالولايات المتحدة قد استعانت بالدعم المالي المقدم من صندوق الطوارئ التابع للمبادرة من أجل تنفيذ عناصر مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى (MISP) للصحة الإنجابية في مواقف الأزمة[٢] في أعقاب العاصفة. وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي: ١) زيادة التمتع بالرعاية الصحية وخدمات التوليد الطارئة على أيدي فريق رعاية مؤهل. ٢) ضمان ممارسة جميع الاحتياطات الصحية الوقائية الشاملة في جميع المرافق الصحية التي تعمل فيها منظمة إنقاذ الطفولة ٣) ضمان التوفير المستمر لوسائل تنظيم الأسرة. وتشمل أنشطة المشروع تحديد وتجنيد وتدريب متطوعي الصحة المجتمعية وضمان توافر الأدوية والمستلزمات الطبية وتسجيل النساء الحوامل والأمهات المرضعات وتوفير أطقم أدوات الولادة النظيفة وكذا أطقم أجهزة الرعاية بالأطفال حديثي الولادة وتوفير وسائل النقل المخصصة لحالات الولادة الطارئة.

وقد حقق البرنامج نجاحاً كبيراً، حيث استطاع الوصول لأكثر من ٧٠٪ من التعداد المستهدف من النساء الحوامل وتوفير أطقم الولادة النظيفة لـ ٦٠٠٠ امرأة من مجموع ٨٣١٥ امرأة حامل. وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت منظمة إنقاذ الطفولة تعبئة قدر أكبر من الموارد والتمويل لتوسيع نطاق استجابتها الصحية في حالات الطوارئ للمناطق المتأثرة بالأعاصير في مناطق باتواخالي و بورجونا. ورغم نجاح إحالة خمس حالات ولادة طارئة إلى مستشفيات هذه المناطق، فلا يزال هناك خوف من أنه، وفي ظل كثرة حالات الولادة التي يتم إجراءها منزلياً، لن يتسنى للنساء الحوامل اللائي يعانين من محنة طبية الانتفاع بخدمات الإحالة وخدمات التوليد الطارئة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

رغم ما شهدته عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تطورات، إلا أن ولاية كيفو الشمالية تظل واحدة من أكثر المناطق انعداماً للأمن والاستقرار في البلاد. ومن المتوقع أن يؤدي التصاعد الأخير في أحداث الاقتتال والعنف في المنطقة إلى اقتلاع أعداد غفيرة من البشر من موطنهم. وفي استجابة لذلك، تقوم ميرلين (وهي إحدى المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها) بالاستعانة بالدعم المقدم من صندوق الطوارئ التابع لمبادرة مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ لتوفير الخدمات الصحية الإنجابية

للنساء اللائي نزحن أثناء اشتداد أزمة الاضطرابات المدنية والصراعات المسلحة في المنطقة. ويدعم البرنامج اثنين من الأهداف الخاصة بالصحة الإنجابية بشكل خاص: ١) زيادة الوعي والإلمام بأسباب ونتائج العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرها من أشكال العدوى المنقولة جنسياً، والاستجابة الملائمة لها و ٢) زيادة الإمكانيات الفنية لدى وزارة الصحة وقادة المجتمعات في الوقاية مما سبق والاستجابة له. وتتكامل هذه الأنشطة مع الجهود الجارية التي تبذلها منظمة ميرلين في إدارة وإحالة النساء اللائي يعانين من مضاعفات أثناء الولادة وكذا النساء اللائي يحتجن لخدمات تنظيم الأسرة.

وكانت المنظمة قد عقدت سلسلة من المناقشات الجماعية المتخصصة مع رجال ونساء ومراهقين ومراهقات بغية التركيز على التحديات الخاصة بتحديد أسباب العنف الجنساني وأشكال الدعم والخدمات الممكن تقديمها للناجيات منه. وقد مال كلٌ الرجال والنساء إلى إلقاء اللوم على المرأة في تعرضها للعنف الجنسي وذلك بسبب ارتداءها للملابس المثيرة وعجز الرجال من جانبهم عن السيطرة على نوازعهم الجنسية. كما أفاد المراهقون الذكور أن الاغتصاب كان يأتي بسبب رفض الفتيات لممارسة الجنس، وأشارت بعض المشاركات في جماعات المناقشة النسائية إلى ضرورة عدم ممارسة أي نوع من أنواع التدخل في قضية التعامل مع العنف الجنسي، وذلك لأن لفت الانتباه في نظرهن لهذه القضية من شأنه أن يؤدي ببساطة إلى زيادة حجم هذا العنف. كذلك أفادت المتحدثات بأن أقرب المستشفيات المتخصصة في التعامل مع الناجيات من العنف الجنسي كانت بعيدة للغاية عن الكثير منهن. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت المشاركات في مجموعات المناقشة أن تتم إتاحة خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في المركز الصحي المحلي. وكما نرى، كان علاج كل من أسباب ونتائج العنف الجنسي قد طرح مجموعة معقدة من العوامل التي ينبغي على الفريق الطبي التعامل معها.

واقع الطوارئ

لا يمكن أن نعد التحديات الموضحة عاليه منفصلة عن طبيعة الواقع الذي نشأت بداخله. فعلى سبيل المثال، لانعدام الأمن أثر كبير على سلسلة الإمدادات، مع إغلاق الطرق والعجز عن الوصول لمناطق بأكملها والغارات ونهب وسرقة صيدليات المستشفيات وغيرها من الأماكن التي يتم فيها حفظ المستلزمات والتجهيزات المهمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض حظر التجوال ليلاً يمنع فرصة حصول النساء على من يرعاهن أثناء الولادة ليلاً كما لا يسمح بإحالتهن إلى خدمات (EmOC) عند حدوث أية مضاعفات لهن أثناء الوضع. ومن شأن تنسيق التجهيزات والانتقال في مواكب للحماية أن يقلل من خطر حدوث انقطاعات في سلسلة الإمدادات.

يكون الزعماء المجتمعيون في أوقات الصراع بمثابة 'حرّاس'، وذلك بما يمارسونه من سلطات يحددون بها أي الخدمات يجوز أو لا يجوز تقديمها، وأي المنظمات أو الوكالات يحق أو لا يحق لها أن تتولى عملية تقديم هذه الخدمات. ونتيجة لذلك، فقد لا تسنح الفرصة للحصول على الخدمات الصحية الإنجابية – حتى عندما يكون لدى الجهات المقدمة لها الإمكانيات والتدريب اللازم لتقديمها. إن العمل عن قرب مع المجتمعات وزعمائهم، بالإضافة إلى مُنظمي المخيمات، من شأنه أن يضمن توافر جميع خدمات الصحة الإنجابية.

ينهض توافر الفرق العاملة المدربة ذات الخبرة كأحد أبرز التحديات التي تواجه جميع الوكالات العاملة في مجال الاستجابة للكوارث الإنسانية. وقد تأكدت الحاجة طويلاً لوضع قوائم استجابة لحالات الطوارئ. ورغم ذلك، فإن الكثير من العاملين المدرجة أسماءهم في هذه القوائم قد لا يكونون مؤهلين في خدمات الصحة الإنجابية أو لا يعون في الأصل ضرورة توفير هذه الخدمات. ومع التقدم الجاري في تقييم الاحتياجات في المراحل التالية من مشروعات الصحة الإنجابية، من الضروري سد الفجوات في الفرق الطبية المدربة بمجرد أن يتم العثور على الأشخاص المؤهلين لذلك.

إن الإقرار بتحديات مثل التي أتينا على وصفها آنفاً والتواكب معها يتيح لنا الخروج بمجموعة قيمة من الدروس. فرغم الصعوبات التي تلقاها فرق الصحة الإنجابية أثناء مباشرتها لمهامها، إلا أن جميع المواقع الثلاث التي أتينا على ذكرها قد نجحت في إتاحة هذه الخدمات في ظل ظروف كان من السهل فيها أن تظل هذه الخدمات على حالها من الاختفاء أو البعد عن متناول المستفيدين. وسوف تسهم عملية تسجيل التحديات الناشئة والاستجابة لها في مساعدة الفرق والإداريين على أن تتفهم بشكل أفضل الأشياء المطلوبة لمجابهة التحديات المماثلة في المستقبل.

ديانا بارنيز براون (db2472@columbia.edu) هي كاتبة/محررة فنية تابعة لمبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. ولمزيد من المعلومات عن صندوق الطوارئ التابع للمبادرة أو الإحالة لشركاء البرنامج، رجاء الاتصال بجورج باتيرسون، مدير المنح في المبادرة على العنوان الإلكتروني التالي (gp337@columbia.edu) .

١ التقرير المبدئي للمسح السكاني والصحي لبنغلاديش لعام ٢٠٠٧.
٢ www.rhrc.org/MISP

أذربيجان: النازحون داخلياً في ظل اقتصاد مزدهر

بيتر كوستوهريز

على الرغم من أن أعداد النازحين داخلياً في أذربيجان لا تزال من بين أعلى أعداد النازحين لكل نسمة في العالم، إلا مجلس اللاجئين النرويجي بدأ في مغادرة أذربيجان في عام ٢٠٠٨ بعد ثلاثة عشر عاماً من مباشرته لعملياته هناك.

لا يزال النازحون داخلياً من أذربيجان على الرغم ما تتمتع به البلاد من اقتصاد مزدهر من بين أكثر الفئات الاجتماعية المستضعفة، ويعتمدون بشكل كبير على المساعدات الخارجية. والمطلوب الآن هو تحقيق تحول تدريجي في مساعدة النازحين داخلياً على غرار ما يحدث مع الفئات المستضعفة الأخرى ضمن الاستراتيجيات الأرحب نطاقاً للتنمية الاجتماعية وخفض الفقر. وقد جاء قرار مجلس اللاجئين النرويجي بمغادرة أذربيجان قياماً على إدراك المجلس بأن معظم المساعدات المطلوبة حالياً باتت تتجاوز إمكانياته وخبراته.

كذلك فقد جاء قرار مجلس اللاجئين النرويجي بمغادرة البلاد مدفوعاً في الأساس بالنمو الاقتصادي الذي تشهده أذربيجان والاستثمارات الهائلة للبلد في البرامج المرتبطة بالنازحين داخلياً. وهو ما يقلل بالتالي من الحاجة لمجلس اللاجئين النرويجي لتدعيم المساعدات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، فثمة إمكانية محدودة أمام المجلس للمساهمة في تحقيق الحلول المستدامة طالما أن أوضاع منطقة ناغورني-كاراباخ المتنازع عليها والاحتلال الأرميني الراهن للأقاليم المحيطة تجعل الأمل في تحقيق عودة النازحين إلى ديارهم أملاً ضئيلاً، وطالما أن إعادة التوطين بات يُنظر إليها باعتبارها حل مؤقت وحل الدمج المحلي غائبا عن ذهن السلطات.

وكانت السنوات القليلة الماضية قد شهدت زيادة هائلة في برامج الحكومة واستعدادها لتخصيص تمويلات لتلبية احتياجات تجمعات النازحين. ومن خلال الاستفادة بالزيادة في عائدات النفط، استطاعت الحكومة طرح إطار قانوني شامل للنازحين داخلياً وإستراتيجية شاملة للنازحين داخلياً على مستوى البلاد هدفها تحسين الأوضاع المعيشية وفرص التوظيف للنازحين. وتوفر الدولة مخصصات شهرية لما يزيد عن نصف مليون نازح، كما تقوم بتوزيع الطعام – بمعاونة برنامج الغذاء العالمي- لما يقرب من ٢٧٠ ألف شخص، وتتكفل بدفع نفقات المرافق المحلية ووقود الشتاء كما توفر العديد من الإعفاءات الضريبية للنازحين داخلياً. وفي إطار البرنامج الإسكاني، تمت إعادة تأهيل ما يقرب من ٧٠ مركزاً جماعياً وإنشاء ٥٦ مستوطنة جديدة مع بناء منازل فردية لأكثر من ١٥ ألف أسرة، وسوف تتواصل فعاليات هذا البرنامج حتى عام ٢٠١١. بل أن الحكومة ساهمت مالياً كذلك في أحد مشاريع الإيواء التابعة للمجلس النرويجي للاجئين.

> لا تزال كل من أرمينيا وأذربيجان في حالة حرب معلنة فيما بينهما. وكان صراع البلدين على إقليم ناغورني-كاراباخ قد توقف مؤقتاً بعد هدنة عام ١٩٩٤ مع بقاء الولاية والمناطق المحيطة بها جزئياً أو بالكامل تحت السيطرة الأرمينية. وحالياً يوجد ٦٨٦,٥٨٦ نازح داخلياً من ناغورني-كاراباخ والأقاليم المحتلة المحيطة بها في أذربيجان.

ورغم هذه الجهود الإيجابية المبتكرة، فلا تزال أذربيجان بلداً في حالة انتقالية، فرغم امتلاكها لعدد هائل من الموارد إلا أنها تعاني من ضآلة قدراتها الفنية الكافية لتحقيق أفضل استغلال لإمكانياتها المالية والبشرية المتاحة. ومن ثم يتطلب الأمر مزيداً من المساعدات والتوجيه في العديد من المجالات، وبصفة رئيسية فيما يلي:

- التقليل من اعتماد النازحين داخلياً على المساعدات الخارجية من خلال التأكيد بشكل أكبر على تعزيز فرصهم الاقتصادية ودمجهم بشكل أكبر في خط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.
- ضمان أن تؤخذ في الاعتبار أماني ورغبات النازحين داخلياً عندما يتم وضع وتنفيذ البرامج لهم، خاصة تلك البرامج التي تتضمن توطينهم في أماكن أخرى.
- إزالة الحواجز العملية والمؤسسية والتي تشوبها النزعة التمييزية، وذلك من أجل زيادة تعزيز حقوق النازحين على نحو يتسنى لهم من خلالها أن يصبحوا مواطنين مكتملي الأهلية في المجتمع الأذربيجاني. ومن بين هذه الحواجز نرى: نظام التسجيل غير المرن للنازحين داخلياً والقائم على مسقط رأسهم بدلاً من موطن إقامتهم الفعلية، وإقامة مدارس منفصلة لأبنائهم وإنشاء مستوطنات لهم في المناطق النائية.

كانت أذربيجان قد قامت بالكثير بالفعل من أجل تلبية احتياجات النازحين داخلياً بيد أنه لا يزال أمامها الكثير لتفعله. فرغم أن الأمل في تحقيق حل سلمي دائم للصراع على ناغورني-كاراباخ لا يزال بعيداً، إلا أن هذا لا يلغي حاجة من نزحوا جراء هذا الصراع للفرصة للتمتع بحياة لائقة ومحترمة وتطوير مهاراتهم استعداداً للعودة النهائية. إن الإمكانيات البشرية للنازحين داخلياً في أذربيجان إمكانيات هائلة، والكرة الآن لهي في ملعب السلطات لكي تقوم بتصريف هذه الإمكانيات في اتجاهات تعود بالنفع على النمو الإجمالي للبلاد.

بيتر كوستوهريز (petrk@nrc-az.org) هو المدير القُطري لمكتب مجلس اللاجئين النرويجي في أذربيجان (www.nrc.no/?did=9168609) .

يعمل مجلس اللاجئين النرويجي على توفير المساعدات والحماية للاجئين والنازحين والمهجرين في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين.

www.nrc.no/engindex.htm

يتبع مركز رصد النزوح الداخلي إلى المجلس النرويجي للاجئين وهو منظمة دولية لاحكومية تركز على مراقبة حوادث النزوح والتهجير القسريين الناجمة عن الصراعات والنزاعات.

www.internal-displacement.org

تجارب النازحين في جورجيا

آن- صوفي لوا

يحاول "مشروع أصوات النازحين داخلياً" إعطاء فكرة عن التجربة الشخصية المريرة للنازحين عند فقدانهم أفراد عائلاتهم خلال أحداث الصراع وخسارة كل منهم لكل ممتلكاته واقتلاعه غصباً من مسقط رأسه وطرده من موطنه.

كان عشرات الآلاف من النازحين داخلياً من أقاليم جورجيا الانفصالية – وهي أبخازيا وجنوب أوسيتيا- ينتظرون لما يزيد عن العقد من الزمان لحل مشكلة نزوحهم الذي أجبروا عليه في أعقاب أحداث العنف والصراع التي اندلعت في مطلع التسعينات من القرن الماضي. وكان ما يزيد عن ٢٤٠ ألف من هؤلاء النازحين قد وجدوا الملاذ لهم في المنطقة المتاخمة لحدود أبخازيا وفي العاصمة الجورجية تبيليسي. ولا يزال الكثيرون منهم يعيشون في ظل ظروف محفوفة بالخطر في الفنادق والمباني العامة السابقة، ومعتمدين في معيشتهم على الإعانات الشحيحة التي تلقيها الدولة لهم. وخلال الأعوام القليلة الماضية، كان ما يقرب من ٤٥ ألف شخص قد عادوا إلى منطقة غالي في شرق أبخازيا، على الرغم مما ينتظرهم هناك من أوضاع وظروف اقتصادية رديئة.

ويركز كتاب "عبء ثقيل" الضوء على تفاصيل الواقع الكامن[1]. ويتضمن الكتاب، والذي نشر في نهاية أبريل ٢٠٠٨، ثلاثة عشر رواية شخصية من جورجيا وأبخازيا و جنوب أوسيتيا. وتصور هذه الحكايات المعاناة والاستجابات الإنسانية العامة بدلاً من تصوير قضايا سياسية بعينها. فمن خلال قراءة ما يرغب النازحون داخلياً أنفسهم في أن يخبروننا إياه، نستطيع أن نعلم ماهية الأشياء المهمة بالنسبة لهم وماهية القضايا التي تقض مضجعهم. وقد سمحت اللقاءات التي أجريت مع الأفراد النازحين بتوجيه مسار رواياتهم كما أتاحت الفرصة لعدد من الحقائق والأفكار غير المتوقعة بأن تجد طريقها في ثنايا ما يحكونه والتي تتحدى المفاهيم العامة التقليدية عن النزوح[2].

وتكشف القصص الواردة في الكتاب عن قضايا لا تقتصر مجرد احتياجات المساعدة والحماية التقليدية بل نلمس في ثناياها عدد من القيم والمشاعر والعواطف الكامنة لدى النازحين. وقد قال معظم من سردوا رواياتهم أنهم أحسوا بالراحة أو حتى بأنهم حسنوا الحظ لأنهم استطاعوا أن يقصوا تجربتهم على أناس لديهم اهتمام بالإصغاء لهم والتعاطف معهم. ورغم ذلك، فقد اعترف البعض منهم بما يواجهونه من صعوبة ومشقة تجاربهم المؤلمة، كما قال البعض الآخر بأنهم أحسوا خوفاً من التحدث عن هذه التجارب على الملأ ولكنهم وجدوها ذات قيمة كبيرة.

ويأتي عنوان الكتاب – عبء ثقيل – من ثقل الجراح والآلام النفسية التي يكشف عنها معظم من قصوا تجاربهم. فبعد سنوات من النزوح، لا يزال هؤلاء في حاجة إلى من يشاركهم عاطفياً إحساسهم بالخسارة وحزنهم المتواصل على عجزهم عن إجراء طقوس الحداد التقليدية على فقد أحبائهم. فكيف يمكنك أن تتعايش مع خسارتك إذا لم يكن من الممكن أن يُدفن أحبائك بجوار أسلافهم في أرضهم حسبما تملي التقاليد؟ كذلك فإننا نقابل في هذه القصص رجال ونساء أقوياء استطاعوا أن يختطوا لأنفسهم استراتيجيات وآليات تواؤم تعينهم على مواصلة كفاحهم في الحياة.

وقد تم اختيار القائمين بالتقاء النازحين من المنظمات غير الحكومية العاملة مع النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة من الصراعات والنزوح القسري. وقد أعطاهم المشروع الحرية في تطوير مهارات الشهادة الشفهية في جمع وإعداد هذه الروايات. وقد قام هؤلاء معاً بتحديد الأفكار والخطوط الأخلاقية العامة وسياسات الأمن الملائمة لحماية كل من اشترك منهم في المشروع. كذلك فقد تم تدريبهم على إدارة الأثر النفسي لعملية القص على الراوي وعلى أنفسهم.

وقد وصف أحدهم عملية الالتقاء معهم قائلاً: "إننا لم نعرف بعضنا عن حق إلا بعدما روى كل منا مأساته على الآخرين... وقد استغرق الأمر بعض الوقت حتى استطاعت الثقة أن تنشأ بيننا. وبعدما استطاع كل منا أن يتفهم آلام الآخر، استطعنا أن نجلس معاً ونتحدث بصراحة – وبدون أي محاولات للاستفزاز أو إلقاء الاتهامات". إن خلق ساحة لهذا الحوار ليعد ذا أهمية كبرى في مداواة آلام النازحين أنفسهم ومن يمروا بتجاربهم.

إننا نأمل أن يحظى هذا الكتاب بانتشار كبير وتستعين به الحكومات والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني والباحثين والطلبة، وأخيراً وليس آخراً، النازحين داخلياً أنفسهم، حتى يتسنى لهم الفهم الأعمق لمخاوف واهتمامات الأشخاص النازحين في جورجيا. وبدون الإصغاء إلى الأشخاص المتضررين من الصراعات وإشراكهم في تطوير وتنمية البرامج، فإن هذا من شأنه أن يقلل من فرصة وضع حلول مستدامة واقعية لهم.

آن- صوفي لوا (anne-sophie.lois@nrc.ch) هي مديرة مشروع أصوات النازحين داخلياً على الموقع www.idpvoices.org وأيضا مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) على الموقع: www.internal-displacement.org

١ تم نشر كتاب عبء ثقيل، النازحون داخلياً في جورجيا: قصص من أبخازيا جنوب أوسيتيا باللغات الجورجية والروسية والإنجليزية من قبل مركز رصد النزوح الداخلي في جنيف ومجلس اللاجئين النرويجي وبرنامج بانوس لندن للإفادات الشفوية. وقد وضعت شهاداتهم إلى جانب شهادات النازحين الكولومبيين على موقع www.idpvoices.org .

٢ تم استكمال ٥٩ لقاء واختيار وتحرير ٢٩ منها للموقع السابق، بينما تم تحرير ١٣ قصة منها لإدراجها في الكتاب.

النزوح الداخلي: نظرة عالمية على نزعات وتوجهات النزوح وتطوراته في عام ٢٠٠

تجاوز عدد الأشخاص النازحين داخلياً ضمن حدود بلادهم في عام ٢٠٠٧ حد ٢٦ مليون نسمة وفقاً لدراسة مركز رصد النزوح الداخلي والتي تم نشرها في ١٧ أبريل/ نيسان. ويواجه النازحون داخلياً في أكثر من ٥٠ دولة هجومات متتابعة ومستمرة ضدهم إضافة إلى معاناتهم الجوع والأمراض وعواقب الملاجئ الغير قادرة على توفير الحماية الكافية. وقد فرّ الملايين من أوطانهم عام ٢٠٠٧ لتفادي الصراعات الداخلية المستمرة، بينما يعاني ملايين غيرهم من أوضاع النزوح الداخلي الطويلة الأمد والمستمرة مع تضاؤل أية آمال في العودة أو إعادة التوطين. ويمكنكم الاطلاع على التقرير بأكمله وتنزيله من موقعنا: www.internal-displacement.org

الاندماج المحلي: إحياء حل تناسيناه

ألكساندرا فيلدِن وجيف كريسب

بدأت مجموعة من النزعات التاريخية والتغير في سياسات الحكومات وتجدد الجهود المبذولة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تؤتي ثمارها في تقوية إمكانية تحقيق الدمج المحلي كحل دائم للاجئين.

نشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أبريل ٢٠٠١ تقريراً بحثياً عن الدمج المحلي للاجئين في البلدان النامية كان عنوانه 'الحل المنسي'. وبعدها بعام، خرج بيان المنظمات غير الحكومية لـ (المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية) ليؤكد بشكل مماثل أنه: "على الرغم من أن خيار الدمج المحلي هو أحد الخيارات المدرجة بشكل دائم بين الحلول المستدامة الثلاث المطروحة، إلا أنه نادراً ما يتم اللجوء إليه في حالات التدفقات الضخمة حيث لا يشكل في هذا السياق، حلاً على الإطلاق[1]".

وتشير هذه التصريحات إلى أن إمكانية تحقيق الدمج المحلي كأحد الحلول المتاحة لحل مشكلة اللاجئين قد لاقت قدراً ضئيلاً من الاهتمام في الأعوام الأخيرة. وفي الواقع، ومنذ مطلع الثمانينات وما بعدها، تبنت بعض الدول بالإضافة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقفاً- أو عقيدة راسخة إذا جاز القول- يرى في الإعادة إلى الوطن الحل الوحيد الملائم للغالبية العُظمى من لاجئي العالم. وعليه، وفي عام ١٩٩٦، تبنت اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين قرارات تنص بوضوح على أن إعادة ترحيل اللاجئين إلى أوطانهم طوعاً كانت هي "الحل الأكثر تفضيلاً" لمعالجة أوضاع اللاجئين.

وتضع إحدى الدراسات التي من المقرر أن تصدر عن دائرة وضع السياسات والتقييم التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين هذه التصريحات في منظور جديد[2]. وتشير هذه الدراسة كبداية إلى أن خيار الدمج المحلي لم يكن إطلاقاً ملقى في دائرة النسيان على النحو الذي يفترضه الكثير من المحللين.

وفي حين أن عدد اللاجئين الذي استفادوا من هذا الحل قد يكون متواضعاً مقارنة بعدد من استطاعوا منهم العودة إلى ديارهم، إلا أن هناك الكثير من الأشكال المختلفة للدمج المحلي التي أتاحت حلاً للتجمعات المنفية في أنحاء العالم. وهذه الجماعات تشمل، على سبيل المثال، تجمعات من اللاجئين الغواتيماليين والسلفادوريين في بيليز وكوستاريكا والمكسيك، واللاجئين الطاجيكيين في قرغيزستان وتركمانستان ولاجئين فيتناميين في الصين، ولاجئين أفغان في الهند ولاجئين إيريان جايين في بابوا غينيا الجديدة ولاجئين من يوغوسلافيا السابقة في صربيا وجمهورية الجبل الأسود.

وتلفت دراسة دائرة وضع السياسات والتقييم الانتباه كذلك إلى حقيقة غياب أي منطق حقيقي واقعي يحكم أسلوب الخطاب الذي يعالج الدمج المحلي للاجئين في البلدان النامية. فرغم صعوبة وضع إحصائيات مفصلة للأمر، إلا أنه من الواضح أن الكثير من طالبي اللجوء الذين تم منحهم اللجوء في المدن الصناعية من أوروبا وأمريكا الشمالية ودول آسيا المطلة على المحيط الهادئ قد أضحوا مواطنين طبيعيين في بلدان لجوئهم. ووفقاً للمعلومات التي نشرتها الحكومة الكندية، على سبيل المثال، نجد أن "ما يقرب من ٥٠٪ من حالات طلب اللجوء تتم الموافقة عليها كما أن ٩٠٪ منها يصبح أصحابها مواطنين دائمين".

ولعل واحدة من أكثر النتائج المدهشة التي توصلت إليها الدراسة هي المدى الذي بدأ فيه خيار الدمج المحلي ينجح في أن يجد طريقه مرة أخرى ضمن أولويات الأجندة العالمية للسياسات المعنية باللاجئين. ففي عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، وافقت اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين على وثيقة نتائج ختامية خاصة بالدمج المحلي تبرز الحاجة لانتهاج مناهج شاملة في حل مشاكل اللاجئين وتؤكد في الوقت ذاته على "الموقع المهم الذي يمكن لخيار الدمج المحلي أن يشغله في مثل هذه الاتفاقيات الشاملة". ونفس هذه النتائج الختامية "تحث الدول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة العمل بشكل استباقي على خيار الدمج المحلي متى توافرت الجدوى من ذلك وعلى نحو يأخذ في الاعتبار احتياجات ورؤى كل من اللاجئين ومجتمعاتهم المستضيفة".

ومنذ أن تم الاستقرار على النتائج النهائية، شهدت الساحة بعض التطورات المهمة في تنفيذ هذا النهج، وذلك على نحو ما حدث في أفريقيا على سبيل المثال وليس الحصر. وتطالعنا واحدة من أبرز وأهم الأمثلة في هذا الصدد في تنزانيا، وحيث قامت الحكومة مؤخراً بعكس وتغيير إحدى سياساتها التي كانت تنتهجها لفترة طويلة. وكانت السياسة القديمة قد أصرت على وجوب عودة اللاجئين وأبنائهم ممن وصلوا من بوروندي في مطلع السبعينات، حتى ولو كانوا قد ولدوا في تنزانيا أو قضوا حياتهم كلها في هذا البلد وحققوا مستوى مرتفع من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي هناك.

ومع طرح سياسة جديدة ومُختلفة جذرياً -قدمها وزير الشؤون الداخلية جوزيف مونغاي- أصبح الآن متاحاً لـ 'بوروندي عام ١٩٧٢' فرص اكتساب الجنسية التنزانية. وطبقاً لمفوضية شؤون اللاجئين، والتي تولت إجراء التعداد العام لأعداد اللاجئين وإجراء عمليات التسجيل الشاملة للأفراد، يبدو أن نحو ١٧٠ ألف لاجئ – أو ٨٠٪ من تعداد اللاجئين- سوف ينتفعون بهذه الفرصة. وسوف تكون إحدى العوامل الأساسية المؤثرة في تنفيذ هذه المبادرة هي استجابة الجهات المانحة لمناشدة مفوضية شؤون اللاجئين والتي تطالب بنحو ١٦ مليون دولار للأنشطة الداعمة للدمج المحلي وتحقيق المعيشة الطبيعية للاجئين.

وطبقاً للبحث الذي أجرته دائرة وضع السياسات والتقييم، فإن تنزانيا ليست الوحيدة في استعدادها لإعادة النظر في حل الدمج المحلي. ففي أنغولا على سبيل المثال، كانت السلطات هناك قد أشارت إلى استعدادها لمنح حقوق الإقامة الدائمة لما يقرب من ١٤ ألف لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما تلوح في الأفق فرص الدمج المحلي للاجئين الكونغوليين والتشاديين في الجابون.

وفي ناميبيا، اقترحت الحكومة إطلاق مشروع تجريبي للدمج المحلي لعدد ٥٠٠ لاجئ أنغولي بصفة مبدئية في البلاد. وفي غرب أفريقيا، عبرت بعض البلدان المستضيفة للاجئين مثل ساحل العاج وغينيا وليبريا وسيراليون مؤخراً عن استعدادها لبحث حل الدمج المحلي للاجئين القادمين من منطقة التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

ورغم أن هذه المبادرات لا تزال في مراحلها المبكرة غير الناضجة بعد، إلا أن حل الدمج المحلي بات يجد طريقه إلى أجندة المجتمع الدولي، ويبدو أن عدداً من العوامل المختلفة يساهم في مثل هذا التطور.

كان التعداد العالمي للاجئين حول العالم قد تراجع في السنوات الأخيرة وهو ما أدى لنشوء مناخ أكثر إيجابية للحلول عما كان متوافراً في التسعينات، عندما عانى العالم من زيادة كبيرة في عدد النزاعات المسلحة والتنقلات

السكانية عبر الحدود والتي كان ينظر إليها باعتبارها تهديداً خطيراً للأمن المحلي والإقليمي. والآن وبعد انتهاء الكثير من هذه الصراعات وقدرة أعداد غفيرة من اللاجئين على العودة إلى بلدانها، أصبحت حكومات البلدان المستضيفة للاجئين أقدر على تبني موقف أكثر إيجابية إزاء الوجود المستمر والدمج المحلي لـ 'حالات اللجوء المتبقية' والقليلة الباقية في أقاليمها.

وفي وقت تتسارع فيه وتيرة العولمة ويشهد العالم فيه هجرات دولية غفيرة، نلمس إجماعاً ناشئاً حول انعدام كفاءة السياسات التي تصر على ضرورة أن يعيش كل فرد في مسقط رأسه، والعودة إلى بلده إذا ما تم إجباره على العيش في المنفى. ويصح هذا بشكل خاص عندما يكون الأشخاص المعنيون من الشباب صغار السن ممن لم يسبق لهم أن عاشوا في 'موطنهم' المزعوم.

وختاماً، ثمة سبب يحدونا للاعتقاد بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها قد لعبت مؤخراً دوراً قيماً في لفت انتباه العالم لمشكلة استمرار أوضاع اللاجئين وتأكيد الحاجة لحل هذه الأوضاع على نحو يتسم بالقوة والابتكار[٣].

بيد أن هذا لم يكن الحال دائماً. فعلى سبيل المثال وفي عام ١٩٩٥ نشرت المنظمة كتاباً بعنوان أوضاع لاجئي العالم: البحث عن حل، والذي أخفق في أن يشير إشارة واحدة إيجابية لحل الدمج المحلي. والآن وبعد أن احتلت هذه القضية موقعاً بارزاً على قائمة أولويات المنظمة، فإن الآمال والتوقعات منعقدة الآن على ألا يعُد هذا الحل حلاً 'منسياً' على نحو ما كان عليه في السنوات السابقة.

ألكساندرا فيلدِن (fielden@unhcr.org) و جيف كريسب (crisp@unhcr.org) يعملان لصالح دائرة وضع السياسات والتقييم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١ بيان المنظمات غير الحكومية حول الدمج المحلي، دائرة وضع السياسات والتقييم ، ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٢. متاح على الموقع التالي: www.icva.ch/doc00000865.html

٢ الدمج المحلي: الاستفادة من إمكانيات أحد الحلول لحل أوضاع اللاجئين المستمرة إلى اليوم ، بقلم ألكساندرا فيلدن، دائرة وضع السياسات والتقييم ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣ للإطلاع على مجموعة الدراسات التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول هذه القضية منذ عام ١٩٩٩، رجاء قراءة الرابط التالي: www.unhcr.org/research/46adfe822.html.

مجموعة أدوات إدارة المخيمات ٢٠٠٨ متوفر في شهر مايو/أيار

تم الانتهاء من عملية مراجعة وتحديث 'مجموعة أدوات إدارة المخيمات' الصادرة عن اللجنة المشتركة بين الوكالات وسيتم إصدار طبعة عام ٢٠٠٨ بما فيها القرص المدمج للنسخة الإلكترونية في أواخر شهر مايو/أيار ويمكن الحصول على نسخة عنه عن طريق الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني: camp@nrc.no أو تنزيله من موقع مجلس اللاجئين النرويجي على الإنترنت: (www.nrc.no/camp) وتضم 'مجموعة أدوات إدارة المخيمات' والتي تلقي نظرة عامة وشاملة على إدارة المخيمات كقطاع هام من قطاعات العمليات الإنسانية على تشكيل واسعة من المعلومات الملائمة والتي تشمل جوانب عديدة من عمليات إدارة المخيمات وخصوصاً أدوار ومسؤوليات وكالة إدارة المخيمات.

ويتم نشر مجموعة الأدوات من خلال مشروع إدارة المخيمات التابع للجنة المشتركة بين الوكالات ٢٠٠٨ (مجلس اللاجئين النرويجي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجلس اللاجئين الدانماركي، لجنة الإنقاذ الدولية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة) عن طريق مجلس اللاجئين النرويجي.

ملحق خاص بحقوق الإنسان

يسر أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية أن تعلن عن نيتها على نشر ملحق خاص بحقوق الإنسان في عددها الصادر في نهاية هذا العام. ومن المتوقع أن يشمل الملحق والمخطط أن لا يتجاوز ٨ صفحات من صفحات النشرة ترجمة لإعلان حقوق الإنسان العالمي ونص إعلان حقوق الإنسان العربي، إضافة إلى معلومات ومقالات أخرى متعلقة.

وبالتالي أود تشجيع المنظمات والمؤسسات والأفراد المهتمين بحقوق الإنسان على اقتراح لمواضيع ومقالات لنشملها في هذا الملحق الصغير. لكن يرجى الانتباه إلى الغرض من الملحق هذا التعريف بحقوق الإنسان والقضايا المتعلقة وتأثيرها على قضايا اللاجئين والنازحين وليس سرداً لحالات انتهاكات حقوق الإنسان بكافة أنواعا والتي تتطلب مجالا أوسع ومنشورات متخصصة.

نرحب بتعليقاتكم واقتراحاتكم والتي نرجوا أن يتم إرسالها خلال فترة الصيف وبالتأكيد قبل نهاية شهر أغسطس. يمكن الاتصال بنا على البريد الإلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

ديانا آفيلا
الحوار الجنوب الأمريكي

بولا بانرجي
مجموعة ماهانيربان كالكوتا للأبحاث
أميليا بوكستاين
منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة
نينا بريكلاند
مجلس اللاجئين النرويجي
مارك كاتس
أوتشا
هينيا دقاق
صندوق الأمم المتحدة للسكن
ريتشل هيستي
أوكسفام في المملكة المتحدة
خالد كوسر
مشروع بروكينغز-بيرن للنزوح الداخلي
إرين موني
بروكاب/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
بامي توم نياندوغا
المبعوث الخاص لشؤون اللاجئين والنازحين وملتسمي اللجوء في إفريقيا
دان سيمور
يونيسيف
جيرمي ستيكينغز
وزارة التنمية الدولية البريطانية
ريتشارد وليامز
مستشار مستقل
روجر زيتر
مركز دراسات اللاجئين

فرانسيس نكلسون
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مركز مجتمعي تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حي السيدة زينب في دمشق

مـهـرجـون فـي دمـشـق

سـيـبـيـلا ويـلـكـيـز

أدركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفوائدَ الإيجابية للاستعانة بالمهرجين بادئ الأمر عندما تم استئجار إحدى فرق المهرجين لليوم العالمي للاجئين لعام ٢٠٠٧ لعرض فقراتها في قاعة الانتظار التي يخيم عليها التوتر والكآبة في مركز التسجيل الرئيسي للاجئين في دمشق. وقد لاحظت المفوضية أن الأطفال كانوا أكثر راحة وانسجاماً عند التسجيل بسبب وجود هذه الفرق. وعندما أعلنت مفوضية شؤون اللاجئين عبر إحدى رسائلها عن رغبتها في طلب خدمات مهرجين لعرض فقراتهم بصفة دورية في مركز التسجيل، شاءت الأقدار تواجد ثلاثة ممثلين عراقيين سبق لهم العمل في إحدى فرق المهرجين في العراق. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد طلبت إلى المجموعة الدولية المستقلة 'مهرجون بلا حدود'[١]، تقييم العرض الأول وإبداء رأيهم فيه، والذي كان موضوعه إعلام الآباء والأطفال بحق جميع الأطفال العراقيين في الذهاب إلى المدرسة. ثم عاد (مهرجون بلا حدود) مرة أخرى في نوفمبر لتوفير مزيد من التدريب للمهرجين. وكانت رئيسة الفريق، كريستينا أغيرا، قد قضت وقتها في محاولة التعرف على الأطفال العراقيين حتى يتسنى لها الاستفادة من ذلك في تصميم العروض، وقالت عن ذلك: "عندما يقع نظرك على الأطفال في الشوارع هنا، فكل ما يطالعك منهم هو جبل من الهموم الجاثمة عليهن ولا ترى على وجوههم أي أثر للسعادة أو الابتهاج، ولكنهم على الأقل ينسون همومهم لبعض الوقت عندما أن عندما يرتدي المهرج أنفه الأحمر ويلعب معهم".

Bridgette Auger

مركز تسجيل اللاجئين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دوما، دمشق

وفي إحدى المراكز الاجتماعية في حي السيدة زينب، وهي واحدة من المناطق الرئيسية المستضيفة للاجئين في دمشق، انبثقت الضحكات من حشد من الأطفال عندما رأوا اثنين من المهرجين وهم يتبادلون رش المياه على بعضهم البعض ويحولون البالونات إلى زهور، ووصفت ردينة وهي طفلة عراقية تضيء وجهها ابتسامة مشرقة هذا المشهد بأنه "كان جميلاً".

سيبيلا ويلكيز في دمشق هي مسؤولة الإعلام والتوعية العامة بمقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (wilkes@unhcr.org).

١ www.clownswithoutborders.com

تسجيل اللاجئين في سوريا

نجحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى الآن في تسجيل ما يقرب من ٢٥٠ ألف لاجئ عراقي في أنحاء المنطقة، من بينهم ١٦٥ ألف لاجئ في سوريا وذلك من عدد اجمالي يتراوح بين ١,٢ و ١,٤ مليون عراقي يُقدر وجودهم على الأراضي السورية، ولا يزال عدد المتقدمين بطلبات التسجيل في سوريا في ازدياد. وقد قامت المفوضية بإنشاء وحدة تسجيل متنقلة لهذا الغرض تصحبها فرق مساعدة من أجل ضمان الوصول لأكبر عدد من المستفيدين.

وكانت فترة الانتظار المُقررة لمقابلات التسجيل غير العاجلة في سوريا قد تم تخفيضها إلى شهرين، أما طلبات المتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة – والتي تتطلب تسجيلاً مبكراً- فكان يتم البت فيها سريعاً. ولكن رغم ما تم من تقليص كبير لفترة الانتظار أمام طالبي اللجوء الجدد، إلا أن ثمة مخاوف متزايدة في سوريا بشأن إعادة تسجيل العراقيين ذلك أن اقتراب تاريخ انتهاء العمل بعدد هائل من الشهادات التي تم إصدارها خلال التدفقات الهائلة للاجئين العراقيين التي بدأت في مارس ٢٠٠٧ ، وما سينجم عن ذلك من قوائم انتظار مكتظة، سوف يؤدي لضغوط هائلة على قدرة المفوضية على إجراء المقابلات الشخصية في الأشهر المقبلة.

شهد عدد طلبات التسجيل التي قدمها اللاجئون الذي حطوا الرحال حديثاً في سوريا زيادة ملحوظة مؤخراً إلا أن سبب هذه الزيادة ليس مدعاها وصول عراقيين للمرة الأولى إلى سوريا فهذه هي المرة الثانية التي يأتون فيها إلى سوريا في ا لواقع بعد فشل عودتهم المؤقتة إلى العراق- بعد أن وجدوا الأوضاع هناك أقل أماناً مما كانوا يتوقعون ويأملون.